



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2



قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

مبادئ التحليل اللساني في شرحي شافية ابن الحاجب وكافيته لرضي الدين الاستراباذي

رسالة معدة لنيل شهادة الدكتوراه (تخصص دراسات لغوية نظرية)

تحت إشراف:
الدكتور/أحمد حساني

إعداد الطالب:
* عبد القادر بن شبيرة

الموسم الجامعي: 2019/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2



كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية
قسم اللغة العربية وآدابها
رسالة معدة لنيل شهادة الدكتوراه (تخصص دراسات لغوية نظرية)

مبادئ التحليل اللساني في شرحي شافية ابن الحاجب وكافيته لرضي الدين الاستراباذي

تحت إشراف:

الدكتور/أحمد حساني

إعداد الطالب:

* عبد القادر بن شبيرة

أعضاء اللجنة:

1- د/ حسين بن زروق.....رئيسا

2- د/ أحمد حساني..... مشرفا ومقررا

3- د/ الجوهري مودر..... مناقشا

4- د/ اسماعيل اسماعيلي..... مناقشا

5- د/ محمد بكار..... مناقشا

6- د/ صحرة دحمان مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2



قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

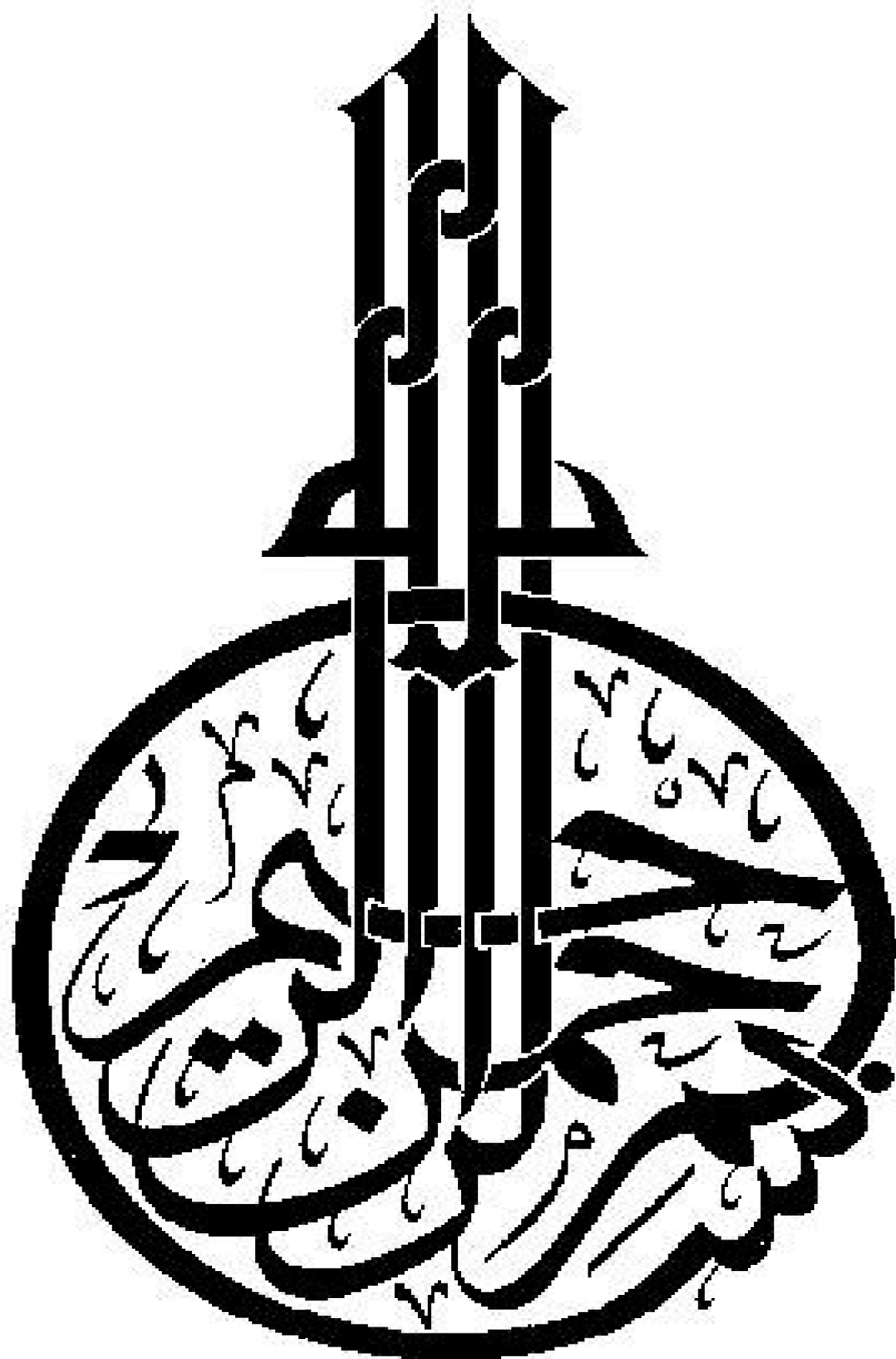
مبادئ التحليل اللساني في شرحي شافية ابن الحاجب وكافيته لرضي الدين الاستراباذي

رسالة معدة لنيل شهادة الدكتوراه (تخصص دراسات لغوية نظرية)

إعداد الطالب:

* عبد القادر بن شبيرة

الموسم الجامعي: 2019/2018



يطيب لي أن أهدي زبدة أفكاري، وثمره سهري، ومشقة تنقلاتي إلى كل الذين كانوا لما احتجت ملين : أستاذي المشرف الدكتور أحمد حساني.

إلى كل أساتذتي بجامعة الجزائر2 الذين هم منارات مشعة تنير درب اللغة العربية.

إلى كل نفور، غيور على لغة الضاد، لم يدخر جهدا في خدمة اللغة العربية، وإلى نخاة العربية القدامى الذين كانوا معالم مضيئة استنار بها العربي، وتأثر بها الغربي، وإلى النخاة المعاصرين الذين سدّدوا وقاربوا بنظرياتهم وتطبيقاتهم المختلفة لشتى المناهج اللسانية الحديثة من أجل أن تكون لغة حية مواكبة للتطورات والتقنيات.

إلى من قال فيهما المولى عز وجل ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴿الله 24 سورة الإسراء﴾.

زوجتي العزيزة ،وفاء بحقها ،وعرفانا بفضلها، لحفظها الله وجزاها عني كل الجزاء.

إلى ابني وقرة عيني:

محمد ، جميلة.

إلى أختي الوحيدة والفريدة وزوجها.

إلى كل من سها عنهم قلبي ولم يخطهم قلبي.

إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب ومن بعيد.

شكر و عرفان

قال الله تعالى:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (البقرة: 07 من سورة البقرة).

عملاً بقوله ﷺ: ﴿ لا يشكر الله من لا يشكر الناس ﴾ رددنا.

إنني أتقدم بالشكر والعرفان لكل من أسهم معي في إتمام هذا البحث المتواضع وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور أحمد حساني الذي اتسع صدره وكثر صبره لكل ما كان مني من ثقل، ولم يبخل علينا بكل ما رآه مفيداً من مادة علمية ورؤى فكرية، وتشجيعات معنوية، وفتح لنا بيته وقلبه.

كما لا أنسى كل من علمنا واستفدنا من علمه وتوجيهه وأخص بالذكر:

الدكتور: الدكتور بن زروق حسين ، محمد العيد رتية، مفتاح بن عروس، الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي، الدكتور ميدني بن حويلي، وجميع الأساتذة الذين نلنا منهم الكثير في جامعتنا العريقة والذين سنتشرف منهم بقراءة هذا البحث ومناقشة أفكاره، وتصويب أخطائه، وتوجيه صاحبه.

حفظ الله الجميع وجزاهاهم عنا كل الجزاء.

مُتَلَمِّمٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وبعد:

فإن فكرة هذا البحث انطلقت مما غرسه فينا أساتذتنا - وفقهم الله - من حب لتراثنا العربي وإخلاص للبحث في قضاياها بعيدا عن التعصب للقديم لقدمه أو الانصراف عن المحدث لحداثته، وإنما سبيلنا موقف التوفيق والحق.

فقد استطاعت اللغة العربية أن تستقطب اهتمام العلماء القدماء والمحدثين ، وأن تكون لنفسها نقطة التقاء بين عدة علوم منها الانسانية والاجتماعية والنفسية وكذا التقنية والعلمية بمختلف توجهاتها وتخصصاتها.

فاللغة بمختلف دلالاتها وطرق التواصل المتنوعة التي تعتمد عليها لتؤدي وظائف معينة يحتاجها الإنسان لتسيير حياته اليومية .

وقد شهد القرن العشرون نقطة التحول والانعطاف بظهور الدراسات اللغوية الحديثة وهو ما يعرف باللسانيات البنوية والمنهج الوصفي على أنقاض اللسانيات التاريخية والمقارنة والمنهج التاريخي والمقارن على يد رائد اللسانيات الحديثة فرناند دي سوسير .

لتكون الانطلاقة الحقيقية للدراسات الحديثة ومناهجها المتعددة كالتوليدية والتحويلية ويمثلها نعم تشومسكي ، والمدرسة الوظيفية التي أرسى أسسها اندري مارتيني .
وصولا إلى المنهج التداولي ومن يؤيده كسيرل وأوستن وغرايس.....

إن اهتمام العرب والعلماء المسلمين باللغة لم يكن وليد اللحظة ، بل منذ مئات السنين بداية بالخليل بن أحمد الفراهيدي وابن فارس وسيبويه وابن جني و عبد القاهر الجرجاني وكذا الرضي الاسترأبادي..... وغيرهم من العلماء المسلمين ممن أناروا طريق المعرفة بفضل اجتهاداتهم بالتغلغل في مكنونات اللغة واكتشاف خباياها وأسرارها.

فالتراث النحوي والصرفي والبلاغي العربي الذي أرسى دعائمه وقواعده علماءنا الأولين يتضمن كثيرا من النصوص القيمة التي تحتاج إلى قراءة ثانية عميقة لإزالة غموضها ومعرفة مقاصدها .

وقد يتأتى ذلك بالاستعانة بالنظريات اللسانية الحديثة والاطلاع على كل ما يخدم تراث علمائنا الأجلاء .

وعند تتبعنا لانتولوجيا الدراسات اللغوية العربية تجد أنها شهدت تحديات بين النهوض والجمود والفتور أحيانا.

إذ إن تراكم المعارف اللسانية العربية عبر العصور أدى إلى تنوع معرفي ومنهجي ويرجع ذلك إلى الوعاء الاستمولوجي المتشعب والممتد بين حاضر وماض.

إن غنى وزخم اللغة العربية بالمعارف والعلوم والدلالات أدى إلى استعمال الميثودولوجيا لتطويعها وفهمها مما يفتح المجال إلى التبصر والتدبر ودمج العقل والفكر في آليات البحث والتحري كاستعمال أدوات التأويل والتفسير والتنظير والاستدلال والاستنباط والنقد والوصف ...

فقد عرفت اللسانيات الغربية حركة تطويرية هامة في مختلف ميادينها؛ بدءا من النظريات والمناهج اللسانية الحديثة إلى تأسيس المدارس اللسانية، فعزز ذلك من ظهور الاتجاهات والتيارات اللسانية المتخصصة في دراسة علوم اللسان مادة ومنهجها.

ولم تكن الساحة اللغوية العربية بمنأى عن الزخم المعرفي والحراك الفكري، والتغير الذي طرأ على العلوم الإنسانية عامة واللغوية خاصة، وامتزاج وإسقاط النظرة العلمية التجريبية على كثير من الوقائع اللغوية، وعدّ ذلك بمثابة ثورة وقفزة فكرية في مجال اللسانيات العربية، فانقسم التفكير اللغوي العربي بين مستبشر ومستنفر، ومتقبل بتحفظ ورافض، ولكل أسبابه وخلفياته ومنطلقاته ومبرراته في ذلك، فالأول منفتح لمسايرة اللغة للتطور الحاصل في العلوم الأخرى، والثاني منغلق لمبدأ خصوصية كل لغة على حدة؛ إذ لا يمكن قراءة التراث ولا تطويعه.

ولكن يبقى التجديد ضرورة حضارية، والتغيير جبلا عليه وهو فطرة إنسانية، والحدثة ليست نبذ القديم أو إقصاءه، فالقدم ليس عيبا، بل كل قديم جديد في زمانه، وقد يكون إبداعا وليس من العدل أن نتجاهل تراثنا اللغوي أو النحوي ونسعى إلى التجديد والعصرنة .

وقد أنصف وساند كثير من العلماء العرب المعاصرين بأن واصلوا في هذا النوع من المقاربات اللسانية للتراث اللغوي العربي غير منكرين ما له ولا متناسين ما عليه.

وهذا ما جعل غير العرب من علماء الدنيا يعترفون بذلك فنجد (أ.مارتيني A. Martinet) يعترف أن كثيرا من البحوث العربية ساعدت وساهمت في اللسانيات الحديثة.

وقيمة موروثنا اللغوي فرضت على غير المتزمتين من العلماء الإطلاع عليه بل والاستفادة والأخذ منه وبهذا يعترف بعضهم درس النحو العربي واستفاد منه ك(تشومسكي N.Chomsky) حين اعترف أنه قبل دراسته للسانيات العامة وكذا البحوث المتعلقة بالسامية فإنه كان مهتما بدراسة الأجرومية وكذا التراث النحوي العربي فكانت مساهمة العرب بادية وجليّة ولا ينكرها أحد.

وهذا ونبتغي بمحاولتنا هذه ربط الفكر اللغوي العربي بالفكر المعاصر وذلك من خلال قراءتنا لمصدرين لغويين ثريين (شرحي شافية ابن الحاجب وكافيته لرضي الدين الاسترأبادي) في ضوء اللسانيات الحديثة، وهو ما يعرف كذلك بالمقاربة اللسانية.

وقد كانت مقدمة ابن الحاجب من المقدمات التي تناولها عدد من الشراح وكتاب الحواشي وحظيت بعدد كبير من الشروح والحواشي، وقد تميز من بين هذه الشروح: شرحي الرضي على الشافية والكافية، وقد بلغ شرحي الشافية والكافية من الأهمية والقيمة العلمية حتى قيل مثلاً في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين أن لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم.

فإن شرحي الرضي على شافية ابن الحاجب وكافيته قد احتلتا من المكانة العلمية المركز المرموق والعطاء الموثوق.

وإذ يتبادر العجب إلى الأذهان من وجود مثل هذين الشرحين القيمين، وهذه الشخصية الفريدة التي أنتجتهم، ومدى الغموض الذي يلفهما، فإن دراسة هذين الشرحين تبدو أمراً ملحا ودافعا غير مدافع لفحصهما وبيان أثر العقل الذي أفرزه لاستخلاص العبرة والخبرة.

وبعد (الرضي) شخصية متفردة تستحق الاهتمام والدراسة، غير أن ما جاء به من تحليلات وإشارات صوتية، صرفية ولغوية مختلفة لم تعرض للدراسة بشكل مفصل في دراسة مستقلة أو بشكل جزئي - حسب ما أظن - إلا بعض الإشارات الخفيفة لبعض المراجع الحديثة، وأما عن نوع الدراسة فلم تتناول بالشكل الذي اتخذناه موضوعا في بحثنا أي: في ضوء المناهج اللغوية الحديثة.

ولا أدعي أنني قد أوفيت هذه الشخصية حقها من الدرس، أو أنني قد ألممت بكل ما قامت به من تحليلات وتفصيلات... لكن حسبي أنني ولجت بابا قد يفتح أبوابا عديدة تساهم في تسليط

الضوء على شخصية مهمة أثرت الدراسة اللغوية في إيضاح قيمة تراثنا العلمي في هذا الميدان. وقد كان عنوان بحثي هذا:

"مبادئ التحليل اللساني في شرح شافية ابن الحاجب وكافيته لرضي الدين الاسترأبادي"

ونقصد بمبادئ التحليل اللساني في شرح شافية ابن الحاجب وكافيته على مستوى الصوت والصرف وكذا في تحليله اللغوي على مستوى مفردات وتراكيب اللغة من وصف وتفسير وتحليل سواء داخل السياق الكلامي أو خارجه، وكذا نظريته الثاقبة للجوانب والقضايا الوظيفية والتداولية في إطار بحث لغوي فريد ومتميز.

ومن خلال بحثنا هذا سنحاول إبراز هذه المبادئ اللسانية، التي تبين أن المنحى اللغوي الذي انتهجه الاسترأبادي في شرحه كان في عموميه وظيفيا غير شكلي حيث ركز فيه على إبراز معاني المفردات والتراكيب وكذا وظائف اللغة المختلفة وكل ما يخص حال المخاطبين ومقام الخطاب وملابساته، وينهل من كل معرفة لغوية أو دينية...

والذي حدا بنا إلى اختيار هذا الموضوع هو ميلنا إلى دراسة التراث العربي لإظهار كنوزه والنظر في مدى مواكبتها للبحث اللغوي الحديث في العالم، ومحاولة البحث في موضوع المبادئ اللسانية للغة، وسعيا منا إلى الاستفادة من الموروث اللغوي العربي واستثماره في إطار ما توصل إليه هذا العالم الفذ من تحليل وتأصيل، وكذا ما وصلت إليه النظريات الغربية الحديثة في ميدان اللسانيات عامة والوظيفية والتداولية خاصة، ثم معرفة الأدوات اللغوية التي استعملها الرضي في الكشف عن مستويات اللغة ومعانيها، ومقارنتها بما توصل إليه الباحثون المعاصرون في مجال التحليل اللساني للغة العربية، ومن ثم تحديد بعض السمات اللسانية التي تبين أن الرضي كان اتجاهه الاهتمام بالمعنى، وإن استعان في قليل من تحليله بظواهر شكلية، وكذا إعجابنا بشرحيه لكونهما يخدمان اللغة العربية، إضافة إلى إبراز مدى التميز الذي يحظى به في ما بين النحاة و الصرفيين ومحاولة إظهار مدى الشبه الموجود بينه وبين الأصوليين الذين عرفوا بدقة التحليل نظرا لتركيزهم على المعنى أكثر من اللفظ.

وكأي بحث لا يخلو من صعوبات كان أبرزها نقص الدراسات السابقة عن الرضي وعدم توفرها خاصة على مستوى شرح الشافية، وكذا قلة المصادر والمراجع التي تتناول هذا النوع من الدراسة اللسانية، وكذا حجم المدونتين إذ تقدر بتسعة مجلدات.

وبمجرد التفكير في هذا الموضوع رأيت أنه يتوجب عليّ الإجابة عن تساؤلات منها:

ما هي المبادئ الأساسية للتحليل اللساني عند الرضي في شرحي شافية ابن الحاجب وكافيته ؟ وهل كانت نظرة الرضي في شرحه نظرة لسانية نستطيع من خلالها وضع مقارنة لسانية؟ وهل يمكن أن تجري مقارنة نظرية تطبيقية لما جاء به الرضي في شرحيه وما تعلق بالقضايا الصوتية والصرفية والتركيبية والوظيفية التداولية في ضوء الدراسة اللغوية واللسانية الحديثة؟ وأخيرا ما سر تميز الرضي عن أقرانه من النحاة والشرح في عصره و عصر من سبقه؟ ولإجابة عن هذه التساؤلات وفي ظل استنادنا إلى معطيات المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مظاهر التفكير اللساني وخصائصه رأينا أن نقسم البحث إلى مدخل وأربعة فصول وزعت على الشكل التالي:

مدخل: فتطرقنا فيه إلى حياة الرضي وعصره وسيرته وأهم من عاصره من شيوخ وتلاميذ إلى توجهه الأصولي، وأشارت إلى بعض الأشياء التي تؤكد أصولية الرضي في مرجعيته من خلال شرحه، كاستشهاده بآراء الإمام الشافعي في كثير من الأمور مثل البيع والطلاق وغيرها ...

وأما الفصل الأول: فتناولت فيه المبادئ الأساسية التي قام عليها التحليل اللساني عند الرضي في شرح شافيته.

فعملت على جعل مقارنة لسانية بين الرضي واللغويين المعاصرين، وبينت مدى تقاطع الدراسات القديمة والحديثة في عدة نقاط منها: مخارج الأصوات وصفاتها، وكذا التشكيل الصوتي، والاختلاف، وجميع الظواهر الصوتية في شرح الشافية من إدغام وإبدال وإعلال، وحركات إعرابية ودورها في توجيه المعنى...، وتمت هذه الدراسة وفق الدراسات اللغوية الحديثة وهو ما يعرف بالفونولوجيا والفونيتيك.

أما الفصل الثاني: فتناولت فيه المستوى الصرفي، كبنية الكلمة العربية وما يلحقها من لواصق وزوائد، وكذا تطرقت إلى الإبدال وأنواعه كالإبدال بالحذف والقلب وكذا الإعلال من وجهة صرفية والقلب المكاني....

وأما الفصل الثالث: فكان له مجال أوفر وأوسع كذلك لغناه بالظواهر التركيبية، فركزت على المستوى التركيبي عند الرضي في شرحه على الكافية. فرسمت خطة متنوعة بعناوين رئيسية وفرعية منها:

- قواعد العلاقات النحوية ومن بين أهم ما نظرت فيه ودققت ما يعرف بالقرائن المعنوية وما يأتي تحتها من عناصر.

- عناصر التحويل عند الرضي وفيه جعلت من المناهج اللسانية الحديثة - النظرية التوليدية التحويلية مثلا - وسيلة لكشف ما يتميز به الرضي من عبقرية في تحليلاته النحوية والدلالية المختلفة.

وأخيرا جعلت من المستوى الوظيفي والتداولي خاتمة لهذا البحث، فكان نصب اهتمامي -في شرح الكافية- التركيز على الجانبين خاصة التداولي فوجدت أن للرضي تحليلات تتم عن عبقرية هذا العالم اللغوي، ومنها خاصة إشارته إلى أفعال الكلام وهو ما يعرف بالإنشائيات قديما.

فجعلت مقارنة تداولية عند الرضي ومما لاحظته مدى تقارب النظرية التداولية التي جاء بها (أوستين) وغيره بتحليلات الرضي.

وقد كانت لي تطبيقات على بعض ما جاء به الرضي في ضوء المدرسة الوظيفية خاصة الفرنسية التي يمثلها (أندري مارتيني) كما جعلت من دراستي للنداء في ضوء النظرية الوظيفية.

وفي الأخير نقول أن دراستنا للرضي في شرحي الشافية، والكافية لم تكن بالسهلة لأن شخصية مثله تتميز بأسلوب الدقة والتعمق، إضافة إلى صاحب المصنف (ابن الحاجب) الذي كان أصوليا بدوره.

فشرح الشافية غني بالظواهر الصوتية والصرفية، بينما شرح الكافية تميز بوفرة القضايا التركيبية والدلالية، والوظيفية التداولية.

وأما الخاصية المميزة والقيمة المضافة لهذا العالم الجليل تتجلى فيما سنشير إليه من خلال النتائج الجزئية الخاصة بكل فصل وكذا النتائج العامة والنهائية.

خاتمة: أهم نتائج البحث.

1- حياة الرضي:

1-1 اسمه: لم يعرف (الرضي) باسمه عندما ظهر كتاباه لأول مرة في بلاد العرب بعد اختفائهما مدة تقارب مائة عام بعد وفاة (الرضي)، ولم يعرف (السيوطي) اسمه فترجم له في "بغية الوعاة" تحت حرف الراء اعتماداً على شهرته (الرضي)¹، على الرغم من أن (البقاعي ت: 885 هـ) قد ذكر اسمه (محمد بن الحسن الاستراباذي نجم الدين) في كتابه "مناسبات القرآن"² و(البقاعي) سابق لـ (السيوطي).

وقد كان أقدم ذكر لشرح الكافية للرضي من دون ذكر اسمه في المطول على التلخيص للسعد التفتازاني (ت: 791 هـ)³، ثم (الجرجاني ت: 816 هـ) حيث عقد حاشية على شرح الرضي على الكافية ثم مناسبات القرآن للبقاعي، فذكره باسمه كما تحدث عنه السيوطي (ت: 911 هـ) في همع الهوامع⁴ والبغية.

وهكذا فإن كتب النحو وتراجم النحاة التي ذكرت (الرضي) باسمه فيما بعد⁵ اعتمدت هذا الاسم (محمد بن الحسن الاستراباذي)⁶، ولم تزد عليه عدا صاحب معجم المؤلفين الذي يزيد (السنائي)⁷ ولا يذكر لماذا، وذكرها صاحب هدية العارفين (السمناكي)⁸.

1- ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ص248.

2- ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص42.

3- ينظر: سعد التفتازاني: المطول على التلخيص للسعد التفتازاني حاشية السيد الشريف الجرجاني، طابع وناشر صحاف قريمي يوسف منيا، مطبعة عامره سر مصححي: عثمان أفندي زاده أحمد رفعت، 1330 هـ، ص234.

4- ينظر: جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ج 1 ، 2001، ص23 .

5- ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ص248.

6- ينظر: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (حاجي خليفة): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت 1413 هـ . 1992 م ج2، ص1370.

7- ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مطبعة الشرقي دمشق، ج9(1379 هـ . 1960م) ص183.

8- ينظر: إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المكتبة الإسلامية والجعفري تبريزي . طهران ج2 (1387 هـ . 1947م) ص134.

وقد اختلفت الكتب المطبوعة التي ذكر فيها اسم الاسترأبادي في الدال فتارة يذكر معجما وتارة مهملا.

1-2 لقبه: عرف (الرضي) بلقبه قبل أن يعرف اسمه يقول (السيوطي): «الرضي: الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب... ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته»¹. وقد لقب - في كتب النحو والتراجم - بألقاب متعددة منها:

- نجم الملة والدين²

- الرضي³

- رضي الدين⁶

- الشارح الرضي⁴

- الفاضل الرضي⁵

- فخر الدين

ولكنه اشتهر بلقب (الرضي) أكثر من غيره، وعرف بشارح الكافية، كما اشتهر كذلك بلقب فاضل الأمة ونجم الأئمة⁶، الذي قيل إن أول من لقبه به هو (الشريف الجرجاني)⁷.

1-3 مولده: ولد بمدينة (إسترأباد) بإقليم طبرستان في شمال إيران حوالي سنة 624 هـ ثم رحل إلى العراق⁸.

1- السيوطي: بغية الوعاة ، ص248.

2- ينظر: خير الله الزركلي: الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط3، دار العلم للملايين، ج6 ، (د ت)، ص314.

3- ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ص248.

4- ينظر: عباس القمي: الكنى والألقاب، ط2، مؤسسة الوفاء بيروت، (1403هـ، 1983 م)، ص276.

5- نظر: المصدر نفسه، 276.

6- ينظر: المصدر نفسه، 276.

7- ينظر: السيد محسن الأمين: أعيان الشيعة: تح: حسن الأمين مطبعة الإنصاف بيروت (1378 هـ . 1959) ج12، ص44.

8- أميرة علي توفيق: رضي الاسترأبادي عالم النحو واللغة، مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات، الرياض (1398 هـ . 2002 م) ، ص09 .

ويقال أنه نزل النجف¹، ويدل على نزوله النجف قوله في مقدمته لشرح الكافية: «فإن جاء مرضيا فببركات الجناح المقدس الغروي، صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه، وإلا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه»².

قال (ياقوت): «الغريّ: بفتح الغين وكسر الراء وتشديد الياء، أحد الغريين وهما بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة قرب قبر علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)»³، على أن الشيخ (يوسف حسن عمر) رجح أن يكون المراد بالغروي: المكان القريب من قبر النبي ﷺ حيث قال: «ويترجح عندي أن المراد بالغريّ: "القبر النبوي الشريف لأن الرضي كان من الذين تركوا العراق بعد الغزو التتاري، واستقر به المقام في المدينة وألف فيها كتابيه العظيمين شرح الكافية وشرح الشافية وقوله في هذه المقدمة: صلوات الله على مشرفه ومثله في ختام الكتاب وكذلك في شرحه على الشافية حيث يقول: "وعلى الله المعول في أن يوفقني لإتمامه بمنه وكرمه وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمة عليه من الله أذكى السلام وعلى أولاده الغر الكرام" كل ذلك يرجح أن مراده بالجناح المقدس الغروي: القبر النبوي الشريف، ثم إن الرضي مع كونه شيعيا لم يتحدث عن الإمام (علي) في كتابه بمثل هذا الأسلوب ولم يعقب بعد ذكره بمثل هذا الدعاء، بل يكتفي بقوله (رضي الله عنه وكرم الله وجهه)»⁴.

والحق أنه يصعب قول كلمة فصل في عقيدته للغموض الذي يلف سيرته، فقد ضنت كتب التراجم بالكثير من أخباره، فلم تتحدث عن نشأته ولا عن شيوخه وتلامذته ولا عن أخلاقه وصفاته...

1-4 نسبه: ذكر له صاحب أبجد العلوم نسبا ينتهي به إلى (علي بن أبي طالب) -كرم الله وجهه- ويبدو أنه خلط بين عالمنا والشريف الرضي الشاعر جامع (نهج البلاغة) إذ يظهر التناقض جليا بين أجزاء الترجمة، فهو يذكر أن وفاته كانت في سنة (684) أو (686) ثم في

1- هدية العارفين، ج 6، ص 134.

2- رضي الدين محمد بن حسن الاسترأبادي: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، بنغازي، ج 1، 1996م، ص 02.

3- شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي: معجم البلدان، ط 2، دار صادر، بيروت، ج 4، سنة (1397 هـ . 1993م)، ص 196.

4- الرضي: شرح الرضي على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، ج 1، ص 18.

نهاية الترجمة يذكر أن: «مولده سنة 359 هـ ببغداد ومات في سنة 406»¹، ولعل هذا يكون خطأ من عمل النساخ... لأنه لا يعقل بعالم جليل أن يفوته شيء بهذا المقدار...

1-5 وفاته: اكتنف الغموض حياة عالمنا أسرة وميلادا ومسكنا ووفاة، فلم يتمكن أحد من تحديد سنة وفاته بدقة، أما من ذكروا له تاريخ وفاة، فقد اعتمدوا على التاريخ المدون في خاتمة شرحه على الكافية، ويبدو أن شرحه على الكافية قد ظهر أولاً في حين ظل شرحه على الشافية مختفياً، ولم يظهر إلا بعد ظهور شرح الكافية بوقت طويل وقد أثبت بعض المؤرخين أن وفاته كانت سنة (686 هـ) وقيل سنة (684 هـ) ولكنه ليس مؤكداً أو بالأحرى ليس دقيقاً.

1-6 عصره: رغم الجدل الكثير الذي أثير حول وفاته إلا أنه يمكن تحديد عصر (الرضي) من دون دقة. أي: منذ العقد الثالث من القرن السابع الهجري حتى بدايات العقد الثامن الهجري

أ- تاريخ المنطقة السياسي في القرنين السابع والثامن الهجريين:

إذا تصفحنا كتب التاريخ، نجد أن المغول قد هاجموا المشرق الإسلامي سنة (599 هـ) واستولوا على بخارى وسمرقند²، وهاتان البلدتان تقعان غرب أستراباذ أي أن الهجوم عليهما وقع بعد زمن من سقوطهما، وفي سنة (615 هـ) وصل المغول إلى أذربيجان وقزوین، وهما مدينتان بفارس غرب أستراباذ ولم تأت سنة (656 هـ) حتى وصل المغول إلى بغداد، مستولين على الشمال والشرق الإسلاميين بكاملهما، بدءاً من سمرقند وبحيرة خوارزم وبحر قزوین وبحر طبرستان حتى سنجار والموصل وتكريت وسيزار³، وهذا يعني أن أستراباذ قد وقعت في أيديهم فيما بين سنتي (615 هـ - 656 هـ).

إن الزمن المحتمل لوجود (الرضي) فيه ما بين (630 هـ - 692 هـ) وعلى هذا الأساس فقد ولد (الرضي) في عصر اضطرابات وحروب في أنحاء العالم الإسلامي منها زحف المغول والصليبيين وصراع الدويلات الإسلامية، والفتن الداخلية وكذا ظهور الخوارج في البحرين من

1- صديق بن حسن القنوجي: أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تح، عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، 1978م، ص 52.

2- ينظر: السيد الباز العريني: المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ص 40.

3- ينظر: عبد الرحمان بن الحسن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل بيروت، ج 1، ص 29.

سنة 686 هـ إلى 692 هـ¹، أما المدينة المنورة فقد شهدت استقراراً في عهد المماليك حتى إن السلطان (قلاوون) - سلطان المماليك على مصر والشام - استعمل واليها (حماز بن شيحة الحسيني) على مكة².

وإذا كان (الرضي) قد عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة³، فإن أغلب الظن أنه دخل المدينة سنة (682 هـ) فيكون سبب لجوئه إلى المدينة يكمن في بحثه عن المكان المستقر سياسياً ليتحقق له الاستقرار والتأليف.

2- العلماء الذين عاصروه: من العلماء الذين عاصروه نذكر:

- ابن مالك (ت: 672 هـ).
- أبو محمد القاسم بن أحمد الأندلسي (ت: 661 هـ)⁴.
- الشيخ علم الدين بن علي السخاوي (ت: 643 هـ) في دمشق⁵.
- ابن يعيش (ت: 645 هـ)⁶.
- الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح اليميني (ت: 680 هـ).
- ابن الحاجب (ت: 646 هـ)⁷.
- بدر الدين بن جماعة (ت: 733 هـ).
- الشلوبين (ت: 641 هـ)⁸.
- ابن عصفور (ت: 669 هـ)⁹.
- القرطبي: صاحب التفسير الجامع (ت: 671 هـ)¹.

1- ينظر: زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 366.

2- ينظر: السيد أحمد بن زيني دخان: خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، ط 1، ص 38.

3- ينظر: شرح الرضي على الكافية: مقدمة المعلق، ج 1، ص 6.

4- ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج 2، ص 250.

5- ينظر: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، (د ت) ص 222.

6- ينظر: المرجع نفسه، ج 3، ص 228.

7- بغية الوعاة، ج 3، ص 234.

8- المرجع نفسه، ج 3، ص 332.

9- المرجع نفسه، ج 3، ص 330.

2-1 شيوخه: لم تذكر المصادر - التي تحوي أعلام رجال العلم - للرضي شيوخا أو تلاميذا، كما لم يذكر أي عالم سبقه أنه من بين تلاميذه، ولم يذكر أي لاحق أن الرضي كان أستاذا له أو أنه جلس للتدريس، لأن (الرضي) لم يفصح عن أساتذته بل لم يلمح مجرد التلميح إليهم ماعدا ما ذكره في مقدمته على أنه جلس للتدريس يقول: «عند قراءتها علي»²، ولكن الرضي كان متأثرا بكتاب التسهيل لـ (ابن مالك) وهو يوافقه فيما يلي:

- الاعتماد على النص القرآني .
- الاستشهاد بالحديث الشريف في بناء القواعد
- استشهاده بالمأثور من أقوال الصحابة والتابعين .
- في بعض آرائه التي انفرد بها كتفضيله لهجة بني تميم في ترك إعمال (ما)³.

2-2 تلاميذه: يتضح من أسلوب (الرضي) في شرحه أنه يستعرض الكتب متمعنا متحصنا الكتب والأسفار منقحا مصححا بعد الكتابة، وهذا يبعد أنه قد أملى شرحيه على تلاميذه، ويلاحظ أنه يستخدم الألفاظ التي تؤثر عن الأساتذة المعلمين مثل: (اعلم) وما شابه.

3- مصنفاته: اشتهر (الرضي) بكتابه "شرح الكافية وشرح الشافية"، وذكر في أغلب المصادر أنه لم يؤلف غيرهما، غير أن بعضها الآخر⁴، يذكر له ومنها:

- حاشية على تجريد العقائد الجديدة.
- حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام .
- شرح القصائد العلويات السبع لابن أبي الحديد⁵.
- شرح الشافعية⁶.

1- المرجع نفسه، ج3، ص335.

2- الرضي: شرح الرضي على الكافية، ج1، ص17.

3- ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق، عبد الرحمان السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج1، 1990م، ص49.

4- ينظر: عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين، ج9، ص183.

5- ينظر: القمي : الكنى والألقاب، ج2، ص276 .

6- ينظر: فضل الله بن محب الله بن محمد المجي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تح: ليلي الصباغ دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1983 م ص 2726 .

- شرح الكافية لابن الحاجب بالفارسية.

4- ما قيل عنه وعن كتابه(شرح الكافية): هو واحد من أكثر من مائة شرح على كافية

ابن الحاجب في النحو¹، وقد نال شهرة عظيمة وتبوأ منزلة رفيعة في نفوس العلماء. قال(السيوطي): «الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا وحسن تعليل- وقد أكب الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها»².

وقال(طاش كبرى زاد): «وأجل شروحها(أي كافية ابن الحاجب) الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار مسير الصبا والأمطار- شرح نجم الأئمة رضي الدين الاسترأبادي- وهو شرح عظيم الشأن حامل لكل بيان وبرهان تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها ولم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها»³، ثم أضاف: «يقال: إنه ليس في المتأخرين من اطلع على تدقيقات سيبويه مثله»⁴.

وقال عنه البغدادي وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقق النظر فيه أمائل الفضلاء وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيد والسعد*، لما فيه من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة، وتقريرات رائعة وتوجيهات فائقة حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة أو كالأمة المنسوخة⁵.

وقال عنه(بروكلمان): «وهو أحسن شرح على الكافية، ومن أكثر الكتب النحوية قيمة على الإطلاق»⁶، وقد قيل فيه أيضا: «كان فاضلا عالما محققا مدققا»⁷.

1- ينظر: موسى بناي العليي: شرح الوافية نظم الكافية، مطبعة الآداب، النجف(1400 هـ 1980م).

2- بغية الوعاة، ج1، ص567.

3- أحمد بن مصطفى(الشهير بطاش كبرى زاده): مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، (د ت) ص183.

4- المرجع نفسه: ص184.

*السيد: هو علي بن محمد الجرجاني صاحب التعريفات، والسعد: هو سعد الدين التفتازاني كما جاء في هامش المصدر

5- ينظر: الخزانة، ج1، ص3.

6- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم نجار، ط3، دار المعارف القاهرة، ج1، (د ت)، ص38.

7- الأمين: أعيان الشيعة، ج12، ص44.

ونقل عن (الفاضل الأصفهاني) الشهير بالفاضل الهندي ما يوحي أنه رآه أو سمعه عن شاهد عيان، وجد نص قوله على ظهر نسخة من شرح الشافية بخطه، يقول في شهادته: «..للشيخ الرضي المرضي نجم الملة والدين الاسترأبادي الذي درر كلامه أسنى من نجوم السماء وتعاطيها أسهل من تعاطي زلال الماء إذا فاه بشيء اهتزت له الطباع وإذا حدث بحديث قرط الأسماع بالاستماع الذي هو بين الأئمة ملك مطاع للمؤلف والمخالف في جميع الأصقاع والبقاع»¹.

وقد رأى (البغادي) في آخر إحدى نسخ شرح الكافية ما نصه: «هو المولى العالم العلامة ملك العلماء صدر الفضلاء مفتي الطوائف الفقيه المعظم نجم الملة والدين»².
كما مدحه من علماء النحو المعروفين بقدرهم في هذا الفن: السيد الشريف الجرجاني (ت: 816 هـ)، والسعد التفتازاني (ت: 791 هـ).

وقد مدح لعلمه وتحقيقاته غير المسبوقة ولعرضه الآراء في بسطة توضح الغموض وقد كانت له تعليقات على آراء سيبويه وما نقله العلماء عنه حتى قيل عنه: «ليس في المتأخرين من اطلع على تدقيقات كتاب سيبويه مثله»³.

5- مذهب النحوي: اختلف المهتمون بدراسة شخصية (الرضي) في تحديد منهجه ف(شوقي ضيف) رأى أن «انتهاجه نهج البغاديين واضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية»⁴، (الكافية)⁴، وأكدت (أميرة علي توفيق) على «أنه بغدادي متأخر ذو نزعة بصرية»⁵، وعقب (حسن الحفظي) على ذلك بقوله: «هذا رأي ولعل الأصوب أن نقول: " إنه كان عالماً مجتهداً يستقطب الآراء في المسألة النحوية ثم يعرضها على ميزان فكره فإن رأى فيها رأياً جديداً

1- المرجع السابق، ج 12، ص 44.

2- البغادي: الخزنة، مقدمة الشارح (الموسوعة الشعرية) .

3- طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة، ج 1، ص 184.

4- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط 7، دار المعارف، مصر، ص 282.

5- أميرة علي توفيق: الرضي الاسترأبادي عالم النحو واللغة، ص 271.

ذكره، وإن رأى الحق مع البصريين أو الكوفيين ذكره ورجحه بذكر أدلتهم، وقد يكتفي بها أو يزيد عليها من مخزون فكره أدلة أخرى»¹.

6- علمه بالفقه وأصوله: مما يدل على تبحره في علم الفقه وأصوله ما نراه من انعكاس له في تعليقاته النحوية وتوجيهاته الإعرابية، فهو يشبه الموقف النحوي بالموقف الفقهي، ويسرد أوجه الشبه ويتعمد القرائن العقلية ليصل إلى النتيجة المنطقية المقنعة كقوله: «والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة وإياه عنى المصنف بقوله..»². وكذا قوله: «الأصوليون والحصص»³.

ففي معرض شرحه يقول ابن الحاجب في ماهية فعل الأمر، وتحديد تعريفه له، يرى أن الصنعة هي التي تتحكم في وضع التعريف، ففعل الأمر ليس ما دل على الأمر معنى، بل ما دلت عليه الصنعة والمبنى فالفعل (ليفعل) هو في المعنى فعل أمر للغائب، ولكنه صنعة فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر، فيقول (ابن الحاجب) في تحديد فعل الأمر: «صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب»⁴، ويفسر (الرضي) تحديد ابن الحاجب لنوع الفاعل بقوله (الفاعل المخاطب) بأنه إخراج لأفعال الأمر التي تستعمل لها صيغ أخرى غير صيغة الأمر في الصناعة النحوية، لأن المطلوب هو مطلق الأمر بلا إضافة أو نقصان، لأن الإطلاق هو قيد تخصيص يخرج كل ما يخرج عن المطلق بالإضافة، فنجد أنه يشبه هذا الموقف النحوي بموقف الفقهاء في تحديد (ماء الوضوء) حين حددوا أن «الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف إذ يصح أن يقال في ماء الباقلاء: إنه ليس بماء مطلق»⁵.

وفي موضع آخر نجده يأتي بمثال له علاقة بالفقه في مقدمة يقدمها تبياناً لرأي البصريين مفضلاً رأيهم على رأي أهل الكوفة من حيث المعنى المستفاد من كون (قائماً) في قولنا: (ضربي زيداً قائماً) سد مسد الخبر، حيث ذهب البصريون إلى أن (قائماً) «حال من معمول المصدر معنى

1- رضي الدين محمد بن حسن الاسترأبادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: تحقيق: حسن الحفظي ويحي بشير مصري، ط1، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج1، 1418هـ، ص109.

2- شرح الرضي على الكافية، ج1، ص101.

3- المصدر نفسه، ج1، ص196/195.

4- المصدر نفسه، ج4، ص123.

5- نفسه، ج4، ص124.

لا لفظاً»¹، والعامل فيه محذوف تقديره (حاصل) أما عند الكوفيين فهو «حال من معمول المصدر معنى ولفظاً، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ»².

والبصريون يرون أن المصدر غير مقيد بحال تخصصه والخبر مقيد بالحال ويشمل جنس الحدث (المصدر) كله، ويكون تأويل المعنى على رأيهم: «كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام»³.

وهذا يمنع حصول غيره، أي أنه لا يتخصص بحال بل يشمل جنس الضرب الواقع على زيد عامة، أما تأويل المعنى على رأي أهل الكوفة فيكون: «ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل»⁴، وهذا لا يمنع حصول غيره، بمعنى أن هذا الضرب المخصوص بالقيام هو حاصل، أما غيره فقد يكون حاصلًا أو لا، أي: أن احتمال قيام غيره موجود، وهذا أيضا يؤدي بنا إلى أن المصدر هنا لم يعبر عن عموم الضرب الواقع على زيد بل بحال مخصوصة.

أما مثال (الرضي) لتبيين الحال العامة والخاصة فقوله: «فلو قلت مع قولهم: النوم ينقض الطهارة: إن النوم مع الجلوس لا ينقضها، لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ»⁵.

وهناك مسائل أخرى تدل على اتساع فقهه مما يدعم ما ذهبنا إليه وهو إيراد بعض المسائل التي تعد من صميم علم أصول الفقه، من ذلك تدليله في باب الاستثناء برأي الفقهاء فيقول: «إلا أن الفقهاء قالوا: إذا قلت: ماله علي عشرة إلا تسعة بالنصب، لم تكن مقرا بشيء، لأن المعنى: ما له علي عشرة مستثنى منها تسعة، أي: ما له علي واحد وإذا قلت: إلا تسعة بالرفع على البذل، يلزمك تسعة، لأن المعنى: ما له علي إلا تسعة»⁶.

ويلحظ عليه ميل إلى المذهب الشافعي، فهو يستدل بمفهومه في بعض المسائل اللغوية ويوافق في نظريته لبعض تلك المسائل من ذلك قوله: «والشافعي -رحمه الله- لا ينظر في تفسير الألفاظ المبهمة إلى ما يناسبها من ألفاظ العدد المفصلة، لأن المفصلة تدل على كمية

1- المصدر السابق، ج 1، ص 277.

2- نفسه، ج 1، ص 277.

3- نفسه، ج 1، ص 277.

4- نفسه، ج 1، ص 278.

5- نفسه، ج 1، ص 278.

6- نفسه، ج 2، ص 118.

العدد نصا، والمبهمة لا تدل عليه، بل يلزم الإقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الأقل فيلزم في نحو: كذا درهما، درهم واحد»¹، فيرى أن رأي الإمام (الشافعي) في هذه المسألة «هو الحق»²، في حين أنه يصف مذهب الإمام (أبي حنيفة) بالوهن والضعف³.

أما في معرض حديثه عن الاستثناء ومناقشته لمسألة الفرق بين الإتياع على البدل أو النصب على الاستثناء من حيث المعنى، فإنه لا يرى مذهب الإمام (أبي حنيفة) الذي يجعل المستثنى من المنفي غير ضعيف، إذ هم لا يفرقون بين الإتياع والنصب من حيث المعنى لأن كليهما استثناء، استنادا إلى القول بـ«لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وأنه لا يلزم أن يثبت مع الفاتحة صلاة، لجواز اختلال سائر شروطها»⁴، ولكنه يعلق عليه قائلا: «وعلى الجملة، فلا أدري صحة ما قالوا»⁵، كما يعترض (الرضي) على بعض آراء (أبي حنيفة) بخروجها على سليقة أهل العربية من ذلك اعتراضه على رأيه بشأن **التكنية بـ (كذا)** عن العدد المجموع إذ يجيز تابعوا مذهب (أبي حنيفة) نحو: كذا درهم «حتى أجازوا: كذا درهم بالجر، حملا على مائة درهم، وهذا خروج عن لغة العرب لأنه لم يرد مميز (كذا) في كلامهم مجرورا»⁶، ويوجد شبهة بين أحكام النحو وأحكام الفقه، كلما أتيح له ذلك أو وجد إلى ذلك سبيلا، ومن ذلك قوله في رأي (الجزولي) و(الأندلسي) و(ابن مالك) في جواز تثنية الأسماء المشتركة لفظا وكذا جمعها غير مشترطين دلالتها عليها جميعا.

فهم يعتبرون في التثنية والجمع: الاتفاق في اللفظ دون المعنى وموافقته لهم بسبب موافقة رأيهم لرأي (الشافعي) وقد قرر ذلك قائلا: «هذا المذهب قريب من مذهب الشافعي -رحمه الله- وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك: الإقراء حكمها كذا، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو: "ما لقيت عينا"، فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء»⁷، كما تتضح (ثقافته الأصولية) فيما يأتي به من أحكام لا

1-المصدر السابق، ج3، ص166.

2- نفسه، ج3، ص166.

3- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص118.

4- المصدر نفسه، ج2، ص118.

5- المصدر نفسه، ج2، ص118.

6- نفسه، ج3، ص166.

7- المصدر نفسه، ج3، ص166.

تصدر إلا من متفقه في علم أصول الفقه كقوله: «وأما قوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣٨) (المائدة : من الآية 38)، فإنه أراد أيمانهما بالخبر والإجماع، وفي قراءة (ابن مسعود): "فاقطعوا أيمانهما"... ولذلك قال بعض الأصوليين: إن المثني جمع...والحق كما هو مذهب الكوفيين أن الجمع في مثله لا يجوز إلا مع قرينة ظاهرة»¹.

1- المصدر السابق، ج3، ص361.

1- الجانب الصوتي في شرح الشافية

1-1 المستوى الصوتي في اللغة:

يعتبر المستوى الصوتي Phonetical Level أول مراحل التحليل اللغوي التي يتبعها علم اللغة الحديث في دراسة اللغة، فالوحدة الصوتية تمثل البنية الأولى في النظام اللغوي لأنها الحجر الأساس الذي تبنى وتتشكل منه الكلمات والعبارات، فاللغة سلسلة من الأصوات المتتابعة أو المجتمعة في وحدات أكبر ترتقي حتى تصل إلى المجموعة النفسية وهذا ما أشار إليه ابن جني في تعريفه للغة، فالأصوات هي المظهر المادي للغة.

ولذلك كان تحليل الصوت اللغوي معزولا ومنطوقا محور التفكير الصوتي عند علماء اللغة قديما وحديثا.

فقد قام القدماء بجهود عظيمة في الدراسات الصوتية وإن كانت جهودهم مبنوثة في مقدمات المعاجم اللغوية وكتب النحو والصرف والقراءات القرآنية، أي أنها كما حظيت اللغة منذ القدم باهتمام بالغ من علماء الأمة تجلّى ذلك في عصر التابعين وبالضبط في خلافة (معاوية بن أبي سفيان) (ت 60هـ)، إذ ظهر الاهتمام بعلوم اللغة العربية فوضعت قواعد النحو بسبب ظهور اللحن بين الموالي، وكذا خوف المسلمين من امتداد اللحن إلى القرآن الكريم.

وأول من بادر إلى ذلك هو (أبو الأسود الدؤلي) (ت 69 هـ) والذي بدوره أخذ قواعد النحو عن (علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، ولهذا يعتبر علماء اللغة أنه أول من أسس العربية ومنه أخذت علوم اللغة بالاتساع والتشعب فكثر وتعددت فيها المؤلفات والمصنفات وبدأت تظهر شتى المدارس النحوية خاصة الكوفة والبصرة.

وما يهمننا نحن هنا الجانب الصوتي، ففي مطلع القرن (2هـ) ظهر من بين علماء العربية من يصف أصواتها ومخارج حروفها وأشهرهم (الخليل بن أحمد الفراهيدي) (ت 170هـ) فرغم قلة الأدوات العلمية والمخبرية في ذلك العصر إلا أنه استطاع أن يكون متميزا في وصف أصوات العربية عن طريق النطق والسمع.

فكان أول معجم اعتمده هو العين ورتبه حسب مخارج الحروف كالآتي:

1- حروف الحلق.

2- حروف أقصى الفم.

3- حروف وسط الفم.

4- حروف أدني الفم.

5- حروف الشفتين¹.

وعليه فالخليل تميز بالدقة والرقّة في ترتيب معجمه فكان تصنيفه صوتياً وأسماء العين لأن العين تعتبر أعمق نقطة في الحلق ولا يستطيع كشفها إلا عبقرى ذكى، ثم جاء من بعده تلميذه (سيبويه) فلم يخل ولم يضمن الأستاذ بعلمه على تلميذه (ت180هـ) فكان نعم العالم لنعم المتعلم فجمع هذا الأخير قضايا اللغة في كتابه (الكتاب) وهو جامع لقضايا اللغة، فقد وصف منه الحروف العربية كلها في باب الإدغام²، فبعد أن ذكر عددها وبين مخرجها ووصف المهموس والمجهور وأحوالها واختلافها، وحدد كلا منها وقسم الأصوات إلى الشديد والرخو كما تحدث عن إدغام الحروف وإبدالها وعند تحقيق الهمزة وتسهيلها وهمزة بين بين، وتحدث عن الإمالة وأحكامها وأحوالها³.

وقد تأثر علماء اللغة ممن جاء بعدهما بما قدماه من علم غزير وفكر وفير وساروا على دربهما في وصف الأصوات وعددها، فنجد في نهاية ق (4هـ) من هؤلاء العلماء المبرد (ت285هـ) في كتابه المقتضب في أبواب الإدغام⁴، وابن دريد (321هـ) في مقدمته جمهرة اللغة⁵، والزجاجي (ت337هـ) في كتابه الجمل في بحثه الإدغام⁶، والأزهري (370هـ) في مقدمة تهذيب اللغة⁷.

والمتابع لمراحل تطور الدرس الصوتي يرى أن المباحث الصوتية العربية قد تطورت في ق(4)و(5هـ) إلى علم مستقل، ويظهر ذلك عند ابن جني (ت 392 هـ) في كتاب (سر صناعة الإعراب) قال في مقدمته: «رسمت أطل الله بقاءك... أن أضع كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم وأحوال كل صرف منها وكيف مواقعه في كلام العرب»⁸.

1- أنظر: الخليل: العين، ج1، ص52 وما بعدها.

2- انظر سيبويه: الكتاب، ج4، ص431 وما بعدها.

3- انظر: المصدر نفسه، ج4، ص117.

4- انظر: المبرد: المقتضب، ج1، ص192-216.

5- ابن دريد: جمهرة اللغة، ج4، ص8.

6- الزجاجي: الجمل، ص375-382.

7- الأزهري: تهذيب اللغة، ج1، ص41-52.

8- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص1.

ثم أضاف: «وسأتجشم لطاعتك المضض بانكشاف أسرار هذا العلم»¹ ويبين (ابن جني) ما يريد بقوله (هذا العلم) حين قال: «ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف»².

فهذا العالم النحرير تأثر في كتابه (سر صناعة الإعراب) بسببويه، في وصف الحروف وتعداد مخارجها، إلا أنه قدم توضيحاً لحدوث الأصوات، فكان سباقاً في ذلك في قوله: «شبه بعضهم الحلق والقم بالناي فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذج، فإذا وضع الزامر أنامله على خرق الناي المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه»³.

وبضيف: «ونظير ذلك أيضاً وتر العود فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتاً فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتاً آخر، فإن أدناه قليلاً، سمعت غير الاثنين»⁴.

إذ استعماله لمصطلحات الناي والعود والمزامر والوتر يعتبر شيئاً جديداً في هذا العلم. ومن جهة أخرى نجد ابن سينا (428هـ) في بداية القرن الخامس الهجري قد ألف رسالته الموسومة بـ (أسباب حدوث الحروف) عرض فيها بصمة ولمسة العالم بأسرار الطبيعة حين أشار إلى طبيعة الصوت وأسباب حدوثه.

وتشريح الطبيب الجراح حين وصف أجزاء الحنجرة واللسان فقسم الرسالة إلى ستة فصول فتميز وأبدع فيها.

وظهر في القرن السادس الهجري الزمخشري (ت538هـ) وألف كتاب (المفصل) وضمنه مصطلحات لم يتم تناولها من قبل ومنها «لثوية، وأسلية، وصفيري، ونطعية، وشجرية، ولهوية... وغيرها من المصطلحات التي ظل اللغويون والقراء وعلماء التجويد يرددونها من بعده»⁵.

1- المصدر السابق، ج 1، ص 4-5.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 10.

3- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 9.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 9-10.

5- الزمخشري: المفصل، ص 395-396، ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 128.

وفي القرن السابع الهجري حاول السكاكي (626هـ) في مقدمة كتابه (مفتاح العلوم) في حديثه عن الحروف ومخارجها، أن وضع رسماً توضيحياً للمخارج¹.

كما لا يفوتنا أن ننوه بمجهودات علماء التجويد حيث اتسم درسهم المتعلق بالجوانب الصوتية بالتميز والشمول، وكذا اتصاله بالقراءات القرآنية يقول ابن الجزري (833هـ) في ذلك «أول ما يجب على مرید إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عند تقاربه وتوفية كل حرف صفته المعروفة به توفية تخرجه عند مجانسه، يعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة، فكل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركته إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج... فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موف حقّه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب، لأن ما ينشأ عن التركيب لم يكن كحالة الأفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف المفردة ولا يحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف ويغلب المضخم المرقق فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقّه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب»².

وقد تميزت الدراسات الصوتية عند علماء التجويد بنوع من الاستقلالية حيث خصصوا كتباً مستقلة عن كتب القراءات وأطلقوا عليها اسم علم التجويد وكان ذلك في بداية القرن (4هـ). على يد (ابن مزاحم الخاقاني) حين نظم أول قصيدة في حسن أداء القرآن قال عنها ابن الجزري إنها أول مصنف في علم التجويد³.

وقد لخص الحسن بن القاسم المرادي مباحث علم التجويد بقوله: «إن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

- أحدها: معرفة مخارج الحروف.

- والثاني: معرفة صفاتها.

1- السكاكي: مفتاح العلوم، تح عبد الحميد هنداي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص 06.

2 - ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (د ت)، ج 1، ص 214-215.

3- ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، تح براجستراسر، ط1، دار الكتب العلمية، 2006، ج 2، ص 321.

- والثالث: معرفة ما يتحدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

- والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار»¹.

وفي هذا السياق لابد أن نذكر أن الدراسات الصوتية العربية نشأت نشأة أصيلة وتطورت تطورا ذاتيا استجابة لحاجة الناطقين بالعربية والدراسيين قواعدا فشهدت تطورا مهما وامتيزا، وقد اعترف بعض المؤرخين بأسبقية الدراسات العربية للقضايا الصوتية في العلم بأنها كانت سباقة في ذلك، وهو ما تضمنه قول المستشرق (براجستراسر) في قوله: «وقبل ذلك يلزمنا أن نبحت بإيجاز في بعض قواعد علم الأصوات العمومي، ولم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قوما من أقوام الشرق وهما أهل الهند يعني البراهمة والعرب، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب: الخليل بن أحمد المتوفى 177هـ أو سنة 180هـ، وقد كان علم الأصوات في بدايته جزء من أجزاء النحو، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن»².

وعليه فإن علماء العرب هم أول من وضع الأسس العلمية والقواعد التنظيمية لهذا العلم.

1- الحسن بن القاسم المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، تحقيق جمال السيد رفاعي، صححه وقدم له محمود حافظ برانق، وحامد بن خير الله ، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، 2001، ص39.

2- براجستراسر: التطور النحوي ، ص13.

1-2 مصادر الثقافة الصوتية عند رضي الدين ومنهجه في ذلك.

أ- المنهج النظري أي الخلفيات والمنطلقات الفكرية.

ب- المنهج العلمي: فالمنهج The Method – La Method في أبسط تعريف له هو:

«طريقة يصل بها انسان إلى حقيقة»¹.

فالمنهج يعتمد على عمادين ضروريين:

- أحدها نظري: وهو الذي يستند إلى الأسس الفكرية للوصول إلى الحقيقة.

كما عرف المنهج أنه: «مجموعة العمليات الزمنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية تباينها والتأكد من صحتها»².

- ثانيها المنهج التطبيقي أو العلمي أو الميداني: أي تحويل الأساس الأول والنظري إلى

أساس تطبيقي فهناك علاقة بين المنهج والنتائج المتوصل إليها، لأن المنهج في اعتماده على الوسائل الفنية عن طريق استعمال المنهج يؤدي بالضرورة إلى ظهور نتائج مرتبطة بنوع وطريقة المنهج.

فالرضي في شرحه للشافية وأثناء عرضه للمادة الصوتية اعتمد على:

أ- الجوانب النظرية: متمثلة في التعريفات والتقسيمات مع الاستشهاد بالأمثلة للتوضيح.

ب- الجوانب التطبيقية: متمثلة في التفصيل والتحليل والتمثيل.

اعتمد (الرضي) على منهج التحقيق والتدقيق فيأخذ ما يراه مناسباً لموضوعه ويرفض رأياً

آخر، ويتبنى رأياً جديداً، وعلى سبيل الذكر لا الحصر ما أورده في ذكره لمخارج الحروف، فبعد أن يبين نظرة الخليل في المخارج الصوتية وتوزيعها وفي مقابل ذلك يذكر رأي الفراء ومخالفته لسيبويه في بعض المخارج ولكنه يتبنى رأي سيبويه في قوله: «وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه وعليه العلماء بعده»³.

1 - علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي ، ط5 - 2003 - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ص21.

2 - محمود العباسي: منهج البحث النحوي في القرن الثالث - مجلة كلية التربية للبنات جامعة بغداد، عدد4، 1993، ص4.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص254.

وكذلك رأيهِ في القلب فبعد ما يذكر رأي (الخليل) ورأي (سيبويه) المعارض للرأي السابق ليخرج برأيه في قوله: «وليس ما ذهب إليه الخليل المتين»¹، ليدلي بعد ذلك بالحجة والدليل وهذا ما نجده كذلك في الوقف وغيره.

إن منهج (الرضي) هو منهج السالفين والسابقين في التحقيق والتدقيق مستعملاً أسلوب المحاجة والمجادلة وهو أسلوب المناطق والذي يعرف بالفنقلة أي: (فإن قيل.....قلنا). مستدلاً ومستشهداً بمصادر اللغة من الشعر والقرآن والنثر واللهجات.

1-3 الصوت اللغوي:

فهو عنصر أساسي في بناء اللغة، فاللغة تتكون من مجموعة من الأنظمة أصغرهما النظام الصوتي لتكون في علاقات تركيبية ترابطية وسياقية فيما يعرف بالمعنى. وعليه فإن الكلام الذي يتم به التفاهم هو عبارة عن أصوات نستطيع عن طريقها أن ننظم علاقاتنا.

و«هو الأثر السمعي الحاصل بين احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل أو ناقص ليمنع الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور مثل الباء التي هي نتيجة انسداد كامل في الشفتين ومثل السين التي هي نتيجة انسداد ناقص في أطراف الأسنان»²

فقد عرف (Robin) الصوت Sounds أنه «اضطراب مادي في الهواء يتمثل في قوة أو ضعف سريعين للضغط المتحرك من المصدر في اتجاه الخارج ثم في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي»².

ويندرج تحت هذا التعريف عناصر ثلاثة تستلزمها عملية الصوت وهي:

- 1- جسم يتذبذب.
- 2- وسط تنتقل فيه الذبذبة الحاصلة.
- 3- جسم يستقبل هذه الذبذبة.

1- المصدر السابق ج1، ص25.

2- محمد الانطاكي: المحيط في الأصوات العربية ونحوها وحروفها، ط3، دار الشروق العربي، بيروت، ج2، 1971، ص13.

أما الصوت اللغوي والذي تشكل مادته علم الصوت فإنه: «الأثر السمعي الذي يصدر طوعية عند تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم جهاز النطق وهو تمثيل للعناصر الثلاثة»¹. أي:

- أعضاء النطق.
 - جسم تذبذب.
 - الأثر السمعي المتعلق بالصوت الوسط الذي تنتقل فيه الذبذبة الحاصلة وأخيراً أذن المتلقي وهي الجسم الذي يستقبل هذه الذبذبة.
- فالانطباع السمعي هو الذي يجعلنا نميز بين صوت وآخر في نحو كلمة (خرج) الخاء (خ) الراء (ر) الجيم (ج)، وبه نعرف أن هذه الكلمة تتألف من ثلاث وحدات صوتية وليس من وحدتين ولا أربع، إذ لولا هذا الانطباع السمعي لما أدركنا «أين يبدأ صوت ما وأين ينتهي الصوت الآخر»².

1-4 العلوم الصوتية:

ميز العلماء بين فرعين أساسيين أحدهما:

1-4-أ : علم الصوت **Phonetics** وهو العلم الذي يعني «وصف مخارج الأصوات وبيان صفات الأصوات من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتقخيم والترقيق وغيرها من الصفات التي تتعلق بأصوات اللغة»³.

1-4-ب: والآخر علم التشكيل الصوتي **Phonology** الذي يركز على وظيفة الصوت اللغوي في السياق من حيث «علاقة الأصوات بعضها ببعض عند اجتماعها في نسق صوتي منظم التكوين الكلمات وما ينتج عند تلك التعاملات الصوتية من ظواهرها كالإعلال والإبدال والحذف والمماثلة والمخالفة وغيرها»⁴.

أي: «بيان الاستعمال الخاص للأصوات في اللغة»⁵، ولكل لغة «خصوصيتها في كيفية تركيب الأصوات وتعاملها داخل بنية الكلمة»¹.

1- ينظر: خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشور دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1983، ص 06.

2- دي سوسير: علم اللغة العام، ص 56.

3- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص 65، نايف خزما: أضواء على الدراسات المعاصرة، ص 258.

4- ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 119.

وقد تنبه علماء اللغة العربية ومنهم (الرضي) إلى أهمية الصوت اللغوي وعرفوا أن اللغة: «لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها»².

يبين (كانتينو) أهمية الدراسات الصوتية عند العرب في قوله: «لقد كان قدماء النحاة العرب أول علماء الأصوات في لغتهم»³، ويضيف (جورج مونان) في أثر الدراسات الصوتية العربية على الغرب في قوله: «يستحيل علينا أن نتجاهل علم الصوت عند العرب فتدرس أولا أصوله ثم انتشاره في أوساط الثقافة العبرانية إلى ما بعد القرن السادس عشر وما أحدثه من أثر في الغرب من ناحية التفكير الصوتي»⁴.

نتيجة لهذه الاعترافات من قبل مؤرخين غربيين كبار قامت ساطعة لعلم اللغة تؤكد على أهمية البحث الصوتي العربي وتؤكد علميته وتأثيره في الغير يؤيد أصالة المنهج الذي سار عليه علماء العربية، فرغم قلة الإمكانيات المادية والوسائل المبتكرة الحديثة والمخابر التي تعين الباحث في عمله وعلمه إلا إن منهجهم يقترب كثيرا من الدراسات الصوتية الحديثة.

1-5: أصوات العربية في شرح الشافية:

تعد الأصوات «اللبنات التي تشكل اللغة أو المادة الخام التي تبنى منها الكلمات والعبارات في اللغة إلا سلسلة من الأصوات المتتابعة»⁵.

وقد أدرك (الرضي) أهمية النظام الصوتي، فبعبريته استطاع أن يتناول الصوت المنطوق، فبين عدده وحدد مخرج كل صوت وما يصحبه من حركات أعضاء النطق، لأن هدف الباحث كان تبين ما في نطق الصوت من حركات عضوية، وفي ضوء هذه الحركات يتم تحديد الصوت المنطوق ويعد: «بيان عدد أصوات اللغة وتحديد مخرجها وصفاتها والتميز بين طبيعة نطقها داخل بنية الكلام عملا وصفيا»¹.

وقد بين (الرضي) في دراسته للأصوات أن الحروف العربية الأصول يبلغ عددها تسعة وعشرين حرفا، وقد عالج (الرضي) قضية عدد الحروف خلال مخرج الحروف الأصلية في

1-Language, p54.

2- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص168.

3-جان كونتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص118.

4- جورج مونان: تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة الدكتور بدر الدين قاسم ، مطبعة دمشق،

1972م ، ص205.

5-Language ,p54.

مخارج الحروف الأصلية في "شرح الشافية"، فشرح يحصي حروف اللغة العربية ويقسمها إلى أصول وفروع، من الفروع ما هو فصيح مستحسن وما هو مستهجن، كما اتفق مع (سيبويه) في ترتيب ومخارج الحروف، فرتبها ترتيباً تصاعدياً ونجد ذلك في قوله: «فللهمة والهاء والألف أقصى الحلق... وللباء والميم والواو ما بين الشفتين»¹.

وما يؤكد توفيق رأيه مع سيبويه قوله: «وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه وعليه العلاء بعده»²، ويمكن ترتيب الحروف بحسب ما أشار إليه (الرضي) فيما يلي:

الحرف	الرمز	الحرف	الرمز
1- الهمزة	ء	16- النون	ن
2- الهاء	هـ	17- الطاء	ط
3- الألف	أ	18- الدال	د
4- العين	ع	19- التاء	ت
5- الحاء	ح	20- الصاد	ص
6- الغين	غ	21- الزاي	ز
7- الخاء	خ	22- السين	س
8- القاف	ق	23- الظاء	ظ
9- الكاف	ك	24- الذال	ذ
10- الجيم	ج	25- التاء	ت
11- الشين	ش	26- الفاء	ف
12- الياء	ي	27- الباء	ب
13- الضاد	ض	28- الميم	م
14- اللام	ل	29- الواو	و
15- الراء	ر		

ونجد (الرضي) قد اختلف مع سيبويه في ترتيب بعض الحروف، فقد اتسمت دراسة سيبويه في بعض جوانبها شيء من التوسع والتفصيل والدقة فهو يصف مخرج اللام في قوله: «من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والنايب الرباعية والثنية...»³.

1 - الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

2 - المصدر نفسه، ج3، ص254.

3- سيبويه: الكتاب ج 2 ، ص488-489.

بينما (الرضي) يختصر ذلك في قوله: «وللام ما دون طرف اللسان إلى منتهاها وما فوق ذلك»¹.

ولعل السبب يعود إلى غاية الدراسة، فالرضي كان أكبر اهتمامه الجانب الصرفي بوجه عام.

وأشار (الرضي) أن العرب نطقت حروفاً هن فروع من الحروف الأصول التسعة والعشرون يشير إلى ذلك: «ومخرج المتفرع واضح ثمانية: همزة بين بين وهي ثلاثة والنون الخفية نحو عنك وألف الإمالة ولام التفخيم، والصاد كالزاي والشين كالجيم، وأما الصاد كالسين والطاء كالتاء والفاء كالباء والصاد الضعيفة والكاف كالجيم فمستهجنة، وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقق»².

ويتبادر من وصف (الرضي) لهذه الأصوات أنه يدرك أن الحرف الواحد قد يشمل على أكثر من صوت واحد يأتي كل صوت منه في بيئة صوتية خاصة، فالتنوعات الصوتية للحرف الواحد أو ما يعرف بالألوفون Allophone ليست وحدات صوتية (فونيمات مستقلة) كما هو الحال في النون الخفيفة مثلاً، فهي تنوع صوتي لفونيم (النون) التي تشتمل على عدد من الأصوات وما تفريق (الرضي) بين الحروف الأصول والفروع إلا علامة عن فهم وإدراك.

1-5- أ: ترتيب الحروف بين الرضي وعلماء اللغة القدامى:

أ- الرضي وسيبويه (ت180هـ): من خلال تصنيف مخارج الأصوات بين الرضي وسيبويه يلاحظ أن الاختلاف ينحصر في مجموعة من النقاط وهي:

ترتيب الحروف حيث نجد أن (الرضي) قدم وأخر بعض الحروف وفقاً لمخارج محددة رغم أنه على العموم كان هناك اتفاق عام في الترتيب التصاعدي من داخل الحلق للخارج، ويظهر الاختلاف مثلاً في المخرج الثاني عشر أي حروف:

الصاد، الزاي، السين ————— بالمقابل سيبويه رتبها: الزاي، السين، الصاد، وطبعاً هذا الترتيب لم يكن علمياً نظراً لانعدام المخابر والأجهزة الصوتية، وكذا نجد الاختلاف في المخرج التاسع والعاشر أي: الراء عند الرضي ————— صوت النون عند سيبويه والعكس، ولعل ما يبرز هنا أن شرح الشافية اهتمت بالجانب الصرفي أكثر من الجانب الصوتي.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

2- المصدر نفسه، ج3، ص254.

ب- بين الرضي وابن يعيش (643هـ): يتفق كلاهما في قضية مخارج الحروف وعددها، ويكمن الاختلاف في تقديم الرضي لمخرج الراء في المخرج التاسع على حرف النون، بينما يضع ابن يعيش حرف الراء في المخرج العاشر.

ومجمل القول أن العلماء القدامى بما فيهم (الرضي) لم يكن الاختلاف بادياً إلا في تقديم أو تأخير مخرج باستثناء الخليل بن أحمد الفراهيدي حين عدد المخارج تسعة مخارج أما غير ذلك فيكاد يكون الاختلاف استثناء.

والحروف المستحسنة التي أشار إليها وردت أكثرها في قراءات قرآنية مما يدل «على أنها أصوات لقبائل فصيحة نزل بها الوحي أو أذن بها الرسول عليه الصلاة والسلام بوحى من الله سبحانه»¹، قال (ابن الجوزي) (ت833هـ) بعد أن أورد حروف العربية على مخارجها «ولبعض هذه الحروف فروع صحت القراءة بها، فمن ذلك الهمزة المستهلة بين بين...ومنها ألفا الإمالة والتفخيم...ومنه الصاد المشممة وهي التي بين الصاد والزاي...»².

فهذه أربعة أحرف نص (ابن الجزري) على مجيء القراءة الصحيحة بها وبقيت النون الخفيفة والشين التي كالجيم، أما النون الخفيفة وقد سماها ابن جني الخفية قال: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة ويقال الخفيفة أي الساكنة»³، وهو الصوت الذي لا يكون لطرف اللسان عمل في إخراجها كأن يستعمل بعده (الجيم والذال والفاء) نحو: (من جافاك) (من ذهب) (من خرج)، وأما الشين التي كالجيم فقد علله ابن يعيش بالتعامل الصوتي في قوله: «وأما الشين التي كالجيم فقولك في (أشدق): (أجدق) لأن الدال حرف مجهور شديد، والجيم مجهور شديد، والشين مهموس رخو، فهي عند الدال بالهمس والرخاوة فقربوها من لفظ الجيم قريبة من مخرجها، موافقة الدال في الشدة والجهر»⁴.

ويذكرها (الرضي) في قوله: «والشين كالجيم ذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة وذكر الجيم التي كالشين في المستهجنة، وكلتاها شيء واحد، لكنه إنما استحسّن الشين المشربة صوت الجيم لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال، والدال مجهورة شديدة

1- حسام سعيد النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص44.

2- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص202.

3- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص53.

4- ابن يعيش: شرح المفصل، ج10، ص127.

والشين مهموسة رخوة تنافي جوهر الدال، ولاسيما إذا كانت ساكنة لأن الحركة تخرج الحرف عن جوهره فتشرب الشين صوت الجيم التي هي مجهورة شديدة كالدال لتتناسب الصوت فلا جرم استحس، وإنما استهجن الجيم التي كالشين لأنها إنما يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء، نحو اجتمعوا و أجدر، وليس بين الجيم والدال ولا بينهما وبين التاء تباين، بل هما شديدتان لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه في المخرج وهو الشين، فالفرار من المتنافيين مستحسن والفرار من المثلين مستهجن فصار الحرف الواحد مستحسنًا في موضع ومستهجن في موضع آخر بحسب موقعه»¹.

ثم يضيف: «قوله: (وأما الصاد كالسين) قريبها بعضهم من السين لكونهما من مخرج واحد والطاء التي كالتاء تكون في كلام عجم أهل المشرق كثيرًا، لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم، فنطقوا بشيء بين الطاء والتاء»².

«وقوله: (والفاء كالباء) قال السيرافي هي كثيرة في لغة العجم وهي على ضربين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء...وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم»³.

وكذا «قوله: (الضاد الضعيفة) قال السيرافي: إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم فرما أخرجوها طاء بإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء»⁴.

ثم يذكر (الرضي) بعض الأمثلة على ذلك عند الضاد الضعيفة: «كما يقال في أثره له: أضرده له يقرّبون التاء من الضاد»⁵.

ثم يتكلم عن الكاف التي هي كالجيم: «والكاف كالجيم نحو جافر في كافر وكذا الجيم التي كالكاف يقولون على جمل كمل، ورجل ركل وهي فاشية في أهل البحرين»⁶.

1-الرضي : شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص255 - 256.

2- المصدر نفسه، ج3، ص256.

3- المصدر نفسه ج3، ص 256.

4- المصدر نفسه، ج3 ، ص 256.

5- المصدر نفسه، ج3 ، ص 256.

6- المصدر نفسه، ج3 ، ص257.

ومع أن الرضي لم يمثل لهذه الحروف فإننا يمكن أن نتصور لمراده في ذلك فالكاف التي بين الجيم والكاف رمزه (چ) حيث وصفه ابن سينا (ت428هـ) «حرف شبيه بالجيم - جاه»¹. وهو شبيه بما ينطق به أهل العراق لكلمة "كيف"².

والجيم الشبيهة بالكاف رمزها (گ) وهو شبيه لنطق صوت (القاف) في اللهجة العامية العراقية (گام - في قام).

والضاد الضعيفة كما أشار إليها (الرضي) في لغة قوم ليست في أصل حروفهم، الضاد وهي تنطق بوساطة «احتكاك هواء الزفير المجهور بجانب اللسان والأضراس المقابلة لهذا الجانب ومن ثم يكون صوت "الضاد" الفصيحة من بين أصوات الرخاوة مثله في ذلك مثل "التاء"³.

وهو ما أشار إليه (الرضي) فنقول مثلاً في: إضرب عمرا — إترب عمرا. وذكر (أبو حيان الأندلسي) (ت745هـ) عن علي الفارسي (ت377هـ) قوله: «إذا قلت "ضرب" ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف إطباقها»⁴. والصاد التي كالسين: وهما من مخرج واحد من الأصوات الأسنان اللثوية فيتحول الصاد وهو صوت رخو مطبق مستعل إلى السين صوت رخو مهموس مرقق. وأما الصاد فهو صوت رخو مهموس مفخم نظير السين وينطق مثله مع فارق واحد هو أن مؤخرة اللسان ترتفع نحو الطبق في نقطة نحو سابر - صابر.

والطاء التي كالتاء: وهما من مخرج واحد «مما بين اللسان وأصول الثنايا»⁵، وقد أشار (الرضي) إليها في قوله: «والطاء التي كالتاء تكون في كلام عجم أهل المشرق كثيراً، لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم، فنطقوا بشيء بين الطاء والتاء»⁶.

1 - ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، ص21.

2 - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص54.

3- المرجع نفسه، ص55.

4- أبو حيان الأندلسي: اكتشاف العرب ج1، ص9.

5- سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص256.

فالتاء صوت شديد مهموس مرقق، والطاء صوت شديد مهموس مفخم يقابل التاء في الترقيق والتفخيم ولا فرق بينهما إلا في أن مؤخرة اللسان ترتفع نحو الطبق عند نطق الطاء ولا ترتفع نحو الطبق في نطق التاء.

ويبدل الطاء تاء نحو: تاف في طاف على لسان من لا يمتلك في لغته هذا الصوت، وهذا ما أكدته (الرضي).

يقول (ابن عصفور) (ت669هـ) مؤكدا قول (الرضي): «لأن الطاء في لغتهم - لغة العجم - معدومة فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها»¹.

وعد (الجاحظ) (ت255هـ) إبدال «الطاء تاء في اللغة العربية من عيوب الكلام»²، «لأن الطاء أعم تصرفا في العربية من التاء»³، والباء التي كالفاء: ورمزه (پ) وذكر ابن سينا في قوله: «وتحدث بشد قوي للشفنتين عند الحبس وقلع بعنف وضغط الهواء بعنف»⁴.

وهو ما أشار إليه (تمام حسان) كذلك في أن هذه (الباء) يسمونها "الباء الفارسية" وهي باء مهموسة مثل صوت (P) في اللغات الأجنبية.

وقد أشار إليها (الرضي) مستشهدا بقول (السيرافي): «هي كثيرة في لغة العجم... وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم»⁵.

ولهذا نستنتج أن (الضاد والصاد والطاء والظاء) أصوات عربية أصيلة يجد الأعجمي صعوبة في نطقها بطريقة بسيطة وصحيحة فيلجأ إلى الاستغناء عن نطقها لصعوبتها ويستبدلها بأصوات قريبة منها في المخرج مع اختلاف في الصفة، أما: "چ، گ، پ" فهي أصوات غير عربية.

ولهذا فإن أي لغة هي مثل الكائن الحي تولد وتكبر وتتطور وتشيع ثم تموت إلا اللغة العربية وإن شهدت تطورا ودخول الكثير من المفردات، إلا أن معجمها يتميز بالمرونة والليونة والقابلية وهذا كذلك نجده في نظامها الصوتي حيث شهد تغيرات وتأثرات على مستوى بنى المفردات.

1- ابن عصفور: الممتع ج2، ص666.

2 - ينظر: البيان والتبيين ج1، ص71.

3- ينظر: ابن جني: سر صناعة الاعراب، ج1، ص174.

4- ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، ص22.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص256.

وهكذا ماتت ألفاظ بانعدام الحاجة إليها، وهكذا تموت ذلك «أن النظام الصوتي بعيد كل البعد من أن يكون ثابتاً طوال تطوير لغة من اللغات»¹، وتسهم ولادة الألفاظ وعلاقتها ببعضها في النظم واتصال اللغة بغيرها من اللغات في التأثير في بعض الأصوات في الألفاظ وتحويلها إلى أصوات أخرى، ألا ترى مثلاً: «أن النون تأتي صافية مظهرة لا يشوبها إخفاء أو إدغام أو قلب»²، «في قولهم شنب وأشنب فإذا قالوا: فعلاء قلبوا النون ميمًا وقالوا: شنباء في نطق شنباء وإن القبائل العربية القريبة من سواحل الخليج شاع فيها من الأصوات ما أطلق عليه علماء العربية الحروف الغير المستحسنة كما أن ذلك ظاهر في لهجاتنا العامية في البلاد العربية حيث تأثرت اللهجات بما جاورها أو خالطها من لغات غير عربية»³.

فما يجري على لغة من تغير وتطور وزوال وموت يجري على أي لغة «واللغة العربية الفصيحة ليست نسيج وحدها بين لغات البشر، بل هي واحدة من هذه اللغات كان يجري عليها من القوانين اللغوية ما يجري على أية لغة أخرى فيؤدي إلى انتقالها وتطورها وتغيرها»⁴. والسؤال الذي يتبادر إلينا هل يمكن أن يتوقف تطور الأصوات في لغة من اللغات؟

«إن الإجابة السريعة عن هذا السؤال ستكون ولاشك بالنفي لأن اللغة التي تتوقف عن التطور الصوتي لابد أن تكون فارقت الحياة كما هو الحال في اللغة الأكديّة أو الأوغاريتية»⁵. ولكن طبعاً هناك عوامل تحكم في تطور الأصوات اللغوية إذ «ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان والحضارة الإنسانية، فالاختلاف الخلقي في أعضاء النطق بين الأجيال المتباعدة، وأخطاء السمع، وتعامل الأصوات في الألفاظ المستحدثة بالاشتقاق أو فيها تجاور من الألفاظ نتيجة التأليف، واختلاف العوامل النفسية والبيئية»⁶، كل هذه العوامل بلا شك يكون له تأثير بطريقة أو بأخرى في أصوات اللغة.

1- ج. فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ط/ لجنة البيان العربي، 1950، ص 64.

2- انظر: ابن الجوزي: أحكام النون الساكنة والتنوين في النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الطباع - دار الفكر ج2، ص 22-27.

3- حسام سعيد النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص 11.

4- المرجع نفسه، ص 11.

5- المرجع نفسه، ص 12.

6- المرجع نفسه، ص 12.

ولكن كما يقال لكل قاعدة استثناء وهذه طبعها نظرة ذاتية أو شخصية إذ يجب أن ننتبه إلى الجانب التاريخي للعربية الفصحى فهي ثابتة في قواعدها وتحولاتها وبنياتها الأساسية إذ هي كالشجرة التي بدلت أوراقها دون أغصانها وجذورها شامخة ممتدة.

«وهكذا وصل إلينا وصف دقيق لأصوات العربية في العين والكتاب وهما من أوائل ما وصل إلينا في هذا الباب إن نقل أول ما وصل إلينا فيه»¹.

1-5-ب: أصوات حروف المد أو اللين Les Voyelles:

المد كما عرفه العلماء هو إطالة الصوت بحرف من حروف المد يعني مط الصوت بحرف من حروف المد، فحروف المد ثلاثة: الألف والواو والياء السواكن المجانس لها ما قبلها ومعنى ذلك أن الألف الساكنة قبلها فتحة والواو الساكنة قبلها ضمة والياء الساكنة قبلها كسرة، وسميت حروف المد واللين لأن لها قابلية المد والمط والزيادة، ولأنها تخرج بلين وسهولة عند النطق من غير كلفة على اللسان وعلى الفم دون كلفة ولا ثقل، وتتنوع أصوات حروف العربية على أساس النطق إلى قسمين:

أ- **الصوامت Les Consonants**: وسميت بذلك لأنها أقل وضوحا في السمع من الصوائت وذلك لأن الحروف عند النطق بها يعترض لها في الفم والحلق والشفيتين معترض فيضيق معه مجرى الهواء ويقلل من علوها أي أن الهواء «ينحبس انحباسا محكما فلا يسمح بالمرور لحظة من الزمن يتبعها ذلك الصوت الانفجاري أو يضيق مجراه فيحدث بالنفس نوعا من الصفير أو الحفيف»².

وتشمل الصوامت حروف العربية جميعها عدا حروف المد أو اللين.

ب- **المد أو اللين Les Voyelles**: والصفة التي تجمع بين قصيرها وطويلها هي الوضوح في السمع ذلك أن الهواء حين يندفع من الرئتين مارا بالحنجرة يتخذ مجراه في الحلق والفم بحيث لا يجد ما يعترض سبيله من عوائق ومن ثم يضيق مجرى الصوت قليلا فيحدث ذلك نوعا من علو الصوت فهو يمثل كيفية مرور الهواء في الحلق والفم وخلو مجراه من حوائل وموانع وتسمى الصوائت كذلك، وأصوات حروف حركات العربية هي: الألف ورمز (-) والياء المدية ورمزها (ـ) والواو المدية ورمزها (ـ) ولهن أصوات أقصر منها وهي: الفتحة (ـ) والكسرة

1-المرجع السابق، ص14.

2-عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، ص26.

(-) والضمّة (ُ)، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقسم عدد أصوات المد في اللغة العربية إلى ستة أصوات ثلاث منها طويلة والآخر قصيرة، وأن كلا من هذه الأصوات يمثل (صوتية) مستقلة أو فونيمًا لأن التقابل والتمايز بين أصوات المد القصيرة وأصوات المد الطويلة قد يؤدي إلى تغيير في المعنى والصفة مثل (كَل - كَيْل)، (قَتَلَ قَاتِلًا)، (قَتَلَ - قُوتِلًا)¹. وقد ذكر (الرضي) ملاحظات في أصوات المد حين:

ب - 1- أشار إلى مخرجها إذ تتسع لخروج الهواء اتساعاً شديداً²، وهو تعبير يشير به اللغويون العرب عادة إلى مرور الهواء إلى خارج الفم مروراً حراً في أثناء نطق هذه الأصوات، كما نوه أيضاً إلى الاختلاف بين الألف من جهة والواو والياء من جهة أخرى من قبل وضع جهاز النطق في أثناء النطق، إذ أن نطق الألف لا يتطلب الضم بشفة أو لسان أو حلق³. أما الواو أو الياء فقد ذهب إلى أنهما صوتان مستعلمان أو مرتفعان⁴، كما أعطى تفسيراً للاستعلاء بأنه ارتفاع اللسان في أثناء نطق الصوت⁵.

فهو يشير بوضوح إلى عمل اللسان في أثناء نطق الواو والضمّة والياء أو الكسرة بل يؤكد كلامه صراحة في إشارته إلى الياء، إذ يرى أن نطقها يتطلب تضيقاً للمخرج ورفعاً للسان قبل الحناك⁶، لكنه يشير في موضع آخر إلى صعوبة معرفة ما يجري في داخل جهاز النطق أثناء إصدار هذه الأصوات لأن ذلك محجوب بالشفيتين والأسنان فلا يمكن لنا إدراك طريقة إخراج هذه الأصوات يقول في ذلك: «لأن آلة الضمة الشفة، وقصدك... ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها، والشفتان بارزتان لعينه فيدرك نظره ضمهما، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق وهما محجوبان بالشفيتين والسن، فلا يمكن للمخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين»⁷.

1- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 282.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 261.

3- المصدر نفسه، ج 3، ص 285.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 122.

5- المصدر نفسه، ج 3، ص 262.

6- المصدر نفسه، ج 3، ص 261.

7- المصدر نفسه، ج 2، ص 276.

ب - 2 - تكلم عن شيء تتصف به هذه الأصوات وهو أن جميعها مجهورة ذات قدرة على التردد والترجيع فهذا إشارة إلى تميزها بالقدرة على الاستمرار وأنها تتصف بالانتظام والتجانس الموسيقي فهي أصوات خفية، يقول في ذلك: «وكذلك الواو والياء والألف لا يجري الصوت معها كثيرا، لكن لما كانت مخارجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة كان الصوت معها فيجري منه شيء، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتهما، فلذلك سمي الهاوي: أي ذات الهواء كالناشب والنابل، وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيضيق المخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له شيئا من هذا، بل تفرج المخرج، فأوسعهم مخرجا الألف ثم الياء، ثم الواو وهذه الحروف أخفى الحروف لاتساع مخارجها، وأخفاهن الألف لأن معه مخرجها أكثر»¹.

فمصطلح خفي هو عربي قديم بالنسبة للدراسات الصوتية العربية وهو ما أشار إليه (سيبويه) في "الكتاب" مثلا فريما أرادوا بمصطلحهم هذا تصوير درجة الاحتكاك في الصوت، ولهذا أدرجوا في قائمة الأصوات الخفية تلك الصوامت التي تكون درجة الاحتكاك فيها واطئة جدا كالهاء، وهو ما أشار إليه (الرضي) من أن الألف والواو والياء أخفى الحروف لاتساع مخرجها.

ب - 3 - يرى (الرضي) أن الحركات أبعاض من الألف والواو والياء وأن مخارجها من مخارج هذه الأصوات²، فالفتحة من مخرج الألف والضمة من مخرج الواو والكسرة من مخرج الياء. فالرضي يشير إلى وحدة أصوات المد الطويلة والقصيرة يقول: «إنما ناسب حرف الحلق- عينا كان أو لا- أن يكون عين المضارع معها مفتوحا لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل»³، وكذا فوظيفتها اللغوية واحدة يقول: «وأما إذا كان أولهما حرف لين فإنه يمكن التقاؤهما، لكن مع ثقل ما، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة، لأن

1- المصدر السابق، ج3، ص261.

2- المصدر نفسه، ج2، ص276.

3- المصدر نفسه، ج1، ص118.

هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنك تأخذ أبعاضها أعني الحركات فتتظم بها بين الحروف ولولاها لم تتسق»¹.

فالاختلاف الجوهرى بينهما في الكمية يقول: «الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبها، وكسرهما الإتيان ببعض الياء بعدها»².

فإشارته إلى وظيفة هذه الأصوات اللغوية أنها «الروابط...لم تتسق» هي فكرة قريبة مما ذهب إليه البحث الحديث من أهمية هذه الأصوات اللغوية تكمن في قدرتها على تجميع الصوامت³.

وقد تنبه (الرضي) إلى فكرة مرور الهواء مرورا حرا في أثناء النطق بهذه الطائفة من الأصوات دلته هذه الفكرة إلى الإشارة بمد الصوت بها.

فاستعمال مصطلح المد قريب من مصطلح Vowels في اللغة الانجليزية الذي يحمل الدلالة نفسها⁴.

كما وصف مخرج هذه المجموعة من الأصوات بالسعة وعدم وجود حائل يقف في طريقها.

«وكذلك الواو والياء والألف لا يجري الصوت معها كثيرا، لكن لما كانت مخرجها تتسع لهواء أشد من اتساع غيرها من المجهورة»⁵.

ونستنتج من خلال ما ذكره (الرضي) أنه أظهر صفة هذه المجموعة من الأصوات إذ أنها حروف مجهورة، تتميز بإمكانية مد الصوت بها، وذكر أن مخرجها متسعة لهواء الصوت، وهو تعبير يراد به مرور الهواء إلى خارج الفم مرورا حرا في أثناء نطق هذه الأصوات.

ويمكن أن نستنتج كذلك أن ما حققه (الرضي) من ملاحظات دقيقة في وصفه لأصوات المد واللين كان مطابقا لوصف علم الصوت الحديث لها، المعتمد على تجارب أقيمت في المختبرات الصوتية، وهذا ما أشارت إليه المدرسة الفونولوجية الفرنسية إلى أن أصوات المد في

1- المصدر السابق، ج2، ص211.

2- المصدر نفسه، ج1، ص118.

3- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص114.

4-Éléments Of General Phonetics ,p 52

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص261.

اللغة العربية تشتمل على ستة أصوات «موزعة بالتساوي على ثلاث صوئيات قصيرة هي: الكسرة والفتحة والضمة التي تتميز في الطول وفي الكم من الصوئيات الطويلة الأخرى: الياء والواو والألف»¹.

ونجد أن الدرس الصوتي الحديث يصف أصوات المد بأنها «صوت مجهور يخرج الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلا يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكا مسموعا»².

وتعتبر هذه الأصوات بشكل عام أنها «لا تتضمن غلقا ولا احتكاكا ولا اتصالا من اللسان أو الشفتين»³، كما أشار (الرضي) إلى ظاهرة الاعتلال وارتباطها بطبيعة أصوات الألف والواو والياء في التأليف الصوتي في أنها «لا تسلم ولا تصح ولا تبقى على حالها في كثير من المواضع بل تتغير بالقلب والإسكان والحذف»⁴.

ويمكن أن نلاحظ أن من أهم ما أشار إليه (الرضي) قضية التتابع الذي نطلق عليه في البحث الصوتي الحديث مصطلح صوت المد المركب أثناء حديثه على صفة المد في صوتي الواو والياء إلى أن هذا المد «في حروف اللين إذا كانت حركة ما قبلها من غير جنسها نحو قول وبيع وذلك لأن في نحو قول المضموم قافه تنهياً بعد النطق بالقاف للواو، وذلك لأن الضمة بعض الواو، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المد كما خالطها في نحو قول المفتوح قافه، فإنك إذن تهيات فيه بعد القاف للمد الألفي أي: الفتحة ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوي شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثاني وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن»⁵.

وكما نلاحظ أن (الرضي) تقطن إلى تتابع الفتحة ونصف المد الساكن يؤدي إلى اختلاط الصوتين بسبب من الانتقال المباشر من وضع جهاز النطق في أثناء أداء الفتحة إلى وضعه

1- بيتي أوديت: بحث في فونولوجية اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، السنة الأولى، العدد 8-9، 1979م، ص171.

2- عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة، ط2، مطبعة الكيلاني، 1968م، ص180 - د كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص132.

3-An outlin of English phonetics ,p23

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص114.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص211.

في أثناء أداء نصف المد من غير أن يعطل بينهما صامت، ويعتبر هذا الوصف قريب من الوصف الصوتي الحديث لصوت المد المركب.

1-5-ث: أنصاف أصوات المد:

إن أهم صفة تتميز بها أصوات المد هي عدم وجود حائل أمام الهواء الخارج من الفم في أثناء النطق بها، ولذلك لا يسمع معها احتكاك وإذا نشأ ضيق في مجرى الهواء في أثناء النطق بـ(الياء والواو) بسبب من ارتفاع اللسان و أعاقته عند خروج الهواء سمع شيء من الاحتكاك الخفيف ينتج عنه الصوتان(الواو، والياء) واللذان يسميان(أنصاف المد)، والذي يدعو إلى إدراج هذه الأصوات تحت طبقة(الصوامت) هو ما تتميز به من انتقال سريع مع ضعف في قوة النفس (الزفير)، وفي العربية صوتان كما أشرنا هما: الواو مثل: وجد، والياء مثل: يزن.

فقد تحدث إبراهيم أنيس عن هذه الأصوات تحت عنوان "أشباه أصوات اللين وسماها الأصوات الانتقالية"، فإن «الياء صوت انتقالي أي أنها تتكون من موضع صوت اللين(I) ثم تنتقل بسرعة إلى موضع آخر من مواضع أصوات اللين وكذلك الواو يبدأ تكونها من موضع صوت اللين(U)، ثم ينتقل اللسان بسرعة إلى موضع صوت لين آخر، فكل من الياء والواو صوت انتقالي ومن أجل هذه الطبيعة الانتقالية ولقصرهما وقلة وضوحهما في السمع إذا قيسا بأصوات اللين، أمكن أن يعدا من الأصوات الساكنة، فالياء والواو طبيعة مزدوجة»¹، فهي عنده يمكن أن تعد من الصوامت، أما وصفها بالمزدوجة فذلك متأت من شبهها الأصوات الصائتة وعلة هذا الشبه عنده في طبيعة تكوينها، فهو يقول: «ففي تكوّن الياء تلحظ أن اللسان يكون تقريبا في موضع النطق بصوت اللين(I) غير أن الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى حين النطق بالياء يكون أضيق منه في حاله النطق بصوت اللين(I) مما يترتب عليه أننا نسمع ذلك النوع الضعيف من الحفيف، فالياء لأنها تشتمل في النطق بها على حفيف يمكن أن تعدّ صوت ساكنا، أما إذا نظر إلى موضع اللسان معها فهي أقرب شبهها صوت اللين(I)، لهذا اصطلح المحدثون على تسميه الياء بشبه صوت اللين، وكذلك الواو لا فرق بينها وبين الضمة (U) إلا في أن الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك في النطق بالواو أضيق منه في حالة

1- عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، ص45.

النطق بالضمّة (U) فيسمع للواو أيضا نوع ضعيف من الحفيف جعلها أشبه بالأصوات الساكنة، أما حين ينظر إلى موضع اللسان معها فيمكن أن نعتها شبه صوت اللين (U)»¹.

وقد أشار (الرضي) إلى ذلك وتفتن إلى أن تتابع الفتحة ونصف المد الساكن مثلا يؤدي إلى اختلاط الصوتين بسبب من الانتقال المباشر من وضع جهاز النطق في أثناء أداء نصف المد من غير أن يفصل بينهما صامت، وهو وصف قريب جدا من الوصف الصوتي الحديث بصوت المد المركب، وكذا فيما ذهب إليه في أن نصف المد هنا مازال محافظا على صفته المدية، وفسر ذلك بسلوك نصف المد هذا في أثناء التأليف الصوتي إذ أنه يسلك سلوك صوت المد الطويل، ومثل لذلك بأن العربية تستسيغ مجيء صامت مدغم بعد صوت مد طويل من نحو قولنا: مَادَ وتموّد الثوب²، ثم رأى أن ذلك جائز بعد هذا الضرب من التتابع، ومثل لذلك بأمثلة من نحو خويصة³، ودويبة⁴.

وجيب بكر وثوب بكر بإدغام الباء⁵، وأما رأيُه أن استساغة العربية لمجيء المدغم الصامت ها هنا إنما كان من أن نصف المد الساكن في هذا الضرب من التتابع ما زال محتفظا بصفته المدية، وإن كان المد فيه أقل من المد الذي في صوت المد الطويل، فكان أن جعله ذلك مشابها في السلوك في هذا السياق لسلوك المد الطويل⁶.

لقد انطلق (هنري فليش) من هذه الملاحظة أن العربية عرفت المد المركب من قبل الوظيفة اللغوية والتي أنها عاملته معاملة صوت المد الطويل⁷.

1- 5- ج: مخارج الأصوات: تتم العملية الكلامية في شكلها الأساسي عن طريق التحكم في هواء الزفير الصاعد من الرئتين «ويصادف الهواء في اندفاعه إلى الخارج أنواعا من الضغط والكبح والتعويق والهواء حين يكبح فيولد صوتا»⁸.

1- المرجع السابق، ص 44.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 246-212.

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 212.

4- المصدر نفسه، ج 2، ص 250.

5- المصدر نفسه، ج 2، ص 250.

6- المصدر نفسه، ج 3، ص 247.

7-Vu: Henri Flesch: *traite de philologie arabe* –vol II pronouns morphologie verbale, particules, beyrouth, dar el-machreq, 1979, p65-69.

8- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 99.

والنقطة التي يجري عندها اعتراض الهواء وذلك عند التقاء عضوين من أعضاء النطق واقتربهما وانغلاقهما يعرف بالمرج و«كل نقطه على طول الجهاز النطقي تصلح مكانا لتتويع الضغط»¹، أي: أن أعضاء النطق هي التي تحدد نوع الأصوات في هيئته حروف، وتعطيها جرسا معيناً يختلف عن جرس آخر، لأن الأصوات التي يمكن للإنسان إنتاجها تشكل عدد لا متناهياً و«تختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»²، فجرس (القاف) مثلاً يختلف عن جرس (الكاف) وهذا يختلف عن (الجيـم)، وهكذا فكل حرف صوت وليس العكس، وقد أشار (ابن جني ت 391هـ) إلى التمييز بين الصوت والحرف بقوله: «الصوت عرض يخرج من النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفقتين مقاطع تنثيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً»³.

ويطلق اسم جهاز النطق على الأعضاء التي تسهم في عملية إحداث الكلام ويسميتها (الرضي) آلة الحروف يقول (الرضي) عند كلامه على مراتب التمايز الصوتي: «فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والنطق والشفة وهي المسماة بالمخارج - لم تختلف الحروف»⁴، والآلة عنده هي التي يحصل بها الشيء⁵، فآلة الحروف كما أشار إليه هي المخارج التي تمثل المرتبة الأولى من مراتب ذلك التمايز، ويلاحظ هذا الازدواج الشديد بين الناحية العضوية في إنتاج الأصوات، ونظام المخارج الصوتية، ويظهر هنا أن هذا المصطلح اقرب إلى الناحية المخرجية من الناحية العضوية.

وعند المحدثين هي: القصبة الهوائية، والحنجرة، والوتران الصوتيان، والحلق واللسان والحنك والتجويف الأنفي، والشفتان والأسنان، وهذا الفرق بين (الرضي) والمحدثين في تحديد (جهاز النطق) يرجع إلى اعتماد واستعانة المحدثين بأجهزة الصوت الحديثة والاستفادة من علم تشريح الأعضاء⁶، ولكن تبقى الفوارق قليلة بين علمائنا القدامى ومنهم (الرضي) وبين المحدثين.

1- المرجع السابق، ص 93.

2- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 6.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 6.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 250-251.

5- المصدر نفسه، ج 1، ص 186.

6- ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 79-80.

فقد أشار (الرضي) إلى عدد مخارج أصوات الحروف العربية معتمداً على نباهته ودقة ملاحظاته يقول: «ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً»¹.

ثم التفت إلى تقسيم أصوات الحروف على هذه المخارج من الجهاز النطقي قال:

1- «فللهزمة والهاء والألف أقصى الحلق»²، وهو ما أشار إليه البحث الصوتي الحديث أن الألف صائت مجهور يحدث نتيجة اندفاع الهواء في مجراه المستمر خلال الحلق والفم من غير أن يعترضه مقطع يثنيه، أو يضيق مجراه³.

فالهزمة والهاء عند المحدثين منهم من جعلها من أقصى الحلق والآخر يرى أن كليهما «صوت حنجري»⁴.

وما جاء به البحث الصوتي الحديث لا يكاد يختلف عن وصف (الرضي) لأن لفظ الحلق عند القدامى «أوسع مما يراد به عند المحدثين حيث تدخل فيه الحنجرة والوتران»⁵.

2- «وللعين والحاء وسطه»⁶، ويتفق البحث الصوتي الحديث في أنهما حرفان حلقيان وذهب بعض المحدثين أنهما من وسط الحلق⁷.

3- «للغين والحاء أدناه»⁸، فهما حرفان أدنى الحلق عنده، وتابعه في ذلك الوصف بعض المحدثين⁹، ومنهم من يرى أنهما حرفان حنكيان قصبيان¹⁰، وقد ضم إليهما بعضهم القاف وسمى الثلاثة الأحرف اللهوية¹¹، وهذا الاختلاف كما يرى (حسام النعيمي) ليس في الموضع وإنما «هو خلاف لفظي إذ أن اللهاة تقع في أقصى الحلق، وأدنى الحلق إلى الفم»¹²، ولا نشك

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

2- المصدر نفسه، ج3، ص252.

3- عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2006، ص86.

4- حسام سعيد النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص297.

5- المرجع نفسه، ص297.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

7- محمود السعران: علم اللغة، ص193.

8- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص256.

9- أحمد عمر مختار: أصوات اللغة، ص88.

10- السعران: علم اللغة العام، ص194.

11- جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص31.

12- النعيمي: الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، ص305.

أن الاختلاف بين (الرضي) والمحدثين في تعيين مخرج الغين والخاء هو أن «الغين والخاء يمكن أن ينطقا من اللهاة قريبين من موضع القاف، أو هو ما عليه نطقنا اليوم، ويكونان بعيدهما أو قبليهما كلاهما، ممكن مما يؤدي إلى الاشتباه في تعيين المخرج»¹، وهذا السبب جعل أكثر المحدثين يوافقونه على تحديد مخرج الخاء والغين في الحلق والقاف من اللهاة.

4- «وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك»²، ويتم نطق (القاف) عند المحدثين «برفع مؤخر الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق، ورفع مؤخر اللسان حتى يلتصق باللهاة، وهي الزائدة التي في النهاية الخلفية للطبق، وحتى يتصل كذلك بالجدار الخلفي للحلق»³، أي أنه «صوت لهوي»⁴، ويتم في اللهاة إنتاج صوت واحد هو القاف⁵.

5- «وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك وللكاف منهما ما يليهما»⁶، وهذا الوصف يتفق مع ما أجمع عليه المحدثون من أن (الكاف) من حروف أقصى الحنك⁷، يقع بين الطبق ومؤخر اللسان بين وسط الحنك واللهاة⁸، حيث «يتم نطقه برفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق والصاقه به، والصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق لسد المجرى الأفقي»⁹.

6- «وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك»¹⁰، وهو ما نجده كذلك عند المحدثين مع اختلاف في التعبير عن (وسط الحنك) فسماء بعضهم الحنك الصلب أو الغار¹¹.

7- «وللضاد أول إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس»¹²، ونجده عند المحدثين «أسناني لثوي»¹³، وهو بذلك «ينطق بوضع طرفي اللسان بحيث يلتصق بالأسنان العليا، ومقدمه بحيث

1- المرجع السابق، ص 305-307.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 250.

3- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 124.

4-Arabic phonology, p22.

5- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 272.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 250.

7- ينظر: جان كاتنينو: دروس في علم أصوات العربية، ص 101.

8- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 275.

9- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 123-124.

10- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 250.

11- كمال بشر: علم اللغة العام - (الأصوات)، ص 121.

12- الرضي: شرح الشافية ج3، ص 250.

13- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 269-270.

يتصل بأصول الثايات التي تسمى اللثة، ثم إصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق، ليسد المجرى الأنفي، ويتم كل ذلك مع وجودذبذبة في الأوتار الصوتية»¹.

ومنه فإن وصف المحدثين يختلف عن وصف(الرضي)لأننا فقدنا نطق صوت هذا الحرف كما كان يصفه القدامى، فهو لا يشبه «بما ننطقه في الوقت الحاضر»².
(فالرضي) كان وصفه وفق ما كانت تنطقه العرب في ذلك الزمان.
8- «واللام ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك»³.

ويتقاطع(الرضي) مع الوصف الحديث لمخرج هذا الحرف مع اختلاف في التسمية حيث يشترك في إخراجهم عند بعضهم «اللثة مع طرف اللسان»⁴، فهو حرف «لثوي جانبي»⁵، يتم نطقه عن طريق رفع طرف اللسان حتى يتصل باللثة اتصالاً محكماً، ورفع الطبق حتى يتصل بالجدار الخلفي للحلق، فيسد المجرى الأنفي، ويمنع مرور الهواء من الأمام، ولكن يسمح بمروره إما من أحد جانبي اللسان، أو من الجانبين وبإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية»⁶.
9- « وللراء منها ما يليها»⁷، حيث جعل الدرس الصوتي الحديث بحروف اللام والنون والراء مخرجا واحدا وهو اللثة مع طرف اللسان، ويعرف الراء عندهم بأنه حرف لثوي تكراري لأن اللسان عند النطق به يضرب طرف اللثة ضربات مكررة وهذا معنى التكرار في صفته⁸.
10- «وللنون منها ما يليها»⁹.

فنلاحظ أن(الرضي)لا يبتعد عن الدرس الصوتي الحديث الذي يرى أن النون نطقه عن طريق انتقال طرف اللسان باللثة اتصالاً محكماً يمنع مرور الهواء من تجويف الأنف¹⁰، وقد عبر (الرضي) عن ذلك بكلمة (ما يليهما) حيث يخرج النون باتصال طرف اللسان بأسفل اللثة

1- تمام حسان:مناهج البحث في اللغة، ص120.

2- المرجع نفسه، ص121.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص270.

5- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص133.

6- النعيمي: الدراسات الصوتية واللهجية، ص305.

7- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص251.

8- ينظر: الدراسات الصوتية واللهجية، ص305-306.

9- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص351.

10- ينظر: النعيمي: الدراسات الصوتية واللهجية، ص310.

ولذلك يضيف بعض المحدثين هذا الصوت بأنه صوت لثوي وقد يصفونه أسناني لثوي¹، فوصفه بالأسناني جاء نتيجة اتصال اللسان بأصول الثنايا وما فوق ذلك كما أشار إليه (الرضي).

ويمكن أن نضيف إلى ما جاء به الرضي من خلال العناصر السابقة، فبالنسبة للعنصر الأول والثاني والثالث يقول (الرضي): «قوله: (فللهمة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه) أي: أدناه إلى الفم وهو رأس الحلق...والظاهر من ترتيبه أن الهاء في أقصى الحلق أرفع من الهمزة، والألف أرفع من الهاء»²، إلى أن يصل بقوله: «وأقصى الحروف كلها في الحلق، العين وأرفع منها الحاء، وبعدها الهاء، ثم بعدهما إلى الفم الغين والحاء، وأرفع من الغين»³.

وأما العنصر الرابع والخامس يقول: «قوله: (وللكاف منهما) أي: من أقصى اللسان وما فوقه (ما يليهما) أي: ما يقرب منهما إلى خارج الفم»⁴.

وبالنسبة للعنصر السادس جاء فيه: «وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك، الجيم أقرب إلى اللسان وبعده إلى خارج الفم الشين وبعده إلى خارجه الياء»⁵، ثم يستشهد بقول سيبويه: «بين وسط اللسان، وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء»⁶.

«قوله: (وللضاد أول إحدى حافتيه)، الحافة الجانب، وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كما في الوادي، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان وبآخر الحافة ما يلي رأسه»⁷.

ثم ينتقل إلى وصف جهاز الفم وصفا دقيقا ويفسر عبارة (ابن الحاجب) تفسيراً علمياً ينم عن فكر حصين يقول: «قوله: (وما يليهما من الأضراس) اعلم أن الأسنان ثنتان وثلاثون سنا: ست عشرة في الفك الأعلى، ومثلها في الفك الأسفل، فمنها الثنايا وهي أربع من قدام، ثنتان

1- المرجع السابق، ص 310.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 251.

3- المصدر نفسه، ج 3، ص 251.

4- المصدر نفسه، ج 3، ص 252.

5- المصدر نفسه، ج 3، ص 252.

6- المصدر نفسه، ج 3، ص 252.

7- المصدر نفسه ج 3، ص 252.

من فوق ومثلها من الأسفل، ثم الرباعيات وهي أربع أيضا: رباعيتان من فوق يمينه ويسرة، ومثلها من أسفل، وخلفها الأنياب الأربع: نابان من فوق يمينه ويسرة، ومثلها من أسفل وخلف الأنياب الضواحك، وهي أربع: ضاحكتان من فوق يمينه ويسرة، ومثلها من أسفل، والضواحك الأضراس وهي ستة عشر: ثمان من فوق: أربع يمينه وأربع يسرة، ومثلها من أسفل، ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجد، وهي أربع من كل جانب: ثنتان فوق وثلثان أسفل فيصير ست وثلثين سنا»¹.

وبضيف كذلك في تفصيله لبعض المخارج: «فأنت تخرج الضاد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان»².

«ومنتهاه أول مخرج اللام، هذا الذي ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس اللسان، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا، فيكون مخرجها بين الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان، وأكثر ما تخرج من الجانب الأيمن»³، ثم يستشهد بكلام سيبويه والسيرافي بقوله: «على ما يؤذن به كلام سيبويه، وصرح به السيرافي»⁴.

ثم يزيد على ذلك: «ويقال للضاد: طويل لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة: أي إلى أول مخرج اللام: فاستغرق أكثر الحافة»⁵.

وكذا قوله في وصف مخرج اللام: «واللام ما دون طرف اللسان» يريد بما دون طرفه ما يقرب رأس اللسان من جانب ظهره إلى منتهاه، أي: إلى رأس اللسان»⁶.

وبفصل في وصف مخرجها: «قوله: (وما فوق ذلك) أي: ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه، وهو من الحنك ما فوق الثنية»⁷.

ثم يستشهد بقول سيبويه: «وعبارة سيبويه (من بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وبين ما يليها من الحنك الأعلى، فما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية) واللام ابتداءه

1- المصدر السابق، ج3، ص252 .

2- المصدر نفسه، ج3، ص252.

3- المصدر نفسه ، ج 3 ، ص252.

4- المصدر نفسه، ج 3 ، ص252.

5 - المصدر نفسه، ج3، ص253.

6- المصدر نفسه، ج 3 ، ص253.

7- المصدر نفسه، ج 3 ، ص253.

على ما قال سيبويه: من الضاحك إلى الثنية، لأن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان، واللام يخرج من فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية لا من نفس الأسنان وحافة اللسان»¹.

وهو بذلك يوافق سيبويه في مذهبه ويخالف صاحب المصنف يقول: «وجميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه، والمصنف خالفهم كما ترى، وليس بصواب»².
«قوله: (وللراء منهما) أي: ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك»³.

وكذا «قوله: (وما يليهما) أي ما يقرب الموضعي إلى جانب ظهر اللسان فالنون أقرب إلى رأس اللسان من الراء»⁴، ثم يستشهد بقول سيبويه: «وقال سيبويه (مخرج النون بين طرف اللسان إلى رأسه وبين فويق الثنايا) ومخرج الراء مخرج النون غير انه ادخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام: أي الراء مائل إلى اللام»⁵.

ويضيف في وصف مخارج الأصوات الأصلية قوله: «وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا»⁶، ثم يستشهد بقول ابن جني والزمخشري يقول: «كذا قال ابن جني والزمخشري يعنون أنها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها، لإخراج الطاء والذال، بل يحاذيهما ويسامتها»⁷، لينتقل بعد ذلك إلى رأي سيبويه «وعبارة سيبويه (ما بين طرف اللسان وطرف الثنايا فمخرج الزاي والسين والصاد)»⁸، ثم يقول: «فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون»⁹.

ويزيد «قوله: (طرف اللسان وطرف الثنايا) أي: رؤوس الثنايا العليا»¹⁰.

1- المصدر السابق، ج3، ص253.

2- المصدر نفسه، ج3، ص253.

3- المصدر نفسه، ج3، ص253..

4- المصدر نفسه ج 3 ، ص253.

5- المصدر نفسه، ج3، ص253.

6- المصدر نفسه، ج3، ص253.

7- المصدر نفسه، ج3، ص254.

8- المصدر نفسه، ج3، ص254.

9- المصدر نفسه، ج3، ص254.

10- المصدر نفسه، ج3، ص254.

- 11- ويفصل في مخارج الحروف النطعية: «وللطاء والذال والتاء طرف اللسان وأصول الثنايا»¹، وهي بهذا الوصف عند المحدثين أيضاً، حيث يشترك عندهم طرف اللسان ومقدمته وأصول الثنايا (اللثة)، والأسنان في إخراج هذه الأصوات»².
- ويسمى الحرف الذي يتم إنتاجه في هذا المخرج «أسناناً لثوياً»³، وقد ذكروا أن «الذال هو النظير المجهور للتاء، وأن الطاء يتكون كما يتكون التاء إلا أنه يخالفه في الأطلاق»⁴.
- 12- «وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا»⁵، تُضمّ هذه الحروف الثلاثة عند المحدثين إلى أصوات (الطاء، والتاء، والذال) وتجعل لجميعها مخرجا واحداً وتوصف بأنها أسنانية لثوية⁶، «وتحدث نتيجة اعتماد طرف اللسان على اللثة»⁷، وهو ما أشار إليه (الرضي) في درج كلامه عن مخرج هذه الحروف.
- 13- «وللطاء والذال والتاء طرف اللسان وطرف الثنايا»⁸، وهو ما عبرت عنه الدراسات الحديثة في وصفها لطريقة إنتاج هذه الحروف عن طريق ملاصقة طرف اللسان بأطراف الثنايا العليا⁹، وفي هذا الوصف يمكن أن نسمي الصوت أسنانياً¹⁰، «وصوت التاء هو المقابل المهموس لصوت الذال»¹¹، ولا يوجد فرق بين صوت (الذال) وصوت (الطاء) في صفة الجهر إلا في صفة التفخيم والإطلاق بالنسبة للطاء وصفة الترقيق بالنسبة للذال¹².
- 14- «وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا»¹³، وهو يتفق مع فكرة المحدثين لأن إنتاجه «بخلق صلة بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، ورفع مؤخر الطبق وإصاقه

1- المصدر السابق، ج3، ص250.

2- ينظر: عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، ص62.

3- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص269-275.

4- عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، ص62.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

6- ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص269.

7 - السعران: علم اللغة، ص191.

8- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

9- ينظر: أحمد عمر مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص269.

10- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص127.

11- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص269.

12- ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص127.

13- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

بالجدار الخلفي للحلق، وفتح الأوتار الصوتية إلى درجة لا تكون معها جهر بل يكون معها تنفس مجهور»¹، و«يسمى الصوت حينئذ شفويا أسانينا، وينتج في هذا المخرج صوت واحد هو الفاء»².

15- «وللإياء والميم والواو ما بين الشفتين»³، وهو ما يتفق مع رأي المحدثين فجميع الأصوات السابقة توصف بالشفوية⁴، ولكن بعضهم يجعل من رفع رأس مؤخر اللسان في اتجاه منطقة الطباق اللين طرفا في إحداث (الواو)⁵، ومع عدم إغفال «استدارة الشفتين وامتدادهما للأمام»⁶، ومنه فإن ذكره الواو بالشفوي ليس خطأ، غير أن الوصف الدقيق له أن يقال: «إنه من أقصى الحنك، لأن اللسان يقترب من هذا الموضع عند النطق بالواو»⁷.

مما يظهر جليا أن علماء العربية ومنهم (الرضي) «قد شغلهم وضع الشفتين في النطق بالواو عند تحسس موضع اللسان من الحنك الأعلى»⁸.

ويبدو أن وضوح استدارة الشفتين مع الواو «هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين»⁹، والذي يقترب من فكرهم أن اللسان لا يقترب بشكل واضح عند النطق بصوت هذا الحرف لوضوح استدارة الشفتين¹⁰.

16- «قوله: (النون الخفية) قيل: أن الرواية عند سيبويه (الخفيفة) قال السيرافي يجب أن يقال: (الخفية) لأن التفسير يدل عليه إذن هي نون ساكنة غير ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط»¹¹.
ثم يشير: «وإنما تجيء قبل الحروف الخمسة عشر التي تذكر عند ذكر أحوال النون»¹
وسماع صوت هذا الحرف في التشكيل الصوتي، أي أثناء تعامل النون الخفيفة الساكنة مع

1- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص125.

2- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص269.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج3، ص250.

4- جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص30.

5- ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص272، ومناهج البحث في اللغة، ص135.

6- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص272.

7- كمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعرف، مصر، (د ط)، 1980، ص89.

8- النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص22.

9- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص43.

10- النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص22.

11- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص254-255.

أصوات حروف معينة يبلغ عددها عند بعضهم «خمس عشرة حرفاً»²، منها: القاف، والكاف والجيم، والشين، والضاد، والصاد، والزاي، والسين... وهو ما أشار إليه (الرضي) في كلامه السابق.

1-5-د: صفات الأصوات:

إن المتأمل في متون كتب اللغة يلاحظ أن لكل حرف من حروف اللغة العربية صفة تميزه أو أكثر عن غيره من الحروف فيعرف بها.

ف نجد صوت (التاء) مثلاً يتصف بملحي الشدة والهمس، فضلاً عن ملمح المخرج الأسناني اللثوي ونجد في بعض الحالات أن مجموعة من الأصوات تتصف معاً بملمح وصفة معينة تجمعها كملمح الصفير الذي يجمع أصوات «الصاد والزاي والسين»³، وملمح الذلاقة أطلق على مجموعة الأصوات التي تجمع في «فر من لب»⁴.

فالصفة هي كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج أو النطق به، فهي العلاقات التي تميز الحرف عن سواه في أذن المستمع، والحرف هو الصوت المعتمد على مخرج محقق، أو مقدر، فإن لم يعتمد على مخرج فليس بحرف ومادة الحرف الصوت، وهو النفس الناشئ عن هواء متموج نتيجة تصادم عضوين، وقد قسم علماء اللغة والتجويد هذه الصفات إلى قسمين:

أ- الصفات اللازمة: وهي الصفات التي من ذات الحرف لا تنفك عنه مطلقاً: كالاستعلاء والهمس وسائر الصفات.

ب- الصفات العارضة: هي صفات مكملة للحرف تعرض له في أحوال معينة ولا تؤثر في ذاته إذا انفكت منه كالتفخيم، والترقيق، والإدغام، والمد...

فقد أشار (الرضي) إلى الملامح التي يتسم بها الصوت المجرد وما يعرض بهذه الملامح من تغيرات بسبب مجاورته لأصوات أخرى داخل البنية الواحدة ثم البنى المختلفة، حيث بين (الرضي) ذلك في وصف دقيق وشرح مفصل ومفضل.

1- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص72.

2- المرجع نفسه، ص72.

3- الرضي: شرح الشافية، ج3، ص258.

4- ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

يقول: «قوله: (أو في صفة تقوم مقامه) يعني بها نحو: الشدة، والرخاوة، والجهر، والهمس والإطباق، والاستعلاء، وغير ذلك مما يذكره بعده»¹.

ثم يضيف: «قوله: (وإلا فكل مخرج) لأن الصوت الساذج الذي هو محل الحروف - والحروف هيئة عارضة له - غير مخالف بعضه بعضا في الحقيقة، بل إنما تختلف بالجهر واللين والغلط والرقّة، ولا أثر لمثلها في اختلاف الحروف، لأن الحرف الواحد قد يكون مجهورا وخفيا، فإذا كان ساذج الصوت الذي هو مادة الحرف ليس بأنواع مختلفة»².

ثم يفسر سبب نطق الحروف وتشكلها وتمايزها: «فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والنطق والشفة، وهي المسماة بالمخارج - لم تختلف الحروف»³، فحرف السين المرقق عندما يسبق بأحد الحروف المفخمة ينقلب إلى نظيره المفخم، وهو صوت الصاد وقد ذكر ابن جني ذلك «أن أصل اطرء اضترء، والطاء مطبقة مستعلية مجهورة، والتاء مفتحة مخففة مهموسة، فقلبوها طاء لتوافقها في الجهر والاستعلاء وليكون الصوت متفقا، لأن الطاء أخت التاء في المخرج»⁴.

فقد استعمل (الرضي) مجموعة من المصطلحات التي وصف بها أصوات الحروف العربية واعتمد في ذلك على معيار تحكم جهاز النطق بالهواء الخارج من الفم كالمجهور والمهموس والشديد والرخو، وما بينهما والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال، والقلقلة والصفير، أو التكرار والانحراف.

أ- 1 المجهور والمهموس:

بداية لا بد من توضيح وتعريف بعض المصطلحات الخاصة بهذه الجزئية:

1- **الإشباع**: هو وضوح الصوت وهو إحدى الخطوات في إحداث الذبذبة، ولو لم يكن هناك إشباع لسرعة الهواء، لما استطاع الهواء أن يمر من خلال الوترين الصوتيين المغلقين ولذلك كان المجهور مشبعا، وهو ما أشار إليه الدكتور "عبد الصبور شاهين"⁵ لقوة اعتماده بازدواج موضعيه: موضع في الفم هو مخرج الحرف، وموضع في الصدر هو مخرج الحرف.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص250.

2- المصدر نفسه، ج3، ص250.

3- المصدر نفسه، ج3، ص251.

4- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص40-41.

5- عبد الصبور شاهين: التطور اللغوي، ص234.

2- **الاعتماد:** هو عملية إصدار الصوت التي تلازم النفس منذ خروجه من الرئتين حتى انطلاقه إلى الهواء الخارجي.

3- **الموضع:** هو مكان التقاء أعضاء النطق التي يخرج منها الصوت وهو ما عبر عنه (الرضي) «لأنك تشبع الاعتماد في موضعه»¹، ولم يقل في مخرجه، لأنه تقطن وشعر بهذا الإشباع في كل مجرى الصوت، ومن جهة أخرى فإن العلاقة بين الموضع والمخرج علاقة عموم وخصوص، فالموضع عند (الرضي) أعم من المخرج لأنه ذكر للمجهور موضعين: الصدر والفم، وللمهموس موضعاً واحداً وهو الفم، ويرى "عبد الصبور شاهين" أن كلمة (الموضع) مرادفة لـ (المخرج)².

4- **المجرى:** هو طريق مرور الهواء.

5- **المخرج:** هو موضع الصوت في الفم، وهو الموضع الذي ينشأ منه الحرف. وقد أشار (الرضي) إلى أصوات الحروف المجهورة والمهموسة في قوله: «قال: ومنها المجهور والمهموس... فالمجهور ما ينحصر جري النفس مع تحركه وهي ما عدا حروف (ستشحتك خصفه)، والمهموسة بخلافها منها (ومثلاً بقق وككك)، وخالف بعضهم فجعل الضاد والطاء، والذال، والزاي، والعين، والغين، والياء، من المهموسة والكاف، والتاء من المجهورة»³. ثم يشرح (الرضي) هذا القول «أقول: إنما سميت الحروف المذكورة مجهورة لأنه لا بد في بيانها وإخراجها من جهر ما، ولا يتهياً النطق بها إلا كذلك، كالكاف والعين بخلاف المهموس فإنه يتهياً لك أن تنطق به ويسمع منك خفياً كما يمكنك أن تجهر به»⁴.

ويعرف لنا الجهر بقوله: «والجهر: رفع الصوت، والهمس إخفاؤه، وإنما يكون مجهوراً لأنك تشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت، ومن ضعف الاعتماد يحل الهمس والإخفاء»⁵، (فالرضي) يعلل وصفها بالجهر بأنه لا بد في بيانها، واقتربها من إشباع الاعتماد في موضعها، فيجهر بها وتبرز صفاتها المتسمة بالجهر، ثم يذكر (الرضي)

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

2- عبد الصبور شاهين: التطور اللغوي، ص234.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص257.

4- المصدر نفسه، ج3، ص258.

5- المصدر نفسه، ج3، ص257.

أن الحروف في اللغة العربية عشر حروف هي: «فنقول جميع حروف الهجاء على ضربين: مهموسة وهي حروف (ستشحتك خصفه)* بالها في خصفه للوقف»¹.

ثم يحدد عدد الحروف المجهورة بتسعة عشر حرفاً يقول: «وما بقي من الحروف مجهورة وهي قولك اظِلَّ قَوْ رِضْ إِذْ غَزَا جَنْدَ مَطِيع»².

وبضيف في وصف الصوت المجهور، والمهموس وطريقة إنتاجهما: «والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر مما يرضى الصوت، فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً ثم إذا أردت الجهر بها وإسماعها أتبع صوتها بصوت من الصدر ليفهم»³.

فانظر إلى هذا التحليل الدقيق لخروج الأصوات المجهورة، والمهموسة، فعند خروج الصوت من الفم لا تكون هناك قوة نفس وبالتالي يشبعه همس وخفت، ولكن من الصدر يكون النفس قوياً يتبعه ارتفاع وجهه.

ومما يلاحظ أن (الرضي) والعلماء القدماء قد أغفلوا أوضاع الوترين الصوتيين في حدوث الجهر والهمس، يقول (كمال بشر): «والملاحظ أن لغويي العرب قد تكلموا عن ظاهرتي الجهر والهمس، كما تكلموا عن المجهور والمهموس من الأصوات، ولكنهم في مناقشتهم لم يشيروا إلى الأوتار الصوتية، ولم يعتمدوا على أوضاعها في تحديد الجهر والهمس»⁴، فالاختلاف بين (الرضي) والمحدثين يكمن بداية في عدم ذكر الوترين الصوتيين.

فقد عرّف المحدثون الجهر بـ « أن يتحرك الوتران الصوتيان أثناء إصدار الصوت، وذلك بتأثير الهواء القادم من الرئتين مع الأوتار، فتتهتز فيحدث الصوت، ويتولى الحلق والتجاويف الأنفية والفموية أمر تضخيمه وترخيمه»⁵، ومن منطلق هذا التعريف فالصوت المجهور هو الذي يتذبذب معه الوتران الصوتيان اقتراباً يسمح للهواء بالتأثير فيهما بالاهتزاز أثناء النطق به والهمس عكس الجهر وفيه يرتخي الوتران الصوتيان ولا يهتزّان ولا يحدثان ذبذبات.

• معنى الكلام ستشخذ عليك: أي تتكدى والشحاذ والشحات: المتكدى ، وخفصة : اسم امرأة.

1- المصدر نفسه، ج3، ص259.

2- المصدر نفسه، ج3، ص259.

3- المصدر نفسه، ج3، ص259.

4- كمال بشر: علم اللغة العام، ص88.

5- محمد التونجي، راجي الأسمر، مراجعة إميل يعقوب: المعجم المفصل في علوم اللغة (الأسنيات)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ج1، ص253.

وفي المقابل كما أشرنا سابقا (فالرضي) يعتمد على إشباع الاعتماد أو ضعفه يقول (الرضي) في قضية الجهر والهمس وعلاقتها بجريان وانقطاع النفس: «...فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع، ولا يجري النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت، وأما مع الصوت فلا يجري ذلك لأن النفس الخارج من الصدر - وهو مركب الصوت - يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف، إذ الاعتماد على موضع من الحلق والفم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت وإنما يجري النفس إذا ضعف الاعتماد»¹.

وواضح من تعريفه للمهجور والمهموس أنه جهل جريان النفس مع الحرف أو توقفه أساسا في التمييز بينهما، فإذا جرى النفس مع النطق بالحرف كان مهموسا، وإذا منع النفس من الجريان حتى ينتهي النطق كان مهجورا، والمتأمل في منهج (الرضي) في وصفه للحروف العربية اعتمد على التجربة الذاتية في معرفة صفة الحرف، وإن لم يشر صراحة إلى (الوترين الصوتيين) في التحكم بطبيعة الصوت، لكن ذلك لم يمنع في أن تكون ملاحظاته ونتاجه بعيدة عن وصف المحدثين لأصوات الحروف المجهورة والمهموسة، والتي جاءت مطابقة لوصفه عدا حروف أصوات (القاف، والطاء، والهمزة)، التي هي مهموسة عند المحدثين ومجهورة عنده، أما صوت (القاف) فيبدو أن المحدثين استأنسوا لرأيهم في دعوى التحول من الجهر إلى الهمس بنطق بعض اللهجات العربية لهذا الصوت².

لكن الذي نراه صحيحا «أن الصوت لم يدخله تغيير في الفصح، فالقاف حرف لهوي شديد وهو مجهور»³، وفقا لما جاء به (الرضي) وهو عدم جريان النفس عند إخفاء الحرف وترديده فصوت القاف الذي وصفه هو نفسه اليوم في الفصح وليس كافا مجهورة، أو غير ذلك يقول في ذلك: «وتمتحن المجهورة بأن تكررهما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، رفعت صوتك بها أو أخفيته سواء أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف نحو (قا،قا،قا - قو،قو،قو - وقى،قى،قى) أو لم تشبعها نحو: (قَقَق) فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع ولا يجري النفس إلا

1- الرضي: شرح الشافية، ج3، ص259.

2- ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص84-85.

3- حسام سعيد النعيمي: أصوات العربية بين الحول والثبات، ص29.

بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت»¹، ثم يقول: «فالقاف والكاف قريباً المخرج، ورأيت كيف كان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً، وقس على القاف والكاف سائر المجهورة، والمهموسة»². أما "الطاء" فيرى المحدثون أنها مهموسة اليوم، ومجهورة عند (الرضي) ويرجح (إبراهيم أنيس) أن صوت "الطاء" قد وقع عليه تغيير حيث يرى «أن صوت الطاء كما وصفها القدماء كان يشبه الضاد الحديثة لدى المصريين»³.

يقول (الرضي): «والجيم والطاء والذال فهي مجهورة شديدة»⁴، وبهذا يجتمع على رأيه «إجماع قراء القرآن على نطق الطاء بصوت واحد وهو بهذا النطق مجهور على وفق القدماء للجهر، لأن النفس لا يجري معه، فإذا ذهب عنه الإطباق بقي الجهر، والمجهور غير المطبق من مخرج الطاء هو الذال»⁵.

في موضوع العبارة: «وإنما يكون مجهوراً لأنك تشبع الاعتماد في موضعه»⁶.

يشير إلى أمرين نص عليهما المحدثون وهما: الصوت المشبع، والوضوح السمعي.

فالمجهور أوضح في السمع من نظيره المهموس، ولا يفهم من الاعتماد غير عملية إصدار الصوت، هاته العملية التي تلازم النفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي، وعليه فإشباع الصوت هو وضوحه، وهذا يتفق مع توجه المحدثين إلى أن الصوت المجهور أوضح في السمع من المهموس، ومما يدل أن الاعتماد يقصد به العملية العضوية اللازمة لإصدار الصوت نجد أن (الرضي) نص على أن في المهموس اعتماد ولكنه اعتماد ضعيف يقول في ذلك: «ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء»⁷.

وليس اعتباطياً نص (الرضي) على أن المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ولم يقل في مخرجه لأنه كان يشعر بهذا الإشباع في كل مجرى الصوت منذ صدوره من الرئتين حتى

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص259.

2- المصدر نفسه، ج3، ص259.

3- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص25.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

5- حسام سعيد النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص29.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

7- المصدر نفسه، ج3، ص258.

انطلاقه إلى الخارج، لأن كلمة موضع هنا هي ما يعبر عنه بالمجرى، وفرق بينه وبين المخرج.

ويرى "سمير ستيتيه" أن وصف القدماء للجهر كان وصفا دقيقا، وليس من وصف لتسارع الهواء أدق من وصفهم للمجهور بأنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه ويبين أنه لو: «لم يكن هناك إشباع لسرعة الهواء لما استطاع الهواء أن يمر من خلال الوترين الصوتيين المغلقين، ولما كان بالإمكان أن يسمع، فإشباع الهواء بتقوية سرعته هو إحدى الخطوات في إحداث الذبذبة»¹.

أما الجزء الثاني من التعريف يقول (الرضي): «فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع، ولا يجري النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد»²، فبين الحس المرهف (للرضي) الذي جعله يشعر مع المجهور باقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر، فكأنهما يسدان طريق النفس، وتلك هي الصفة التي وضحها المحدثون حين وصفوا ما يجري في الحنجرة مع المجهورات، إذ رأوا أنه مع المجهور يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، مما يضطر هواء النفس إلى الاندفاع من بينهما في قوة تحرك الوترين الصوتيين، وتجعلهما يتذبذبان حتى ينقضي الاعتماد أي حتى تنتهي العملية الصوتية في عملية إصدار الصوت وهذا ما يتبناه "إبراهيم أنيس"³.

كما أشار (الرضي) في موقف آخر يدل على علمه واطلاعه حين نص قبل المحدثين من خلال إشارته كذلك أن هناك عملية عضوية تحدث في الصدر مع الصوت المجهور، ولا تحدث مع المهموس: «والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم»⁴، ومعنى ذلك أن حروف الجهر يخرج معها صوت من الصدر، وليس هذا الصوت إلا تذبذب الوترين الصوتيين الذي عرفه المحدثون، أما حالة الهمس فقد عبر عنها (الرضي) كما أشرنا بضعف الاعتماد، وهذا يعني عدم تمكن الحرف أثناء جريانه في مجراه، مما يؤدي إلى قلة الوضوح السمعي، وكذا نجد طريق النفس معه مفتوحا، حيث يسمح بانسيابه بكل حرية، وتلك هي الحال التي عبر عنها المحدثون بقولهم: «إن الوترين الصوتيين

1-سمير شريف ستيتيه: ميكانيكية النطق والأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق العدد 30، ص522.

2-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

3-إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص124-125.

4-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

مع المهموس يستبعد أحدهما الآخر فينطلق النفس من بينهما دون الحاجة إلى تحريكهما، وإحداث ذبذبات بهما، وهذا هو جريان النفس مع المهموس ومنع جريانه مع المجهور¹.

ويمكن أن نلخص ما جاء به (الرضي) والمحدثون في وصفهم لعمليتي الجهر والهمس فيما يأتي:

1- أن (الرضي) قد اعتمد على أساسين في التفريق بين المجهور والمهموس، هما جريان النفس وعدمه.

2- أن (الرضي) اعتنى بالمصطلحات التالية: الإشباع، الاعتماد، الموضع، ضعف الاعتماد.

3- أشار (الرضي) إلى وجود صوت يخرج من الصدر (صوت الصدر) وهذا لا يكون إلا مع الأصوات المجهورة، وهذا الصوت الخارج من الصدر هو الناتج عن ذبذبة الوترين الصوتيين وعليه فإن (الرضي) أدرك صدى الصوت، لا الصوت نفسه، لقلة الأجهزة في ذلك الوقت، وعدم معرفته بمصدر الذبذبة الصوتية في مقابل ذلك لا يحدث مع الأصوات المهموسة، وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة بأثر الوترين في إحداث الأصوات المجهورة.

4- تظن (الرضي) إلى ترديد الصوت وضعفه مع المهموس وعدم ترديده وقوته مع المجهور وهذا ما يتوافق مع الدراسات الحديثة².

5- أن صفات المجهور عند (الرضي) تمثلت في ثلاث صفات هي:

أ- إشباع الاعتماد في الصدر والفم.

ب- منع النفس من الجريان وهو عند المحدثين جزئي³.

ت- جريان الصوت الذي يسمح في نهايته للنفس بالانطلاق وهو ما يعني لدى المحدثين نشاط الوترين الصوتيين⁴.

في المقابل من ذلك نجد أن صفات المهموس عند (الرضي) تميزت بصفتين هما:

أ- ضعف الاعتماد، لأن له موضعاً واحداً في الفم.

1- كمال بشر: علم اللغة العام، ص 68.

2- ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 38.

3- عبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي، ص 234.

4- المرجع نفسه، ص 234.

ب- جريان النفس على طبيعته.

6- أن الدراسات الحديثة في تحليل نتائجها ووصفها للأصوات ووصفها اعتمدت على الأجهزة الصوتية المتطورة، هذا ما كان له الإضافة في تفصيل بعض الدقائق التي لم يتقطن لها (الرضي)، فبينت أثر الوترين الصوتيين في إحداث الجهر والهمس في حين لم تسلط الضوء على الهواء المندفع من الرئتين، لتبين قوته وسرعته وأثره في إحداث الجهر والهمس بل كان تركيزها على جهاز النطق.

وأما الهمزة فقد اختلف المحدثون في وصفها حيث توصف عند بعضهم بالهمس لعدم اهتزاز الوترين الصوتيين حين النطق بها، إذ أنها تخرج بانطباق الوترين الصوتيين «ويحول هذا الإطباق طبعا دون ارتعاش الأوتار الصوتية، ولذا كانت الهمزة مهموسة»¹، ووصفها آخرون بأنها ليست مجهورة ولا مهموسة «لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما فلا نسمع لهذاذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تتفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة»².

إن الاختلاف بين (الرضي) والمحدثين في صفة الهمزة اعتمادا على اختلاف المراد بالجهر والهمس لا يعني «أن همزة اليوم غير همزة العرب يوم وصفت الأصوات، فالهمزة صوت ثابت وصفته مختلف فيها بين المحدثين والقدماء»³.

ومردّ الاختلاف بينهما اهتزاز الوترين وعدمه، والذي نرجحه أن ينظر إلى الهمس على صوت مجهور، فالهمزة صوت ثابت وصفته مختلف فيها بين القدماء والمحدثين، فهو صوت حلقي شديد مجهور بوصف القدماء، يولد بانطباق الوترين الصوتيين ثم انفراجهما فجأة من غير اهتزاز، وعليه فإننا نرى إبقاء صفة الجهر للهمزة مع عدم اهتزاز الوترين الصوتيين في نطقها موافقة لعلماء العربية، وكذا لأن الوترين يغلقان ويفتحان بها كما يرى حسام النعيمي⁴.

1- جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص123.

2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص91.

3- النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص31.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص31.

أ- 2 الشديد والرخو:

ذكر (الرضي) أن من الحروف ما هو شديد، ومنها ما هو رخو، ومنها ما هو بين الشدة والرخاوة يقول (الرضي): «ثم تنقسم جميع حروف التهجي قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام: شديدة ورخوة وما بينهما»¹، ثم يعرف الشديد بقوله: «والحروف الشديدة (أجدك قطبت) وتعني بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت»²، إذا الحروف الشديدة قد جمعها (الرضي) في (أجدك قطبت) أي: الهمزة والقاف والذال، والكاف والقاف، والطاء والباء والتاء، وأما الحروف الرخوة فيقول فيها (الرضي): «والرخوة ما يجري الصوت عند النطق بها»³.

أي: الهاء والحاء والغين، والخاء والشين، والتاء والثاء والفاء.

فمصطلح الشدة الذي أشار إليه (الرضي) تقابله في الدرس الصوتي الحديث مصطلح الانفجاري والصوت الانفجاري Plosive وهو انحباس الصوت عند النطق بحرف من حروف الشدة.

يقول "إبراهيم أنيس" في ذلك: «والصفة التي تجمع بينها هي انحباس الهواء معها عند مخرج كل منها انحباساً لا يسمح بمروره، حتى ينفصل العضوان فجأة ويحدث النفس صوتاً انفجارياً»⁴، فانباس الهواء وما ينتج عنه من صوت شديد انفجاري.

ثم يضيف "رمضان عبد التواب" في عملية إنتاج الصوت الشديد (الانفجاري) أنه يمر بثلاث مراحل هي: «الإغلاق أو الحبس، والإمساك الذي قد يكون طويل المدى أو قصيره والفتح أو الانفجار»⁵.

وقد أحصى المحدثون الأصوات الانفجارية فيما يلي: «ب، د، ت، ط، ض، ك، ق، ع»⁶.

وهي ما عبر عنه (الرضي) ويكمن الاختلاف في حرف الضاد والجيم.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص260.

2- المصدر نفسه، ج3، ص260.

3- المصدر نفسه، ج3، ص260.

4- ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص24.

6- ينظر: المرجع نفسه، ص23-24.

6- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص34.

4- ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص24.

فالمحدثون يرون أن الجيم صوتاً مركباً Affricate sound، فهو صوت يجمع بين الشدة والرخاوة، ويتم نطقه برفع مقدمة اللسان في اتجاه الغار، فيلتصق به فيحبس خلفه الهواء الخارج من الرئتين، ولكن لا يزول هذا الحاجز فجأة وإنما يتم انفصال العضوين ببطء فينتج عنه احتكاك للهواء الخارج بالعضوين المتباعدين، هذا الاحتكاك هو شبيه بالاحتكاك الذي يولد صوت الجيم المجهورة ومنه فـصوت الجيم صوت دال مغوّر يعقبه صوت شبه مجهور¹، وأما صوت الضاد فقد صنّفه (الرضي) صفة رخو في حين عده المحدثون انفجارياً شديداً.

وعند الرجوع إلى مصطلح الأصوات الرخوة وهو ما يقابله عند المحدثين الأصوات الاحتكاكية Fricative؛ فنجد مثلاً "إبراهيم أنيس" عرفها بما يلي: «فعند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباساً محكماً، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه ضيقاً جداً، ويترتب على ضيق المجرى أن النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعاً من الصغير، أو الحفيف تختلف نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى»²، وهي عندهم اثنتا عشر صوتاً مرتبة حسب نسبة رخاوتها: س، ز، ص، ش، ذ، ث، ف، هـ، ح، خ، غ.³

فكما يرى "إبراهيم أنيس" أن الضاد القديمة يمكن النطق بها بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة ثم ينتهي نطقه بالطاء أي - نتيجة تطور لغوي للأصوات - فهي إذن مرحلة وسطى فيها شيء من شدة الضاد الحديثة، وشيء من رخاوة الطاء العربية، ولذلك كان يعدها العرب القدماء من الأصوات الرخوة⁴.

لينتقل (الرضي) إلى الحروف المتوسطة أو بين الرخوة والشديدة فيقول في ذلك: «وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها»⁵.

فالأصوات المتوسطة هي التي جمعت بين الشدة والرخاوة: الألف، والعين والياء، واللام والنون والراء، والميم والواو، ويجمعها في اللفظ: (لم يروعنا).

2- ينظر: رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص51.

2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص25.

3- المرجع نفسه، ص26.

4- المرجع نفسه، ص52.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص260.

يقول (الرضي) معلقاً على ذلك: «وإنما جعل حروف (لم يروعنا) بين الشدة والرخوة لأن الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف»¹، وهي عند المحدثين الأصوات المائعة، وحصل الخلاف بين المحدثين في صوت العين يقول "جان كانتينو": «فلا ينبغي مجال للشك في صحة هذا الترتيب إلا فيما يتعلق بحرف العين، وماعدا ذلك فإن الترتيب مطابق لترتيب علماء الأصوات العصريين»².

نستنتج أن المحدثين اتفقوا على تحديد أربعة أصوات متوسطة هي: اللام والنون والراء والميم وتوقفوا عند حرف العين الذي عده القدماء من الأصوات المتوسطة، حيث لم يعط المحدثون رأياً قاطعاً في تصنيفه إلى الأصناف الثلاثة فمنهم من توقف عن ضمه إلى أحد هذه الأصناف وترك الرأي القاطع لتجارب المستقبل لتبرهن عليها³.

ومنهم من أخرجهم من الأصوات المتوسطة وأدرجه ضمن الأصوات الرخوة⁴، ومنهم من وافق القدماء بضمه إلى الأصوات المتوسطة ورأى «أن وضع القدماء للعين في الحروف المتوسطة وضع صحيح لأنه لا يجري فيها الصوت جريانه مع الحاء الرخوة مثلاً ولا يقف تماماً وقوفه مع الهمزة، أو بقية الحروف الشديدة... فهي حالة وسط بين الحالتين»⁵، ومنهم من يرى الاختلاف في مفهوم المصطلح، وجزم بعدم قبول ذلك التقسيم فقال: «ومهما يكن من أمر فالواجب تفسير المصطلح (أصوات متوسطة) بأن المقصود أنها أصوات متوسطة بين الصامتة بعامّة (يعني الجامدة) والحركات (يعني الذائبة) لا بين الأصوات الشديدة والاحتكاكية أي: (الرخوة) ويبدو أن من سماها كذلك من العرب قد خانه التوفيق في التعبير»⁶.

ومما هو لافت للنظر أن (الرضي) وضع يده على كثير من المسائل الصوتية التي أصبحت لدى المحدثين مدار خلاف، مما جعل فكره الصوتي حياً في هذا العصر ومن ذلك مثلاً تأكيده على عدّ حرف (العين) من الحروف البينية، وهو ما أشرنا إليه سابقاً حيث قال: «أما

1- المصدر السابق، ج3، ص261.

2- جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص36.

3- ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص25.

4- السعران: علم اللغة العام، ص173، وينظر: كمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات)، ص150.

5- النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص317.

6- كمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات)، ص170.

العين فينحصر الصوت عند مخرجه، لكن لقربه من الحاء التي هي مهموسة ينسل صوته شيئاً قليلاً»¹.

يقول (كمال بشر) في ذلك: «والعين في اللغة العربية تمثل مشكلة حقيقية لغير العرب ومن النادر أن يستطيع واحد منهم نطقها بصورة صحيحة، والحق أن تكوين العين فيه غموض لم يتضح لنا بعد، وهي أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً، ولعل هذا هو ما دعا علماء العربية إلى عدم ذكرها مع الأصوات الرخوة (الاحتكاكية)، وعدها واحد من تلك الأصوات التي سموها الأصوات المتوسطة»².

ويزيد "كمال بشر" من أن تصنيف العلماء لصوت العين بين الشدة والرخاوة يساوي (بين الانفجار والاحتكاك) هو غير دقيق، إلا إذا انتفت عنها صفة الانفجار والاحتكاك، وضم العين إلى الأحرف الأربعة (الراء، اللام، الميم، النون) والتي تشبه الحركات في أهم خاصة من خواصها: قوة الوضوح السمعي، وملح الجهر.

وقد أضاف إليها علماء اللغة (الواو، والياء، والألف) لأنها تشبه الحركات ولكنها تؤدي وظائف الأصوات الصامتة، وسميت أنصاف حركات Semi-Vowels.

ويضيف "إبراهيم أنيس": «عدّ هذا الصوت عند القدماء من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، ولعل السر في هذا هو ضعف ما يسمع لها من حفيف إذا قورنت بالعين وضعف حفيفها يقربها من أصوات الميم والنون واللام، ويجعلها من هذه الأصوات هي أقرب إلى أصوات اللين»³، فالقول معني بتحليل صوت العين على وفق أثرها السمعي.

ويزيد "عبد القادر عبد الجليل" بأن صفة التوسط هذه لم تكن بسبب (الشدة والرخاوة) وإنما بسبب قوة وضوحها السمعي، وأنها متوسطة بسبب شبهها بالحركات، ولما تتميز به من العلو والشدة في الوضوح⁴.

أما "حسام النعيمي" فقد أيد ما ذهب إليه (الرضي) في جعل صفة العين بين الشدة والرخاوة قائلاً: «ويمكن معرفة ذلك في نطقها في كلمة (ارجع) مثلاً، ومقارنتها بصوتي الهمزة

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص260/261.

2- كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص305.

3- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص88.

4- عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص251.

والحاء في كلمتي: (ارجئ)، و(ارجح)، إذ يمكن أن نحس بوقفة الهمزة الأخيرة في (ارجئ) أو شدتها وانفجارها كما عبروا، ولا يمكن إجراء الصوت بها ونحس بسهولة جريان الصوت في حاء (أرجح) الاحتكاكية أو الرخوة، أما عين (أرجح) فيمكن أن يجري النفس بها، ولكن ليس بسهولة جريه في الحاء فهي بين الهمزة الشديدة والحاء الرخوة، ولذا عبروا عنها بأنها بين الشدة والرخوة»¹.

والى هذا ذهب المستشرق "أرتور شاده" إذ قال: «وأما الراء والعين فهما من هذا النوع، لأن العارض فيها ليس بمتصل بل هو متفتر»².

وأما (اللام) عرفها (الرضي) بقوله: «وأما اللام فمخرجها - أعني طرف اللسان - لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به فلا يجري منه صوت، لكنه لما لم يسد طريق الصوت بالكلية كالدال والتاء بل انحرف طرف اللسان عند النطق به، خرج الصوت عند النطق به من مستدق اللسان فويق مخرجه»³، ونلاحظ أن وصف (الرضي) لا يختلف عن وصف المحدثين لمخرج اللام، فاللام عند المحدثين صوت متوسط بين الشدة والرخوة، يقول إبراهيم أنيس: «واللام صوت متوسط بين الشدة والرخوة»⁴.

كما أضاف الدرس الصوتي الحديث في حديثه عن اللام إذ قسمها إلى مرققة وهو الأصل ومفخمة، يقول "رمضان عبد التواب": «الأصل في صوت اللام الترقيق إلا أنه يفخم في لفظ (الله) إذا لم يسبق صوت من أصوات الكسرة، كما أنهم يجيزون تفخيمه إذا تلا صوت من أصوات الفتحة وسبقه أحد الأصوات المطبقة مثل الصلاة»⁵.

وبيضيف (الرضي) في وصفه لمخرج صوتي (الميم والنون) بقوله: «وأما الميم والنون فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم، لكن لم كان لهما مخرجان في الفم وفي الخيشوم

1- النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 312.

2- بحث بعنوان: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا للمستشرق الألماني "أرتو شاده"، محاضرة برؤية استشرافية ومراجعة حديثة، دكتور صبيح محمود التميمي، مجلة آداب، كلية الآداب بجامعة الموصل، العراق العدد 58، سنة 2010، تاريخ قبول البحث: 2010-01-13، ص 30.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 261.

4- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 88.

5- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة العام ومناهج البحث اللغوي، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979، ص 48.

جرى به الصوت من الأنف دون الفم»¹، فقد وافق وصف (الرضي) لمخرج هذين الصوتين الدرس الحديث، فنجد "إبراهيم أنيس" يؤيد وصف (الرضي) «النون صوت مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة ففي النطق به يندفع الهواء من الرئتين محركا الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق أولا، حتى إذا وصل إلى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم، ويتسرب الهواء في التجويف الأنفي محدثا في مروره نوعا من الخفيف لا يكاد يسمع، فهي في هذا كالميم غير أنه يفرق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان»².

وأما الراء فعرفها (الرضي): «الراء مكرر، فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرار»³، وهو بذلك يتفق مع المحدثين يشير "إبراهيم أنيس": «والراء كاللام في أن كلا منهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وأن كلا منهما مجهور، فلتكوّن الراء يندفع الهواء من الرئتين مارا بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى مخرجه، وهو طرف اللسان ملتقيا بحافة الحنك، الأعلى فيضيق هناك مجرى الهواء، والصفة المميزة للراء هي تكرر طرف اللسان للحنك عند النطق بها»⁴.

ويقول (الرضي) أيضا: «وأما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به، لكنه جرى شيئا لانحرافه وسيلة إلى اللام»⁵.

وأما (الواو والياء والألف) يشير (الرضي) في وصف هذه الأصوات: «وكذلك الواو والياء والألف لا يجري الصوت معها كثيرا، لكن لما كانت مخرجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة، كان الصوت معها يكثر فيجري منه شيء، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتهما فلذلك سمى الهاوي: أي ذات الهواء كالناشب والنابل»⁶.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص261.

2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص58.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص261.

4- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص58.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص261.

6- المصدر نفسه، ج3، ص261.

فقد فرّق (الرضي) بين صوتي الواو والياء من جهة، وصوت الألف من جهة أخرى، ففي الوقت الذي ينتج فيه صوت الواو والياء عند اتساع المخرج لتتأثر بهوائ نكد أن الألف يختلف عنهما في كون مخرجها أكثر اتساعاً من مخرج صوتي الواو والياء يفسر (الرضي): لأنك تضم شفتيك للواو فينضيق المخرج، وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا بل تفرج المخرج فأوسعهن مخرجاً الألف»¹.

ويمكن الاختلاف بين (الرضي) والدرس الصوتي الحديث في طبيعة هذه الأصوات، فقد صنفها (الرضي) ضمن الأصوات المتوسطة، بالمقابل نجد المحدثون صنفوها ضمن الأصوات الصائتة الطويلة، فهي تصنف كحركات مدّ، والحركات كما تعلم ليست أصواتاً صامتة. وفي نفس التوجه نجد "إبراهيم أنيس" قد سار على نهج (الرضي) في تصنيف هذه الأصوات وترتيبها يقول: «بالصفة التي تجمع بين كل أصوات اللين Vowels هي أنه عند النطق بها يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فيضيق مجراه»².

(فالواو والياء) من ضمن الصوامت تستطيع أن تقوم بواجبها الوظيفي للأصوات وهي ضمن الصوائت الطويلة أيضاً.

وكما أشرنا سابقاً أن صفة الشدة والرخاوة عند (الرضي) يقابلها عند المحدثين المتوسطة أو المائعة Liquides، وهي صفة تضم أربعة أصوات (اللام والنون والميم والراء)، «وهي الأصوات التي يمر معها الهواء في مجراه في الممر الصوتي دون احتكاك أو انحباس من أي نوع، إما لأن مجراه في الفم يتجنب المرور بنقطة السد أو التضيق كما في صوت اللام هذا التضيق غير ذي استقرار كما في الراء ولأن الهواء يمر بالأنف كما في صوتي الميم والنون»³، وهو ما جاء به (الرضي) في وصفه لمخارج وتصنيف هذه الأصوات.

وتقسيم هذه الأصوات إلى شديدة ورخوة ومتوسطة أمر خاص بالأصوات الصامتة، لذا فإن الواو والياء غير المدّيين يعدان من الأصوات المتوسطة، وإن كان مدّيين فهما من

1- المصدر السابق، ج3، ص261.

2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص27.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

الأصوات الصائتة(الذائبة) ويعدان حينئذ مع الألف قسماً قائماً بذاته في مقابل جميع الأصوات الأخرى.

أ- 3 الإطباق والانفتاح: الإطباق والانفتاح صفتان ضدان تميزان عدد من الأصوات في المخرج ونجد في (شرح الشافية) قوله: «والمطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة بخلافهما»¹.

ثم يشرح(الرضي) هذا «قوله(المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان)لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليها»². ويتضح من وصف(الرضي)أن في الإطباق وظيفة للسان في أثناء نطق هذه الطائفة من الحروف إذ يسهم أقصى اللسان وطرفه في إخراجها وهي بهذا الوصف تتفق مع البحث الوصفي الحديث.

وقد وصفت عند بعض المحدثين وسموها الأصوات المفخمة يقول "أحمد مختار عمر": «فصل العرب الأصوات المطبقة عن غيرها وهي الأصوات المفخمة التي يشترك مؤخر اللسان في النطق بها، وذكرها أنها هي: الصاد والضاد والطاء والظاء»³.

ثم يضيف: « قوله: (على مخرجه)ليس بمطرّد، لأن مخرج الضاد حافة اللسان وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك، وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك»⁴.

وبالمقابل نجد أن بعض الأصوات المرققة قد تتعرض إلى التفخيم السياقي فحين مجاورة صوت اللام والراء لأصوات مفخمة فإنه يصيبها التفخيم.

ثم يستشهد(الرضي) بقول "سيبويه": «لولا الإطباق في الصاد لكان سينا، وفي الضاد كان ذالا وفي الطاء كان دالا ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من الحروف من موضعها غيرها»⁵.

1- المصدر السابق، ج3، ص262.

2- المصدر نفسه، ج3، ص262 .

3-رمضان عبد التواب: البحث اللغوي عند العرب، ص116.

4-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ، ج3، ص262.

5-المصدر نفسه، ج3، ص262.

فكما رأينا أن مواضع نطق هذه الأحرف ينطبق اللسان ويرتفع إلى الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك الأعلى وموضعها، فيسمع تفخيمها جليا بسبب هذا الإطباق أولا، فالإطباق كما وضح (الرضي) يصادر الطاء دالا، والصاد سينا، والطاء ذالا، ولولا إطباق الصاد لانعدم وجوده لأنه يكون في موضعها غيرها. وهذا يوافق الدرس الصوتي الحديث، إذ النظائر المقابلة للأصوات المفخمة في التصنيف الحديث كالتالي:

ص ← س / ض ← ت / ظ ← ذ، فالأول مفخم والثاني مرقق.

وأما المفتحة فهي ماعدا المطبقة لأنه لا ينطبق اللسان من موضعها إلى الحنك الأعلى فينحصر الصوت في موضعها يقول (الرضي) في ذلك: «قوله: (والمفتحة بخلافها) لأنه يفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها»¹.

ويقصد بها الحروف المتبقية بعد حروف الإطباق الأربعة، ويعتبر شرح (الرضي) في وصف المخرج أوضح الشروح وأدقها. وكذا يتفق (الرضي) مع الدرس الصوتي الحديث، فأدخل بعض الحروف ضمن الأصوات المطبقة وهي: (القاف، والغين، والخاء).

أ- 4 الاستعلاء والاستفال:

حروف الاستعلاء سبعة يجمعها قولك: (ضغط، خص، قظ) وهي على مجموعتين:

- فأما الأولى فهي: حروف الإطباق الأربعة، إذ يعلو اللسان فيها وينطبق وهي: الصاد والصاد والطاء والطاء والغين والقاف والخاء فهي حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى وهذه الأصوات مانعة للإمالة لقربها من الألف في الاستعلاء فيكون رفع اللسان من موضع واحد للخفة².

1-المصدر السابق، ج3 ، ص262.

2- ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص93.

يقول (الرضي): «والمستعلية: ما يرتفع بسببها اللسان، وهي المطبقة، والخاء، والغين المجتمعان، والقاف، لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضا لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها»¹.

وأكد "تمام حسان" هذه الظاهرة في قوله: «الاستعلاء وقد نسبه الأقدمون إلى الأصوات المطبقة، وإلى الأصوات الطبقية على السواء والطبقيات من أصوات الاستعلاء التي اعترف بها العرب أي: التي يتم نطقها في الطباق هي: أصوات الخاء والغين، والقاف مع توسع في مدلول الطباق في حالة القاف حتى يشمل اللهة باعتبارها قصوى أجزائه»².

وعليه فمن ملاحظات (الرضي) أن عملية الاستعلاء لا يلزمه أطباق وأما الأطباق فيلزمه استعلاء، فقد جعل الدرس الصوتي الحديث حروف (القاف، والخاء، والغين) من حروف الأطباق وهو ما يتوافق مع رأي (الرضي)، والمستقلة عكس المستعلية لأن اللسان فيها لا يعلو إلى جهة الحنك، يقول (الرضي): «والمنخفضة إما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع وهي كل ما عدا المستعلية»³.

أي ما تبقى من الحروف وهي اثنان وعشرون.

أ- 5 حروف القلقة:

يقول (الرضي): «قوله: (وحروف القلقة) إنما سميت حروف القلقة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت فإذا أردت بيانها للمخاطب، احتجت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع»⁴، وقد شرحها (الرضي) في قوله: (قد طبع) الطَّبَج: ضرب اليد على مجوف»⁵، فإذا تأملنا هذا التعريف نجد أن (الرضي) أدرك حقيقة القلقة باعتبارها صوتا زائدا يأتي بعد تحقيق الصامت في مخرجه المعين، ويكون هذا الصوت الزائد صائتا يحدث بتصويت، (والرضي) يرى:

1- أن القلقة لا تظهر إلا في الوقف.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص262.

2- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص93-94.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص262.

4- المصدر نفسه، ج3، ص263.

5- المصدر نفسه، ج3، ص263.

2- وأنها روم والروم هو النطق ببعض الحركة أو هو الحركة المختلطة، ومما تلاحظه مما سبق أن القلقة صائت قصير جدا، فمصطلح حركة عند (الرضي) يقابله مصطلح صائت Vowels عند المحدثين.

يقول (الرضي): «وبعض العرب أشد صوتا كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف، وبعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ولم تتضغط ضغط الأول»¹، ثم يضيف «وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عليها مع نفخ لأنهن يجرين مع النفس، وبعض العرب أشد نفخا، كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف»².

يقول "كمال بشر" وهو يفسر عملية المحافظة والتغير الصوتي: «أما وجوب إتباع هذه الحروف بصويت أو بحركة خفيفة عندما تكون ساكنة فمرجعه إلى أن في هذا النطق تحقيقا كاملا لخواص هذه الحروف أي: تحقيقا للانفجار والجر، فعدم وجود هذا الصوت ينشأ عنه تقليل صفتي الانفجار والجر معا»³.

إذا فالقلقة أو هذا الصائت المختلس جاء ليسهل ويبسر نطق الكلمة ويخفف توتر الصامت الانفجاري، فالوصف الصوتي لأصوات القلقة أنهنّ مجهورات، ولكن كان الأولى أن تتم القلقة في الصوامت الانفجارية المهموسة لأنهن أكثر شدة وتوترا في العضلات أثناء نطقهن⁴.

فالمقابل المهموس للجيم والداال هو: الكاف والتاء (K و T) ربما يتم ذلك محافظة على جهر المجهورة وهمس المهموسة، فهذا الصائت المختلس الذي يصدر عند تحقيق القلقة مجهور وسيبقى جهر ما سبقه من صوامت مجهورة في آخر المقطع حيث لا يوجد صائت يعقبه مباشرة⁵، ونجده في الوقت نفسه يساعد في تسهيل عملية التلفظ الصوتي، وبالمقابل نجد المهموس من الانفجارات عند نطق هذا الصائت المختلس سوف يعمل على إجهارهن ومن ثم تتغير صفتهم مما قد يسبب في تطور صوتي غير مطلوب يحدث على مرّ الزمن.

1- المصدر السابق، ج3، ص263.

2- المصدر نفسه، ج3، ص263.

3- كمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات)، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص116.

4- ينظر: محمد علي الخولي: الأصوات اللغوية (النظام الصوتي للغة العربية)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1990، ص48.

5- ينظر: المرجع نفسه، ص219-221.

(فالرضي) يتفق مع الدرس الصوتي الحديث في تفسير ظاهرة القلقة، إذ أن الصوت المشكول بالسكون يضعف ويموت، وإذا وقفت عليها فقدت شيئاً من صفاتها، فالياء مثلاً في حالة الوقف تفقد الانفجار والجهر وكذا الدال وبعض الحروف في حالة الوقف تخفى، فلا بد من تحريك اللسان بصوت صغير فوق الحرف، حتى يبرز صوته فيسمع، ويحتفظ ببعض صفاته كالجهر¹.

ونجد أن البحث الصوتي الحديث فسّر صفة القلقة في هذه الحروف بأنها جمعت بين صفتي الجهر والشدة².

وهو ما ذهب إليه (الرضي)، ومفهوم (الصوت) عند (الرضي) هو أن هذه الحروف الانفجارية يتبعها عند النطق بها وهي ساكنة صائت قصير جداً، ملائم لحركة ما بعده، أشبه ما يكون بحركة الفتحة والضمة والكسرة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ﴾ الآية 30 من سورة الحج و ﴿يَبْغُونَكُمْ﴾ الآية 47 من سورة التوبة، و ﴿أَفْتَطْمَعُونَ﴾ الآية 75 من سورة البقرة، إذ تحرك هذه الأصوات الساكنة وهي الباء والجيم والدال والطاء في هذه الكلمات والعبارات بحركة خفيفة ملائمة لحركة ما بعدها، وهو ما نجده مثلاً في تجويد القرآن الكريم.

أ- 6 حروف الصفير:

وأما حروف الصفير فلم يشر إليها (الرضي) ووضحها صاحب (الشافية) في قوله: «وحروف الصفير ما يصفر بها وهي الصاد والزاي والسين»³.

فالصفير هو خروج أحرف الصفير بصوت قوي يشبه صفير الطائر.

فالصفير هو: حدة في الصوت نظراً لمروره من مجرى ضيق يجعله قوي في السمع، نتيجة مرور الصوت من بين الثنايا العليا والسفلى وطرف اللسان، إذ لا يكون هناك انغلاق تام للفكين بل هناك مسافة بين الثنايا العليا والسفلى فيمر الصوت من بين الثنايا العليا والسفلى فيزيد حدة، ويضيف الدرس الصوتي الحديث أصواتاً أخرى إلى أصوات الصفير وهي: الثاء والذال والزاي والشين⁴.

1- ينظر: محمد جواد النوري: علم أصوات العربية، منشورات: جامعة القدس المفتوحة، 2007م، ص202، وعبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، ص277-278.

2- ينظر: جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص32، وكمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات)، ص116.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

4- ينظر: برجشتراسر: التطور النحوي، ص16.

ب- صفات مفردة:

لاحظ(الرضي) أن حروفا معينة من بين حروف اللغة تتميز بصفة مفردة وتميزها عن الحروف الأخر منها:

ب - 1 المنحرف: وهو (اللام) ويرجع سبب وصفه بذلك في قوله: «وإنما يسمى اللام منحرفاً لأن اللسان ينحرف عند النطق به، ومخرجه من اللسان -أعني طرفه- لا يتجافى عن موضعه من الحنك، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج بل يتجافى ناحيتها مستدق، ولا تعترضان الصوت بل تخليان طريقه، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين»¹.

أما الدرس الصوتي الحديث فقد أشار "رمضان عبد التواب" أن المصطلح المادي للمنحرف هو **الملح الجانبى** Latéral Feature، في قوله: «ومعنى أنه صوت جانبي أن أحد جانبي اللسان أو كليهما يسمح للهواء الخارج من الرئتين بالمرور بينه وبين الأضراس، في الوقت الذي لا يمكن فيه المرور من وسط الفم لحيلولة طرف اللسان المتصل باللثة دون ذلك»².

(فالرضي) اتفق مع الدرس الصوتي الحديث في أن صوت اللام صوت منحرف، وهو ما يشير إليه "محمد جواد النوري" في قوله: «يعين هذا الملح كمية تيار الهواء المتدفق على جانب اللسان -ومثال الأول- صوت اللام في العربية خلافاً لباقي أصوات هذه اللغة»³.

ب- 2 المكرر: «وهو الراء، وقد وصف(الرضي) هذا الحرف المكرر بقوله: «اعلم أن الراء حرف مكرر، فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة في حرف الاستعلاء، لأن تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة، وكسر الراء في اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها لأنها ككسرتين»⁴.

ثم يضيف: «وإنما سمّي الراء مكرراً لأن طرف اللسان إذا تكلم به كأنه تعثر، أي يقوم فيعثر للتكرير الذي فيه، ولذلك كانت حركته كحركتين كما تبين في باب الإمالة»⁵، وهو يتفق في ذلك مع الدرس الصوتي الحديث، ومعنى التكرار في صفته أن اللسان «يضرب في اللثة

1-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ، ج3، ص263-264.

2-رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج الحث اللغوي، ص144.

3-محمد جواد النوري، خليل حمد: فصول في علم الأصوات، مطبعة النصر التجارية، نابلس، فلسطين، 1991، ص144.

4-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ، ج3، ص20.

5-المصدر نفسه، ج3، ص264.

ضربات مكررة»¹، إذ لا يوجد في اللغة العربية غيره، فهو صوت لثوي مكرر متوسط بين الشدة والرخاوة، مجهور، مفخم، مرقق.

وفي المقابل نجد "ماريو باي" يصف الراء في قوله: «أما الراء فهي في معظم اللغات مكررة ترددية Trill... يتم نطقها في مقدمة اللسان، مع حدوثذبذبة في الأوتار الصوتية يطلق عليها أحيانا اسم المهترزة Vibrant، لأن إنتاجها يصاحبه دائماذبذبة في الأوتار الصوتية أو اللهاة»².

يقول(الرضي): «وأما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام، كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء، وأيضاً الراء مكرر، فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرار»³.

ب - 3 الهاوي: وصف(الرضي)الألف بذى الهواء ومرجع ذلك عنده لأمرين، أحدهما اتساع مخرج(الألف)قياساً بالياء والواو وعبارته: «وكذلك الواو والياء والألف، لا يجري الصوت معها كثيراً، لكن لما كانت مخرجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة، كان الصوت معها يكثر فيجري منه شيء، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتهما، فلذلك سمي الهاوي: أي ذات الهواء كالناشب والنايل»⁴.

والآخر انتقاء دور اللسان والشفة في إخراجها إذ أن الألف عنده بمنزلة النفس، أي لا أثر للاحتكاك باللسان والشفتين في إصداره، وهي رؤية ثاقبة ونظرة عميقة ودقيقة يتجلى فيها الاختلاف بين حرف الألف، وبين حرفي(الياء والواو)اللذين يصدران نتيجة احتكاك الجزء الخلفي من اللسان بالحنك الأعلى بعض الاحتكاك مع عدم استبعاد دور الشفتين في إخراج الواو يقول(الرضي)في ذلك: «وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا بل تفرج المخرج

1- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص232.

2- ماريو باي: أسس علم اللغة، ص86.

3-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص261.

4- المصدر نفسه ، ج 3 ، ص261.

فأوسعهم مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو، وهذه الحروف أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن الألف لأن سعة مخرجها أكثر»¹.

وبالتالي هذه الكيفية لمرور الهواء اتخذت فيما بعد أساسا لتعريف أصوات المد عند المحدثين وقد أشار "دانيال جونز" إلى مخرج الألف في قوله: «يعد موضعا مضبوطا بين أصوات اللين»².

وكذا ما ذكره "أحمد مختار عمر" بإبراز دور الواو كنصف علة وكعلة، إضافة إلى صوت الياء كنصف علة وكعلة وأعطى لكل منها ميزة تمثلت في:
أ- قلة وضوح الأولى بالنسبة للثانية.

ب- ضيق المجرى مع الأولى بالنسبة للثانية، ولهذا فنتيجة لإلحاقها بالعلة عند بعضهم واعتبرها نصف علة Semi- Vowel ألحقها البعض الآخر بالسكون.
واعتبرها نصف ساكن Semi-Consonant.

ت- الجوانب الوظيفية لكل منهما تختلف عن الأخرى، فالواو والياء كنصفي علة تقومان بدور الأصوات الساكنة، وتقعان موقعهما تماما في التركيب الصوتي للغة العربية، ويتضح هذا من الثنائيات الآتية: يلد: ولد / نترك: يترك / ثغر: ثور / بخت: بيت³.

1-5- خ: التشكيل الصوتي:

من المعروف أن (علم الصوت) Phonetic يختص بوصف أصوات اللغة عن طريق تحديد مخرجها وكذا يبين الصفات الصوتية التي تشكل الصوت اللغوي إذ هو «العلم الذي يدرس الصوت اللغوي للإنسان لذاته بصرف النظر عن وظيفته التي يؤديها في لغة ما»⁴.
وأما عن (علم وظائف الأصوات) أو (منهج التشكيل الصوتي Phonology) فهو ما يتناول طريقة تأدية الأصوات الإنسانية لوظائفها في اللغات المختلفة، وطريقة تناسقها في أنماط خاصة بكل لغة⁵.

1- المصدر السابق، ج3، ص261

2- انظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص32.

3- ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص330- ينظر: كمال بشر: دراسة في علم اللغة، ص95-99.

4- حلمي خليل: مقدمة لدراسة فقه اللغة، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص122.

5- السعران: علم اللغة، ص212-216.

ومما هو ملاحظ فإن الفرق بين منهج العلمين بينما (علم التشكيل الصوتي) تتسع دائرته لتشمل دراسة وظيفة أصوات اللغات من خلال اكتشاف للقوانين الصوتية العامة التي تعالج الظواهر الصوتية الناتجة من خلال تعامل الأصوات اللغوية بعضها مع بعض، ومنها (التغيرات الصوتية) التي لا تخلو منها اللغة مثل: التماثل، والإبدال، والإعلال، والحذف، والتخفيف والتخالف وغيرها.

وأما الهدف من الخوض في هذا المجال فهو الوقوف على خصائص منهج التشكيل الصوتي، عند (الرضي) في شرحه وطريقة معالجته للظواهر الصوتية ونجد أن تسمية المصطلحات تختلف بين (الرضي) والمحدثين فإن كان (الرضي) لم يشر لها صراحة إلا إذا أن منهجه اتسم بالدقة في التحليل والوصف، وكذا حسه اللغوي قاده إلى التمييز بين العلمين.

أ- الفونيم (الصوتية) Phonème:

عرفه "دانيال جونز" في قوله: «أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني»¹، فمثلا حرف (P) و (B) في كلمتي (Pig) خنزير و (Big) كبير، فونيمان مستقلان في الانجليزية لأنهما يغيران المعنى ويميّزانه، وكذا (الباء) و (الميم) في (كتب) و (كتم) فونيمان مستقلان في اللغة العربية لظهور أثرهما في التفريق بين دلالة الكلمتين².

فقد أشار (الرضي) في شرحه وإن لم يشر إليه صراحة بمصطلح Phonème فقد حدد فونيمات اللغة العربية بسبعة وعشرين حرفا، وكذا بيانه لمخارج الأصوات وصفاتها لدليل على ذلك، ومن بين مظاهر إدراكه لمفهوم (الفونيم) تمييزه وتفريقه بين صوتين متحدين في المخرج وقوله في ذلك: «لولا الإطباق في الصاد لكان سينا وفي الظاء كان ذالا، وفي الطاء كان دالا... لأنه ليس من الحروف من موضعها غيرها»³.

فقد تنبه إلى دور الفونيمات بعد ما حدد مخارجها وهو ما لاحظناه مثلا في مخرج الطاء والذال، الصاد والسين، الظاء والذال.

وبهذا الفهم نجد أن (الرضي) قد أشار إلى الفونيم ووظيفته الصوتية وهذا من خلال التمايز بين الفونيمات وتصنيفه هذا اعتمد فيه على حسه السمعي للمتكلمين.

1-Elément Of Général Phonetic, p30.

2-ينظر: النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات، ص23.

3-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص262 .

ب- التغيرات الصوتية:

تخضع الأصوات اللغوية عند التشكيل الصوتي لتغيرات صوتية وهو ما يسمى في البحث الصوتي الحديث (القوانين الصوتية)¹، فاللغة في جانبها الصوتي تتطور بشكل سريع ومتنوع أكثر منها في الجوانب الصرفية والنحوية «فالأصوات التي تتألف منها كلمة ما لا تجمد على حالتها القديمة، بل تتغير بتغير الأزمنة والمناطق وتتأثر بطائفة كبيرة من العوامل الطبيعية والاجتماعية واللغوية»².

وربما يرجع ذلك إلى أن الجانب المنطوق في اللغة يمارس في حرية أكبر من الجانب المكتوب، إضافة إلى أن اللغة تصادف في تركيباتها وتجمعاتها ظروفًا سياقية لا تظهر في الكلام المكتوب³.

فعلم اللغة الحديث يُعير أهمية كبيرة، لما لها من تأثير في الكشف عن التغيرات الصوتية، فكثير من الدراسات تحيلنا إلى مجموعة قوانين وعوامل تتحكم في بروز ونشوء التغيرات الصوتية لعل أبرزها: (قانون الأقوى) الذي يتلخص في أن الصوت الضعيف يخضع للصوت القوي في أثناء التشكيل الصوتي⁴.

ويتجلى ذلك في تأثير (الصاد) في الأصوات المجاورة لها نحو تأثر (تاء) الافتعال (بالصاد) في (مستبر) فتقلب (طاء) فيقال: (مصطبر) ومن المعلوم «أن أصوات الأطباق تمد نفوذها إلى ما يسبقها و يتبعها من أصوات»⁵.

يقول (الرضي) في وصفه لحرف التاء: «وإنما سمي التاء مهتوتا لأن الهت سرد الكلام على سرعة، فهو حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة»⁶.

فالتاء هنا أقوى من الهاء وأسرع منها لأن الهاء: احتكاكي مهموس، والتاء انفجاري مهموس فالانفجار الذي يميز التاء يعد صفة قوة في الصوت، فهي بالتالي أوضح وأبين في الصوت.

1- ماريو باي: أسس علم اللغة، ص14.

2- علي عبدالواحد وافي: علم اللغة، طو، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص275.

3- ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص317.

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص319.

5 -Arabic phonology, p30.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص264.

و(قانون الجهد الأقل) هو القانون الذي يفسر «رغبة المتكلم في بذل جهد أقل في نطق الأصوات كي يوفر على لسانه المشتق والعناء»¹، وهو ما يعرف «بمبدأ الاقتصاد اللغوي» Economic Language².

ويحدث ذلك عند تتابع الأصوات المتماثلة التي تحتاج إلى جهد عضلي أكبر في النطق بها فيعمد المتكلم إلى تغيير أحد الصوتين إلى صوت آخر مغاير له لتيسير هذا المجهود العضلي³، فيقال مثلاً في: سُرر ← سُرر، وفي عكب ← عنكب⁴، وقانون التردد النسبي الذي يرى أن كون الأصوات اللغوية أكثر تردداً في الكلام يجعلها «عرضة لظواهر لغوية نسميها حيناً إبدالاً، وحيناً آخر إدغاماً قد يتعرض للسقوط في الكلام»⁵.

وعلم اللغة الحديث لا ينفي وجود عوامل أخرى إلى جانب القوانين الصوتية تتحكم في إحداث التغييرات الصوتية ومنها عامل السرعة حيث أن التحدث بسرعة لتوفير جهد يستخدمه المتكلم في التعبير عن أفكار جديدة⁶.

وبصحب السرعة في الكلام عادة تغيير في طبيعة نطق الصوت اللغوي في أثناء السياق أو يكون ذلك تحت تأثير الأصوات المجاورة، أو الرغبة في التخلص من صوت معين يحتاج نقطه إلى جهد أكبر.

ف نجد (الرضي) في باب الإدغام يشير إلى ذلك في قوله: «أي: لكون الأول أخف من الثاني ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام كما في اضطرب واصطبر... واستنقل أيضاً ترك الإدغام لأن كل واحدة منهما مستقلة لنزولها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرها؟ إذ العين مجهورة والهاء مهموسة فطلبوا حرفاً مناسباً لهما أخف منهما وهو الحاء: أما كونه أخف فلأنه أعلى منهما في الحلق، ولذلك كثر نحو صحّ، ودحّ، وزحّ، بخلاف دعّ، وكعّ، وككّ، وقكّ، وأما

1- ماريو باي: لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، طبع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 1970، ص 85.

2- نهاد موسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط 1، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ص 87.

3- ينظر: رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ط 2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 41.

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 330-331.

5- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 243.

6- ينظر: ماريو باي: لغات البشر، ص 86.

مناسبتة للعين فلأنهما وسط الحلق، وأما الهاء فبالهمس والرخاوة، فلذا قلب بعض بني تميم العين والهاء حاءين وأدغم أحدهما في الآخر نحو: محم، ومحاؤلاء، في معهم ومع هؤلاء¹. وقوله: «ومنهم من يدغم التاء في الدال فيقول: وتَدَ يَتَدَ ودًا وعتودا وعدانا... ومنهم قولهم ودّ في وتَدَ خَفَّه بنو تميم بحذف كسرة التاء نحو: كَبَدٍ وفَحْذٍ... فقالوا بعد الإسكان: ودّ ولم يجر في لغتهم وتَدَ بسكون التاء مظهرة... كما قيل عتَدان، لكثرة استعمال هذه اللفظة، فسيثقل وجمعه على أوتاد يزيل اللبس... ومن العرب من يلتزم تَدَة وطِدَة في مصدر وتَدَ ووطَدَ خوفا من الاستثقال لو قيل: وتَدًا ووطَدًا غير مدغمتين، ومن الالتباس لو قيل ودًا، وكذا يلتزم في وتَدَ اللغة الحجازية أعني كسر التاء...»².

ومن المعلوم أن لهجة البدو أكثر ميلا للسرعة من لهجة الحضر ويحدث تغييرا في صفات أصوات اللغة من خلال تعامل الأصوات بعضها مع بعض في السياق، إذ أن «لا صوت يتطور بمعزل عن الأصوات الأخرى في نفس النظام»³، ويسمى العامل الذي أدى إلى هذا التغيير بـ(عامل التوازن)⁴، كما نجد أن البحث الصوتي يزيد عاملا آخر وهو العامل الخارجي الذي يظهر أثره في التأثير بين اللغات عند انتشار لغة معينة في منطقة لغة أخرى، فتخضع أصوات اللغة إلى التطور عن طريق الاحتكاك بلغة المجتمع الجديد⁵، وما يهمنّا هو إبراز أهم التغييرات الصوتية التي ذكرها (الرضي)، وكذا بيان رأيه منها ومدى اتفاقه مع نظرة المحدثين في هذا المجال، ونلاحظ أنه من خلال استقراء إشارات (الرضي) إلى التغييرات الصوتية وجدنا أغلب هذه الإشارات تتضمن شيئين مهمين:

1-5-ذ-1: (ظاهرة التماثل الصوتي) وبحث من خلالها في ظواهر (الإعلال، والإبدال والإمالة والإتباع).

1-5-ذ-2: (ظاهرة التخالف الصوتي) والتي ترتبط مع ظواهر (الإبدال والحذف والتخفيف) بصلة متينة.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص268.

2 المصدر نفسه، ج3، ص268.

3- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص323.

4- المرجع نفسه، ص323.

5- ينظر: المرجع نفسه، ص324.

1- 5- ذ- 1: التماثل الصوتي Assimilation: تتكون اللغة من أصوات صامتة مصوتة ولكل صوت من هذه الأصوات صفات خاصة به كأن يكون مهجورا، أو مهموسا أو مرققا وغيرها من الصفات، وحين تتجاوز أصوات اللغة في الكلام المتصل يتأثر بعضها ببعض فيكتسب خصائص جديدة تختلف عما إذا كانت أصواتا مستقلة، مما ينجر عنه نوع من الانسجام والتوافق بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو الصفات فإذا: «التقى صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهورا، والآخر مهموسا مثلا، حدث بينهما شدّ وجذب كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها أو في بعضها»¹.

إن هذا التجانس أو التماثل أو التقارب الذي يحده بين صوتين متجاورين ممّا يؤدي إلى تقارب بين مخرجي الصوتين وصفاتهما، وهو ما يعرف عند المحدثين بـ (المماثلة)²، وهي ظاهرة سياقية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين أصوات اللغة ولها شيوع في أغلب اللغات «غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثير وفي نوعه»³، ويشترط في تحقيق المماثلة، تقارب المخرج بين الصوتين المتماثلين إذ لا يمكن أن يؤثر صوت في آخر يبعد عنه في المخرج ف «لا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلا إلى صوت آخر من أصوات الحلق وكذلك العكس»⁴، ونجد علماء الأصوات يستعملون مصطلحات خاصة تشير إلى أنواع التأثير الناجمة عن قانون المماثلة وتبين أشكال التأثير الصوتي منها:

1- التماثل المقبل Progressive Assimilation: ونجد هذا النوع من التماثل حين يتجاوز صوتان فيؤثر الصوت السابق في الصوت اللاصق مثل قلب (تاء) الافتعال (دالا) بعد (الزاي) نحو (ازدجر) والأصل (ازتجر) جهرت "التاء" تحت تأثير (الزاي) المجهورة فتحوّلت إلى مقابلها المجهور وهو الدال⁵، فأصبح الصوتان (التاء) والزاي غير المتماثلين متماثلين.

1- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص22.

2- ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص324، و ريمون طحان، أنيس فريحة: الألسنية العربية، ص53.

3- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص178.

4- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص23.

5- ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص325.

2- التماثل المدبر Regressive Assimilation: ويحصل هذا النوع من التماثل عندما «يؤثر

الصوت اللاحق في الصوت السابق»¹، نحو تأثير (تاء) الافتعال في صوتي (الواو والياء) إذا وقعا (فاء) في الفعل مثل: (اتعظ) من (وعظ) و (اتسر) من (يسر).

3- التماثل الكامل (الإدغام) Total Assimilation: ويتشكل هذا النوع من الإدغام عند التقاء

صوتين في كلمة واحدة، وفي كلمتين منفصلتين فيقرب بين الصوتين بإدغام أحدهما في الآخر: وذلك «لتحقيق أدنى حد من الجهد»²، ويقع على نوعين:

1-3 الأول إدغام التماثلين: وهو «أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها

الإدغام فيدغم الأول في الآخر»، ويشترط في إدغام التماثلين بسكون الأول وتحرك الثاني وذلك نحو: شدّ وقطّع والأصل: "شدّد وقطّطع"، يقول (الرضي) في شرحه لإدغام التماثلين أنه «وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتماداً واحدة قوية، ولا يحترز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثلين»³، وهذا النوع من الإدغام يعرف بالتضعيف أيضاً لا يتم فيه حذف أحد الصوتين بل يبقى الصوتان المثلان في الكلمة من غير حذف، وإذا نظر في النطق الصامت المضعف نحو: شدّ وقدم وقدام إلى طبيعة العملية النطقية «وجد أنه صامت طويل يشبه الحركة الطويلة التي تساوي ضعف الحركة القصيرة»⁴.

2-3 والثاني إدغام المتقاربين: ويحصل هذا النوع من الإدغام عندما يلتقي صوتان متقاربان:

«على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدهما في لفظ صاحبه فتدغمه»⁵.

ومثل ذلك: "امحى" ← الأصل "انمحي"، وذلك لحصول التماثل بين الصوتين المتقاربين وقد يؤثر الصوت الأول في الثاني فيكون التماثل في الإدغام تقدماً، أو يحصل العكس فيؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق لتحقيق التماثل الرجعي الارتدادي في الإدغام.

ف نجد في **الصنف الأول** مثل: (اذتكر) فتجهر (التاء) لتأثير الذال، فتتحول إلى (الذال) (أذكر) ثم قلبت (الذال) (ذالاً) لتحقيق الإدغام.

1- المرجع السابق، ص 325.

2- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 320.

3- ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 140.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 335.

5- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 207.

وأما **الصنف الثاني**: نحو: (يتصدق) تقلب (التاء صاداً) تحت تأثير الصوت المستعلي (الصاد) فيدغم الصوتان في صوت واحد فينطق يصدّق¹.

وقد يتحقق **التماثل الرجعي** بين صوتين في كلمتين منفصلتين مثل (هرأيت) ← أصلها (هل رأيت)، وهنا إدغام الصوتين المتقاربين من مخرج واحد أو من مخرجين متلاصقين هو نهاية أحد الصوتين وانصهارهما لتحقيق حالة من التجانس التي تسمى المماثلة الكلية².

1-5 - خ - I: التماثل الصوتي عند (الرضي) في (شرح شافية ابن الحاجب):

تطرق (الرضي) إلى ظاهرة التماثل وله إشارات كثيرة في ذلك منها معالجة لظاهرة المماثلة تحت مواضيع مختلفة، كالإبدال والإمالة والإدغام والإعلال، وهي ظواهر لغوية تهدف من خلالها أصوات اللغة في الانسجام فيما بينها بهدف التخفيف والاقتصاد في الجهد العضلي سواء أكان هذا الانسجام حاصلًا بين الصوامت أو المصوتات أو العكس، ويمكن أن نبدأ في دراسة هذه الظاهرة المتعددة انطلاقًا من:

أ- التماثل بين الصوامت:

1- **التماثل المقبل والإبدال**: يقول (الرضي): «قال: (الإبدال: جعل حرف مكان حرف غيره)» ثم يشرح هذا القول: «أقول: الإبدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة ومن قلب الواو والياء والألف، مكنه ذكر قلب الهمزة في تخفيف الهمزة مشروحا، وذكر قلب الواو والياء والألف في الإعلال مبسوطا، فهو يشير في هذا الباب إلى كل واحد منها مجملا، ويذكر فيه إبدال غيرها مفصلا... فإذا كان في جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرف آخر، عرفت أن الحرف الذي فيه بدل مما هو ثابت في مكانه في أمثلة اشتقاقه»³.

فالإبدال كما يرى (الرضي) هو إقامة حرف ليس من الحروف الأصول في الكلمة مكان حرف آخر من الحروف الأصول في المكان نفسه، بحيث يختفي الأول ويحل الآخر محله سواء أكان الحرفان من حروف العلة أم من الحروف الصحيحة، أم كان أحدهما صحيحا والآخر معتلا، وذلك في أثناء الكلام لضرورة صوتية لفظية، أو صنعة واستحسانا، فالهدف منه لديه هو التخفيف من نقل بعض الحروف المتجاوزة التي تسبب عدم الانسجام الصوتي في

1- ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 333.

2- ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 209.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 197.

الكلمة وتجهّد أعضاء النطق، فهو يؤدي إلى تيسير النطق وتسهيله، وهو ما يسميه اللسانيون المحدثون (التقدمي) وهو «أن يتغير الصوت اللاحق في الكلمة ليماثّل الصوت السابق»¹، وقال "إبراهيم أنيس" عنه «وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول وهو الشائع في الكلمة الانجليزية كما أنه قد يوجد أيضا في اللغة العربية»²، ومثاله (اذتكر) التي يتحول فيها صوت التاء المهموس إلى صوت الدال المجهور ليماثّل صوت الذال المجهور قبله، أو كأن يبذل حرف صامت في التشكيل الصوتي مكان حرف صامت آخر تحت تأثير صوت ثالث ليماثّله في المخرج أو الصفة.

يقول (الرضي) في باب الإبدال: «بلى يعرف كون الحرفين في البنائين بدلين بأن الطاء لا تجيء في مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق، وهي مناسبة للتاء في المخرج ولما قبلها من حروف الأطباق بالأطباق، فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستثقالها بعد حرف الأطباق ومناسبة الطاء لحرف الأطباق والتاء، وكذا الكلام في الحرف المدغم نحو اذكر واثقل»³.

فالمقصود من هذا الإبدال هو التماثل أي: تقريب صوت من صوت آخر بهدف المجانسة لأن أصل: اذكر ← اذتكر ← اذكرك ← اذكر. وهذا ما يعرف في الدرس الصوتي الحديث بالتماثل وهو تأثير الحرف السابق بالحرف اللاحق⁴.

فالمماثلة عندما تحصل بين أصوات متجاورة تعرف بمماثلة تجاورية Contact assimilation⁵، يقول (الرضي): «قالوا: السين بدل من الشين في السدة والشدة ورجل مشدود ومسدود، والشين أصل لكونها أكثر تصرفا، وقالوا في استخذ: إن أصله اتخذ من التخذ فهي بدل من التاء وقيل أيضا: أصلها استخذ فإن لا حجة فيه... وإنما لم يعد سين نحو اسمع والذال والطاء في اذكر واطلم في حروف البذل، لأن البذل في هذه الأشياء ليس مقصودا بذاته

1- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص24.

2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص107.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص199.

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص325، ورمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص24.

5- المرجع نفسه، ص325.

بل لما كان السين والذال والطاء مقاربة للطاء، وفي المخرج وقصد الإدغام ولم يكن في المتقاربين ألا يجعلهما متماثلين قلبت التاء سينا وذالا وطاء»¹.

ثم يضيف في حديثه عن تناسب "الميم، والنون" «والميم والواو شفويتان، والميم تناسب اللام والنون لكونهما مجهورتين وبين الشدة والرخاوة»².

ومن التماثل المقبل المتجاور تأثر (تاء افتعل) في اصطر بالصاد فتقلب (طاء) فيقال اصطر، يقول (الرضي): «قوله»: (في اصطر) بمعنى إذا فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة فاختراروا حرفا مستعليا من مخرج التاء، وهو الطاء فجعلوه مكان التاء لأنه مناسب لها في المخرج والصاد والضاد والطاء في الأطباق»³.

فالتأثر الحاصل بين الصاد والتاء مردّه اختلاف صفتيهما، فالصاد مطبقة كما أشار إليها (الرضي) والتاء مهموسة، وأقرب حرف إلى التاء عند قلبه إلى حرف مجانس لحرف الصاد هو الطاء لأنهما «أختان ويفرق بينهما ترقيق الأولى وتقخيم الثانية»⁴، ومنه يحصل التماثل بين الصاد والطاء لاتصافهما بالإطباق وهو ما أكدته (الرضي)، وكذا كونهما من مخرجين متناسبين ومتقاربين، وقد رده (الرضي) إلى تناسب المخرج.

وفي المقابل نجد ما يؤكد كلام (الرضي) في تأثر (تاء) الفاعل بلام الفعل إذا كان صوتا مطبقا منقلب، (التاء، طاء) في بعض اللهجات القديمة لتماثل الصاد في صفة الأطباق وهو ما نجده مثلا في لغة تميم يقول (الرضي): «وشدّ في فحسط» هذه لغة بني تميم وليست بالكثيرة، أعني جعل الضمير طاء إذا كان لام الكلمة صادًا، أو ضادًا، وكذا بعد الطاء والظاء نحو: فحسط برجلي، وحسط عنه، أي: حدث و أخطّ وحفظ، وإنما قلّ ذلك تاء الضمير، كلمة تامة، فلا تغير، وأيضا هو كلمة برأسها فكان القياس أن لا تؤثر حروف الإطباق فيها ومن قلبه فلكونه على حرف واحد كالجزء مما قبله، بدليل تسكين ما قبله، فهو مثل تاء افتعل»⁵.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص203.

2- المصدر نفسه، ج3، ص216.

3- المصدر نفسه، ج3، ص226.

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص270.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص227.

ويتكلم في موضع إبدال الدال في فاء افتعل بقوله: «أقول: إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف: الزاي، والدال والذال قلبت تاء الافتعال دالا، وأدغمت الدال والذال فيها نحو أدان، وأدكر كما يجيء، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو أدكر، والقلب الذي للإدغام ليس مما نحن فيه... والحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالا وبينهما، وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال وبعد مخرج الزاي منها»¹.

وأما ما نجده في الدرس الصوتي الحديث فهو ما أشار إليه "أحمد عمر مختار" حين فسّر هذا التغير الصوتي في مجمل قوله: «حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقفه في المقطع أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر»²، والصاد صوت مطبق و«أصوات الأطباق تمد نفوذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات»³، وهو المعبر عنه بـ(قانون الأقوى) في الجوانب الصوتية التي يحدث فيها تغيير يتلاءم وفق مخرجها لخلق التماثل والانسجام.

أ- 2: التماثل المدبر والإبدال: وقد ذكره (الرضي) في تفصيل مهم والمقصود به هو: تأثير الصوت اللاحق في الصوت السابق أي التماثل المدبر، فالصاد تماثل وتناسب أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي، فالصاد صوت مهموس، والدال صوت مجهور، ومن هنا تنشأ عملية التأثير، إذ يؤثر صوت الدال المجهور في صوت الصاد المهموس، فيحوله إلى اقرب صوت للصاد وهو الزاي، فالزاي والصاد من مخرج واحد والمقابل المجهور لصوت الصاد هو الزاي⁴، يقول (الرضي): «أقول: قوله: "ضورع بالصاد الزاي" أي: جعل الصاد مضارعا للزاي بأن ينحى بالصاد نحو الزاي، فقولك (ضارع) كان يتعدى إلى المشابه بفتح الباء بنفسه، فجعل متعديا إلى المشابه بكسر الباء بحرف الجر»⁵.

ثم يضيف في شرح علاقتها بالسين: «قوله: (دونها) أي: دون السين أي: لم تشم السين صوت الزاي بل قلبت زايا صريحة لما ذكرنا من أنه لا إطباق فيه حتى يحافظ عليه»⁶.

1- المصدر السابق، ج3، ص227.

2- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص319.

3- المرجع نفسه، ص319.

4- ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص128.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص232.

6- المصدر نفسه، ج3، ص232.

ويذكر أيضا في شرحه كيفية قلب "الصاد زايا" إذا كانت بعدها دالا، يقول: قوله: "وضورع بها" أي: بالصاد والزاي متحركة أيضا، أي: إذا تحركت الصاد وبعدها دال أشمّ الصاد صوت الزاي، ولا يجوز قلبها زايا صريحة لوقوع الحركة فاصلة بينهما، وأيضا فإن الحرف يقوى بالحركة فلم يقلب، فلم يبق إلا المضارعة للمجاورة، والإشمام فيها أقل منه في الساكنة، إذ هي محمولة فيه على الساكنة التي إنما غيرت لضعفها بالسكون، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة... ففي الصاد الساكنة قبل الدال، البيان أكثر ثم المضارعة ثم قلبها زايا¹، ويضيف: «يجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زايا صريحة وإشرابها صوت الزاي»².

وقد برهن (الرضي) على هذا الإبدال بتقريب ومضارعة الصوت من الصوت حتى يكون سهلا للاستعمال والتواصل، فتغير المتكلم الذي أشار إليه (الرضي) من صوت الصاد (المهموس) إلى صفة صوت يتحد معه في المخرج ويخالفه في الصفة وهو الزاي (المجهورة) لمضارعة صوت الدال، والهدف من هذا الإبدال هو اجتناب المشقة في النطق وبذل جهد أقل وهو ما نجده في الدرس الصوتي الحديث حيث يعرف بـ (قانون الجهد الأقل Low Of least effort)³، الذي يبين طريقة توفير الجهد المبذول في نطق الأصوات اللغوية.

ويكون ذلك في أقل جهد، ويسمى هذا النوع من التماثل بالمدير المتجاوز⁴.

ونجده مثلا في إبدال "السين زايا" وذلك لمضارعة الزاي المجهورة للدال المجهورة والهمس صفة السين مما يجبر على إبدال السين زايا لمماثلتها لها في الصفة وهي الجهر رغم اتحاد مخرجي كل من السين والزاي اللذين يعتبران من مخرج واحد أي: تخرج من رأس اللسان مع ما بين الثنايا العليا والسفلى مع وجود فتحة صغيرة بين اللسان والثنايا.

ويشرح (الرضي) ذلك شرحا وافيا يعبر عن دقته وعلمه يقول: «السين حرف مهموس والدال مجهور فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، ولاسيما إذا كانت الأولى ساكنة لأن الحركة بعد الحرف... فقربوا السين من الدال بأن قلبوها زايا، لأن الزاي من مخرج السين ومثلها

1- المصدر السابق ، ج3، ص232.

2- المصدر نفسه ، ج3، ص231.

3- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص319.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص56.

في الصغير، وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان، ولا يجوز ها هنا أن تشرب السين صوت الزاي كما يفعل ذلك في الصاد نحو يصُدر، لأن الصاد إطباقاً فصارعوا لئلا يذهب الأطباق بالقلب، وليست السين كذلك»¹.

فقد نجد لهجة من اللهجات يتغير على أسنتها بعض صفات الحروف بينما تحافظ اللهجات الأخر على صفة هذه الحروف، فنجد أهل البادية يميلون إلى نطق الأصوات المجهورة لتأثير البيئة على ذلك ف «السين عند الحضريين قد ينطق بها زايا عند البدو»²، وكذلك ما يذكره (الرضي) في قلب النون مع الباء ميمًا، وذلك تماثل وتجانس صوت الباء والميم لوجودهما من مخرج واحد يقول في ذلك: «قوله: (ومن النون لازم) ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء في كلمة كعبر أو كلمتين نحو: سميع بصير، وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء... والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي معتمدها الأنف فقط والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين، فطلبت حرف تقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء فوجدت هي الميم لان فيه الغنة كالنون وهو شفوي كالباء»³، فنجد نطق النون ميمًا يكون تحت تأثير الباء الشفوية فالنتيجة (ن+ب) هي (م + ب) وليس (ب+ب)⁴.

كما أنه يمكن أن يتحقق التماثل المدبر بين صوتين متباعدين، ويسمى هذا النوع بـ"مماثلة تباعدية" Distant Assimilation⁵، والمقصود منها: وجود صوت مجهور أو مفخم داخل بنية الكلمة، فيؤثر في الأصوات الباقية ويكون الصوت الضعيف عرضة للتغيير⁶، مثل: "مصادر وصراط"، والأصل "مصادر وصراط"، و(الرضي) يرى أن السين هي الأصل ثم أبدلت صادا لتضارع صوت الدال المجهور، وكذا في أن السين والصاد من مخرج واحد كما اشرنا سابقا ف كلا الحرفين مهموس بينما الصاد تضاف له صفة الاستعلاء فاستغنوا عن السين بأختها

1-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص231.

2- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ط3، مطبعة الأنجلومصرية، مصر، 2003، ص107.

3-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص217.

4-ينظر: أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص325.

5-ينظر: المرجع نفسه، ص325..

الصاد، «فالسین والصاد أختان ويفرق بينهما ترقيق الأولى وتفخيم الثانية»¹، ومنه حصلت المضارعة بين (الصاد) و(الدال) على بعد المخرج، فأبدل السین صاداً لتأثير صفة الدال المفخمة نحو: مصادر وهو ما ينطبق كذلك على الطاء في صراط كالدال في مصادر بحملهما صفة التفخيم يقول (الرضي): «أقول: اعلم أن هذه الحروف مجهورة مستعلية والسین مهموس مستقل فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف لثقله، فأبدلوا من السین صاداً لأنها توافق السین في الهمس، والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء.. نحو: صملق، وصراط، وصمالي... وذلك لأن الطاء تشابه الدال»².

ويضيف أيضاً: «بل يقتصر على ما سمع من العرب كلفظ الصاد والمصادر والصراط لأن الطاء كالدال»³.

فقد يتبادر إلى البعض عن سبب إبدال السین والصاد رغم أن كليهما صوت مهموس ولكن «السین أكثر بساطة من الصاد، لأن الأخيرة تقتضي عملية إضافية على حركات نطق السین وهذه العملية تتمثل في حركة مؤخرة اللسان إلى الأعلى، وحركة جذره إلى الخلف»⁴، وقد فسر الدرس الصوتي الحديث هذه الظاهرة بـ **قانون الجهد الأقل**⁵، فالملاحظ في التمثيل المقبل أن الصوت يؤثر في الصوت الذي بعده في صفتي الجهر أو التفخيم.

أ- 3: التماثل الكامل (الإدغام):

1- الإدغام: لغة: إدخال الشيء في الشيء، قال الجوهري: أدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته⁶، وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا، ويقال أدغمت الحرف، وأدغمته على (افتعلته) والمصدر من هذا الإدغام والإدغام بالتخفيف على وزن (الإفعال) من ألفاظ الكوفيين، والإدغام بالتشديد على وزن (الافتعال) من ألفاظ البصريين⁷، ويدل المصطلح الكوفي

1- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص270.

3 - الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص230.

3- المصدر نفسه، ج3، ص232.

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص319.

5- المرجع نفسه، ص319.

6- الجوهري: الصحاح في اللغة، (د. ط)، (د. ت. ن)، (د. م. ن)، ج1، ص207.

7- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر - بيروت، (د. ت)، مادة دغم، ج12، ص202.

على فعل المتكلم ويدل مصطلح البصريين على حدوث الظاهرة في اللغة¹، وما يستعمل اليوم هو مصطلح الإدغام بالتخفيف.

2- أما اصطلاحاً: فقد ذهب علماء العربية القدامى إلى أن معنى الإدغام هو التقاء حرفين لفظهما واحد، الأول منهما ساكن والثاني متحرك²، وإنه لا حركة تفصل بينهما، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنه رفعة واحدة³، وقد استعمله "الخليل" في قوله: «اعلم أن الراء في (اقشعر واسكر) هما "راءان" أدغمت واحدة في الأخرى والتشديد علامة الإدغام»⁴.

أما تعريف الإدغام في اصطلاح المحدثين فهو: «نزعة صوتين إلى التماثل أي: الاتصاف بصفات مشتركة تسهل اندماج أحدهما في الآخر، ويقع ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج»⁵، والإدغام كما يرى "عبد القادر المرعي" «ضرب من ضروب المماثلة الصوتية، وهي المماثلة التامة الرجعية حيث يتأثر الصوت الأول في الصوت الثاني تأثراً تاماً فيماتله، ويفنى فيه فناء تاماً، وفي هذه الحالة لا يكون للصوت الأول أي أثر في النطق»⁶.

وهذان التعريفان يتفقان نوعاً ما مع فكرة التقريب التي ذكرها الرضي.

إذن الإدغام هو: أن يتماثل صوتان في الكلام بحسب وضعهما أو بتأثر أحدهما على الآخر فيتماثل معه، فتعتمد لهما في اللسان اعتماداً واحدة.

فالمتتبع للغة العرب يجد أن الحروف الملتقية يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات:

- فالحرفان الملتقيان في لغة العرب إما أن يكونا مثل بعضهما وسماهم العلماء المتماثلان.
- أو أن يكونا في المخرج نفسه ولكن بينهما اختلاف في بعض الصفات وسماهم العلماء الحرفان المتجانسان.

1- إبراهيم الشمسان: الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه، مجلة جامعة الإمام، العدد 25، محرم 1420 هـ، ص 1.

2- ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، 1994، ج 1، ص 197.

3- ابن السراج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، ط 3، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ج 3، ص 405.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1982، ج 4، ص 392.

5- الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 67.

6- عبد القادر المرعي الخليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط 1، منشورات جامعة مؤتة، الأردن، 1993، ص 182.

- وإما أن يكونا من مخرجين قريبين من بعضهما وسماهما العلماء الحرفان المتقاربان.
- وأخيرا أن يكون الحرفان كل منهما من مخرج وليس بينهما لا تماثل ولا تجانس ولا تقارب أي الحرفان المتباعدان.

ومنه سنرى رأي (الرضي) في ذلك يقول: «أقول: قوله: (الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك) يعني أن المتحرك يكون بعد الساكن وإلا فليس بد من الفصل: أي فك أحد الحرفين من الآخر، لأن الحركة بعد الحرف»¹.

فالإدغام لا يحصل إلا بسكون الأول وتحرك الثاني وهذا حتى لا تكون الحركة حاجزا بينهما، وكذا يجب وصل الحرفين في النطق.

ثم يفسر ما ذكرناه في عدم الفصل بين الصوتين حتى نتحصّل على الإدغام.
«قوله: (من غير فصل) أي: فك احترازا عن نحو: "رييا" فإنك تأتي بياء ساكنة فياء متحركة وهما من مخرج واحد وليس بإدغام، لأنك فككت إحداهما عن الأخرى، وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادا واحدة قوية ولا يحترز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثليين لخروجه بقوله (ساكن فمتحرك)»².

ثم يذهب (الرضي) إلى التعريف اللغوي للإدغام في قوله: «والإدغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة إي: أدخلته فيه، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما»³.

3- إدغام المثليين:

يقول (الرضي): «قوله: (فالمثلان واجب عند سكون الأول) جعل الإدغام ثلاثة أقسام: واجبا وممتنعا، وجائزا، فذكر الواجب والممتنع وما بقي فجائز... أي يجب الإدغام إذا سكن أول المثليين: كانا في كلمة كالشد والمدّ أو في كلمتين متصلتين نحو: اسمع علما»⁴.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص234.

2- المصدر نفسه، ج3، ص235.

3- المصدر نفسه، ج3، ص235.

4- المصدر نفسه، ج3، ص236.

وقد أرجع (الرضي) سبب إدغام المتماثلين إلى تجنب الثقل والميول إلى التخفيف وتوفير الجهد، يقول في ذلك: «وإنما وجب الإدغام في الأول... في مثله طلب التخفيف بالإدغام»¹، إذ لا يتحقق الإدغام - كما أشار (الرضي) - إلا بسكون الصوت الأول وتحرك الثاني.

يقول: «لأن الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك»²، فالهدف من الإدغام كما قلنا توفير الجهد والزمن خلال النطق لأن اللسان لا يرتفع إلا مرة واحدة، بالمقابل إذا أردنا نطق الصوتين المدغمين دون إدغام سيرتفع مرتين وبالتالي تحتاج إلى جهد عضلي أكبر ووقت أطول، فالقانون الذي يضبط هذا المصطلح يسمى (قانون الجهد الأقل low Of Least effort)³. يزيد (الرضي): «اعلم أنهم يستغلون التضعيف غاية الاستئصال على اللسان كلفة شديدة»⁴.

4- إدغام المتقاربين: (التماثل الصوتي التام): وهو الذي يكون بين الأصوات المشتركة في المخرج أو الصفة كالدال والسين والتاء والثاء والصاد والشين... ف«المتقاربان صوتان اتفقا محبسا واختلفا صفة، كالباء والميم فكلاهما من محبس الشفتين إلا أن الباء شديدة والميم رخوة، أو اتفقا صفة واختلفا محبسا كالميم والنون فكلاهما أنفي إلا أن الميم من محبس الشفتين والنون محبس اللثة أو تجاوزا محبسا كالكاف والقاف، فالأول من محبس الطبق والثاني من محبس اللهاة»⁵.

(فالرضي) يرى أن الإدغام في حروف الحلق ليس أصلا وإنما حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف، يقول: «اعلم أن الإدغام في حروف الحلق غير قوي... فعلى هذا ثبت قلة إدغام المتقاربين من حروف الحلق»⁶.

ويقول أيضا: «...أحدهما يحتاج إلى اعتماد قوي وهي حروف الحلق، والآخر لا يحتاج إلى ذلك وهي حروف الفم و الشفة...»⁷.

1- المصدر السابق، ج3، ص237.

2- المصدر نفسه، ج3، ص237.

3- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص319.

4- الرضي: شرح شافية، ج3، ص238.

5- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج1، ص128.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص275-276.

7- المصدر نفسه، ج3، ص272.

فالصوتان المتقاربان يتحولان إلى متماثلين عند الإدغام يقول (الرضي): «لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما مثلين»¹.

(فالرضي) يرى أن إدغام المتقاربين يكون بقلب الأول إلى صوت ثاني يقول: «وأما العين فتدغم في الحاء، وذلك لقرب المخرج نحو ارفع حَاتماً»²، ويستشهد برأي "سيبويه" ويوافقه الرأي يشير: «قال "سيبويه": الإدغام والبيان حسان لأنهما من مخرج واحد وتدغم العين في الهاء أيضاً ولكن بعد قلبهما حاءين نحو: مَحَم ومَحَاوَلَاء»³.

ولا يجوز إدغام الحاء في العين ولا في الهاء يقول (الرضي): «ولم يفعلوا مثل ذلك، إذا تقدم الهاء على العين نحو: احبة علياً، فلم يقولوا: احبه هلياً، لأن قياس إدغام الأنزل في الأعلى بقلب الأول إلى الثاني... فالحاء المهملة تدغم في أدخل منها، وهو شينان الهاء والعين بان تقلبا حائنين، كاذبحْتودا، واذبحَاذه»⁴.

وقد أطلق المستشرق الألماني "براجستراسر"⁵، على هذه الظاهرة اسم (التشابه المقبل) كما سمي التأثير الرجعي تشابها مدبراً إلا أن الشائع اليوم تسميتها بالتأثير التقدمي⁶.
والتأثير التقدمي هو ما أشار إليه (الرضي) من خلال إدغام الحاء في العين كما أشرنا سابقاً.

يقول مستشهداً بقراءة أبو عمر في إدغام الحاء عينا: «وجاء فمن (زحزح عن النار) قرأ أبو عمر بالإدغام بقلب الحاء عينا»⁷.

والتأثير الرجعي: وهو أن يؤثر الصوت الثاني في الصوت الأول فيكون التأثير رجعياً يقول: «قوله: (لامتناع اطّبر واطّرب) يعني: إنما قلب الثاني إلى الأول لاقتناع قلب الأول إلى الثاني لئلا يذهب الصفير والاستطالة»⁸.

1-المصدر السابق، ج3، ص272.

2- المصدر نفسه، ج3، ص276.

3- المصدر نفسه، ج3، ص277.

4- المصدر نفسه، ج3، ص277.

5-براجستراسر: التطور النحوي، ص29.

6-أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص325.

7-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص277.

8- المصدر نفسه، ج3، ص289.

ثم يتم قوله في ذلك: «قوله: (وقوياً في اذكر) أي: بالذال المشددة المهملة، قوله: (وجاء اذكر) أي: بالذال المشددة المعجمة، عُلِمَ أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان الأغلب مع الصاد والضاد والظاء المعجمة قلب تاء الافتعال طاء بلا إدغام، لأن قلب الأول إلى الثاني فيها ممتنع، واضطلم واضطرب واصطر أولى من غيرها، وكذا ازدان بالذال أولى من ازان بالزاي واذكر بالذال المهملة أولى من اذكر بالذال المعجمة، وكذا اتغر بالتاء أولى من اتغر بالتاء المثلثة...»¹.

ومن الألفاظ التي حدثت فيها هذه الظاهرة ما ذكره (الرضي) في قلب "السين صاداً" عند وقوعه قبل الأصوات المستعلية سواء أكانت متصلة به كصقر أم منفصلة بحرف نحو سلخ على صلخ أو بحرفين أو بثلاثة نحو: سلق، صلق، وسراط، صراط وساليق، صاليق؛ لأنه يتقل التصعد من منخفض فأبدلوا ما يوافقها في صفتها وهي الصاد على ما يرى (الرضي). والأصح أن هذه الأصوات قد أثرت بصفتها على ما قبلها فاكسبت السين استعلاء جعلها المقابل المطبق لها وهي "الصاد"، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً وعبرنا عنه بالمماثلة الرجعية، أما صيغة "افتعل" كما قلنا فالمماثلة تقدمية، إضافة لهذه الظاهرة ما يحدث للنون من إخفاء مع الحروف سوى حروف الحلق، إذ لم يكن بين تلك الأصوات وهذه النون قرب لا في المخرج ولا في الصفة تبيح التقارب التام ليحدث الإدغام فتخفى النون بقلة الاعتماد، وذلك بأن يقتصر نطقها على مخرج الخيشوم أي: هي مجرد صوت الغنة.

ويرى (الرضي) أن "النون" من الأصوات التي يحتاج فيها لجهد أكثر من غيرها ما يساوي الجهد على الأصوات الحلقية لذلك: «فالنون وحروف الحلق متساويان في الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لآلة الصوت»²، فهي معها ظاهرة غير خفية: «يجري الاعتمادان على نسق واحد»³، والنون مع الأصوات غير الحلقية يتم إخفاؤها فيعتمد اللسان فيها على النقطة المخرجة للصوت بعدها، مع مرور الهواء من الخيشوم بانخفاض الطبقة اللين وفتح مجراه، وإذا كان بعدها الباء فإن تخالف هيئتها المخرجة يؤدي إلى قلب "النون ميماً" وهو من مخرج الباء وفيه الغنة كما في عنبر وكذلك في ﴿سميع بصير﴾ الآية 61 و75 من سورة الحج، عبر المماثلة الجزئية

1- المصدر السابق، ج3، ص290.

2- المصدر نفسه، ج3، ص272.

3- المصدر نفسه، ج3، ص272.

إذ التماثل بواسطة المخرج وكل حالات النون هنا تتم المماثلة بواسطة الاقتراب المخرجي، لذلك فإن النون تمتلك تنوعاً واضحاً في ألوفوناتها¹.

(فالرضي) باعتماده على الخفية والثقيل في تبرير مثل هذه التحولات الصوتية يتفق بشكل عام مع ما يراه المحدثون من خلال قانون السهولة والتيسير الذي يمكن استخدامه في كثير من التحولات الصوتية ولم يستبعد (الرضي) حصول التماثل المدبر الكامل في قلب حرف التاء حرف من حروف الأطباق يقول: «فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقربها إلى حروف الأطباق الثلاثة أي: الصاد والضاد والطاء المعجمة بأن تجعل في التاء إطباقاً فتصير طاء لأن الطاء هو التاء بالأطباق وتقربها إلى الزاي والذال المعجمة بأن تجعل التاء دالاً؛ لأن الدال مجهورة شديدة كالزاي والذال والتاء مهموسة والذال أقرب حروف طرف اللسان إلى التاء فتقول: ازدان و اذكر...»²، ثم علل كذلك في موقع آخر قوة "الطاء" في السمع يقول: «وإنما وجب تخفيف الكلمات مع غير التاء والسين إما بالإدغام أو بغيره كما مضى لكثرة استعمال افتعل، فيستثقل فيه أدنى ثقل ويجوز بعد قلب التاء التي بعد الطاء المعجمة طاء وقلب التي بعد الذال المعجمة دالاً نحو "اضطم" و "اذكر" أن تدغم الطاء في الطاء والذال في الدال بقلب الأول إلى الثاني في الموضعين كما هو حق إدغام المتقاربين فنقول: اطم، واذكر»³، ثم يستشهد بقول "سيبويه": «قال "سيبويه": وقد قال بعضهم: مطّج في مضطجع يدغم الضاد في الطاء مع أنها من حروف (ضوى مشفر)»⁴.

ونرى في حصول التماثل المدبر الكامل "اطم ومطّج" أن "الطاء" تجمع بين صفتي الشدة والجهر، فهي حرف مشرب ضغط في موضعه فإذا وقفت خرج معه من الفم صويت وهذا الوصف يجعله من حروف الفلقة «والقلقلة مبالغة في الجهر»⁵، في حين أن (الضاد) صوت مجهور مطبق غير أنه رخو.

إذا: الطاء: مجهور + شديد + مطبق. -الضاد: مجهور + رخو + مطبق.

فالطاء بهذا الوصف أقوى من الضاد.

1- ينظر: عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 226-227.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 287.

3- المصدر نفسه، ج3، ص 287.

4- المصدر نفسه، ج3، ص 287.

5- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 179.

فالأصل في التماثل الكامل الإدغام أن يكون مدبر يقول: «...بقلب الأول إلى الثاني في الموضوعين...»¹.

وفي عدته يقال بالتماثل المقبل الكامل عدّه، فالتماثل حصل باتحاد المخرج وبصفة الشدة ولكن يختلفان في الحصر والهمس فالتاء مهموسة والذال مجهورة.
قال (الرضي): «قال: وكذا يقول بعضهم عدّه بقلب التاء دالا كما في ادّان، قال السيرافي: وقياس هذه اللغة أن تقلب تاء الضمير دالا...»².

ومن أشكال التماثل المدبر كذلك قوله: «قوله: (وتاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء) أي: تاء الماضي من البابين تدغم في الفاء إذا كانت إحدى الحروف الاثنتي عشر التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها وهي: ...والطاء نحو اطّبر، والذال نحو ادّارتم...والجيم نحو اجّاعروا...»³.
فالمطبق أقوى في السمع، وبهذا نلاحظ أن (الرضي) أشار إلى ما ذكر المحدثين في قضية قانون الأقوى Low of Stronger⁴، ويظهر هذا القانون جليا في التماثل المدبر.

ويقول أيضا: «وإذا كان فاء افتعل مقاربا في المخرج لتائه وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية الأحرف التي ذكرنا، أن التاء تدغم فيها لكونها من طرف اللسان كالتاء وهي: الذال والذال والطاء والظاء والتاء والصاد والسين والزي وتضم إلى الثمانية الضاد...من باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان...كقول في الدال: ادّان وفي الذال ادّكر...وفي الضاد اضّجع، وإنما قلبت التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء»⁵.

ويشير (الرضي) كذلك في موقع آخر عن سبب إدغام الضاد في بعض الحروف ويرجع ذلك السبب لقوة هذا الحرف واستطالته وإطباقه وغيره يقول: «واعلم أن الأحرف الستة المذكورة أعني: الطاء والظاء والذال والتاء والتاء تدغم في الضاد...لأن الضاد والسين ليستا من طرف اللسان كالشفة... وإنما جاز ذلك لأن الضاد والشين...استطالتا حتى قربتا من طرف اللسان وإدغام هذه الحروف في أقوى من إدغامها في الشين لأن الضاد قريب من الثنية

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص287.

2- المصدر نفسه، ج3، ص288.

3- المصدر نفسه، ج3، ص231.

4- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص319.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص286.

باستطالته، وهذه الحروف من الثنايا بخلاف الشين، وأيضا الضاد مطبقة والأطباق فضيلة تقصد أكثر مما يقصد إلى التفشي...»¹.

ومن التماثل الكامل (الإدغام) الذي لا يكون إلا مدبرا إدغام لام المعرفة في ثلاثة عشر حرفا وهي كما يقول: « أقول: يريد بالثلاثة عشر: النون والراء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والطاء والظاء والتاء والذال والضاد والشين، وإنما أدغمت في هذه الحروف وجوبا لكثرة لام المعرفة في الكلام وفرط موافقتها لهذه الحروف، لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين وهما يخالفان حروف طرف اللسان أيضا... أن لا تدغم اللام فيها أيضا»².

ونستنتج من كلام (الرضي) أن التماثل الكامل (الإدغام) هو فناء الصوت في آخره، بأن يكتسب أحد الصوتين صفة الصوت الآخر ويقربه من صفته ومخرجه ليتحدا في صوت واحد. وكما رأينا سابقا قد يكون التماثل مقبلا أو مدبرا:

- **فالتماثل المقبل:** يتجه فيه التأثير إلى الأمام مثل: ازدهر التي أصلها "زتهر" إذ تحولت التاء دالا لتماثل الزاي في الجهر:

›Izdahara‹

›Iztahara

- **أما التماثل المدبر:** فهو الذي يتجه فيه التأثير إلى الخلف مثل: "من بُعد" إذ أثرت الباء في النون فتماثلتها الأخيرة في المخرج "الشفأني" فتحولت "النون ميمًا" فأصبحت "مم بعد" ويسمى كذلك بالمماثلة الجزئية:

مم بعد

من بعد

Mimba<D<

Minb<D

ولهما أقسام لا يسعنا الموضوع لعددها.

ب- **التماثل بين المصوتات:**

ب- **1: التماثل الصوتي والإعلال:**

أشرنا في دراستنا السابقة إلى ظاهرة التماثل والإبدال بين الأصوات الصامتة والذي يقابله ما يعرف بالأصوات الصائتة، وسنرى تأثير التماثل بين المصوتات وما يتركه هذا التغيير في

1-المصدر السابق، ج 1 ، ص283.

2-المصدر نفسه، ج 3 ، ص279 - 280.

بنية الكلمة من انسجام لأن الإعلال هو: تغيير حرف العلة للتخفيف، وهو: «إحدى ظاهرات التبدل الصوتي وأشباهاها مما ندعوه في العادة بحروف العلة»¹.

ويظهر ذلك جلياً من خلال ما جاء في "الشافية" يقول (الرضي): «قال: الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب، والحذف والإسكان وحروفه الألف... والواو والياء»². ثم يشرح ويفسر (الرضي) هذا القول: «أقول: اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة أي: الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان، ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة: إعلال نحو: راس ومسألة والمرأة بل يقال: إنه تخفيف للهمزة، ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة، نحو: هَيْك وعلج في إياك وعلي، ولا لحذفها نحو: حرّ في حرّج، ولا لإسكانها نحو: إبل في إبل، ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً»³.

فاهتمام علماء اللغة بالإعلال يرجع إلى بداية الدرس الصوتي العربي بدء "بالخليل وسيبويه" حتى (الرضي) وغيره، ولكن مصطلح الإعلال كان أكثر وضوحاً ونضجاً مقارنة بمن سبقه في ذلك، إذ كان الإعلال يقع في إطار الإبدال حيث عدّ النحاة القدماء أصوات العلة من جملة أصوات الإبدال.

(فالرضي) لا يختلف في تناوله الإعلال عن الدراسات الحديثة، إذ ورد في المعاجم النحوية والصرفية الحديثة وكُتِبَ اللغة، أنّ الإعلال تغيير يطرأ على أحد حروف العلة (أ، و، ي) وما يطرأ على الهمزة كذلك من تغيير قصد التخفيف، وهو ما أشار إليه (الرضي) وقد استثنى "عبد الصبور شاهين"⁴، و"تمام حسان"⁵، الألف من أصوات العلة، وتم حصر الإعلال في صوتي اللين: "الواو والياء" لأن الألف من أصوات المد (الحركات)، فالإعلال سواء قديماً أو حديثاً يهدف إلى التخفيف من خلال التغيير الذي يطرأ على أصوات العلة في مفردات العربية فهو وجه من وجوه استبدال ما سهل نطقه بما صعب، وما استخف لفظه بما ثقل... فالتغيير الذي

1- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج1، ص105.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص66.

3- المصدر نفسه، ج3، ص67.

4- انظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص32.

5- انظر: تمام حسان: اللغة معناها ومبناها، ط2، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1979، ص272.

يطرأ على بنية الكلمة ليس تغيراً وظيفياً وإنما تغير عارض للاستتقال دون أن يغير في المعنى، فالإعلال في معظمه يخضع لقواعد مطردة أي يحكمه القياس.

ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه (الرضي) في قضية التخفيف يقول: «(قوله للتخفيف): احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو: أبوك وأباك وأبيك وفي المثني وجمع السلامة المذكر نحو: مسلمان مسلمين ومسلمون ومسلمين، فإن ذلك للإعراب لا للتخفيف»¹، إذ ميّز (الرضي) بين الجانب الوظيفي النحوي وبين الجانب الصوتي.

ثم يضيف: «وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلّة موجبة على سبيل الاطراد كحذف ألف عصاً، وياء قاضٍ، والحذف الترخيمي، والحذف لا لعلّة الحذف غير المطرد كحذف: لام يدٍ، و دمٍ، وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف»².

وفي حديثه عن الهمزة يقول: «ويجمعه القلب والحذف والإسكان تفسيره كما ذكرنا في تخفيف الهمزة في قوله يجمعه الإبدال والحذف وبين بين»³.

وبالرغم من أن الهمزة ليست من أصوات العلة إلا أنه تربطها علاقة بينها وبين الواو والياء من حيث إمكان تحولهما إليها في بعض المباني اللغوية، لأن كليهما صوتان تقريبيان يقبلان التغير إلى صوت آخر كما في قولنا: قضاء، سماء، فالتغير الصوتي الذي تصبح بمقتضاه نصفاً الحركة همزة هو: تسهيل للنطق وتذليل للاستتقال.

يزيد في وصفه لحروف العلة ومردّ تسميتها: «قوله: (وحروف الألف والواو والياء) أي: حروف الإعلال تسمى الثلاثة حروف العلة لأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس بغاية ثقلها بل لغاية خفتها»⁴.

وقد أشار أن قلب الواو إلى الياء وقلب الياء إلى الواو، إذا انضم ما قبلها كميزان وميقات من جهة وموقظ وموسر من جهة أخرى يقول: «قال: وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها والياء واوا إذا انضم ما قبلها نحو: ميزان وميقات وموقظ وموسر»⁵.

1-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص67.

2- المصدر نفسه، ج3، ص67.

3- المصدر نفسه، ج3، ص67.

4-المصدر نفسه، ج3، ص68.

5-المصدر نفسه، ج3، ص84.

ثم يشرح ذلك في قوله: «اعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة فلا بد من قلبها ياء سواء كانت فاء كميات، أو عينا نحو: قيل، وأما إذا كانت لاما فتقلب ياء، وإن تحرك كالداعي لأن اللام محل التغيير، وإن كانت فاء متحركة مكسورا ما قبلها لم تقلب ياء نحو: إوزة، وأصله: أوَزَزَة، وكذا العين نحو: عوض، إلا أن تكون عين مصدر معلّ فعله نحو: قام قياما، أو عين جمع معلّ واحده كديم... وإنما لم تقلب المتحركة التي ليست لام ياء لكسرة ما قبلها لقوتها بالحركة، فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى ناحيتها... ولهم أن يفرقوا باستئصال الواو في أول الكلمة مع كسرة ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها إذا ثبت له نظير نحو قيل»¹.

فالرغبة في انتقال النطق من الحركة الخفيفة إلى حركة تماثلها هي السبب في الإعلال لأن إبدال الياء لاستئصال هذه الواو بعد الكسرة، وكذا فإن تتابع صوتين مزدوجين يشبه تتابع الكسرة والضمة فقد تقلب "الواو ياء" نحو: صيام والأصل صوام، لأن الواو تستثقل بعد الكسرة نومن التماثل الصوتي كذلك قلب "الياء واو" في "ميقن، وقلب "الواو ياء" في ميزان، يقول عبد الصبور شاهين" في ذلك: «...في مثل: موزان: فإن قلب الواو ياء ليس إلا وهما، جسده الكتاب العربية في كلمة ميزان: والواقع أن اللغة العربية لما كانت تكره تتابع الكسرة والضمة، فقد أسقطت عنصر الضمة، وعوضت مكانه كسرة قصيرة، لتصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم، هي التي كتبت في صورة الياء، فالأولى أن نقول قلبت: الضمة كسرة، تخلصا من الصعوبة ونزوعا إلى الانسجام»²، ثم يوضح ذلك أكثر: «ولكي تتضح الصورة، نستطيع أن نضع ازدواج الحركة في: موزان - إلى جانب ثلاثية الحركة في: صوام، ثم ننظر إلى نتيجة إسقاط الضمة في كلا التركيبين: فالتركيب: I+A<I+U+A، ولكن التركيب: Ii<I+U، وهو تركيب "ميزان"، وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة، كلما كان ذلك أيسر»³، إذ أرجعها إلى كراهة تتابع الحركات في اللغة العربية والجنوح إلى التيسير في النطق، كما تحدث بمنطق قلب الحركات أكثر من قلب الحروف والأصوات.

فمواضع قلب "الواو ياء" كثيرة ويمكن أن نعدّد بعض ما أشار (الرضي) مثل:

1-المصدر السابق، ج3، ص85-86.

2-عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص189.

3-المرجع نفسه، ص189..

الأصل
ميزان ← مِوزان ← م - وز - ن ← م - ز - ن.

الأصل
مِقات ← مِوقات، فقلبت لملاءمة الحرف ومناسبته للحركة التي تسبق لان الواو فيها سكون.

وكان ما قبلها مكسورا فقلبت ياء للتخفيف ودفع الاستتقال، فأسقطت (الواو ياء) لكراهية العربية الانتقال من الكسر إلى الضم وعوضت مكانها كسرة قصيرة يضاف إليها الكسرة القصيرة السابقة فتصبح كسرة طويلة بعد (الميم) كتب (ياء)¹.

كذلك في: الياء واو: يوقظ

موقظ ← أيقظ ← ييقظ ← يوقظ ← ميقظ ← موقظ.

موسر ← أيسر ← يوسر ← ميسر ← موسر.

- حيث تقلب "الياء واو" في المضارع واسم الفاعل ذلك بسبب سكونها وضم ما قبلها وهو من التماثل الصوتي أي: مماثلة للضمة التي قبلها.

- وكذلك تقلب الواو ياء إذا وقعت "الواو ياء" إذا وقعت الواو لاما للكلمة إثر كسر، فتقلب ياء وهو ما وضحه (الرضي) في كلمة: الداعي.

فهو: اسم فاعل أصل "لامه واو" وقبلها كسرة أي:

الداعي ← الداعِو ← وزن ← فاعِل

فهنا وقعت "الواو لاما" للكلمة ويتأثير الكسرة قلبت ياء.

- كذا في قوله قيامًا:

قيام ← أصلها قِوام ← فِعال

فهنا وقعت "الواو عينا" لمصدر فعل أعلت فيه وقبلها كسرة وبعدها ألف.

فالفعل: قَوم ← فِ (ع) لَ

تحركت "الواو" وانفتح ما قبلها في كلمة واحدة فقلبت "ألفا" فصارت "صام"، وفي صِوام كان قبل الواو (عين الكلمة) كسرة وبعدها ألف، ولذلك تقلب "ياء" فتقول: قيام، وذلك لأن "الواو" تستثقل بعد الكسرة.

1- ينظر: المرجع السابق، ص189.

وكذلك في: (ديمة) وجمعها دِيم أصلها:

دِ (و) م ← فِ (ع) ل

وقعت "الواو عينا" لجمع صحيح اللام وقبلها (الواو) كسرة، وكانت في المفرد معتلة فأصلها (دِوَمَة) حيث وقعت (الواو) في المفرد ساكنة مفردة وقبلها كسرة، فقلبت "الواو ياء" لانكسار ما قبلها فأصبحت ديمة ← مفرد: ديم.

يقول (الرضي): «وإذا كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف، فإن جمع "أفعل" كبيض، وجب قلب الضمة كسرة إجماعا لاستتقالهم الجمع من قرب الواو من الطرف الذي هو محل التخفيف... وأما "بيع" فأصله "بيع" حذفت كسرتة ثم قلبت الضمة كسرة لأن آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفا...»¹.

فبداية نرى أن "بيض" جمع أبيض، فالقياس جمعها على وزن "فُعْل" فنقول:

بُ (ي) ض ← فُ (ع) ل

حيث وقعت الياء ساكنة مفردة في اسم، ومع ذلك لم تقل لأنه جمع، وكذا لصعوبة الانتقال من ضم إلى كسر، تقلب الضمة التي على الباء كسرة فنقول: بِيض.

وقد تقلب (الواو والياء ألفا) إذا تحركتا وانفتح ما قبلها مماثلة للفتحة وذلك نحو: هاب وخاف والأصل: هيب، خوف، وعبارته في ذلك: «إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا، كما في يخاف ويهاب، لأن سكونهما عارض فكأنهما متحركتان، وما قبلهما كان مفتوح الأصل وقد تحرك بفتحة العين... فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ولاسيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما أمكن، وإن كانت ضمة - ولم يجيء في الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو، نحو: يَقُولُ - نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو، بلى قد جاءت على الياء أيضا في اسم المفعول، لكنه روعي فيه الفرق بين الواوي والياء... وقد جاء أيضا: هِيُو - يَهْيُوء...»².

وله تفصيل في قلب الياء ألفا في الماضي وألفا في المضارع لأجل التخفيف وتجنب الثقل: يقول (الرضي): «... لأن مضارع فَعُل يفعل بالضم لا غير، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا في الماضي، وفي المضارع واوا، نحو: "يبوع ويذمو" من البيع والرمي، فكنت تنتقل من الأخف إلى الأثقل وإنما جاء من فعل المكسور العين أجوف وناقص واويان: كخاف

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص86.

2- المصدر نفسه، ج1، ص81.

خوفاً، ورضي، وغبي وشقي، رضوانا وغباوة وشقاوة، لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخف بقلب الواو في: يخاف ألفا وفي رضي يا... ولم تقلب الياء في الماضي ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقبلها واو، لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال... وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما في: الترامي، بل قلبت الياء واو لأجل الضمة، لأن الأبنية في الأفعال مراعاة لا يخلط بعضها ببعض أبداً، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن، إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم فطراً الوزن عليه فصار فعلاً...»¹.

وبضيف: «فيقول: في يوجل: ياجل، وبعضهم قلبها ياء، لأن الياء أخف من الواو... وظاهر كلام السيرافي، وأبي علي يدل على أن قلب واو نحو: يوجل ألفا أو ياء قياس، وإن قل»²، ويعمل كذلك في سبب قلب الياء والواو ألفا وعبارته في ذلك: «اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفا للاستئصال... والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا أيضاً متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعد اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة نحو: قول، وبيع، وعدم نحو: قيل وبيع بضم الفاء، وقول وبيع بكسرهما، لكنهما قلبتا ألفاً مع هذا- لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة، لكن كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولاسيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف»³.

وقد تكون الياء مضموم ما قبلها عينا "لفعل" بالضم في فاء الكلمة اسماً مثل: "طوبى" وأصلها: طُوبى، بدليل طاب، يطيب.

طُ (ي) بى ← فُ (ع) لى

وقعت "الياء عينا" لاسم بزنة: فعلى قبلها ضمة فقلبت "واوا" فقلنا: "طوبى".

أما إذا كانت (فعلى) صفة محضة وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة مثل: "ضيضى"

أصلها:

1- المصدر السابق، ج1، ص76.

2- المصدر نفسه، ج3، ص92.

3- المصدر نفسه، ج3، ص95.

ضُ (ي) زَ ي ← وزنه ← فُ (ع) لَ ي.

فوقعت الياء عينا لوزن (فُعلَى) وهي صفة محضة لذلك لم تقلب "الياء واوا" بل تبقى كما هي ولصعوبة الانتقال من ضم إلى ياء قلبنا ضمة الضاد كسرة لتصح الياء فتصبح: "ضِيزَى". يقول (الرضي) في ذلك: «لخفة الألف مع قصد الفرق بين فعلى اسما وبينها ضمة، والصفة أثقل والتخفيف بها أولى، فقل طوبى في الاسم، وضيزى في الصفة»¹.

ثم يضيف (الرضي) في قضية قلب حركة الضم إلى كسر أو إبقائها قصد التخفيف والانسجام ودفع الاستثقال يقول (الرضي): «وان كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفة متحركة، فإن كانت "قاء أو عينا" سلمت: سواء كانت مفتوحة كمُيسَّر، وعُيَّبة أو مضمومة نحو: تُيسَّر... وإن كانت لاما كسرت الضمة... لأن الآخر محل التخفيف... وإن كانت الياء المضموم ما قبلها مشددة نحو: سُيِّل... جاز إبقاء الضمة وجعلها كسرة، وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمة كسرة لثقل الكلمة مع قرب الضمة من الآخر نحو: سُلِّي»².

1- الإعلال بالحذف:

• **حذف الواو والياء عند (الرضي):** فالإعلال بالحذف: «يكون في صورتين قياسية وسماعية أما السماعية: فلا دخل لها بالتعامل الصوتي، وأما القياسية فإن السبب فيها هو طلب الخفة للثقل»³.

ويدخل القياس في الجوانب التالية:

- **حذف واو المثال في المضارع المكسور العين:**

وعد ← يَوعِد ← يَعدُ

التحليل الصوتي:

Waaāda ← yāwīdu ← yaīdu

ص ح/ص ح/ص ح ← ص ح ص / ص ح ص ح ← ص ح/ص ح/ص ح.

- فنلاحظ هنا أن المقطع للفعل "وعد" يتكون من (ص ح / ص ح) ومع دخول "ياء" المضارعة يصبح الفعل "يُوعِد" الذي يتكون من (ص ح ص / ص ح ص ح) وهذا المقطع غير متجانس صوتيا لاستثقاله، وبحثا عن التخفيف يلجأ إلى حذف "الواو" فيتحوّل الفعل إلى (يُعد) وتتشكل

1- المصدر السابق، ج3، ص86.

2- المصدر نفسه، ج3، ص87.

3- عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ط1، دار الفكر، دمشق، 1998، ص253.

كتابتها المقطعية بالشكل (ص ح / ص ح / ص ح) مثلما هو الحال في المقطع الأول للفعل (وقع).

- حذف حرف العلة عند التقاء الساكنين:

لم يسعى ← لم يسع

التحليل الصوتي:

Lamyasā ← Lamyasa

- فكلمة (يسع) فعل مضارع مجزوم بتقصير المقطع المفتوح وليس بحذف حرف العلة

- حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالم:

- ساهي ← ساهون

- حذف ألف المقصور مع بقاء الفتحة قبلها عند جمع مذكر سالم:

أعلى ← أعلن

- المثال وسقوط فائه:

يقول (الرضي): «اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى، لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر فالمصدر كالمادة، والفرع كالمركب من الصورة والمادة وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة، وجميع ما هو مشتق من المصدر، وعادتهم جارية بتخفيف الفروع لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فخفضوا ألفاظها تنبيها عليه، وفي الفعل ثقل من وجه آخر وهو أن ثلاثية -وهو أكثره- لا يجيء ساكن العين - وأيضاً يتصل بآخر الفعل كثيراً ما يكون الفعل معه كالكلمة الواحدة، أعني الضمائر المتصلة المرفوعة... وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في يعد... ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في: يُوعِد مضارع: أوعِد وإن حذفت الواو دون الياء لكونهما أثقلهما مع أن الياء علامة المضارعة، و أن النقل حصل من الواو، لكونها الثانية ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من: تعد، وأعد ونعد... والمضارع مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو: تعد، ولو أخذناه أيضاً من: تؤعد الذي هو الأصل لحذفناها أيضاً لكونه فرعاً»¹.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص89.

ويشير (الرضي) في موقع آخر: «فإن قيل: فهلا حذفت الواو من يُوعِد مضارع أُوعِد مع أن الضمة أثقل قلت: بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما»¹.

ويخالف (الرضي) الكوفيين في حذف فاء المثال من الفعل "وعد" و"وقع" يقول: «قوله: (وكسرة أصلية): ليشمل نحو: يَعد، وَيَقَع، فإن أصله: يَوْعَع، قال الكوفيون: إنما حذف الواو في "يَعد" فرقا بين المتعدي واللازم، ذلك لأنك تقول في اللازم: يُوْجَل و يُوْحَل من غير حذف وليس ما قالوا بشيء، إذ لو كان كذلك لم يحذف: وَحَد، يَحْد، ووجَدَ: أي: حزن - يجد - ووَتَم الذباب ينم ووَكَّف البيت يكف»².

فتفسير الكوفيين هو تفسير وظيفي بينما أعطى (الرضي) التفسير الصوتي لظاهرة الحذف. فالعربية آثرت حذف "الواو" امتثالا لمتطلبات نظامها الصرفي الذي ينص على عدم وقوع الواو بين الياء والكسرة.

أما العلة الصوتية فتكمن في ثقل النطق بالواو في هذا الموضع لأنها في الأصل مستثقلة... ومن جهة أخرى فإن من الدواعي التي أدت إلى الحذف هو أسباب صوتية محضة كتخفيف النطق وتيسيره، ومحاولة الاقتصاد في المجهود العضلي المبذول وهو سماعي لا يضبطه قياس.

فإذا لاحظنا الفعل (يَجْد) فإننا لا نتردد في الحكم عليه بأنه جاء من (يَوْجُد) بوزن (يَفْعُل) مثل: (يَوْضُو) والأمر من: يَفْعُل بإسقاط حرف المضارعة، وتسكين الآخر أي: (فَعْل) FUIk، ومنه فالأمر من (يوجد) في الأصل: وَجُد: Wdžud، فالتقى صامتان في بداية المقطع وهذا لا يجوز فيفصل بينهما بوضع كسرة محققة فيتحول الفعل إلى: إَوْجُد: Iwdžud بوزن إَفْعُل وهذا هو الأصل في فعل الأمر من الفعل المضموم العين، ثم تلي ذلك حدوث مماثلة بين حركة همزة الوصل وحركة المقطع الثاني.

إن ما جاء به (الرضي) يتفق مع ما جاء به المحدثون من أن مبدأ الانسجام الحركي ناشئ عن الميل الإنساني الطبيعي نحو الاقتصاد في الجهد العضلي³، قال "هنري لوفيغر": «تخضع

1- المصدر السابق، ج 1، ص 132.

2- المصدر نفسه، ج 3، ص 92.

3-Matthews, P.H, Morphology an introduction to the theory of the word-structure, Cambridge university press ,London 1974, p102.

اللغة بحسب اللغويين والتجربة العملية الشائعة خضوعاً عفويًا إلى قانون عام، هو قانون الجهد الأدنى: قانون استهلاك الطاقة الأدنى، يميل المتكلمون إلى قول أقصى ما يمكن بأكبر قدر من الضمانة (من الفهم) وبأقل نفقة (من المجهود من الطاقة) تلك قضية عامة¹.

وبالمماثلة بين الحركات تتحول الصيغة من (وُجِدَ) بوزن (أَفْعُل) إلى: أوجد: Uwdzud بوزن (أَفْعُل)، وهنا كما في حالة الكسر، يتشكل سياق صوتي مرفوض هو المزدوج الهابط (أو: Uw) فتحصل المخالفة بين عنصري المزدوج عن طريق إسقاط الصامت ومد الحركة فيصبح الفعل (أوجد): Udzud، ثم أعقب سقوط الواو سقوط همزة الوصل أيضاً، فانتهى الفعل إلى (جُدْ) وقياساً على الأمر كان المضارع (يُجِدْ) وهن (يُجِدْنَ).

ومن هنا فقد حكم عليها اللغويون بأنها لغة شاذة وانطلاقاً من قناعتهم الجازمة بأن "الواو" لا تسقط إلا من (يَفْعُل) فقد جوزوا في (يُجِدْ) أن تكون في الأصل (يُوجِدْ) ثم ضمت العين بعد حذف الواو كما أشار إليه (الرضي)، يقول: «...ويجوز أن يكون ضمه أصلياً حذف منه الواو لكون الكلمة بالضممة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها»².

أي أن الضمة فيها عارضة، وأن الفعل على بابه في الأصل وذلك حفاظاً منهم على قاعدة سقوط الواو من أن تنتهك قاعدتها أو أن ينكسر اطرادها.

يشير في موضع آخر: «وشذ من فَعَل الذي فاؤهُ واو لفظة واحدة فجاءت بالضم، وهي وَجَدَ يُجَدُّ قال: وأصله يُوْجَدُ فحذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر»³.

وقد أضاف (الرضي) في بعض الأسباب التي تحول دون إسقاط فاء المثال اليائي وحصرها في ثلاثة أسباب: «وإنما حذفوا الواو من (يُوْعِدْ) ولم يحذف في (يُبْنِعْ وَيُبْسِرْ) لأوجه ثلاثة: أحدها أن الواو أثقل والياء أخف فلا يلزم من حذف ما ثقيل حذف ما هو خفيف والآخر: أن وقوع الواو أكثر فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قلّ، والأخير: أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس وفي الياء يؤدي إلى اللبس، وهو لبس صيغة الماضي بالمضارع وليس كذلك في الواو، لأنها لا تكون حرف مضارعة»⁴.

1-لوفيغر هنري: اللسان والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983، ص70.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص134.

3-المصدر نفسه، ج4، ص54.

4-المصدر نفسه، ج4، ص51.

كما ذكر (الرضي) أيضاً في قضية إسقاط "الياء والواو" لثقل الياءين يقول: «أن بعض العرب يجري بالياء مجرى الواو في الحذف»¹، ولكن (الرضي) وصفها بأنها ظاهرة قليلة، ومن الأمثلة التي ذكرها: "يئس وييس ويسير"، وقد فسّر سقوط الياء على أساس كراهية الكسرة مع (الياء)، ومعنى ذلك أن الأسباب التي أدت إليه إلى سقوط الواو من (يفعل) هي نفسها التي أدت إلى سقوط الياء منه أيضاً.

كما درس (الرضي) ظاهرة الإعلال واستخدم المصطلحات الدالة عليه منها قوله: «اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة: أي: الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان، ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة، بل يقال إنه تخفيف للهمزة»²، فهنا وضح أنواع الإعلال أكثر من سابقه كما أنه وضع المصطلحات الدالة على كل نوع. يتضح مما سبق أن الإعلال بالقلب والحذف يهدف إلى تحقيق الانسجام الصوتي بين المصوتات عن طريق المماثلة ليتجنب اللسان من النطق بالمصوتات غير المتماثلة التي تشكل ثقلاً على اللسان.

ب - 2: التماثل الصوتي والإمالة Inflexion:

إن ظاهرة الإمالة قديمة ويرجع تاريخ ظهورها إلى القرآن الكريم والقراءات القرآنية، وكذا بسبب تعدد اللهجات في تلك الفترة، فالإمالة هي تقريب للفتحة من الكسرة، وكذا الألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، فالإمالة ظاهرة صوتية شائعة عند علماء القراءات لذا تناولوها وأسهبوا في شرحها، وما يهمنا هنا هو الجانب اللغوي.

ب - 2-1 فالإمالة في الاصطلاح: هي عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء³، وهي ضرب من ضروب التأثير الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاوز أو تقتارب، وهي والفتح صائتان وقد يكونان طويلين أو قصيرين⁴.

ب - 2-2 التعريف اللغوي: «العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان»⁵.

1-المصدر السابق، ج1، ص132.

2-المصدر نفسه، ج3، ص66-67 وما بعدها حتى 197.

3- ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، ص54.

4-عبد الرزاق: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص134.

5- ابن منظور: لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د-ت، ج14، ص636.

فالإمالة اعتبرت صوتاً بين صوتين أو حركة بين حركتين، يقول (الرضي): «(ينحني بالفتحة) أي: تمال الفتحة نحو الكسرة، أي: جانب الكسرة، ونحو الشيء: ناحيته وجهته، وينحى مسند إلى نحو ومعناه يقصد... وإنما لم يقل (ينحى الفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء)»¹.
ويقسم (الرضي) الإمالة إلى ثلاثة أنواع يقول: «إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء، إلى الكسرة كما في: رحمة، وإمالة فتحة قبل الراء إليها نحو: الكبر، وإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء، لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمها لم يحتج إلى ذكرها»².
فالإمالة هي توجيه كمّيتي الفتحة القصيرة والطويلة نحو الكسرة، دون الوصول إلى الياء ولذلك قال (الرضي) ينحى بالألف نحو الياء، دون أن يصل إليها، وإلا دخلنا في مجال القلب والإبدال.

الإمالة ليست ظاهرة لغوية عامة، بل هي تلوين صوتي تختص به قبائل عربية دون غيرها.

يقول (الرضي): «وليست الإمالة لغة جميع العرب وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم»³.

فالإمالة ظاهرة صوتية تعليلها عند (الرضي) هو الاقتصاد في الجهد العضلي، وخلق ضرب في المماثلة بين المصوتات، وجعل التناسق والانسجام بينها وبغرض الخفة والتيسير في النطق، يقول في ذلك: «وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد، أو بعدها كعالم، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال، وشيبان، أو قصد مناسبة صوت نطقك بأصل تلك الألف، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء، أو واو مكسورة كباع وخاف، أو لصوت ما يصير إليه الألف في بعض المواضع كما في: حُبْلَى وَمِعْرَى لقولك: حَبْلِيَان وَمِعْرِيَان، والأولى أن تقول في إمالة نحو: خاف وباع: إنها للتنبيه على أصل

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص4.

2- المصدر نفسه، ج3، ص4.

3- المصدر نفسه، ج3، ص4.

الألف، وما كان عليه قبل، وفي نحو: حبل ومعزى أنها للتنبية على الحالة التي تصير إليها الألف بعد في بعض الأحوال»¹.

(فالرضي) اهتدى قبل الدرس الصوتي الحديث إلى أن الفرق بين المصوتات القصيرة والمصوتات الطويلة ليس إلا فرقا في كمية الصوت، فالألف عند المحدثين فتحة طويلة والياء كسرة طويلة وكذا الواو ضمة طويلة، والمدة التي يحتاجها النطق بالمصوتات الطويلة هي ضعف مدة المصوتات القصيرة، فالعلاقة بين المماثلة والإمالة عند (الرضي) هي:

1- أولهما: التماثل المقبل: ونجد ذلك في الكلمات التي وقعت فيها الإمالة مماثلة لكسرة أو ياء قبل الألف يقول (الرضي): «...بالكسرة التي قبلها كعماد أو بعدها كعالم، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال وشيبان»².

فالألف في هذه الأمثلة أثر في إمالتها في الصوت الواقع قبلها والآخر.

2- والتماثل المدبر: والإمالة هنا راجعة إلى التجانس الصوتي بين (الألف) والصوت الواقع بعدها، ويظهر من خلال ما ذكره (الرضي): «وأما الكسرة التي بعد الألف فإنما تكون سببا للإمالة إذا وليت الألف وكانت لازمة نحو عابد وعالم ومفاتيح وهابيل»³.

فالحرف يتأثر بحرف آخر فيصبح قريبا منه في النطق، وهذا ضرب من التناسب بين الحركات حتى يسهل النطق ولا يتقل على المتكلم.

3- حروف الإمالة: كما عبر عنها (الرضي) هي: الألف، وهاء التأنيث والراء وقد سبق ذكرها، يقول (الرضي): في هاء التأنيث التي قد يمال ما قبلها في الوقف لمشابتها «الألف في المخرج والخفاء»⁴.

ولأن «ألف التأنيث مطرد جواز إمالتها لا يمنعه شيء لا المستعلي كما في الوسطى، ولا الراء مفتوحة كالذكرى، والألف في الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان»⁵.

ب - 2-3 موانع الإمالة:

1-المصدر السابق، ج3، ص5.

2-المصدر نفسه، ج3، ص5.

3- المصدر نفسه، ج3، ص7.

4-المصدر نفسه، ج3، ص24.

5-المصدر نفسه، ج3، ص24.

ذكر (الرضي) أن الأصوات التي تمنع الإمالة هي أصوات الاستعلاء السبعة، وقد جمعها في كلمة (قَطْ خُصَّ ضَغْطٍ) يقول: «ويعني أن حروف الاستعلاء، وهي ما يرتفع بها اللسان ويجمعها "قط خص ضغط" تمنع الإمالة على الشرائط التي تجيء وذلك لمناقضتها للإمالة، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف»¹.

فالإمالة ليست إلا ظاهرة محدودة لدى بعض القبائل وليست ظاهرة مطردة في اللغة العربية، ولهذا كما يرى (الرضي) أن الإمالة ليست واجبة وإنما جائزة عند من يميلون يقول: «اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته»². فهي أثر من آثار التطور الصوتي يلحق الألسنة، ولهذا فالإمالة منتشرة وشائعة في بعض اللهجات العربية.

وقد حاول اللغويون المحدثون والقراء بالأخص أن يفصلوا فيها فتناولوها بالتفصيل والتفسير وتبقى ظاهرة الإمالة من الظواهر الصوتية التي تهدف إلى الانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد المبذول وهو مظهر من مظاهر التخفيف والتسهيل في الكلام اتسمت به بعض القبائل العربية، وربما كان معظمها من: «قبائل شرق الجزيرة، تلك القبائل البدوية، لأن البدوي بطبعه يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق، أما القبائل المتحضرة والمتمثلة في قبائل غرب الجزيرة، فقد حافظت على الأصل في النطق لأنها تميل إلى التأنى والهدوء في النطق»³.

ويقول الشلبي: «إن المحدثين حين يتحدثون عن الإمالة يقسمون الأصوات إلى صوامت وصوائت ويسمون الأولى ساكنة والأخرى لينة، وأصوات اللين هي الحركات من فتحة وكسرة وضمة، وكذلك الألف اللينة والواو اللينة... ولا فرق بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد لأن العملية العضلية في الحالتين واحدة، وكل ما هناك أن الأصوات اللينة تختلف من ناحية طول المدة التي تستغرقها»⁴.

1- المصدر السابق، ج3، ص15.

2- المصدر نفسه، ج3، ص5.

3- أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983، ج1، ص98.

4- عبد الفتاح إسماعيل شلبي: في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة في القراءات واللهجات)، دار مكتبة الهلال، بيروت، (د ط)، ص63.

هذا من جهة ومن أخرى هناك إمالة من أجل الإمالة وهو ما يعرف بالانسجام الأسلوبي (التركيبية) وهو ما أشار إليه (الرضي): «اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضا، وذلك لأنه يمال الضحى لإمالة قلى لتناسب رؤوس الآي، فالإمالة للإمالة على ضربين: أحدهما: أن تمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة أو فيما هو كالجاء لتلك الكلمة...نحو رأى و نأى...وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة في نحو: أفعى»¹.

ولذلك فإنه يمكننا «أن ندخل الإمالة في نوع المشكلة هو: الانسجام الصوتي، أما الإمالة من أصل الإمالة فنسلكها في نوع آخر هو: الانسجام الأسلوبي»².

فالإمالة يمكن أن نصنفها في البحث اللساني الحديث تحت ما يعرف بالتلون الصوتي أو الألوфон Allophone، ومما لاحظته بعد هذا العرض للإمالة أن (الرضي) في تناوله لهذه الظاهرة لم يبتعد عما جاء به المحدثون وهو الانسجام الصوتي فهي ضرب من التماثل بين الحروف وضرب من الإتياع الحركي وغايتها «الانسجام الصوتي والتماس الخفة»³.

ب - 3: التماثل الصوتي والإتياع:

تعتبر ظاهرة الإتياع من الظواهر الصوتية التي اهتم بها اللغويون القدامى ومنهم (الرضي) وهي ضرب من ضروب تأثر الصوائت المتجاورة بعضها ببعض، ويطلق عليها المحدثون اسم التوافق الحركي Harmony vowel، وهذه الظاهرة تدخل أيضا في باب المماثلة، وهي مماثلة حركة لحركة مماثلة تامة، يقول (الرضي): «يقال في مُغيرة مغيرة بكسر الميم للإتياع»⁴.

ويقول أيضا: «والمثال اليائي بمنزلة الصحيح عندهم لخفته تقول في: يَنْقُظ مَيْقُظ في المصدر والزمان والمكان ومنه قوله تعالى (فنظرة إلى ميسرة) بفتح العين»⁵.

1-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص13.

2-عبد الرحمن عبد القادر العربي: المشكلة بين اللغة والبلاغة مع دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير)، إشراف: أ.م.د.حسن يحيى الخفاجي، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 2002م، ص103.

3-عبد الفتاح عبده إسماعيل شلبي: في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة في القراءات واللهجات العربية)، ص323.

4-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص186.

5-المصدر نفسه، ج1، ص186.

يقول (الرضي) كذلك: «وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء نحو: نَيْيَب... خوفاً على الياء من انقلابها واو لضمّة ما قبلها، وتقصيا من استئثار ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك وهذا كما قيل في الجمع بيوت، وشيوخ بكسر الفاء... لأن الواو على ما مرّ أقرب... وتقول في (رجلٌ خافٌ) أي: خائف و (كبشٌ صافٌ) برفع لاميها: خويفٌ صويفٌ بالواو لا غير...»¹.

ويضيف: «وقد يحمل فُعال بالضم على فِعال بالكسر لتناسب الحركتين فيقال: فُرِد في قراد كجُدُر في جدار»².

يقول (الرضي): «ويخرج نحو: ارمُوا و امرؤُ و ابنُ، وإنما ضموا ذلك لكرهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن، وليس في الكلام مثله، كما ليس فيه: فِعْلٌ، فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للإعراب كما قالوا في: أجيئك أجوئك فما ظنك بالكسر والضم اللازمين؟ وكذا قالوا في: أنبئك وهو منحدر من الجبل: أنبُوءك ومنحدر على ما حكى الخليل قال: وقد أضرب الساقين إمك هابل بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسر نون الساقين، كما أتبعوا الأول الثاني في: أنبُوءك، ومثله قوله تعالى: (في إمها) بكسر الهمز في بعض القراءات وقولهم: ويلمها بكسر اللام: أصله: "وي لأمها" إما بعد إتباع حركتها حركة اللام أو قبله»³.

فكسرت لامه إتباعاً لكسرة ميمه.

فقد أتبعوا الحرف الثاني الأول في جميع الأمثلة السابقة كما جاء كذلك في قوله: (قراءة من قرأ الحمد لله) فقد كسروا الدال إتباعاً لكسر اللام.

ويقول أيضاً: «والأولى أن ما روى من مثله عن العرب اختلاس حركة لا إسكان تام، ويجوز في نحو: يقتل بكسر القاف أن تكسر الياء إتباعاً للقاف فتقول: يَقْتَل كما في: مَنُخِر ومُنْتِن ومنه القراءة (أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي) بكسر الياء والهاء، وقد قرأ أهل مكة (مُرْدِّين) بإتباع الثاني للأول كما في: رُدُّ، ولم يَرُدُّ، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين وتحريك ما قبله بحركة الإتياع لإزالة الساكنين»⁴.

1- المصدر السابق، ج1، ص210.

2- المصدر نفسه، ج2، ص129.

3- المصدر نفسه، ج2، ص262.

4- المصدر نفسه، ج3، ص285.

ويلحظ بشكل عام أن لهجات البدو أميل إلى هذا الانسجام من لهجات الحضر التي تحقق فيها الأصوات نتيجة التآني والتؤدة في النطق¹، وقد يكون الإتياع ضمن كلمة أو كلمتين متجاورتين، وأشار (الرضي) إلى هذه الظاهرة وما تحققه من التجانس الصوتي لتجنب اللسان الثقل في النطق وتفعل عامل السرعة، ويمكن أن نقسم الإتياع إلى نوعين:

الأول: الإتياع المقبل: وفيه يؤثر المصوت المتقدم في المصوت المتأخر الهدف منه خلق التجانس الصوتي مثل: «وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفا إذا انفتح ما قبلها مثل: سأل، واوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها... ويا ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها...»².

يقول في موضع آخر مؤكدا كلامه هذا «فإن تحركت الأولى دبّرت الثانية بحركة الأولى كأوْثْمَن، ويا ساكنة إذا انكسرت كآيت، وألفا إذا انفتحت كآمن، وإنما قلبت الثانية لأن الثقل منها حاصل، وإنما دبّرت بحركة ما قبلها لتتناسب الحركة الحرف الذي بعدها فتخف الكلمة...»³.

الثاني التماثل المدبر: وفيه يتبع المصوت الأول المصوت الثاني ليضارعه في النطق يقول (الرضي): «إن أصل ماضيه.... لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه، ثم جوز كسر حروف المضارعة... وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حبّ فقالوا: إحبّ نحبّ، يحبّ، تحبّ... وقال غير "سيبويه": إن إحبّ و نحبّ ويحبّ و تحبّ بكسر حروف المضارعة مضارعات أحبّ، وشذّذه لكسر المضموم، كما قالوا في المُغيرة، المِغيرة، وكذا المِصْحَف والمِطْرَف في المُصْحَف والمُطْرَف.... وكسروا أيضا غير الياء من حروف المضارعة... نحو أنت يستغر ويحترنجم نحو: تكلم وتغافل وتدحرج بباب اتفعل تكون ذي التاء مطاوعا في الأغلب... لاستئصال الضمتين لو قالوا: تُظْرَفُ»⁴.

ويقول أيضا: «ومن كسر الفاء إتياعا للعين الحلقى المكسور في نحو: الصّعِق قال في المنسوب: صِعَقِي بكسر الصاد فتح العين قال "سيبويه": سمعناهم يقولون صِعَقِي بكسر الصاد والعين...»⁵.

1- ينظر: إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 197.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 49.

3- المصدر نفسه، ج 3، ص 53.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 143.

5- المصدر نفسه، ج 2، ص 19.

فهنا نلاحظ أن الكسرة في فاء الفعل تبعث عين الفعل، فانتقلت الحركة من الضم إلى الكسر لمناسبة النطقية عند بعض القبائل.

ويضيف: «لأن إتياع العين الفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس، وفعل كإبل بتاء عزيز، بخلاف فُعلات كخُطوات، إذ نحو: عُنُق وطُنُب كثير... بل الأولى ثلاث عُرفَات.... ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واويا كان أو يائيا يعني مع الإتياع»¹.

ويحدد (الرضي) نوعا آخر من الإتياع وهو الإتياع الناتج عن قلب حركتي (الضمة أو الكسرة) إلى الفتحة لتلائم نطق الحرف الحلقى وتتاسبه، فهو إتياع الحركة للحرف يقول: «اعلم أن أهل التصريف قالوا أن فَعْل يَفْعَل - بفتح العين فيهما - فرع على فَعْل يَفْعُل أو يَفْعِل بضمها أو كسرها في المضارع، وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين المضارع المفتوح عينه.... وقوى هذا الظن نحو قولهم: وهب يَهَبُ، ووضع يضع، ووقع يقع، لأنه تمهد لهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين، فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فعل، المفتوح العين لأجل حرف الحلق، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة...»².

ويقول في موضع آخر مؤكدا كلامه السابق: «ثم نقول: إنما تناسب حرف الحلق - عينا كان أو لا ما - أن يكون عين المضارع معها مفتوحا لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبتها، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبتها، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها، ومن شدة تعقب أبعاض هذه الحروف الحرف المتحرك، التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف... ثم إن حروف الحلق ساقلة في الحلق يتعسر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لا ما، الفتحة التي هي جزء الألف، التي هي أخف الحروف فتعدل خفتها ثقلها، وأيضا فالألف من حروف الحلق أيضا فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها، وكذا أراد أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينا، الفتحة الجامعة للوصفين، فجعلوا الفتحة قبل الحلقى إن كان لا ما، وبعده إن كان عينا ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة»³.

1- المصدر السابق، ج2، ص103.

2- المصدر نفسه، ج1، ص117.

3- المصدر نفسه، ج1، ص117-118.

ولذلك فقد ضارع بفتحة العين في المضارع جنس الحرف الحلقى لما كان موضعاً منه مخرج الألف، التي منها الألف التي منها الفتحة، فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة، ولذلك يتم الإتيان هنا وهو ما قصده (الرضي).

فالإتيان ظاهرة صوتية وميزة من ميزات اللهجات البدوية يهدف إلى الانسجام الصوتي وكذا السرعة في الكلام، فاللهجات ذوات الأداء السريع تميل بوجه عام «إلى الإتيان ومجانسة الأصوات كي لا يثقل عليها الانتقال من موضع إلى موضع آخر بعيد»¹.

1-5-2: التخالف الصوتي عند الرضي في (شرح الشافية) Dissimilation:

وهو دخل ضمن القوانين المورفونيمية يقول "فندريس": «ينحصر التحالف وهو المسلك المضاد للتشابه في أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة وكان من حقها أن تعمل مرتين»² وعنى هذا أنه يُعتمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر يغلب، أن يكون من أصوات العلة الطويلة أو من الأصوات المتوسطة³. فظاهرة التخالف ضد التماثل «تتمثل في نزعة صوتين مثليين أو ذوي صفات مشتركة إلى التباين وذلك إذا كانا متجاورين»⁴، فقد فطن (الرضي) إلى هذه الظاهرة، وكان يعبر عنها أحياناً بكراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، أو اجتماع الأمثال مكروه أو لاستئصال اجتماع المثليين.

فالغاية من المخالفة الميل نحو: تيسير النطق حين يجد المتحدث صعوبة في نطق صوتين متماثلين فيلجأ إلى إبدال أحدهما بصوت آخر للحصول على السهولة، فالصوتان المتماثلان يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في موضع واحد و«لتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التي تتطلب جهداً عضلياً أقل»⁵.

1- غالب فاضل المطلي: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربي، دار الحرية، بغداد، 1984، ص 183.

2 - فندريس: اللغة، ص 76.

3- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي قوانينه وعمله، ص 57.

4- جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص 26.

5- رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ص 41.

ومنه فالمخالفة هي: «تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين»¹.

وتعتبر المخالفة الصوتية ظاهرة شائعة في كل اللغات، وقد فسرت أنها التقاء صوتين متماثلين فيتغير أحد الصوتين إلى صوت لين طويل أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بالحروف اللينة لاسيما اللام والنون، ويرجع سبب ذلك أن الصوتين المتماثلين بحاجة إلى مجهود عضلي كبير حالة النطق به، ولأجل تخفيف هذا المجهود يخالف أحد الصوتين إلى الأصوات التي تسهل الكلام².

ونجد (الرضي) قد أشار إلى ظاهرة المخالفة من خلال حديثه عن الاستئصال الحاصل من وجود متماثلين، لوجود كلفة شديدة على اللسان يسميها (الرضي) بالكراهية يقول في قضية الهمزة المتحركة: (...وثانيهما تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إذا لم يكن همزة سواء فيقول في: (أئمة : أئمة يجعلها بين الهمزة والياء كما في سئم وكذا في نحو: أوْمُك وغير ذلك)»³.

ثم يضيف: «وفي هذين الوجهين - أعني تحقيقها - وتسهيل الثنائية - زاد بعضهم ألفا بين الأولى والثانية، إذا كانت الأولى مبتدأ بها، لكراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين في أول الكلمة واجتماع المثليين في أول الكلمة مكروه، ألا ترى إلى قولهم: أواصل و أووصل»⁴، فقد قلبت الواو الأولى همزة لتجنب الكراهية.

يقول كذلك: «فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة في بعض المواضع، أوجب الفرار مما يؤدي إلى همزتين.... أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة بنحو: جاء وآدم»⁵، ويرجع حذف إحدى الهمزتين إلى ثقل تتابعهما فالطبع «لا ينفر من توالي المتخالفات وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه، حتى في غيره المكروهات أيضا، وكل كثير عدو للطبيعة»⁶.

1- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 348.

2- ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 140.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 58.

4- المصدر نفسه، ج 3، ص 58.

5- المصدر نفسه، ج 1، ص 25.

6- المصدر نفسه، ج 2، ص 18.

ومن جهة أخرى كره (الرضي) تكرير الصوامت وعبارته: « اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء، ولا الأفعال رباعيا أو خماسيا فيه حرفان أصلا متماثلان متصلان لثقل البناءين، وثقل التقاء المثليين ولاسيما مع أصالتهما، فلا ترى رباعيا من الأسماء والأفعال ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا واحدهما زائد»¹.

كما أشار إلى حذف أحد المثليين المتتابعين في أول الكلمة حذف إحدى الهمزتين في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة أي في مضارع (افعل) نحو: أكرم، فالمضارع منه أكرم، فهنا أجمعت همزتان الأولى همزة المضارعة وهمزة (أفعل)، فلجأت العربية إلى المخالفة بينهما اقتصادا في الجهد عن طريق حذف إحداها، وهي الهمزة الثانية، نتيجة للوظيفة اللغوية التي تلعبها همزة المضارعة.

يقول ذلك: «قوله: (والتزم في باب أكرم حذف الثانية) القياس فيه قلب الثانية واو، كما في "أويدم"، لكنه خففت الكلمة بحذف الثانية، لكثرة الاستعمال، كما خففت في خذ وكل بالحذف والقياس قلبها واوا، ثم حمل أخواته من: تؤكرم، ويؤكرم عليه، وإن لم يجتمع الهمزتان»².

ومن صورة المخالفة كذلك حذف أحد المقطعين المتماثلين في أول الكلمة كحذف التاء في بداية صيغة: تتفعل وتتفاعل وتتفعل، حيث اختلف النحاة حول التاء المحذوفة وهي الأولى أم الثانية؟ ولكن (الرضي) بنظرته العبقرية استطاع إن يحسم بين وجهات نظرهم يقول: « إذا كان في أول مضارع (تفعل) و(تفاعل) تاء فيجتمع تاءان، جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما والتخفيف بشيئين: حذف أحدهما والإدغام، والحذف أكثر، فإذا حذفت فمذهب "سيبويه" أن المحذوفة هي الثانية، لأن الثقل منها نشأ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء (تفعل) لتكون علاقة، والطارئ يزيل الثابت، إذا كره اجتماعهما.... وقال الكوفيون المحذوفة هي الأولى وجوز بعضهم الأمرين»³، وكذا في حالة ما اجتمع فيه مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني وهو ما يكره عند (الرضي) فسيلجأ إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستثقال في نح: أملت وقصيت

1-المصدر السابق، ج3، ص 238-239.

2-المصدر نفسه، ج3، ص60.

3- المصدر نفسه، ص60.

وتقضيّ الباري¹، يقول في ذلك: «وأبدلوا أيضا من أول حرفي التضعيف في وزن فَعَالٍ، إذا كان اسما لا مصدرا ياءا نحو: ديماس، وديباح ودينار، وقيراط وشيراز، فيمن قال: دماميس ودبابيج ودنانير وقراريط وشرازير... إذ لا يجيء "فَعَالٍ" غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء....»².

كما يشير أيضا انقلاب نصف المد إلى مغاير بسبب هذه الظاهرة يقول: «وجاز اجليواذ، وخريواط في مصدر: اجْلُوذ، واخروط»³، ويذكر كذلك ما يحصل عندما تتبع الضمة الواو فيتم التخلص من المتابع بقلب الواو همزة نحو: "أدور" و "أنور" قال: «وذلك لأن الضمة، بعض الواو فكأنه اجتمع واوان»⁴.

ثم يزيد على أن قلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر، ومن جنسه ما حصل لكلمة: حيوان و«أبدلت الثانية لأن التكرار التتالي إنما حصل لأجلها»⁵ أي: توالي ياءين. ومن بين المخالفات بين الأمثال المتتابعة في الحشو اختزال المشدد يقول (الرضي): «أو في حشوها كأدور، وأنور والنّور.... وإن كانت الواو المضمومة مشددة كالتقول لم تقلب أيضا همزة لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح»⁶.

فالنظرة الحديثة للمشدد أنه صامت طويل ، قال " فندريس": « ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في "أتا" Atta ،وساكن واحد في "أنا" Ata ، فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة ،عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في Atta يتبع العنصر الانفجاري مباشرة ، نجده في Atta منفصل عنه بإمساك يطيل الإغلاق»⁷.

1-ينظر: المصدر السابق، ج3، ص210.

2-المصدر نفسه، ج3، ص210-211.

3-المصدر نفسه، ج3، ص211.

4-المصدر نفسه، ج3، ص78.

5-المصدر نفسه، ج3، ص73.

6-المصدر نفسه، ج3، ص73.

7-فندريس: اللغة، ص91.

وقال "براجشتراسر": «ولمدم موضع ثان في تركيب الأصوات غير مد الحركات، هو التشديد فالتشديد مد للحروف الصامتة نظير لمد الحروف الصائتة أي الحركات»¹.

وبين "رمضان عبد التواب" ذلك في قوله: «وليس أمر الطول والقصر خاصا بالأصوات المتحركة وحدها، بل إن الصوامت تطول وتقصّر كذلك، وإن ما نعرفه باسم الحرف المشدد أو الصوت المضعف ليس في الحقيقة صوتين من جنس واحد الأول ساكن والثاني متحرك، كما يقول نحاة العربية وإنما هو الواقع صوت واحد طويل يساوي زمنه زمن صوتين اثنين»².

ومنه فالمشدد عبارة عن صامت طويل، إذ لا يوجد فرق بين قتل وقتل في حرف التاء إلا في الكمية أي في المدة الزمنية التي يحتاجها كل حرف في عملية النطق.

ويعتبر رأي (الرضي) الأبرز في توضيح حقيقة المشدد، فكان له السبق على المحدثين من علماء الأصوات قال: «والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي: سواء كان ذلك الحرف متحركا نحو: يمدّ زيد، أو ساكنا نحو يمدّ»³ ومنه تنبه إلى فكرة أن الصوت الصامت المشدد صامتا طويلا.

ومن صور المخالفة أيضا أن المشدد يشكل صوتين من حيث الوظيفة اللغوية أي: أن المخالفة تتحقق في اختزال المشدد آخرًا مثل: هو يفرّ ← يفرّ، قال (الرضي): «وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضا نحو: هو يفرّ، وفقا بالتشديد والتخفيف»⁴.

إن قضية المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات في حالة الانفصال: وهو ما كان على وزن (فعلى) كالدنيا من: دُنُو ← دنيا، إذ تمت المخلفة بين الضمة والواو بإحلال ياء مكان الواو، وقد فطن (الرضي) إلى ذلك وعبر عنه في قوله: «والأصل في قلب ياء (فعلى) بالفتح واوا وواو (فعلى) بالضم ياء إنما كان طلب الاعتدال لا الفرق بين الوصف والاسم، ألا ترى إلى عدم التفريق بينهما في (فعلى) الواوي المفتوح فاءه، و(فعلى) اليائي المضموم فاءه لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا»⁵.

1-براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص34.

2- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعمله، ص248.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص73.

4-المصدر نفسه، ج3، ص235.

5-المصدر نفسه، ج3، ص179.

فهنا تميّز (الرضي) عن سبقه من الناحية إذ عبر قبله أن ذلك يعود إلى التفريق بين الاسم والصفة ولكن وجهة نظر (الرضي) أدق معنى وأصوب، فما هذه الظاهرة إلا عبارة عن تفاعلات صوتية، فكلمة (التقوى) مثلاً مرت بعدة مراحل:

تُقَيَّا ← تَقْوَا ← تَقَوَّا ← تَقَوَّى ← فَعَلَى.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ظاهرة التخالف الصوتي تحقق للمتكلم سهولة النطق والاقتصاد في الجهد، يقول "فندريس": «أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة و كان من حقها أن تعمل مرتين»¹، وهو ما يجعل المتكلمين يميلون إلى هذا النوع من النطق على أساس التيسير والتسهيل والنفور من بعض الصور النطقية إلى غيرها، مما يساعد في إظهار قيم الفونيمات الاستقلالية.

أ- **التخالف الصوتي والإبدال**: يعتبر الإبدال من التغيرات الصوتية في اللغة، وهو تغيير حرف بحرف، حيث يزال المبدل منه ويوضع المبدل مكانه.

قال (الرضي): « قال: (الإبدال: جعل حرف مكان حرف غيره...)»².

ثم يضيف: «فإذا كان في جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرف آخر عرفت أن الحرف الذي فيه بدل مما هو ثابت في مكانه من أمثلة اشتقاقه»³.

قال "الجرجاني": «هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل»⁴، إذ يحدث الإبدال عندما يتجاوز صوتان متماثلان في كلمة واحدة، فيعمد المتكلم إلى إبدال أحدهما كراهية نطق المتماثلين على اللسان.

ومن مظاهر الإبدال عنده إبدال "الواو تاء" نحو: تراث والأصل الوراثة يقول: «ويعني بأمثلة اشتقاقه الأمثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الإبدال، كتراث فإن أمثلة اشتقاقه في: ورث، يرث، وارث، موروث، وجميعها مشتق من الوراثة كما أن تراث مشتق منها»⁵.

ويجوز إبدال الواو المضمومة إذا وقعت فاء نحو: أجوه ← الوجوه ← الوجه.

1- فندريس: اللغة، ص 93.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 197.

3- المصدر نفسه، ج3، ص 197.

4- علي بن محمد بن علي الجرجاني: التعريفات، ط1، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ، ص 2.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 197.

يقول (الرضي): «وكذا توجّه ومواجهة ووجيه مشتقة من الوجه الذي أُجوه مشتق منه»¹. وكذا قد يحدث إبدال الياء بالباء، أو إبدال حرف الأصل بحرف في الفرع، مثل إبدال الواو والهاء إلى ألف وهمزة بمخالفة حرف للآخر، وإبدال واو "ضويرب" بدل من ألف "ضارب" ويرجع (الرضي) كذلك أسباب الإبدال إضافة إلى تسهيل النطق، كثرة وقلة الاستعمال لأن الحرف الأسهل والذي تنطقه العرب وتميل إليه هو من يكون أكثر استعمالاً يقول: «بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البديل يعني: إذا كان لفظان بمعنى واحد... والثعالبي والثعالبي بمعنى واحد والأول أقل استعمالاً من الثاني»².

ويضيف أيضاً: «كما أن "واو" ضويرب بدل من ألف ضارب... كما أن ألف ماء وهمزته بدلان من الواو والهاء اللذين في مؤيّه، فأنت بفرعية لفظ للفظ، ومخالفة حرف أحدهما كحرف الآخر لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر...»³.

وكذا في إبدال الهمزة هاء من فاء الفعل مثل: "أراق ← هراق".

يقول (الرضي): «اعلم أن اللغة المشهورة (أراق يريق) وفيه لغتان أخريان: هراق بإبدال همزة هاء يهرق بإبقاء الهاء مفتوحة، لأن الأصل: يوريق: حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين... فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان، فقلت: (يهرق، مَهْرَق، مُهْرَق، مُهْرَق) والمصدر هِرَاقَة، هَرَقَ لَاهِرَاق (الهاء) في كلها متحركة، وقد جاء أهراق بالهمزة ثم بالهاء الساكنة...»⁴.

وكذا في قلب الميم بباء يقول: «وكذا الباء من الميم... ما أُسْبِكُ أي: ما اسمك؟...»⁵.

وكذا إبدال "النَّاء فاء، والقاف كافاً" يقول: «والفاء تكون بدلاً من النَّاء... قام زيد فمَّ عمرو، وقالوا جدث وجدف، والفاء بدل... وجاء الكاف بدلاً عن القاف يقال: عربي كَحَّ وقَحَّ»⁶.

وكذا يضيف في: "إبدال النَّاء كافاً" وكذا "الألف ياء" يشير: «وجاء الكاف بدلاً من النَّاء

قال: يا ابن الزبير طالما عصيكا * * وطالما عنيتنا إليكا لنضربن بسيفنا قفيكا»¹، ويرجع سبب إبدال "النون بدلاً من الواو" إلى صفة التقارب والتناسب يقول: «أقول: (قوله في: صنعاني

1-المصدر السابق، ج3، ص197.

2-المصدر نفسه، ج3، ص197-198.

3-المصدر نفسه، ج3، ص198.

4-المصدر نفسه، ج2، ص384-385.

5-المصدر نفسه، ج3، ص200.

6-المصدر نفسه، ج3، ص201.

وبهراني)منسوبان إلى صنعاء وبهراء، فعند "سيبويه": النون بدل من الواو، لأن القياس صنعاوي، كما تقول في حمراء حمراوي، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة، وأيضا هما بين الشديدة والرخوة، وهما مجهورتان...إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون»².

ثم يضيف في إبدال "الميم من الواو، واللام والنون والباء" وكذا "الواو في فم" وهذا لأن الميم تناسبهم وفي ذلك يقول: «لم يبدل الميم من الواو إلا في فم وهذا بدل لازم...أصله: فؤه، بدليل أفواه، وأفوه وفويه، وتفوهت، حذفت الهاء لخفائها ثم أبدلت الواو ميما....والميم والواو شفويتان والميم تناسب اللام والنون، لكونهما مجهورتين وبين الشديدة والرخوة»³.

ويقول: «قوله: (ومن النون لازم)ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء في كلمة"كعنبر" أو كلمتين نحو:"سميع بصير"، وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء...والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين، فطلبت حرف تقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء فوجدت هي: الميم...»⁴، ويجري التخالف أيضا على كل (واو) مضمومة وقعت عينا إذا صاحبت (واوا) أخرى مجانسة لها نحو: "نور وغُور" فتبدل همزة يزيد(الرضي): «بهمز واو الموقدين وموسى وقرى(بالسوق والأعناق) مهموزا قيل: وجه ذلك أن الواو لما جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة والواو المضمومة تهمز: نحو تَوُور وغُور»⁵.

و(الرضي) كلام طويل في الإبدال لا يسعنا المجال لذكر جميعه، فمسوغات الإبدال إما: طلبا للخفة، أو الكثرة، أو المناسبة، وهو ما أشار إليه (الرضي)، وكل ذلك يتوافق مع الدراسات اللغوية الحديثة التي تجعل من الإبدال مسارا يتحقق بسببه ما يعرف بالتجانس والتيسير في النطق وقلة الجهد.

ب- التخالف الصوتي والحذف:

وهو سقوط صوت أو أكثر من أصوات الكلمة وقد عرفه(الرضي)في عدة وضعيات منها النسبة والحذف الإعلالي، وحذف الاعتباط والحذف الترخيمي.

1-المصدر السابق، ج3، ص202.

2-المصدر نفسه، ج3، ص219.

3-المصدر نفسه، ج3، ص19.

4- المصدر نفسه، ج3، ص216.

5-المصدر نفسه، ج3، ص206.

يقول في ذلك: «أقول: يعني بالحذف الإعلالي: ما حذف مطردا لعله كعصا وقاضٍ وبالترخيمي ما حذف غير مطرد كما في يد ودم»¹.

وكذا في قضية سقوط التاء من: "اسطاع ويسطيع" وعبارته: «قوله: (واسطاع يستطيع) بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة، وأصله: استطاع يستطيع، وهي أشهر اللغات، أعني ترك حذف شيء منه وترك (الإدغام)، وبعدها "اسطاع يستطيع"، بكسر الهمزة في الماضي، وفتح حرف المضارعة وحذف تاء "استفعل" حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقاربين....وقصد التخفيف وتعذر الإدغام حذف الأول كما في: ظلت وأحسنت، والحذف ها هنا أولى لأن الأول هو: التاء زائدة قال تعالى: ﴿فما استطاعوا أن يظهره﴾»².

فبالرجوع إلى النسبة نلاحظ أن هذه المخالفة تتم عن طريق حذف نصف المد المجانس للاحق النسبة وهو: الياء، لأن النسبة في العربية تتم من خلال إلحاق ياء مشددة قبلها كسرة بآخر الاسم المنسوب إليه فالعربية «تجنح إلى إعادة التوازن إلى الكلمة بحذف الياء التي في الحشو»³.

يقول (الرضي): «واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدا منسوبا إلى المجرد عنها، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها...»⁴.

ثم يفسر ويفصل في تعريفه للمنسوب إليه وما يلزمه يقول: «واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات: بعضها عام في جميع الأسماء، وبعضها مختص ببعضها، فالعام: كسر ما قبلها ليناسب الياء، والمختص: ما حذف الحرف، كحذف تاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمعين، وياء فعيلة وفُعيلة، وفَعِيل وفُعَيْلا لمعتلي اللام، وواو فعولة... وأما حذف كلمة كمرئي في: امرئ القيس، هذا هو القياس من التغييرات...»⁵.

ثم يوضح سبب الحذف ويرجعه إلى تتابع الأمثال، مما يؤدي إلى الثقل والكره في النطق يقول (الرضي): «اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور وجب فتحه

1-المصدر السابق، ج3 ، ص292.

2-المصدر نفسه، ج3، ص292-293.

3-غالب فاضل المطلبي: في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، ص287.

4-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص16.

5-المصدر نفسه، ج2 ، ص17.

في النسب...المبنية على الخفة: أي الثلاثية المجردة من الزوائد أو أكثرها على غاية من الثقل بتتابع الأمثال: من الياء و الكسرة، إذ في نحو: "إيلي" لم يخلص منها حرف، وفي نحو: "نمري" و"دلي" و"خري" لم يخلص منها إلا أول الحروف، وأما نحو: "عضدي" و"عنقي" فإنه وإن استولت الثقل، وأيضا على البنية المطلوبة منها الخفة، إلا أن تغاير الثقل هون الأمر، لأن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أيضا، وكل كثير عدو للطبيعة»¹.

فالمتكلم كما أشار(الرضي)يلجأ إلى حذف أحد أنصاف المد، وكذا يكره توالي الأصوات المتماثلة لأن الإنسان بطبعه يميل إلى السرعة في النطق فيختار أسهلها وأخفها نطقا.

والدرس الصوتي الحديث يهدف من وراء هذه الظاهرة «تجنب النطق بمجموعة من الحركات المتحدة الطابع»²، يقول(الرضي) في حذف تاء المؤنث وحرف المد: «...ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب، صار باب الحذف مفتوحا، فحذف حرف اللين أيضا إذ الحذف يذكر بالحذف، فحصل به مع التخفيف، الفرق بين المذكر والمؤنث.... ففصلوا بينهما بتخفيف النقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك، وإنما ذكروه هاهنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق فكان على ما قيل:

ذكرتني الطعن وكنت ناسيا....فبالنسبة إلى: "علي وعلية علوي"، وكذا "قصي وأميه" كما استوى في: "نمر ونمرة"، خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالكس...وقد جاء نحو: "أمي وعدي" بياءين مشددتين في كلامهم وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واوا أكثر»³.

وبتكلم أيضا عن حذف المد، وقلب الواو والياء ألفا في الفعل المعتل الوسط للحصول على الموازنة والتناسق في النطق يقول: «فإن قلت: لم تقلب الواو والياء ألفا في قوول وبيع وبيع مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما فما المحذور لو لم تقلبا أيضا مع حذف المد؟ فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه...ومع حذف المد تحصل الموازنة»⁴.

1- المصدر السابق، ج2، ص18.

2- أحمد عمر مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص331.

3-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص23.

4- المصدر نفسه، ج2، ص27.

ويزيد (الرضي) في التفصيل فيذكر كراهة توالي ياعين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وهو مناف لقانون الجهد الأقل والخفة في النطق وهو ما يتعارض مع سليقة الإنسان الذي بطبعه ينجح إلى السرعة في الأداء والنفور من الثقل يقول: «اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أي بنية كان الاسم: على فِعل كميّت، أو على مُفعل كميّن، أو على أفعِل كأسيّد، أو على فُعيِل كحُمير، أو على غير ذلك، لكرهتهم في آخر الكلمة الذي اللائق به التخفيف كتتاف ياعين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء، الأولى وكسرة الحرف الفاصل، وكان الحذف في الآخر أولى... فإن النطق بذلك أصعب في النطق بالمشددين بكثير، وذلك ظاهر في الحس فلم يبق إلا حذف المكسورة... وطائي شاذ أصله: طيئي كميّتي فحذف الياء المكسورة كما هو القياس فصار طيئي بياء ساكنة ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه»¹.

وهو ما تؤكد الدراسات الصوتية الحديثة يقول "فندريس": «ومن الحقائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغات أن كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ، وتجعلها عرضة لقص أطرافها، تماما كما تبلي العملات المعدنية والورقية التي تتبادلها أيدي البشر»².

ومن ذلك كذلك ما ذكره (الرضي) في سقوط التاء من الأفعال المضارعة على وزني "تفعل وتفاعل" عندما يكون حرف المضارعة تاء³، وفي: "اسطاع يسطيع" سقطت التاء على ما يرى (الرضي) لاجتماع متقاربين هما (التاء والطاء) مع عدم تحقق الإدغام بسبب سكون الحرف السابق وكثرة الاستعمال أسقطت التاء خلافا (أستدان) لأنها أقل استعمالا⁴.

وتظهر هذه الظاهرة كذلك كما يرى (الرضي) في ارتباطها بوجود عوض عن الصوت الساقط مماثلا له أو قريبا منه كسقوط النون في نحو: إنني وكأني، وما كان من الأفعال الخمسة عند اتصالها بإحدى النونات⁵.

1- المصدر السابق، ج2، ص32.

2- فندريس: اللغة، ص89.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص292.

4- المصدر نفسه، ج3، ص292.

5- المصدر نفسه، ج3، ص294.

ت - التخالف الصوتي والتخفيف:

التخفيف ظاهرة صوتية تشيع في اللغة العربية يلجأ إليها المتكلم من أجل التخلص من ثقل في بناء كلمة أو جملة أو تعبير معين ما دام ما بقي يدل على ما خفف، فالتخفيف مظهر آخر من مظاهر المخالفة يحتاجه المتكلم من أجل التخلص من ثقل النطق عن طريق تخفيف أحد الصوتين المتماثلين.

وأكثر ما ارتبط به هو الهمزة لأنها كثيرا ما تخفف لصعوبتها في النطق ولأنها تخرج باجتهاد من الحنجرة.

يقول (الرضي) في إبدال التاء من الواو طلبا للخفة: «وإبدال التاء من الواو أكثر منه في غيره نحو: أخت و بنت... واجتمع معه في نحو: أوتعد وأوتصل، داع إلى قلبها مطلقا، صار قلبها تاء لازما مطردا... إذا كنت تقول: ايتَّصل، وفيما لم يسم فاعله أوتُصل، وفي المضارع اسم الفاعل والمفعول: يَوتُصل، موتصل وفي الأمر: ايتصل... وبانقلابها إليها يحصل التخفيف... فقل: اتَّسر»¹.

ومن أوجه الخفة تسكين المتحرك طلبا للخفة يقول (الرضي): «وقال بعضهم: لفظ الجمع لا بد أن يكون أثقل من لفظ الواحد فأسد أصله: أسود، ثم أسد ثم أسد فخفف، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كأحمر وحمُر و حمار و حُمُر...»².

ثم يضيف: «وذلك لخفة فَعْل وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم في فَعَل»³.

ويقول في موضع آخر في حالة تتابع حركتان سواء ضممتان، أو كسرتان يسكن ثانيها طلبا للخفة ودفعاً للثقل يقول: «وقد سكن في نحو: حجرات وكسرات بخلاف نحو: تَمَرَات استثقالا لضميتين والكسرتين، وأما الصفات فنحو: صُعْبَات، حُلُوات وعِلْجَات تسكن للفرق، وتسكينها أولى من تسكين الأسماء لأن الصفات أثقل»⁴.

1-المصدر السابق، ج3، ص82/83.

2-المصدر نفسه، ج2، ص96.

3-المصدر نفسه، ج2، ص98.

4-المصدر نفسه، ج2، ص113.

ويرجع (الرضي) التخفيف في تسكين عين فُعْل إلى لغة تميم بحثا عن الخفة يقول: «والغالب في كثرتة: فُعْل كَفُذْل و فُذْن ، وإن شئت خففته في لغة تميم بإسكان العين... فهلا خففوا بإسكان العين كما في عُنُق»¹.

ويضيف: «....على حدّ رُسْل و رُسْل، ومثل ذلك في الناقص اليائي: نُثْي، والأصل: وُثْنِ والأصل: نُثْي كَسُدُس، وقد يخفف فيقال: نُثْي كَسُدُس»²، ويضيف في نفس الباب «ويجمع كثيرا على فُعْل بضمّتين كَبُزْل و شُرْف تشبيها بفعول لمناسبتة له في عدد الحروف، ثم يخفف عند بني تميم بإسكان العين»³.

ت-1: تخفيف الهمزة: إن مخرج الهمزة عند القدماء من أقصى الحلق، ومخرجها عند المحدثين من الحنجرة فإذا اختلف هذا المخرج فقدت الهمزة وجودها⁴. ومفهوم تخفيف الهمزة (المحققة) عند القدماء والمحدثين أنها تتغير عن مخرجها وصفاتها إلى الصفات الصوتية الأخرى، وهذا التغير الصوتي يجعلها تابعة للحركة التي تصاحبها أو التي قبلها، ومعنى هذا أن الهمزة لما كانت صوتا ثقيلا تخرج باجتهاد، مال كثير من العرب إلى تخفيفها والتخلص من ثقلها وخاصة في حشو الكلام أو في آخره، بسبب ما يتطلبه نطقها من جهد عضلي يسببه شد الوترين الصوتيين وانطباقهما على بعضهما بإحكام، والتخلص من الهمزة بإسقاطها من النطق، هو ظاهرة من ظواهر الاقتصاد في الجهد أي: طلب الخفة والبحث عن السهولة في النطق.

- **في بداية الكلام:** وهو قليل كما يشير (الرضي): «لأنها تخفف أيضا في ابتداء الكلمة بالحذف في نحو: (قد أفلح) والقلب في: (الهدى إتنا)... ولم تخفف في الابتداء نوعا آخر

1-المصدر السابق، ج2، ص125.

2-المصدر نفسه، ج2، ص138.

3-المصدر نفسه، ج2، ص157.

4- ينظر: عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص172.

من التخفيف غير الثلاثة الأنواع المذكورة، لأن المبتدأ به خفيف إذ النقل يكون في الأواخر، على أنه قد قلبت في بعض المواضع في الابتداء هاء: كهرحت، وهرقت وهياك..¹، فأصل: هياك ← إياك ← قلب للتخفيف.

ويرجع (الرضي) سبب حذف الهمزة في عبارته: «ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها فخففها قوم، وهم أكثر الحجاز ولاسيما قريش»².

فالنبر والتهوع مصطلحان إن دلّا فإنما يدلان على شيء غير مرغوب فيه.

ثم يستشهد بقول (علي بن أبي طالب) رضي الله عنه يقول: «روى عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه تعالى عنه: نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا، وحققها غيرهم والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان»³.

- في حشو الكلام: تخفف الهمزة فتقلب إلى صوت آخر (ألف، أو واو، أو ياء) ويكون ذلك غالبا في الهمزة الساكنة التي قبلها متحرك، فتقلب إلى صوت من جنس تلك الحركة فإذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا قلبت ألفا نحو: راس، وإذا كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء نحو: بير، وإذا كان ما قبلها مضموما قلبت واو نحو: يومنون.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص31.

2- المصدر السابق، ج3، ص31-32.

3- المصدر نفسه، ج3، ص32.

يقول (الرضي): « فنقول: إذا خفت فإما: أن تكون ساكنة أو متحركة وهذا قسمة حاصرة فالساكنة: تبدل بحرف حركة ما قبلها إذ حرف العلة أخف منها وخاصة حرف علة ما قبل الهمزة من جنسه ، وحركة ما قبلها إما أن تكون في كلمة الهمزة أولاً، وفي الأول إما أن تكون الهمزة في الوسط كرأس و بئر ومؤمن»¹.

يقول "إبراهيم أنيس" معلقاً على تخفيف الهمزة: «وقد مالت اللهجات العربية في العصور الإسلامية إلى تخفيف الهمزة والفرار من نطقها محققة لما تحتاج إليه حينئذ من جهد عضلي، فالهمزة المشكلة بالسكون قد تسقط من الكلام ويستعاض عن سقوطها بإطالة صوت اللين قبلها ، فينطق بعض القراء "يومنون" في "يؤمنون" و"ذيب" في "ذئب" و"راس" في "رأس" والهمزة المتحركة وقبلها متحرك متعدد الأحكام، وقد فصلت أحكامها في المطولات من كتب القراءات»².

وأشار أيضاً: «وإذا كانت الهمزة المفردة قد احتاجت إلى جهد عضلي جعل اللهجات العربية تفر منها بتسهيلها مرة وسقوطها مرة أخرى، أو مما لاشك فيه أن توالي همزتين أشق ويحتاج إلى جهد عضلي أكثر في نطقها، لذلك أفردت كتب القراءات أبواباً لأحكام الهمزتين المتواليين»³.

والم تأمل للهمزة ووظيفتها الفينولوجية في العربية يجد أنه في أغلب مواقعها وهي باستثناء (همزة القطع) يشكل فونيميا مميزاً للمعاني إذ لا يوجد فرقاً في المعنى بين كلمتي "نائل و نايل" فالهمزة كما أشار (الرضي) ما هو إلا سلوك نبري ويمكن أن يفسر تبادله مع أصوات المد بأن الحجازية تميل إلى نوع آخر من النبر وهو النبر الطولي، أما غيرها التي مالت إلى النبر

1-المصدر نفسه، ج3، ص33.

2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص91.

3- المرجع السابق، ص92.

التوتري الذي يمثله نطق الهمزة¹ ، وفي كلتا الحالتين فالعربية تتمتع بثبات عام في نظامها النبري الخاص بالبنية اللغوية (المفردة) وإن النضج الفكري (للرضي) جعله يتقطن إلى حالات تخفيف الهمزة والكثير من آرائه تصب في الدرس الصوتي الحديث خاصة جانب النبر، إذ تعرف هذه العملية بين الفونيمات حديثاً بالفونيم الرئيس، Neutralisation Archiphonème. ومنه نلج إلى الجانب الوظيفي عند "أندري مارتينييه" وهو ما يصطلح عليه بالوظيفة التباينية وليست التمييزية، يقول "أندري مارتينييه" في تعريفه للوظيفة التباينية: «إن الصوت اللغوي يساعد في أن يسهل على السامع عملية تحليل الكلام إلى وحدات متعاقبة»²، وهذه الوظيفة «غالباً ما تكون منوطة بالنبر في أكثر اللغات المعروفة»³، وهو ما يتلاءم مع كون الهمزة أحد أنواع النبر «إذ كان العرب تتبر بأشكال مختلفة منها الهمزة والمد»⁴. ويمكن أن نستدل برأي (الرضي) في قضية التقاء الساكنين و أولهما لين وهو ما يعرف في الدرس الحديث بالقطع الرابع (ص م ص).

يقول (الرضي): «(قوله): نحو: "دأبة" ذكرنا حالة في باب التقاء الساكنين، وكذا حال المشتق في قوله: * صبرا فقد هيجت شوق المشتق *»، فقد حرك الشاعر الألف بعد قلبها همزة للضرورة وعن "العجاج" أنه كان يهزم العالم والخاتم، وليس ذلك فراراً من الساكنين، ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة، وأنشد قوله:

يا دار سلمى يأسلمي ثم اسلمي *** قَحْنَدِ هامة هذا العالم»⁵.

ولا يوجد اختلاف بين وصف (الرضي) ووصف المحدثين للهمزة المخففة، إذا أردت إبدالها أو حذفها لعل صوتية حتمت ذلك التخفيف، وإنما الخلاف في همزة بين بين الذي نسب شهرته "لسيبويه" يقول: «وتستهل كلها بين بين المشهور عند سيبويه، وإنما لم تخفف بالحذف لتحرك ما قبلها، ولم تخفف بالقلب كما في المثالين لأن القصد التخفيف، وقد حصل بتسهيلها بين بين والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره...»⁶.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص183.

2- أندري مارتينييه: مبادئ في اللسانيات العامة ، ترجمة سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر، ص59.

3- المرجع نفسه، ص187.

4- درويش عبدالله: نظرة في الإعلال الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد25، 1969، ص159.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص184.

6- المصدر نفسه، ج3، ص45.

فهمزة (بين بين) في رأي القدماء صوت صامت، ولكنه ضعيف غير متمكن، وهي برغم هذا تقع موقع المحققة وهي بزنتها ولكنها سهلت فقط أو لينت.

وأما نظرة المحدثين فهي ليست همزة على الإطلاق، لأنها فقدت قيمتها الصوتية وتحولت إلى مزدوج من حركتها، والحركة التي قبلها، يقول "إبراهيم أنيس": «أما التكييف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفا علميا مؤكداً، وإذا صح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي سمعه حينئذ لا يمتُّ إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من: فتحة أو ضمة أو كسرة ويترتب عن هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين وهو ما يسميه المحدثون (Hiatus) - (أي: الفاصل بين الصائتين)¹، ويغلب في معظم اللغات أن تؤدي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين والذي يؤدي ما نذهب إليه بشأن نطق الهمزة (بين بين) أن مثل هذه القراءة لا تكون إلا حين تحرك الهمزة بحركة ما، أما الهمزة المشكلة بسكون قد تقرأ بين بين»².

وهذا الرأي أكدته "عبد الصبور شاهين" ونفى وجود همزة (بين بين)، فالهمزة إما أن تكون محققة أو تخرج نهائياً عن وصف الهمزة يقول: «ولعلنا إذا عدنا إلى الوصف العلمي للهمزة ندرك أنها ليس لها سوى صورة واحدة فحسب هي ما أطلق عليه المحدثون (الحبسة الحنجرية) فإذا اختل أداء هذه (الحبسة) فقدت الهمزة وجودها»³.

إن همزة "بين بين" ما هي إلا سقوط الهمزة واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة حتى يتكون لدينا المزدوج بالمعنى الكامل... فالهمزة ليست في الغالب سوى وظيفة صوتية يعمد إليها المحققون وهم الذين يريدون أن يؤكدوا نبرهم للمقطع المنبور، أما المخففون فلم يريدوا هذا التأكيد واكتفوا بهذا المزدوج الذي يعني تتابع حركتين لهما من الطول أو التوتر ما يؤدي مهمة النبر، ويبرز وجود المقطع المنبور⁴.

1- ينظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص35

2- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص92.

3- عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص105.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص105.

فما حصل في تخفيف (بين بين) أن الهمزة سقطت وبقيت حركتها¹ والمعادلة الآتية توضح

ذلك:

$$\left[\begin{array}{c} + \text{أمامية} \\ + \text{مفتوحة} \\ + \text{طويلة} \end{array} \right] \text{ح} - \left[\begin{array}{c} + \text{قصيرة} \end{array} \right] \text{ح} / \left[\emptyset \right] \leftarrow \left[\begin{array}{c} + \text{حنجري} \\ + \text{وقفي} \end{array} \right] \text{ص}$$

ويظهر أن الميل إلى التخفيف يتفق مع طبيعة البداوة التي تنجح إلى السرعة في النطق لما في ذلك من اختصار في الجهد الذي يبذله المتكلم، وفي زمن نطق الكلمة، لأن ظاهرة التخفيف تحول المقطع المفتوح إلى مقطع مقفل².

يقول (الرضي) في قضية تتابع حركتين وتسكين وسطهما: «ويجمع كثيرا على فُعل بضمّتين "كَبُرْلُ وشُرْفُ" تشبيها بفعل لمناسبتها له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم بإسكان العين»³.

ويزيد أيضا: «وفُعل بضمّتين كسُفُف ودُهنٌ ويجوز أن يخفف عند بني تميم كما في عنق»⁴.

ويقول كذلك: «فليس التخفيف في مثله لكرهه الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان في كتف وعَضُد، كيف والكسرة أخف من الضمة والفتحة أخف من الكسرة؟ بل إنما سكن كراهة توالي الثقلين في الثلاثي المبني على الخفة، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول، ولأن الثقل من الثاني حصل لأجل التوالي، ولتوالي الثقلين أيضا خففوا نحو: "عُنُق وإِبِل" بتسكين الحرف الثاني فيهما، وهذا التخفيف في نحو: عنق أكثر منه في: إبل، لأن الضمّتين أثقل من الكسرتين... وإذا توالى الفتحان لم تحذف الثانية تخفيفا، لخفة الفتحة»⁵.

إن كلام (الرضي) إن دل فإنما يدل على نظرته المتعمقة، إذ حتى في التخفيف اعتمد على مبدأ الأقوى رتبة والأولى فالأولى، ثم استثنى الفتحة لسهولة نطق الفتحة ومناسبتها.

1- انظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص79، واستثنيته: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص141.

2- ينظر: النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص220.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص157.

4- المصدر نفسه، ج2، ص91-92.

5- المصدر السابق، ج1، ص44.

وفي تخفيفه لكلمة "بَيْض" يقول: «عُنْ كَمَا قَالُوا فِي: بِيَوْضٌ بِيُوضٌ، وَمِنْ خَفَفَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ كَسَرَ الضَّمَّ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ فَتَقُولُ: عَيْنٌ كَمَا قَالُوا: بِيِضٌ فِي جَمْعِ أَبْيَضٍ»¹.

ويقول أيضا: «وَقَدْ يَحْصُلُ "فُعَالٌ" بِالضَّمِّ عَلَى "فِعَالٍ" بِالْكَسْرِ لِتَنَاسُبِ الْحَرَكَتَيْنِ فَيَقَالُ: قُرْدٌ فِي قُرَادٍ، كَجُدْرٌ فِي جِدَارٍ وَهُوَ قَلِيلٌ نَادِرٌ، وَ مِثْلُهُ: "ذُبُّ" وَأَصْلُهُ ذُبُبٌ، وَالْإِدْغَامُ بِنَاءٌ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ فِي تَخْفِيفِ نَحْوِ: عَنْقٌ»².

ويفسر أكثر: «أَنَّ مِثْلَهُ يَجُوزُ عِنْدَ تَمِيمٍ فِي الْفِعْلِ أَيْضًا نَحْوِ: كَرُمَ الرَّجُلُ، كَرُمٌ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي: عُضْدٌ بِنَقْلِ الضَّمَّةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا كَمَا نَقَلُوا فِي: كَتِفٌ لِثَقُلِ الضَّمَّةُ ، وَرَبَّمَا نَقَلَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالُوا: عُضْدٌ»³، وكذا: «فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَهِيَ إِسْكَانُ كَسْرَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ فَعِلَ نَحْوِ: كَبِدٌ فِي كَبِدٍ»⁴.

ويضيف أيضا: «سَقَطَ الْمَثَالَانِ لِاسْتِثْقَالِ الْخُرُوجِ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى ثَقِيلٍ يَخَالِفُهُ فَأَمَّا فِي نَحْوِ: عَنْقٌ وَابِلٌ فَتَمَاتِلُ الثَّقِيلَيْنِ خَفَفَ شَيْئًا»⁵.

1-المصدر السابق، ج2، ص128.

2-المصدر نفسه، ج2، ص129.

3- المصدر نفسه، ج1، ص43.

4-المصدر نفسه، ج3، ص269.

5-المصدر نفسه، ج1، ص36.

- خلاصة الفصل الأول للتحليل الصوتي :

لقد اعتمد (الرضي) في دراسته للأصوات اللغوية على الملاحظة الواقعية الدقيقة والمتعمقة بعيدا عن التكهنات و الفرضيات، فكانت دراسته شاملة للأصوات فاهتم بدقائقها وصغائرها متبعا منهاجا وصفيا تحليليا نقديا في رصد الظواهر الصوتية بدء بمخارجها وصفاتها- رغم انعدام وسائل الملاحظة العلمية آنذاك- ولكن بفطنته وعبقريته قاربت دراسته الدراسات المعاصرة، لأن «وظيفة اللغوي تكمن في وصف اللغة وفحص ظواهرها»¹، لينتقل بعد ذلك دراسة التشكيل الصوتي بمختلف وظائفه من تألف وتنافر بين الأصوات، فدراسة قاربت الدراسات الصوتية الحديثة التي أثبت صحة ما جاء به (الرضي) من خلال ما طرحه مثلا في قضية تأثير الصوت الأقوى في الصوت الأضعف، وكذا ميول المتكلم إلى إتباع أسهل وأيسر طريق للنطق مع إشارته إلى قانون الجهد الأقل وقانون السرعة، وتأثيره في طبيعة نطق أصوات معينة ضمن السياق الصوتي، فهي عموما دراسات وصفية تتفق في كثير من جوانبها مع ما يذهب إليه الدرس الصوتي الحديث.

1- ماريو باي: أسس علم اللغة، ص36.

I - المستوى الصرفي:

«الصرف ويقال التصريف، وهو لغة التغيير ومنه قوله تعالى: ﴿وتصريف الرياح﴾ البقرة الآية 164/ الجاثية الآية 05، أي: تغييرها بعنأنها تارة تأتي بالرحمة، وتارة تأتي بالعذاب وتارة تجمع السحاب، وتارة تفرقه، وتارة تأتي من الجنوب، وتارة تأتي من الشمال... وهكذا»¹.

واصطلاحاً: «هو التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها لإظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة، أو صحة وإعلال أو غير ذلك»².

فعلم الصرف يهتم ويختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة .

يقول الشاعر: حرف وشبهه من الصرف بري * * * وماسواهما بتصريف حري.

فالحرف وشبهه من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة بري من التصريف ، «ولا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وبعض حروفه قد حذف مثل (يد ودم) في الأسماء إذ أصلها (يديودموأو دمي) ومثل (قل الحق) و(بع بيتك) و(خف ريك) في الأفعال إذ أصلها (قول) و(بيع) و(خاف)»³.

و ليس أدنى من ثلاثي يرى * * * قابل تصريف سوى ما غُيِّرَا

فالتصريف لا يقبل من الأسماء والأفعال ما كان أقل من ثلاثة أحرف إلا ما حدث فيه من تغيير بالحذف منه، فالمستوى الصرفي يهتم بدراسة بنية الكلمة وأحوالها، فهو يختص بوصف «أصناف متنوعة من الكلمات بالأسماء، والأفعال، والصفات، والضمائر والتغيير الذي يصيب أشكالها»⁴، والوصف الذي يتناول الجانب الشكلي للبنية وهو تحديد الأصول، والزوائد، وما يتصل ببنية الكلمة من لواصق⁵، فهو يستهدف التحولات التي تؤثر في أشكالها من تبادل مواقع الأصوات في البنية، والحذف، والإبدال، والزيادة، فهناك علاقة متكاملة ووطيدة بين علم الصرف، والنظامين الصوتي والتركيب، فهي ترتبط فيما بينهما بنظام من العلاقات ف«الأصوات

1- محمد فاضل السامرائي: الصرف العربي أحكام ومعان، ط1، دار ابن كثير، بيروت ، 2013 ص09.

2- المرجع نفسه، ص4-9-10.

3- المرجع نفسه، ص11.

4- فردينا ندي سوسير: علم اللغة العام، تر يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق للصحافة والنشر، بغداد، ، 1985، ص154.

5- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلومصرية ، د ت ، ص204.

تنظم في تشكيل صوتي منسجم لتؤلف الكلمات والأخيرة ترتبط بعضها ببعض في تراكيب نحوية»¹.

فمادة صرف تدل على معنى التغيير أي: التغيير الذي يرتبط بالمعنى وما يدخل تحته من اشتقاق، وكذا التغيير الصوتي، وما يدخل تحته من إعلال وغيره .
وقد جاء فيقاموس Le Robert بأنه «البحث في نشأة الكلمات والتغيرات التي تطرأ في مظهرها الخارجي في الجملة»².

وهو ما أشار إليه (ابن جني) في تعريفه للتصريف والحاجة إليه، وكذا في علاقته بعلم النحو يقول: «وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم الحاجة وبهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به...ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، وذلك نحو قولهم : إن المضارع من فَعَلَ لا يجيء إلا على يَفْعُل بضم العين، ألا أنك لو سمعت انسانا يقول: كَرُم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب»³.

ثم يفصل (ابن جني) في علاقة التصريف بالاشتقاق والنحو، واللغة إذ تتجلى العلاقة الأولى في كون الاشتقاق جزء من التصريف وهما وجهان لفكرة واحدة، وهي التغيير الذي يصيب بنية الكلمة، بينما العلاقة الثانية فتظهر في أن الوحدات الصرفية تشترك في تكوين تراكيب نحوية، وتكتسب هذه الوحدات من خلال السياق مفاهيم وظيفية، ومعاني دلالية تختلف عما هي عليه خارج السياق إذ «لا يمكن فهم أيه كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها والتي تحدد معناها»⁴.

و(ابن جني) يؤكد هذا الكلام في قوله: «وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى...ضرب فتبني منه مثل: جعفر...ومثل علم ضرب، ومثل ظرُف: ضرب، أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة، وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي

1- Introduction Reading on language ,p 397.

2 -Dic: P.Robert – morphology.

3 - ابن جني: المنصف شرح الامام ابي الفتح بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري،

تح إبراهيم مصطفى، عبد الله امين، ط1، إدارة إحياء التراث القديم، ج1، 1954، ص2.

4- جان ليونز: اللغة والمعنى والسياق، ص120.

هو مصدر، فتشتق منه الماضي فتقول: ضرب ثم تشتق منه المضارع فتقول: يضرب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارب، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة... فمن هنا تقارباً واشتبكاً»¹.

هذا في العلاقة التصريف بالاشتقاق، وأما علاقة التصريف بالنحو يقول (ابن جني): «إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة، يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق يؤكد على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره والاشتقاق إنما يمر بكفي كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد بها لها باب، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة»².

فيما أن التركيب يرتبط بالسياق الذي يظهر فيه، كذلك الكلمة ترتبط بسياق التراكيب إضافة إلى ذلك فإن التركيب النحوي يأخذ دلالاته من دلالة الكلمات التي يتشكل منها، ثم إن التغييرات والتحويلات التي تحدث في شكل البنية الداخلية من قلب وإبدال، والتي تطرأ على شكل البنية ودلالاتها من حذف وزيادة، تؤثر كلها في تغير أشكال التراكيب ومحتوياتها التي تؤديها، ويتضمن هذا المجال الأثر الذي يتركه تشكّل واتحاد المباني الصرفية، التي تتعدد معانيها الوظيفية في أثناء التركيب.

إن هذه الحقائق تؤكد أن الكلمات لا تعيش منعزلة في نظام اللغة³، ولكنها حلقة مستمرة في نظام لغوي متكامل وأن «الصرف من الناحية اللغوية ليس له موضوع مستقل، فهو لا يكون موضوعاً متميزاً عن النحو»⁴.

إذ لا يمكننا أن نجد تعريفاً جامعاً مانعاً لعلم الصرف، وذلك لاتصاله بالعلوم اللغوية القديمة من النحو واللغة، والعروض، والبلاغة هذا من جهة، وبالعلوم الانسانية الحديثة من لسانياتوسيميوجيا وصوتيات؛ كما أن مجاله يتسع ليشمل مجال النقد الأدبي-لأن المدارس اللسانية الحديثة تتصف بالطابع اللغوي والنقدي-بيد أننا نجد (الرضي) في شافيته أشار إلى

1- ابن جني: المنصف، ج1، ص3.

2- المرجع نفسه، ج1، ص3.

3- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص69.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص1.

تعريف التصريف في قوله: « التصريف علم بالأصول تعرف بها أبنية الكلم التي ليست بإعراب»¹.

إذ يشير هذا التعريف أن التصريف هو علم من علوم اللغة، له أسس وضوابط لا يحدد عنها الدارس يقول (الرضي): «أقول بأصول يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات»² أي: علمومعناها قواعد وأصول منها أحكام جزئيات موضوعها، والأبنية جمع بناء، وهو الكلمة الملحوظة بحروفها مراعى فيها الأصالة والزيادة، والترتيب، والشكل

والملاحظ لجانب التأليف والتصنيف أن العلماء القدامى لم يجعلوا كتابا مستقلا في الصرف إذ كانت مباحثهم في ذلك تأتي في ثنايا آثارهم النحوية، واللغوية ويعتبر (سيبويه) أول من ألف كتابا ذا قيمة هو "الكتاب" الذي عالج فيه موضوعات كثيرة من الصرف لكنها غير منفصلة على النحو، وكذا سلك أكثر المتقدمين مسلك سيبويه في خلطهم موضوعات الصرف بموضوعات النحو، وتعتبر "شافية ابن الحاجب" من بين الكتب الصرفية المهمة التي استطاعت أن تغطي كل موضوعات الصرف بترتيب منطقي، فوضع قسم للأبنية التي تكون للحاجة من نحو: الماضي والمضارع والأمر وصيغ الفاعلين والمفعولين، واسمي المكان والزمان، واسم الآلة والمصغر، والمنسوب، والجمع، وغير ذلك .

- قسم للأبنية التي تكون للتوسع كالمقصورة والممدودة وذي الزيادة.

- وقسم للأبنية التي تكون للمجانسة كالإمالة، وقسم آخر للأبنية التي تكون للتخلص من الاستئقال كتخفيف الهمزة، والإعلال والإبدال والادغام والحذف.

فشرح الشافية للرضي هي بمثابة مصدر يعتمد عليه اللغويون المحدثون، إذ سلك طريق تقريرية فهو يحدد الموضوع ويقسمه، ثم يشرح كل قسم على حدى.

1- المصدر السابق، ج1، ص1.

2- المصدر نفسه، ج1، ص 2.

1- مكونات بنية الكلمة العربية:

1-1 البنية والأصوات:

يعد الجانب الصرفي من أهم الجوانب التي كان للأصوات فيها دور بارز حيث يتم تحديد الوحدات الصرفية من خلالها، فالأوزان، والأبنية وكثير من الظواهر التركيبية في الصرف قائمة على أسس صوتية ولم يكن (فيرث FIRTH) مبالغا حين قرر أنه «لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات»¹، ذلك أن مباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود، فبنية الجملة تتألف من الكلمات، وبنية الكلمات تتألف من الأصوات، فهذه المستويات من البنى العلائقية التي ترتبط فيما بينها وتكمل بعضها البعض وفق نظام لغوي معين، فبنية الكلمة التي تتألف في لغات العالم كافة من الأصوات، فهي تستقر إذن في حدود الأصوات² و«لا وجود لها إلا بفضل الأصوات التي فيها»³، بينما يرى (جون ليونز) أن الكلمة «أصغر نسق كلامي تتحقق فيه المعايير الثلاثة»⁴، وهي الوظيفة الصوتية والدلالية والنحوية، بينما (أندري مارتينييه) فتعريفه أوسع من ذلك لتتويع العلاقات النحوية واختلاف الإجراءات الصرفية، وتباين مسالك التعبير يقول في ذلك: «سيكون من العبث أن نحاول تحديد مفهوم دقيق للكلمة يشمل جميع اللغات على أنه من الممكن القيام بذلك في إطار لغة خاصة»⁵.

فالواقع أن بنية الكلمة تتكون من عنصرين عنصرا ثابتا هو الأصل والآخر متغير وهو الحركات.

«فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغتها وتمنحها معناها، وبذلك تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية»⁶.

1- أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، ط1، مط دار السلام، القاهرة، 1983، ص7.

2- An Introduction To Desperation Linguistics ,p60.

3- دو سوسير: علم اللغة العامة، ص157.

4 -Vu: M John Lyong : introduction to theoretical linguistics NY, p200

5 - Andre Martine: Elements De Linguist, p 115.

6- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص43.

فالصوامت الثلاثة للمادة (ك، ت، ب : "K T B") مثلاً تعتبر مادة لمجموع من الصيغ التي تؤخذ فيها، ولكن تحقيق هذه الصيغ لا يتشكل إلا عن طريق الحركات:

«فالفعل الماضي ---Katab--- مبني للمعلوم.

والفعل ---Kutib--- مبني للمجهول .

والمفرد ---Kitaab

والجمع ---Kutub

والوصف ---Kaatib..... إلخ .

وهكذا نجد أن الصوامت الثلاثة ثابتة، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذي يعطي مجموعة الصيغ الممكنة وهو ما يطلق عليه (عملية التحول الداخلي)¹.

فبناء الكلمة في اللغة العربية يقوم «على أساس الأصوات الصامتة أو الساكنة التي تؤلف جذر الكلمة»⁴.

ومن المعروف أن القدماء كانوا يهدفون من وراء الوزن بيان أصل الكلمة ومن ثم كان المنطقي عندهم وزن: (قال، سما، كتب) على وزن (فعل)، ففكرة الميزان الصرفي تقوم على أساس التمييز بين الحروف الأصول الممثلة في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام وما يطرأ على الكلمة من تغيير بالإضافة، أو الحذف يقول (الرضي): «أقول: يعني إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام: أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ»².

ثم يتكلم (الرضي) عن دور الميزان الصرفي، أو الوزن؛ لأن المراد والهدف من اختيار لفظ "فعل" معرفة حروفها الأصول والزيادات التي تطرأ عليها، وكذا التغييرات التي تحدث فيه بالحركة، والسكون يقول (الرضي): «بل هذا اللفظ مسوغ ليكون محلاً للهيئة المشتركة فقط، بخلاف تلك الكلمات، فإنها لم تصغ لتلك الهيئة؛ بل صيغت لمعانيها المعلومة، فلما كان المراد من صوغ (فعل) الموزون له مجرد الوزن سمي وزناً وزنة، لا أنه في الحقيقة وزن وزنة، وإنما اختيار لفظ الفعل لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ؛ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة

1-المرجع السابق، ص43.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص12.

حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف ، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون»¹.

أما المعنى الصرفي لكل كلمة فيتحدد بالأصوات الثابتة (أحرف الأصول) والأصوات المتغيرة (أصوات المد) ف «الحركات المختلفة من ضم، وفتح، وكسر تشكل الصيغ المختلفة داخل الإطار الدلالي الذي حددته الصوامت»².

إضافة إلى هذه الأصوات القصيرة هناك أصوات طويلة وهي: (الواو، الالف، الياء) إذ " «تقوم بوظائف صرفية على غاية من الأهمية في حين أنها لا تقوم بمثل هذه الوظائف في طائفة أخرى من اللغات »³.

فبنية الكلمة العربية تتألف من (أصول+حركات) ويتم «تكاثر أبنية العربية، وهي لغة اشتقاقية عن الاشتقاق الداخلي»⁴.

ومن هنا نجد الاختلاف جليا بين الكلمات التالية: (قَتَلَ، قُتِلَ، قَتَالُ)، بل قد يتجاوز تكاثر الأبنية العربية في شكل أحرف الزيادة التي نراها «في صدر الكلمة، أو وسطها، أو آخرها»⁵. يقول (الرضي) موضحا ذلك: «والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والآلة، والموضع، إذ لا تجد فعلا أو اسما متصلا به؛ إلا وهو في الأصل مصدر قد غيّر غالبا إما بالحركات كضَرَبَ أو ضُرِبَ، أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب»⁶.

فمثلا الأصول: (ض / ر / ب) تتغير بالحركات إلى: ضَرَبَ، ضُرِبَ، ضَارِبَ وبالأصول وأحرف الزيادة تتغير إلى: مُضْرَب، مضروب، تضارب، يتضارب... فبنية الكلمة في هذه الحالة تتألف من الأصوات الثابتة وهي الأصول، أو الصوامت الأصلية، أو الجذور التي تتحدد بالرموز هي: (الفاء، العين، اللام) التي تكوّن الجذر الأساس للكلمة، ومن الصوائت، أو

1- المصدر السابق، ج1، ص13.

2- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص43.

3 - غالب عبد المطلب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد، ص119.

4- مالك المطلب: الصيغ الزمنية في اللغة العربية، بغداد، 1982، ص7.

5- سببينيرو موسكاتي، الحضارات السامية القديمة، تر يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت، 1986، ص44.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص13.

الأصوات المتغيرة (أصوات المد) وهي الحركات القصيرة والطويلة التي تضاف على البنية ووظيفتها وتحدد معناها، أو من الأصول، والحركات، وأحرف الزيادة¹

يقول (الرضي): «قوله: يعبر عنها»: أي عن الأصول: أي يجعل في الوزن مكان أول الأصول ومكان ثانيها العين، ومكان ثالثها اللام،... وما زاد على ثلاثة من الأصول يعبر عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعيا، كما تقول وزن جعفر فعلل.... إذا كان الاسم خماسيا كما تقول وزن سفرجل فعلل»².

إلى غاية قوله: «ويعبر عن الزائدة بلفظة: أي يورد في الوزن الحرف الزائد بعينه في مثل مكانه، كما تقول: مضروب على وزن مفعول»³.

ويفضل هذه الميزة والخاصية الاشتقاقية للغة العربية تتباين أشكال الأبنية ويتبعه تغيير في الدلالات، فاختلاف الأبنية الصرفية في العربية يرادفه اختلاف في الصيغة، واختلاف الدلالات ناجم وناشئ عن اختلاف الصيغ، و من حسن جمال اللغة العربية وتميزها، وتفردا أنها: «تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق»⁴، فالكلمة لها أهمية لها أهمية كبرى لأنها تمثل الجزء الأصغر في التعبير⁵.

فنحن عادة «نتكلم بالمعاني، والكلمة وعاء لضبط المعاني»⁶. وهي: «المستوى النحوي للتحليل»⁷.

فإذا كان علم الصرف يتعامل مع البنية الداخلية للكلمة، فإن علم التركيب يتعامل مع الأصول المحكمة للكلمات في علاقاتها داخل الجملة⁸، وقد أدرك (الرضي) أهمية الكلمة في اللغة العربية فوصف بنيتها ودرس أحوالها، فحلل بنيتها تحليلا صوتيا فميز بين الأصوات الثابتة للأصول التي تنتظم في سلسلة مترابطة لتكوين الكلمة، والأصوات المتغيرة، وقد وجهه حسه اللغوي إلى اكتشاف أن بنية الكلمة العربية لا تخلو من أصوات المد (الأف والياء والواو)

1- هنري فليش: العربية الفصحى، ص52.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص18.

3- المصدر نفسه، ج1، ص18.

4- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص210.

5- Introduction to theoretical linguistique, p200.

6 -Introduction reading and language, p81.

7 -Discovering Grammar, p49.

8 -Introduction to theoretical linguistique, p194.

أو من بعضهن لأن الأصوات الثابتة، أو الصوامت التي تكون جذر الكلمة لا تمنحها المعاني الخاصة أو المعاني الصرفية إذ لا بد من وجود هذه الأصوات المتغيرة التي توضح في داخل الأصل لتحويل الفكرة إلى الواقع يقول (الرضي): «لأنه إنما يراعي ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية... فمن الواوي قولهم: يخاف، ويقال وأقيم، ونقيم، ويقول، ويطيح... وأصله يطوح ويقوم والمقام والمقام والمقيم والمعون من اليائي قولهم: يهاب ويُبَاع وأُقِيل ويُقِيل ويبيع والمُقَال والمُقِيل فقد رأيت كيف قصدوا في النوعين بيان البنية بنقل الضمة، والكسرة والفتحة إلى ما قبلها.... بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها أعني الماضي الثلاثي... إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا... ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما أمكن.... وإن كانت ضمة... نحو: يَقُول نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو... وإن كانت كسرة فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو: يَبِيع... قلبت ياء لتعسر النطق بها ساكنة بعد الكسر»¹.

ققد أكد الدرس اللغوي الحديث الذي يجعل من المنهج الصوتي وسيلة لتفسير البنية العربية «أن جذر الكلمة العربية يتألف عادة من ثلاثة حروف»².

وهو ما أشار إليه (الرضي)، ويؤكد (عبد الصبور شاهين) أن الاسم والفعل «كلاهما لا تقل أصوله عن ثلاثة أصوات، أحدهما على الأقل صحيح، أي أن الاسم، أو الفعل قد تتكون مادته من ثلاثة أحرف صحاح مثل (زرع) أو من صحيحين وحرف علة مثل: قضى أو من صحيح ومعتلين مثل: وفي»³.

وهو ما يتفق مع ما ذكره (الرضي) من أن كمية الأصوات الثابتة في الاسم والفعل تبلغ في أدنى حالاتها الثلاثة تضاف إليها حركاتها، فبنية الكلمة العربية كما قرر (الرضي) تتألف من أصوات ثابتة وهي الصوامت تكون الأصول، ومن أصوات متغيرة وهي الصوائت، أو المصوتات تزداد عليها، وهي موجودة في كل كلمة.

إذا فبنية الكلمة العربية هي (أصول+حركات) تضاف إليها أحيانا أحرف الزيادة والتي تتخذ لنفسها في صورتها النهائية أوزان صرفية محددة تؤلف قوالب للصيغ التي تتباين في أشكالها ويتبع ذلك اختلاف في الوظيفة والدلالة⁴.

1 - الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 81-82.

2 - Phonetics in linguistics, p52.

3- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 52.

4 - تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 181.

1-2 بنية الكلمة وأحرف الزيادة:

إن بنية الكلمة العربية تتكون من عنصرين الأصول وهو ما يعرف بالصوامت، والحركات أو متغيرات وهي الصوائت والتي تحدد صيغتها وتمنحها معناها، وبذلك «تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية»¹.

وتعتبر هذه الميزة مشتركة في أغلب اللغات، إلا أن بنية اللغة العربية تتميز بالتحويل الداخلي، أو الاشتقاق الداخلي، ولهذا سميت اللغة الاشتقاقية في حين نجد اللغة الإنجليزية مثلا تعتمد على الإصاق كوسيلة للاشتقاق، فالصيغ الجديدة في اللغة العربية تتحقق عن طريق الحركات مثل: (ضَرَبَ، ضُرِبَ، ضَرْبٌ) أو بزيادة الحروف على جذر الكلمة، بينما بنية الكلمة الإنجليزية «تتضمن أصواتا مركزية وأخرى مضافة، فأصوات المركز تحمل المعنى الجذري للكلمة، في حين تشير الأصوات المضافة الى دلالات أخر متنوعة»².

فالزيادة هي أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية حرف، أو أكثر وهي تعني عند الصرفيين «إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها»³.

وتقتصر الزيادة عندهم على المعرب من الأسماء، والمتصرف من الأفعال ولا تدخل الحروف «لأن الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف»⁴.

وقد جمع (الرضي) أحرف الزيادة في "سألتمونيها" يقول: «ذو الزيادة: حرووفها اليوم تنساه أو سألتمونيها - أو السمان هويت: أي التي لا تكون الزيادة بغير الإلحاق، والتضعيف إلا منها...»⁵.

ويفسر (الرضي) هذا الكلام في شكل حوار ظريف وساخر يقول: «أقول : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال: سألتمونيها، فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا، فقال: ما سألتك إلا هذه النوية: فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه، فقال: قد أجبتك يا أحمق مرتين، وقيل إن "المبرد" سأل "المازني" عنها فأنشد "المازني":

هويتالسمان فشيبنتي * * وقد كنت قَدِّما هويت السمانا

1- عبدالصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص43

2- Discovering Grammar, p29.

3- السيوطي: الاشباه و النظائر، ج1، ص227-228.

5- الزمخشري: شرح المفصل، ج9، ص141.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 330.

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر، فقال قد أحببتك مرتين، وقد جمع ابن اخروف منها نيفا وعشرين تركيبا محكيا وغير محكي قال : وأحسنها لفظا ومعنى قوله : سألت الحروف الزائدات عن اسمها * فقالت ولم تبخل: أمان وتسهيل.

و قيل: هو يتساءلون وما سألت يهون، والتمسن هواي، وسألتم هواني وغير ذلك¹.

فعبقرية (الرضي) جعلته يتقن في صياغة هذه الحروفوهي منهجية في التعليم والتدرج فيه فالزيادة تنقسم إلى نوعين:

1- إما أن تكون بزيادة حرف ليس جنس حروف الكلمة، وهذا النوع يقع في الاسم مثل: زيادة الألف في: دارس، وكاتب، وزيادة الواو في: كوكب، والياء في: غيلم، والميم والواو في: مدرّوس، بينما تقع الزيادة في الفعل كزيادة الهمزة في أسمع، والألف في داهم، والتاء والألف في تجاهل، والهمزة والسين والتاء في: استخرج واستنكر وأخيرا زيادة الهمزة والنون مثل: انسلخ، انفجر.

إذ يعد هذا النوع من الزيادة دون تكرير وقد جمعها (الرضي) في سألتمونيها.

2- وإما زيادة من موضع الحروف الأصلية: ويتحقق بتكرير حرف أو أكثر من أصول الكلمة مثل: تكرير العين إما من غير فاصل مثل : درّس في الفعل وتُبّع في الاسم، أو مع الفصل بين الحرفين بزائد ويكون في الاسم مثل : عقنقل، والفعل مثل: اعشوشب . وكذا بتكرير اللام إما مع الفصل بين الحرفين في الاسم مثل : صهميم ، وتكرير اللام والعين معا في الاسم مثل : عرمرم، وكذا تكرير الفاء والعين مرمريس، وقد يكون تكرير اللام من غير فاصل بين الحرفين في الاسم مثل : حذب، والفعل مثل: جلبب.

وإما مكرر الفاء وحدها مثل: سندس.

يقول (الرضي): «قوله أي: التي لا تكون الزيادة.. الخ» يعني: ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون زائدة إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا في كثير من المواضع؛ بل المعنى أنه اذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلا من هذه الحروف إلا أن يكون المزيد تضعيفا، سواء كان تضعيفا للإلحاق، أو لغيره كقردد وعبر...

1- المصدر السابق، ج2، ص331.

ومن حروف الزيادة كعلم، وجمع، ومن غيرها كقطع وسرح، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق كقردد وجلبب ولغيره كعلم ... وقد لا تكون»¹.

جاء في (شرح الشافية): «فإن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع، أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره كقردد ومرمريس، وعصبصب، وهمرش...»².

وللرضي كلام طويل في الاختلاف الوارد بين البصريين والكوفيين في الأصول، وكذا في التضعيف والإلحاق لا يسعنا المقام لذكره.

يقول (الرضي) في قضية تعيين الزائد من حروف التضعيف: «أقول: قال: سيويه سألت الخليل عن الزائد في نحو: سَلَّمَ فقال: الأول لأن الواو والياء والألف يقعن زوائد ثانية كفوعل وفاعلوفيعل، وكذا قال في نحو: جلبب وحذب لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كجدول... وكذا في عدبَس، لكونه كعدوكس، وعميثل وكذا قَفَعْد لكونه ككَنْهَور... وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعي كما رأيت»³.

و يضيف (الرضي) أيضا: «أقول: (قوله لا تضاعف الفاء وحدها) أي: لا يقال مثلا في ضرب ضَضْرَب وذلك لعلمهم أنه لا يدغم لامتناع الابتداء بالساكن... ولهذا قلَّ الفاء والعين مثلين نحو كَيَّرَوْدَن... أو فصل بينهما بحرف زائد نحو: كوكب، وقيقيان وليس أحد المثليين فيه زائد؛ بل هما أصلان، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلي... بل يضاعف الفاء، والعين معا كما في مرمريس... وقال الكوفيون في نحو: زلزل، وصرصر... كما في سلسبيل... وقال الخليل أصل دَهِيتْ دَهِتْ... ولا منع أن يقال: ياء نحو قوقيت أصلية... قوله "قوقيت" من قوقى الديك قوقاء أي: صاحبوضيت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح، ومن صرف الغوغاء فهو مثل القمقام... والألف في الفيفاء زائدة... وكذا الزيزاء والصيصاء... وقولهم المرورات والشجوجاة نحو: صمحمحوبرهرهة...»⁴.

و لم يخرج علماء الصرف عما ذكره (الرضي) من أحرف الزيادة على بنية الكلمة.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 331-332.

2- المصدر نفسه، ج2، ص363.

3- المصدر نفسه، ج2، ص369.

4- المصدر نفسه، ج2، ص370-372.

1- 3 البنية والإصاق:

بداية وقبلولوج إلى موضوع البنية والإصاق ارتأينا أن نوضح بعض المصطلحات اللغوية منها الفونيم والألوفون والتي تساهم في تشكيل مبدأ علم الصرف من جانب لساني. فعلم الصرف كما ذكرنا هو العلم بأحوال بنية الكلمة مستقلة عن السياق التركيبي وما يطرأ على هذه الكلمة من تغييرات ناتجة عن التغير اللغوي وتدخل قوانين التصور اللغوي الخاصة بالمفردة التي تعتبر أصغر وحدة صوتية لها معنى. هذا المعنى الذي تحمله المفردة وتتضمنه فهي وحدة لها القدرة على أداء المعاني نتيجة للصور الذهنية الناتجة عن التلفظ بالكلمة من أجل التواصل. إذن فدراسة بنية الكلمة العربية، أو الصرف يتشكل من تظافر المكونات الصوتية بدءاً بالفونيم.

- **الفونيم** phonème: وهناك من يسميه الصوتيم أو الصوتم فهو أصغر وحدة صوتية أصلية ليس لها معنى، ويمكن أن يكون الفونيم صامتاً consonant ، وقد يكون علة vowel.
- أما **الألوفون** allophone: إذا كان الفونيم هو أصغر وحدة صوتية أصلية ليس لها معنى فإن الألوفون هو أصغر وحدة صوتية غير أصلية وليس لها معنى أيضاً، وهناك من يسميه التلوين الصوتي، أو التلوين الألوفوني.
- **المورفيم** MORPHEME: وهذا المصطلح أجنبي أي أصغر وحدة صرفية لها معنى. فالطبيعة الإصاقية تعني أن اللغة تعتمد في توليداتها الصرفية على مبدأ يختلف عن الاشتقاق من جذر واحد؛ لأنها في واقع الأمر لا تمتلك جذوراً بل تمتلك مورفيمات مستقلة قابلة للتكاثر عن طريق اللواصق، هذه الأخيرة قد تكون في أول الكلمة وتسمى بالسوابق Prefixe، أو لواحق Suffixes وإذ تضلف لتأدية وظيفة نحوية، أو دلالية و«لكل لغة وسيلتها الشكلية الخاصة بها لإضافة اللواصق إلى الأصول الثابتة للكلمة»¹.

وأما إذا كانت داخل البنية فإنها تسمى عند ذلك بالحشو Infixes.

أ- **الإصاق** Agglutination: هو عملية إضافة اللواصق إلى الجذور اللغوية لبناء كلماتها ف «الإصاق إضافات للجذور»²، وبالرغم من أن اللغة العربية لغة اشتقاقية لأن صوغ الأبنية

1- Language , p26.

2- Introduction to descriptive linguistique , p56.

فيها يقوم على أساس الاشتقاق، والذي يعتبر أهم طريقة لإنتاج المفردات وتوليدها، إلا أن الإلصاق كذلك يعتبر وسيلة ثانية تعتمد اللغة العربية في توليد المعاني وصوغ الأبنية¹، واللواصق وحدات صرفية مقيدة: bound morphems لا يمكن استعمالها منفردة، بل يجب اتصالها بوحدة صرفية حرة Free morpheme²، فنجد ذلك مجسداً على سبيل المثال في اللغة الإنجليزية مثل : S_Ed_N_Ing، فعند إضافة هذه اللواصق (وهي وحدات صرفية مقيدة) إلى الوحدة الصرفية الحرة Know فيتولد لدينا Knows_Knowed_Known_Knowing، وهي تؤدي وظائف نحوية، وقد ربط (تشومسكي) Chomesky بين النظامين الصوتي (الفونولوجي) أو الصرفي (المورفولوجي) وأكد أن النظام الصوتي والصرفي مستويان متميزان، ولكنهما يعتمد الواحد منهما على الآخر ويرتبطان بنظام القواعد عن طريق القواعد المورفونيمية (الصرفية الصوتية)³.

وقد حصرها (تمام حسان) في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها في سبعة معان تؤديها اللواصق وهي:⁴

الشخص	العدد	النوع	التعيين	المضارعة	التوكيد	النسب
التكلم والخطاب والغيبة	الإفراد التثنية والجمع	التذكير والتأنيث	التعريف والتنكير	/	/	/

ويطلق الدرس اللغوي الحديث على الكلمة مصطلح مورفيم⁵، ويعرفونه كذلك أنه «أصغر وحدة لغوية ذات معنى في بناء اللغة وتركيبها»⁶.

وعرف كذلك أنه أصغر المكونات النحوية الحاملة للمعنى في التحليل اللغوي¹، وهذا يعني أن المورفيمات هي الوحدات التي تعمل عليها القوانين النحوية لأية لغة وتستعمل لتنظيم التراكيب المختلفة الموجودة في نحو تلك اللغة².

1- نايف خزما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص276.

2- المرجع نفسه، ص276 .

3- نعوم تشومسكي: البنى النحوية، تر يأويل يوسف عزيز، ط1 ، 1987، بغداد، وزارة القافة، ص78.

4- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص78.

5- Linguistic unit and items , p48-49.

6 - A course in modern linguistics, p123.

«وتبرز ظواهر الإلصاق الصوتي في البنية العربية عبر التعريف بـ(أل)، والتأنيث بإضافة ألف مقصورة وممدودة أو تاء والنيب بإضافة ياء إلى آخر اللفظة، والتصغير وإضافة ياء التصغير على تركيب الوحدة المصغرة، والتنثية بإضافة (ألف ونون) أو (ياء ونون) والجمع بإضافة (واو ونون) أو (ياء ونون) أو (الف وتاء)»³.

فالعناصر الصوتية المضافة إلى مفردة تزيد في كمية الدلالة « وما أصوات "الهمزة والنون والياء والتاء" في أول بناء صيغة الفعل المضارع إلا دليلا آخر على قدرة هذه الأصوات للانتقال بالحدث من الزمن الماضي إلى زمن الحضور، والاستقبال، بالإضافة إلى حملها شارة الفاعل، مما يغني عن الافتراضات النحوية القائمة على التأويل التعسفي باستتار الفاعل»⁴.

ب- اللواصق في (شرح الشافية ابن حاجب) للرضي:

ب- 1: لواصق التصريف:

إن اللواصق في اللغة العربية لها وظيفة نحوية ودلالية لا أحد ينكرها وقد استعمل (الرضي) في (شرح الشافية) مصطلح الإلحاق «فعندما تلتصق اللواصق التصريفية بالجزر تقوم بتغيير بنية الكلمة من حالة إلى أخرى»⁵.

اللواصق التصريفية + الجزر ← تغيير بنية الكلمة (النحو، الصرف).

وتكون اللواصق التصريفية خارجية في الأعم الأغلب⁶.

لأنها قد تأخذ شكل سابقة، أو لاحقة، أو قد تكون ضمن حشو الكلمة، ولا يمكن أن ننكر لاصقة التضعيف لأنها تؤدي إلى وظيفة دلالية ونحوية وهي «وضع اللواصق التصريفية على الكلمات التامة دائما»⁷.

وهناك من اللغويين المحدثين من يرى أن "ياء النسبة" تعتبر من اللواصق كما جاء في قول (عبدالقادر عبدالجليل) أن من بين اللواصق أيضا ياء التصغير المضافة على الكلمة المصغرة⁸

1- إلمار هو لنشتاين: رومان جاكسون أو البنيوية الظاهرية، تر عبدالجليل الأزدي، تنسيت مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص129.

2- linguistics, p198.

3- عبدالقادر عبدالجليل: علم الصرف الصوتي، ص70.

4- المرجع نفسه، ص71.

5 -A course in modern linguistics, p210.

6 -A course in modern English grammer, p54.

7- An introduction to language, p159.

8- عبد القادر عبدالجليل: علم الصرف الصوتي، ص70.

وهناك من يخالفه في ذلك لكون "ياء النسبة" جاء في حشو بنية الكلمة ولم تأت سابقة ولا لاحقة للجذر، كما تحدث (عبد الصبور شاهين) عن طريقة الإلصاق في صوغ أبنية العربية في معرض حديثه عن خاصية (التحول الداخلي في العربية) فقال: «هذه الخاصية تتميز بها اللغة العربية على لغات كثيرة، ولا سيما اللغات الأوروبية تلك التي تعتمد على إصاق زوائد الصيغ بأول الأصل الثابت أو بآخره دون أن يحدث أي تغيير في داخله، ومع ذلك فإن العربية لم تجهل طريقة الإلصاق هذه، فلديها من السوابق الخاصة باسم المفعول وأسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي وغيرها، ولديها مجموعة من اللواحق الخاصة بالدلالة على المثني والجمع المذكر، والمؤنث ولديها مجموعة من الزوائد الوسطية التي تأتي في بعض صيغ الفعل كطاء الافتعال وتسمى حشوا»¹.

وبالرغم من أن هناك من يعارض هذه الآراء إلا أنها منطقياً تميل إلى الصواب، فاللغة العربية لغة اشتقاقية وهذا ما يميزها عن اللغات الأخرى، إضافة إلى أن هذه اللواحق سواء كانت سابقة، أو لاحقة، أو وسط بنية المفردة، فالمهم ما تؤديه من معنى عند إضافتها وإلحاقها ورأي (الرضي) يتقارب مع الآراء الحديثة يقول: «واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل وقد لا تكون»².

ويزيد أيضاً: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وإن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً»³.

و(الرضي) يؤكد إلى ما ذهب إليه بعض علماء اللغة من أن الإلحاق لا يغير المعنى وإنما يستعمل إما للضرورة الشعرية، أو السجع، فالمقصود من الإلحاق الذي قصده (الرضي) هو تغيير المعنى يقول (الرضي): «وما فائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع»⁴.

1- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي، ص 44.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 52.

3- المصدر نفسه، ص 52.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 52.

ثم يضيف: «ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم، كيفوأن معنى حوّل مخالف لمعنى حقل، وشملل مخالف لشمّل معنى، وكذا كوثر ليس بمعنى كثر، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة المعنى، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل، وزيادة ميم مفعّل للمصدر، أو الزمان أو المكان، وفي مفعّل للآلة، فمن ثمة لا نقول عن هذه الزيادات للإلحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة، ومثله في التصغير والجمع، وذلك لظهور زيادة هذه الحروف للمعاني المذكورة فلاتخيلها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي»¹.

ف نجد حقل يحقل: أي أن الإبل أصيب بالحقلة، بينما حوّل بمعنى ضعف.

فنلاحظ أن الزيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، يقول (الرضي) كذلك في نفس المنحى من تأثير حروف المضارعة عند دخولها في بنية الكلمة على أنها دالة على معنى يقول: «(قوله: والمطاوع يعني: انفعّل وافعلّل وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع) وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى، كنون التثنية والجمع والتتوين...»².

كما ذكر (الرضي) مجموعة من الكلمات المركبة والتي تحوي على حروف الإلصاق كـ (مسلمان ومسلمون وبصري) وذهب إلى أن الأبنية المذكورة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ تدل الواو على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى الفاعليه كما ذكر لواصلق أخرى مثل: تاء التأنيث، والتتوين وألفي التأنيث يقول: «إن قيل: إن في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع، وعلى حال الفاعل أيضا، وكذا تاء التأنيث في قائمة والتتوين ولام التعريف وألف التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا، وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين»³.

فهذه اللواصق التي هي (وحدات صرفية مقيدة) لا يمكن أن تستخدم وحدها على أنها كلمة ذات معنى محدد (الألف والنون)، فكلمة مسلمان يمكن تقسيمها إلى: مسلم/ و/ان، فمسلم

1- المصدر السابق، ج1، ص52-53.

2- المصدر نفسه، ج2، ص376.

3- المصدر نفسه، ج1، ص25.

(وحدة صرفية حرة) تشير إلى شيء محدد ومعروف، و(ان) وحدة صرفية مقيدة وظيفتها التثنية ومثلها مسلمون.

يقول(هنري فليش): أن لاحقة(أن) «تؤدي في العربية وظائف مهمة فهي تلحق بعض المصادر في صيغ فَعْلان، وفِعْلان، وفُعْلان وفي جموع التكسير في صيغتي فِعْلان وفُعْلان»¹. ويقول(الرضي) في موقع آخر: «واعلم أنه لم يُبن من الفعل خماسي؛ لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مطردًا من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل، واسم المفعول، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة...لأنه يزداد على ثلاثي الفعل واحد كأخرج واثنان كانقطع وثلاثة كاستخرج، أو على رباعيه واحد كتدحرج واثنان كاحرنجام، ويزاد على ثلاثي الاسم واحد نحو: ضارب، واثنان كمضروب وثلاثة كمستخرج، وأربعة كاستخراج، وعلى رباعيّه واحد كمدرج واثنان كمتدحرج، وثلاثة كاحرنجام ولم يزد في خماسيته غير حرف قبل الآخر نحو سلسبيل عضر فوط...»².

فالرضي فسّر وفصل فيما يخص الزوائد في أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي بالنسبة للأسماء وما زيد بالنسبة للأفعال، فكلها لها وظيفة في تغيير المعنى، وكذا في التوسع يقول: «وإنما جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع، ويجوزوا سداسيا لثلاثي يوهم أنه كلمتان، إذ الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف»³، فبالرجوع إلى إشارته إلى اللواصق السابقة نجد مثلا الضمائر، فالدلالات التي يعبر عنها بالضمائر إنما هي تعبير عن نظام متقن من الانسجام التطابقي في السياق⁴.

إذ الضمير في معظم اللغات خير تعبير عن الشخص والنوع والعدد فهو «يستعمل في كونه بديلا عن جنس الاسم، وللتعبير عن حالة من الانسجام»⁵.

وأما اللاصقة(ال)في بناء "فعلى" فهي تدل على شروط الصحة الدلالية، فمن الوظائف التي تقوم هذه اللاصقة عند دخولها على وزن(فعلى)هو(الوصف)يشير(الرضي): «وذكر

1 -هنري فليش: العربية الفصحى، ص117.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص9.

3- المصدر نفسه، ج1، ص9.

4-عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ط1، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، سنة 1986، ص148.

5-Introduction reading an language,p227.

"سيبويه" من فعلى الاسمية الدنيا والعليا، والقصيا...إذا لُفُعلَى الذي هو مؤنث الأفعَل، لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام»¹.

وقد تكون سابقة(ال) مقام ضمير الإشارة في السياق وتؤدي وظيفته، كما قد تكون للتعريف وقد تخرج إلى دلالات معنوية تكون بمعنى الغلبة، كما أشار إليه(الرضي) نحو:
البيت ← لـ (الكعبة) والمدينة لـ (طيبة)² ، أي: المدينة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والإشارة في نحو: المدينة --> هذه المدينة، فالتفريق يكمن هنا من خلال السياق أو التنغيم فهي ظاهرة صوتية تعتمد على ارتفاع الصوت وانخفاضه³.

كما أضاف(الرضي) أنها تدل على التعظيم والتفخيم⁴ في لفظ الجلالة.

ب- 1-1: لاصقة النسب: هي لاصقة تصريفية مقيّدة تختص بالأسماء وتحدث فيه معنى جديداً⁵

فهو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مكسور ما قبلها على نسبته إلى المجرد، فالاسم المتصل بالياء المشددة يسمى منسوباً والمجرد قبل اتصاله بها يسمى منسوباً إليه، فالنسب من الظواهر اللغوية التي ذكرها(الرضي) واهتم بها، وذلك لما يطرأ على الاسم عند النسب إليه من تغييرات لفظية ومعنوية وحكمية يقول: «واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة، في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات إما هو أو متعلقة نحو: مررت برجل تميمي، وبرجل مصري حماره، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقة...إذ هو بمعنى اللازم: أي منتسب أو منسوب»⁶.

1 -الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص178.

2- المصدر السابق، ج3، ص325.

3 - أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي، ص315.

4-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ، ج3، ص325.

5- إبراهيم خليل: مدخل الى علم اللغة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، سنة2014، ص ص202-223.

6-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص13.

ثم يتكلم (الرضي) عن التغيرات التي تطرأ على المنسوب إليه بسبب ياء النسب يقول: «هذا، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغيرات: بعضها عام في جميع الأسماء وبعضها مختص ببعضها، فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء، والمختص إما زيادة الحرف كما في كمي ولأني، وإما زيادة الحركة كما في طووي وحيوي...»¹.

يقول (الرضي): «وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاد الجسد للدلالة على عظمها: إما مبنية على فعال كأنافي للعظيم الأنف، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كلحياني ورقباني وجماني للطويل الجمّة»².

وقيل إن ياء المبالغة هذه تلحق أواخر الكلمات للدلالة على نسبة الشيء إلى نفسه فيكون المنسوب والمنسوب إليه بمثابة الشيء الواحد كأحمر وأحمري، ودوار ودواري، ووجه المبالغة أنهم لما رأول المنسوب كاملا في معناه، ولم يجدوا شيئا ينسبونه إليه أكمل منه في معناه نسبوه إلى نسبه³.

وقد يكون النسب بغير الياء للدلالة على المبالغة فتكون إما على وزن فعّال لصيغة المبالغة أو على وزن فاعل لاسم الفاعل، وعبارته في ذلك: «إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء إما على فعّال أو فاعل فقط، وإما جار على تضمنه على وجه المبالغة نحو: عزّ عزيز، وذلّ ذليل، وشعر شاعر وموت مانت، وهمّ ناصب، فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز، والذليل، والشاعر، والمانت، والهام، صاحب العزّ، والذلّ والشعر، والموت، والنصب، كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو: رجل صوم، وعدل، وماء غور: جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر، كما قال (المتنبي): وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله * * ولكن لشعري فيك من نفسه شعر»⁴.

وبفسّر (الرضي) كلامه بدلالته على المبالغة والتكثير يقول: «والموت كأنه يستصحب موتاً آخر، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر، أي ليس هو شعراً واحداً، ولا الموت موتاً واحداً، ولا الهم همّاً واحداً، بل كل منها مضاعف مكرر»⁵.

1- المصدر السابق، ج2، ص17.

2- المصدر نفسه، ج2، ص84.

3- المصدر نفسه، (حاشية الشافية)، ج2، ص09.

4- المصدر نفسه، ج2، ص87.

5- المصدر نفسه، ج2، ص88.

كما استعمل (الرضي) صيغة فعّالا وهو بناء مبالغة اسم فاعل على وزن فعلٍ للدلالة على الكثرة، يقول: «وكما استعملوا فعّالا لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له، استعملوا فعلا أيضا، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل، نحو عمل للكثير العمل، وطعن ولبس ولسن في معنى النسبة»¹.

ويشير (الرضي) أن معنى النسبة ليس مقصورا فقط على بنائي (فاعل و فعّال) بل قد يكون لغير الثلاثي كذلك من اسم الفاعل: «فعلى هذا ليس معنى النسب مقصورا على فاعل وفعّال، بل يجيء عليه اسم الفاعل من الثلاثي، وغيره نحو: مرضع ومنفطر، ويجيء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فعّال وفعل»².

فالرضي ذكر أن ياء النسبة هي لاحقة تزداد على بنية الكلمة وليس جزء منها، إذ البناء هو الاسم وهو وحدة صرفية حرة ذات معنى مستقل، واللاصقة هي ياء النسبة وحدة صرفية مقيدة لا تمتلك معنى مستقلا.

ب- 1-2. التاء المربوطة: وهي من اللواحق التي تلحق بالأبنية العربية ولها وظائف تصريفية متنوعة منها الدلالة على مصدر المرة، وكذا الدلالة على الكثرة، فالأصل في اسم المرة أنه مصدر يدل على حدوث الفعل مرة واحدة.

يقول (الرضي): «اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد، أو غيره، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أو لا، فالمجرد عنها تجعله على فعلة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه نحو: خرجت خرّجة ودخلت دخلة... بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة»³، وقد يدل على النوع، والوصف، ويكون ذلك بكسر فائه نحو: ضربة.

وعبارته: «"وقوله: "بكسر الفاء للنوع نحو: ضربة" أي ضربا موصوفا بصفة وتلك الصفة إما أن تذكر نحو: (حَسَنُ الرُّكْبَةِ) و(سيئُ الميْتَةِ) و(جلست جلسة حسنة)»⁴.

وقد تكون للدلالة على كثرة الشيء بالمكان وهو ما أشار إليه (الرضي): أرض مسبعة ومأسدة، ومذأبة⁵.

1- المصدر السابق، ج 2، ص 88.

2- المصدر نفسه، ج 2، ص 88.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 178-179.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 180.

5- المصدر نفسه، ج 1، ص 85.

إذ تعتبر هذه من ضمن اللواصق المتعددة التي ذكرها (الرضي) فهي لواصق تضاف إلى مباني المفردات، ولها وظائف صرفية كالأفراد والتنثية، والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتذكير، والزمن والتوكيد والنسبة¹.

فهي إذا (لواصق صرفية) تختلف عن أحرف الزيادة التي تزداد على الجذور وتقوم بوظائف اشتقاقية²

إن الجهد الذي بذله (الرضي) في الكشف عن الحدود الشكلية للأبنية ووظائفها في منهجه الصرفي، وكذا نظريته الثاقبة والعميقة هي متقاربة مع الدراسات الحديثة في دراسة بنية الكلمة والذي يهتم في جانب من دراسته الصرفية بـ «اللواصق في حدود الشكل على أنها إضافات إلى بنية الكلمة وفي حدود الوظيفة على أنها وحدة نحوية لها مستويات وظيفية داخل بنية التركيب»³.

ب- 1-3: الألف والنون: وهي من اللواصق التي تؤدي وظائف بناء صرفية ولها دلالات متعددة، وتلحق (أن) بناء (فعل) <--- (فـ ع ل) وقد تكون من الصفات والأسماء ويدل على المبالغة في الشيء يقول (الرضي): «يدخل أيضا فعل على فعلا في الامتلاء وحرارة الباطن، وصديان وعطش وعطشان.... كأهيم وهيمان، وأشيم وشيمان وقد ينوب فعلا على فعل كغضبان والقياس غضب، إذ الغضب هيجان»⁴.

ويزيد: «ومن حرارة الباطن كالعطش، والجوع، والغضب، واللهف، والتكل، أن يكون على فعلا»⁵، ولها دلالة على التنقل والتقلب يقول: «والقياس المطرد في مصدر التنقل الفعلان، كالنّزوان والنّقزان والعسلان والرنكان»⁶.

ب- 1-4 الألف المقصورة والممدودة: (ء ـ ـ اaaa) تؤدي اللصقتان السابقتان وظائف صرفية بنائية، ملاصقة الألف المقصورة تلحق بناء (فعل) <--- (فـ ع ل) فينتج بناء <--- فعلى <--- (فـ ع/ ل ـ) ويدل على جمع الكثرة.

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص156.

2- Discovering grammer, p19-20.

3- Discovering grammer, p19-20.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ، ج1، ص146.

5 - المصدر نفسه، ج1، ص144.

6- المصدر نفسه، ج1، ص156.

فعل + ل = تحويل = فعلى --> جمع الكثرة.

ويجيء بناء (فعلى) جمعا لستة أبنية، ويستعمل هذا البناء قياسيا وسماويا، فالأول يستعمل في فعيل بمعنى مفعول ، والثاني (فعل) وفعلان، وفيعل وأفعل .

يقول (الرضي): «وأما وجاع فلحمل فعل بالكسر على فعل بالفتح كحسان»¹.

ثم يضيف ويفصل: «وجاء وجاعي) فعلى كثير في جمع فعلان، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو: سكرى في سكران وسكرى... وجياح في غرثان وعرثى، وجوعان وجوعى، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة نحو: صحراء وقياسه في التكسير فعلى.... جمع جمعه فحمل فعل على فعلان المحمول على فعلاء، وإنما حمل فعل على فعلان لتشاركهم إلا في باب فعل يفعل في كثير من المواضع نحو: عجل وعجلان، وفرح وفرحان، وعطش وعطشان»².

ولدلالة بناء فعل كما أشرنا الكثرة يشير: «والحبط: المنتفخ البطن من كثرة أكل الربيع، وقالوا: وجعى أيضا في جمع وجع»³.

ويقر (الرضي) بأن فعلى يكون قياسيا في فعيل (فـ / عـ ل) بمعنى مفعول (مـ فـ عـ / لـ)، يقول: «مع أن قياس فعلى يكون جمع فعيل بمعنى مفعول كقتلى وجرحى»⁴ وقد يحمل على 'فيعل' (فـ يـ عـ ل) و(أفعل) (عـ فـ ل) ، يقول: «لكنه حمل وجع وميت وهالك، وأجرب، ومريض وأشباه ذلك عليه، لأن هذا أمر يبتلون به ، إذا دخلوا فيه وهم له كارهون، وفعل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى.... فلم كان معنى هذه الأمثلة معنى فعيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره... مثل: وجعو وجعى، وهرم وهرمي، وضمن وضمنى، زمن وزمنى»⁵.

أما لاصقة الألف الممدودة فهي تتشكل مع بناء فعل (فـ عـ ل) --> فعلاء (فـ عـ لـ) .

1- المصدر السابق، ج 2 ، ص 120.

2- المصدر نفسه، ج 2 ، ص 120.

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 120.

4- المصدر نفسه، ج 2، ص 120.

5- المصدر نفسه، ج 2، ص 110-121.

ويكون هذا البناء في الأسماء والصفات، كما قد تلحق لاصقة الألف الممدودة بناء (فعل) -- (ف / ع - ل) لينتج فعلاء (ف / ع - ل / ع - ل - ع)، يقول (الرضي): «و يكسر على فعلاء كجهلاء وشعراء تشبيها له بفعيل نحو كريم وكرماء، ففعل وفعلاء ليستا بمتكنتين في هذا الباب... وأكثر ما يجيء فعلاء، إذ دل على سجية مدح، أو ذم كجهلاء، وجبناء وشجعاء، ويجيء أيضا فعلاء كثيرا جمعا لفعيل بمعنى مفاعل كجلساء وحلفاء»¹.

وبالرجوع إلى السياق يمكن تحديد نوعية كل من (فعيل) الذي ليس هو بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، أو بمعنى مفاعل، ولهذا قيل: إن كل بناء مكون «من مكونات سياق طرق معين»².

وللرضي كلام طويل في ذلك يمكن أن نشير إلى بعض ما جاء به: «أقول: اعلم أن ألف التانيث الممدودة، أو المقصورة إما أن تكون رابعة، أو فوقها... إذا لم يكن فعلى أفعل ولا فعلاء أفعل...»³.

ويضيف: «وأرى أن صحراء (في الأصل فعلاء أفعل كأن أصله أرض صحراء: أي في أولها صحرة كما تقول: حمار أصر، أو أتان صحراء)، فتوغل في باء الاسمية لم يجمع على فعل بل على فعالي، وكذا البطحاء أصله باب حمراء... وكذا حرمة في الأصل من باب عطشى أعني فعلى فعلان.... فلو لم يمنع المعنى مجيء فعلان منه لكنت تقول حرمان وحرمة، وإنما جمع فعلان كسكران على فعالي تشبيها للألف والنون بالألف الممدودة فسكران وسكارى كصحراء وصحارى»⁴.

ونستنتج مما سبق أن لاصقة الألف الممدودة على طريق عملية التحول الداخلي، تقوم بوظائف بنائية صرفية وتساهم في تشكيل بعض أبنية جموع التكسير.

ب - 1-5: زيادة (الألف والنون) و(و ن):

فالألف والنون، والواو والنون والألف، والتاء، والياء والنون، هي لواصق تصريفية تلحق إما الأسماء، أو الأفعال، وتدل على التوالي التثنية والعدد والجمع، يقول (هنري فليش) عن لاحقة

1- المصدر السابق، ج2، ص158.

2- جون ليونز: اللغة والمعنى والسياق، ص215-242، وميشال زكريا: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية- النظرية الألسنية، ص140.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص158.

4- المصدر نفسه، ج2، ص167.

التثنية، أن لاحقة (ان) «تؤدي في العربية وظائف مهمة، فهي تلحق بعض المصادر في صيغ فَعْلان وفَعْلان وفُعْلان ، وفي جموع التكسير في صيغتي فَعْلان وفُعْلان»¹، وهي في الجمع تدل على أكثر العدد.

يقول (الرضي): «وفي كثرته فَعْلان، كجحشان رِئْلان، وفُعْلان كظُهران وبُطْنان»².

ويزيد (الرضي): «قوله وزيادة التثنية والجمع أي جمع السلامة، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون في نحو: مسلمان ومسلمتان ومسلمين ومسلمتين، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون في نحو: مسلمون ومسلمين والألف والتاء في نحو مسلمات»³.
فالألف والنون كما أشار (الرضي) مثلا تدل على التثنية، فهذه اللاحقة التي هي وحدة صرفية مقيدة، تدل على التثنية⁴.

وفي حديثه عن الصفات في جمع التكسير؛ إذ أن الأصل في الصفات أن لا تكسر يقول: «اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر لمشابهتها الأفعال وعملها عملها، فيلحق للجميع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه، وأيضا تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر وليس في التكسير ذلك، فالأولى أن تجمع بالواو والنون ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم»⁵.

ويذكر (الرضي) الاستثناء في جمع التكسير للصفات كأسماء الجوامد والصفات المشبهة واسم الفاعل، يقول: «ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت الفعل، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي... اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي»⁶.

ب- 1-6: صيغ الجموع: يقوم مفهوم الجمع عند العرب على مبدأ الزيادة في المعنى تعتمد على الزيادة في البناء، وهذا المبدأ يتبدى على سبيل المثال في صيغ جمع الجمع، إذ تعتبر

1- هنري فليش: العربية الفصحى، ص117.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص89.

3- المصدر نفسه، ج2، ص9.

4- إبراهيم خليل: مدخل إلى علم اللغة، ص222.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص116.

6- المصدر نفسه، ج2، ص117.

صيغة منتهى الجموع وهو جمع مكسّر ترد في ألف بعد ألف التكسير حرفان نحو: درهم ← دراهم .

أو ثلاثة أحرف بعد الألف أو وسطها ساكنة، نحو: مفتاح ← مفاتيح، فإذا أردنا المبالغة في التكثير، والعدد، أن نجمع الجمع فهذا النوع من الجمع غير قياسي أي: أنه يصح أن تجمع كل جمع ويتوقف ذلك على السماع «لأن الجمع دال على الكثرة بنفسه فلا حاجة لجمعه ثانية»¹ ولكن العرب استعملوه لزيادة المبالغة، و(الرضي) يخالف (سيبويه) في الرأي في القياس والسماع في صياغته فيقول: «اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه وغيره سواء كسّرت أو صحته كأكلب وبيوتات بل يُقال فيما قالوا ولا يتجاوز، فلو قلت أفلسات وأدليات في أفلس وأدل لم يجز»²، ثم يضيف: «وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياساً وكذا المصدر لأنه اسم جنس فلا يقال: الشتوم والنصور في الشتم والنصر، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول.. بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع»³.

كما يذكر (الرضي) صيغته وأحياناً يزيد التاء إلى الجمع لتأكيد يـ يقول: «وقد سمع في أفعل وأفعال وأفعلة كثيرة كالأيدي والأيايدي والأوطب والأواطب والأسقية والأساقي مشبه بالأجدل والأجادل، والأنملة، والأنامل، وقالوا: الأقوال والأقوايل والأسورة، والأساور، والأنعام، والأنعيم وقالوا: في الصحيح أعطيات وأسقيات، كأنملات، وجمعوا أيضاً فعلا على فاعل كجمال وجمائل وشمائل»⁴.

ونشير إلى أن بعض صيغ جمع الجمع نحو: رجالات وبيوتات باتت تُستعمل للدلالة على التميز وفقدت بذلك دلالتها الأصلية للمبالغة في الكثرة إلا أن كثير من الاستعمالات لا زالت تربطها بالمبالغة في التميز والصفات، يقول (الرضي): «وصحوه... ورجالات وجماليات وقالوا: في فعول نحو: بيوت بيوتات وفي فعل نحو: جزرات وحمرات، وطرقات وفي فُعْل نحو: عودات ودورات جمع عائذ ودار»⁵.

1- كمال إبراهيم: عمدة الصرف، ط 2، مطبعة الزهراء، بغداد، سنة 1957، ص 150.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 208.

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 208.

4- المصدر نفسه، ج 2، ص 210.

5- المصدر نفسه، ج 2، ص 210.

تلاحظ أن كل زيادة في المعنى وجبت عدولاً في الصيغة من حال إلى حال، لأنك في المبالغة لابد أن تترك موضعاً إلى موضع، أو تزيد في اللفظ مقابل الزيادة الطارئة على المعنى إذ قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا في نقل صيغة إلى صيغة أخرى أكثر منها حروفاً.

1-4 لواصق الاشتقاق:

أشرنا إلى أن لواصق التصريف عند إضافتها إلى بنية الكلمة فإنها تؤدي وظائف تصريفية فاللغة العربية إضافة إلى ما ذكرناه سابقاً؛ فإنه يمكن أن تُثري أُبنيتها عن طريق الاستعانة بالصيغ الصرفية القابلة للتحويل والتطور؛ أي: العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية¹، فالاشتقاق أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغير في اللفظ، وهذا ما ذهب إليه اللغويون في أن: «المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر وأن يناسب المشتق الأصل في الحروف مع المناسبة في المعنى»²، يقول (الرضي): «وتعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى وكونهما مأخوذتين من أصل واحد»³ وبضيف: «أما كون إفعال وفعالوفعال كدحراج فليس بدليل على الإلحاق؛ لأن مخالفة الشيء للشيء في بعض التصرفات تكفي في الدلالة على عدم إلحاقه به»⁴.

ثم يزيد: «قوله: (ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً) إنما قال في الاسم احترازاً عن تفاعل فإنه عنده ملحق بتفاعل كما ذكر قبل، وهو ممنوع كما ذكرنا لكون الزيادة مطردة في معنى»⁵.

ثم يذكر (الرضي) ويفصل في زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق فيقول: «النَّدَل بكسر النون والبدال وسكون الهمز - والنَّيدَلان بفتحها مع الياء والنَّيدَلان بضم العين، الكابوس من الندل: وهو الاختلاس: كأنه يندل الشخص أي يختلسه ويأخذه بغتة، والهمزة في نَدَل زائدة، لكونه بمعنى النيدَلان، والياء فيه زائدة لكونها مع ثلاثة أصول»⁶.

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، ص156.

2- ابن الزمكاني: التبيان في علم البيان المطلاع على إعجاز القرآن، تح أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، سنة 1964، ص169.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص335.

4- المصدر نفسه، ج2، ص332.

5- المصدر نفسه، ج2، ص332-333.

6- المصدر نفسه، ج2، ص332-333.

فلاحظ أنه عند زيادة الحركات والحروف على البناء يتحول من دلالة الاسمية إلى الفعلية أو من الفعلية إلى الاسمية.

فمن خلال هذه القاعدة اللغوية التي تركز على الواقع اللغوي هي من دفعت (الرضي) إلى اقتناعه بأصلية الاسم في المشتقات، ومن الظاهر أن التحول الذي يجري على البناء لتجري عملية التحول الداخلي بين الحركات القصيرة والطويلة نحو: فَعْل ← فاعل ← فيعل ← فوعل) وللرضي كلام طويل في ذلك لا يسعنا البحث لذكره.

فاللغة العربية أهم ما تتميز به عن اللغات الأخرى عملية الاشتقاق، إذ اللغة العربية غنية في تناولها لهذه الظواهر وهو يرجع إلى التنوع والكثرة والوفرة، وما يهمننا في هذا البحث مجموعة من اللواحق التي تضاف إلى هذه الأبنية المشتقة وهي السوابق والأحشاء الخاصة بمشتقات معينة نحو: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان والمبالغة والمصدر الميمي، واسم الآلة) وأهم اللواحق هي: (الهمزة والألف والميم، والواو والياء، والتضعيف).

1-4-1 الهمزة: وهي لاصقة اشتقاقية تضاف في أول بنية الفعل ليتحول من فَعْل إلى أفعَل فتكون إما لاسم التفضيل، أو وصفا للألوان والعيوب الظاهرة... كما قد تدخل (الهمزة) في علاقات نحوية في تحديد بناء الجملة، وللرضي تفصيل طويل في ذلك؛ إذ يرى أن هذه اللاحقة عند زيادتها لها وظيفة ومعنى، وليست مجرد إلحاق لفظي على بنية المفرد فقط يقول (الرضي): «أقول: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً»¹.

ثم يضيف: «والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثي، وقد تجيء مما لم يأت منه ذلك كألجم، وأسحم، وجلّد، وقرّد، واستحجر المكان، واستتوق الجمل»². ثم ينتقل (الرضي) إلى معنى الهمزة وأثرها يقول: « فاعلم أن معنى الغالب في أفعَل تعديّة ما كان ثلاثياً، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً لازماً مفعولاً بمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبت زيدا) جعلت زيدا ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد

1- المصدر السابق، ج1، ص83.

2- المصدر نفسه، ج1، ص85.

صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة أي: الجعل والتصيير كأذهبته ومنه أعظمته أي: جعلته عظيما باعتقادي بمعنى استعظمته»¹.

ثم يعدد (الرضي) معاني الهمزة كالنقل، والتصيير، والتعريض، وغيره يقول: «والمغزى من أحزنته، وحزنته شيء واحد لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا إلا أن الأول يفيد هذا المعنى في سبيل النقل، والتصيير بمعنى فعل آخر وهو حزن دون الثاني»².

ويقول كذلك: «قوله: (وللتعريض) أي: تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث... نحو: أقتلته: أي عرضته لأن يكون مقتولا قتل أولا، وأبعت الفرس: أي: عرضته للبيع»³.

وقد تتعدها إلى معان أخرى منها: الدلالة على الزمان والمكان، والصفة والتعجب والسلب، والدعاء.

يشير (الرضي): «ومن هذا النوع... دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل نحو: أصبح واضحى.... نحو أشملنا وأجنبنا وأصبينا وأدبرنا... وفيه الدخول في المكان.... كأكدى أي: وصل إلى الكدية، وأنجد وأجبل أي: وصل إلى نجد وإلى الجبل ومنه الوصول إلى العدد الذي هو أصله كأعشر... فجميع هذا بمعنى صار ذا كذا.... وذا العشرة.... أي: لوجودك مفعول أفعل على صفة وهي كونه فاعلا لأصل الفعل نحو: أكرمت فاربط: أي وجدت فرسا كريما... كقولك للتعجب ما أعطاك للدنانير.... قوله (للسلب) أي: (يجيء ليسلبك) عن مفعول أفعل ما اشتق منه نحو: أشكيتك أي: أزلت شكواه... وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة من معنى... وقد ذكرنا أنه لا بد من معنى... وقد جاء بمعنى الدعاء نحو: أسقيته أي: دعوت له بالسقيا... وقد يجيء أفعل لغير هذا المعاني وليس ضابطه كضوابط المعاني المذكورة»⁴.

1- 4- 2 التضعيف: وهو لاصقة اشتقاقية تأتي في حشو المفرد وهي تفيد التكثير، والمبالغة نحو: قطع وفتح وكسر وصرّف، وقد يخرج (فعل) إلى معان أخرى يقول (الرضي): «أقول: الأغلب في فعل أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل، كما أن الأكثر في أفعل النقل تقول: ذبحت الشاة ولا تقول: ذبحتها، وأغلقت الباب مرة ولا تقول: غلّقت؟ لعدم تصور معنى التكثير في مثله

1- المصدر السابق، ج 1، ص 86.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 87.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 88.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 92.

بل تقول: ذبّحت الغنم، وغلّقت الأبواب، وقولك: جرّحته أي: أكثرته جراحاته، وأما جرّحته- بالتخفيف- فيحتمل التكثير وغيره»¹.

وقد يكون للتضعيف وظائف نحوية لمعنى كالتعدية يقول (الرضي): «قوله: (وللتعدية نحو فرّحته) معنى التعدية في هذا الباب كما في باب أفعل... (هو) بمعنى جعل الشيء ذا أصله ليعم نحو: فحّى القدر: أي: جعلها ذات فحّا، وشسّع الفعل...»².

وقد يكون للدعاء يشير: «ويجيء للدعاء على المفعول بأصل الفعل... نحو: سقيته: أي: قلت له سقيالك»³.

كما يجيء للسلب يقول: «وقوله: (وللسلب) قد مر معناه... جلدته: أي أزلت جلده بالسلب»⁴. «وقد يجيء بمعنى صيرورة فاعله أصله المشتق منه، كروّض المكان أي صار روضا»⁵. «ويجيء بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه نحو: كوّف: أي مشى إلى الكوفة... وقد يجيء لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة، نحو: جرّب وكلم»⁶.

كما يذكر (الرضي) في موضع آخر وظيفة التضعيف في نحو: فعّال مثل: كَبَّار وعجّاب والاصل فيه (فعيل) منقول من الصفة المشبهة، ثم عدل إلى فعّال بالتخفيف ثم فعّال بالتشديد لزيادة المبالغة، يقول (الرضي): «والظاهر أن (فعّالا) مبالغة (فعيل) في المعنى فـ(طوال) أبلغ من (طويل) وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طوّال»⁷.

1- 4-3 الميم: وهي لها لاصقة اشتقاقية تزداد في بداية بنية المفردات ومن خصائصها أنها تسبق عدة أبنية في باب المشتقات.

1- المصدر السابق، ج1، ص92.

2- المصدر نفسه، ج1، ص93.

3- المصدر نفسه، ج1، ص94.

4- المصدر نفسه، ج1، ص94.

5- المصدر نفسه، ج1، ص95.

6- المصدر نفسه، ج1، ص96.

7- المصدر نفسه، ج2، ص136.

فبداية نجد دخول الميم الزائدة على الاسم الذي يدل على حدث وهو يصاغ في الثلاثي المجرد، ويصاغ أيضا في الثلاثي المجرد على وزن مَفْعَل، كما قد يأتي على وزن (مفعلة)، أما من غير الثلاثي المجرد، فإن المصدر الميمي يأتي على زنة فعلها المضارع المبني للمجهول. يقول (الرضي): «(قال: ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على وزن مفعَل قياسا مطردا كمقتل...»¹.

ثم يفسر (الرضي) عبارة (قياسا مطردا) ويذكر الأفعال المعتلة وطريقة زيادة الميم عليها يقول: «(قوله: قياسا مطردا) ليس على إطلاقه: لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالموعد والموحل، مصدرا كان أو زمانا أو مكانا؛ بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمولى، مصدرا كان أو غيره... وقد يجيء الناقص المفعَل مصدرا بشرط التاء كالمعصية والمحمية... وجاء في الأجوف المعيشة... ويجوز أن يقال: إنه اسم زمان أي وقت طلوعه»² فإذا كانت بالكسر فإنها تدل على الموضع الذي يطلع فيه الفجر، وأما إذا كانت بالفتح فإنها تدل على المصدر، أما من غير الثلاثي المجرد فيقول: «أي: من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول، والزمان والمكان كالمدرج والمقاتل والمحرنجم...»³.

كما قد تزايد الميم في اسم الآلة «واسم الآلة في العربية اسم مشتق من مصدر الفعل الثلاثي المجرد المتصرف المتعدي بالدلالة على الآلة التي يجري معها حدث الفعل...»⁴.

يقول (الرضي): «(قال: (الآلة على مفعَل ومفعال ومفعلة: كالمحلب والمفتاح والمكسحة)»⁵. والمكسحة)»⁵.

ثم يفسر (الرضي) الفرق بين الموضع، والآلة في صيغة محلب يقول: «أقول: اعلم أن المحلب ليس موضع الحلب، لأن موضعه هو المكان الذي يقعد فيه الحالب للحلب، بل هو آلة يحصل بها الحلب، وكذا المسرجة بكسر الميم»⁶.

1- المصدر السابق، ج1، ص168.

2- المصدر نفسه، ج1، ص170-171.

3- المصدر نفسه، ج1، ص171.

4- عبد القادر عبد الجليل: الصرف الصوتي، ص323.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص186.

6- المصدر نفسه، ج1، ص186.

ثم يضيف: «فإذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن بفتح الكاف والدال، كالمثقب لآلة الثقب، والمحرضة وعاء الحرض، أي الأشنان، والظاهر أن مضربة السيف الضرب لا موضعه، غيّرت عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل»¹.

ثم يقول: «ومن ثعالة، قال مَثَلَةٌ لأن ثعالة من الثلاثي، قال الجوهري وجاء معقرة بحذف الياء أي كثيرة العقارب وهو شاذ»².

يقول (فاضل السامرائي) أنّ «الأصل في مِفْعَل يكون للآلة، نحو، مبرد، ومسّن ثم استعير إلى المبالغة فإذا قالوا: (هو مقول)، كان معناه آلة للقول»³.

ووزن مِفْعَل في الآلة لما يعالج به يقول (الرضي) مستشهداً بقول (سيبويه): «وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية، يعني أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة»⁴، وقد يجيء مِفْعَل اسماً دالاً على موضع مخصوص يضيف (الرضي): «فجاز تغييرها عما عليه، قياس بناء الآلة: كما قلنا في المسجد وأخواته»⁵.

كما ذكر (الرضي) وزن (مفعلة) بفتح العين والذي يكون اسمه جامد ليدل على ما كثر بالمكان يذكر: «واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكام اسمه جامداً فالباب فيه مفعلة بفتح العين كالمأسدة والمسبعة والمذابة، أي الموضع الكثير الأسود والسباع والذئاب... أو تقول: مكان مُثَلِبٌ ومَعْقِرٌ، ومُضْفَعٌ ومُطْحَلِبٌ بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل»⁶.

ثم يستشهد في خروج الاسم من الدلالة على الكثرة إلى اسم فاعل الفاعل بقول لبيد يقول: «(قال لبيد): يَمْنُنُ أَعْدَاداً بَلْبِنَاؤُ أَجَا *** مُضْفَعَاتٌ كُلُّهَا مُطْحَلِبَةٌ»⁷

وقد يأتي المَفْعَل على وزن مفعوله إذا كان من الرباعي يقول (الرضي): «ولو كانوا يقولون من الرباعي على قياس الثلاثي لقالوا: مُثَلِبَةٌ ومَعْقِرَةٌ على وزن المفعول؛ لأن نظير المفعول

1- المصدر السابق، ج1، ص188.

2- المصدر نفسه، ج1، ص189.

3- فاضل السامرائي: الصرف العربي أحكام ومعان، ص63.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص187.

5- المصدر نفسه، ج1، ص187.

6- المصدر نفسه، ج1، ص188.

7- المصدر نفسه، ج1، ص188.

فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله نحو: مدحرج ومقاتل وممزق كما ذكرنا في المكان والزمان والمصدر»¹.

ويرى (فاضل السامرائي) أن ثمة فرق في المعنى بين المصدر الميمي والمصادر الأخرى يقول: «غير أن الذي يبدو لي أن هذا المصدر لا يطابق المصدر الآخر في المعنى تماماً وإلا فما اختلفت صيغته»².

كما يوضح (السامرائي) رأيه في ذلك بأن المصدر الميمي مصدر متلبس بذات في الغالب أما المصدر غير الميمي فهو حدث غير متلبس بشيء آخر، ثم إن المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر غير الميمي، وأن العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية، مما تتوسعه في المصادر الأخرى، فالعرب لا توقع المصدر الميمي حالاً في الغالب³.

وأما مَفْعَل اسم اختص بآلة معينة يقول (الرضي): «(قوله: ونحو المُسْعَط والمنخل)...جاء خمسة أحرف بضم الميم: المكحلة والمسعط والمنخل والمدق والمدهن»⁴.

1-5 حروف الزيادة التصريفية: في العربية مجموعة من الحروف تختلف عن أحرف الزيادة، وهي بمثابة لواصق اشتقاقية تُزاد على جذر الكلمة وتقوم بوظائف تصريفية، وهذه الحروف حين تُضاف إلى مبنى اللفظة تنتقله من صيغة إلى أخرى، تقابله غالباً زيادة في المعنى، تساعد في توكيد معنى اللفظ والمبالغة فيه، وقد تتصل هذه الحروف بالأصل تصديراً وحشواً أو تذييلاً ومنها:

1-5-1 الميم: تراد الميم في آخر اللفظ قصد زيادة المعنى والمبالغة فيه ومن أمثلة ذلك زرقم للشديد الزرقه، إذ «أجمع أهل اللغة إلى أن أصله من الزرق وأن الميم فيه زائدة»⁵. وسُتْهم، وهو الكبير الأست⁶، وقد ذكر (الرضي) ذلك في لفظ "ابنم"، إذ جاء أن الميم زائدة زائدة في "ابن" وهي تدل على المبالغة والتوكيد.

1- المصدر السابق، ج1، ص189.

2- فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربية، ط2، دار عمار، عمان، سنة 2007، ص34.

3- فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربية، ص35-36.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص186-187.

5- أحمد بن فارس: المقاييس، تح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د ت)، ج1، ص329.

6 - Moscati: An Introduction To The Comparotire Of The Semetic Languages, p82.

يقول في ذلك: «وقولك ابنم وامرئ وأيمن ليست بمحذوفة الأواخر، وميم ابنم بدل من اللام أي الواو... على أنه قيل: إن ميم أيم زائدة كميم زرقم وستهم واللم محذوف»¹.

1-5-2 النون: تزداد النون للمبالغة والتكثير بنحو: رعشن للذي يرتعش، وفي قولنا: علجن وهي تعبير عن المبالغة وهي من العلج، وهي الناقة الغليظة، والعنسل هو الناقة السريعة يشير (الرضي): «أقول العنسل الناقة السريعة مشتقة من العسلان وهو السرعة، وقال بعضهم: هو كزيدل من العنس، وهو بعيد، لمخالفة معنى عنسل معنى عنس، وهي الناقة الصلبة ولقلة زيادة اللام»².

1-5-3 التاء: وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف وتزداد على الألفاظ في المعنى وتكثيره قال (ابن يعيش): «وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية، وإلا أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية، ولتأكيد المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لأنفعلاً يفيد المبالغة بنفسه إذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة»³.

فأنت عندما تقول رجل علامة وراوية فمعنى ذلك أنك تريد المبالغة والدلالة على كثرة الروايات والعلوم، وقد عبر (الرضي) في زيادة التاء للدلالة على كثرة الشيء في المكان يقول: «وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان قولك أرض مسبعة ومأسدة ومذابة»⁴.

1-5-4 الهاء: وتراد للدلالة على المبالغة كهبلع وهو من البلع، يشير (الرضي): «ولا شك أن هذا اشتقاق خطي، وهبلع للأكل من البلع، وأظهر اشتقاقا وكذا سلهب بمعنى السلب وهو بمعنى الطويل، والهركولة: الضخمة الإدراك، وجاء في الهركولة الهركلة بكسر الهاء وضمها، وتشديد الراء، وسكون الكاف، والضخامة تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا؛ بل تركز الأرض برجلها، وأكثر الناس على ما قال (ابن جني) وهو أن الهجرع، والهبلع فعل، وهركولة فعلولة»⁵.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص252.

2- المصدر نفسه، ج1، ص333.

3- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ج5، ص98.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص188.

5- المصدر نفسه، ج2، ص285.

فقد أنشأ (الرضي) يعرض لعدد من القضايا المهمة المتعلقة بهذه المسألة، والجانب فأفاد وأجاد، وأتى بما تمس الحاجة إليه في هذا المقام، ويظهر ذلك إذا تأملت كلامه في هذا الموضع، فقد تعرض فيه لدراسة العلاقة بين المبنى والمعنى، فوضع لها من الضوابط والقواعد ما ينم عن سعة أفقه وعمق دراسته، فهو يرى أن نقل اللفظ والعدول به من صيغة إلى صيغة أخرى أكثر حروفاً من الأولى لا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً، ويرى أن هذه الطريقة لا تستعمل إلا في مقام المبالغة، يقول (ابن أثير) في نفس السياق: «اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه لا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني، وأمثلة الإنابة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة في المعاني، وهذا لا نزاع فيه لبيانه، وهذا لا يستعمل إلا في مقام المبالغة»¹.

و من الأمثلة: خشن --- خشن

قال (الرضي): «ذو الزيادة قد تكون زيادته للحاجة في زيادات اسم الفاعل، واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضها للتوسع في الكلام كما في سعيد وحمار وعصفور، وكنابيل ونحو ذلك، ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق أنها للتوسع في اللغة حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء في الوزن والسجع كان موجوداً، وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى، ولا دليل على ما ادعى»².

ويستفاد من هذا النص من أن كون زيادة المبنى مما يقتضي زيادة المعنى أمر لا يختلف عليه.

فحتى الدراسات الحديثة لم تغفل بحث العلاقة بين المبنى والمعنى؛ بل أنها قد تعدت ذلك إلى بحث العلاقة بين المباني والبواعث النفسية المحركة لها «فالكلمات يمكن أن تخضع للبواعث المحركة لها فتصبح شفافة أو معتمة، ويتم هذا على مستويات صرفية وصوتية ودلالية، ولكل منها نتائج أسلوبية بارزة.... أما الباعث الصرفي فيتمثل في وجود صيغ ومشتقات صرفية شفافة ذات أثر أسلوبية، وبخاصة تلك التي تتصل بالمجال العاطفي مثل: صيغ التصغير، والتحقيق والسخرية وغيرها من الصيغ التي قد تكتسب دلالة أسلوبية جديدة في سياق تعبيرية يبرز

1- ابن الأثير: المثل السائر، تقديم وتعليق دار أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار النهضة، مصر، ج 2، ص 241.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 66-67.

شفافيتها ويخفف عتمتها»¹، ولعل هذا يضيف بعدا جديدا فيدراسة العلاقة بين الصيغة والمعنى ألا وهو البعد النفسي، بمعنى الاستفادة من دلالة الصيغة في السياق للكشف عن الأبعاد المسيطرة على المبدع حالة إبداعه.

ومن أمثلة زيادة حرفين بغرض المبالغة في المعنى (هيزام) وهو من الهزم أي: الصرامة والقطع، ومنه سيف هيزام أي شديد، فزيدت الياء والألف للدلالة على الشدة في القطع، يقول (الرضي): «الهرماس والفرناس، الأسد الشديد في الهرس والفرس»²، فقد زيدت الزيادات بغرض إبراز الشدة والمبالغة فيها.

1-6: البنية والتحويلات الداخلية في (شرح شافية ابن الحاجب):

يعتمد المنهج النحوي في توليد (Generative) تراكيب جديدة تتفق مع قابلية المتكلم على الأداء (Performance)، وتتسجم ومبدأ الصحة القواعدية Well-Formed Grammartcalness للغة، على القواعد التحويلية Transformatinalrules، ويتجسد ذلك من خلال الحذف والزيادة والتقديم والتأخير لتحقيق الغرض.

والمنهج الصرفي شبيه من حيث بعض المبادئ بالمنهج النحوي، فبنية الكلمة العربية تتكون من أصوات ثابتة consnants، وأخرى متغيرة vowels، إذ تتم عملية التحويل الداخلي بين هذه الأصوات؛ فينتج عنها تغيير في شكل البنية، وقد لا يؤثر هذا التحويل في وظيفة البنية فيكون التغيير شكليا وهو ما يحصل في القلب المكاني نحو: التقديم والتأخير وكذا ما يحصل في الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما يحصل للبنية من تغيير في الشكل يتبعه تغيير في الوظيفة، ويحدث ذلك بين المصوتات نحو: (فعل، وفعال وفعل، وفعل...) إذ تتولد عن هذه العملية التحويلية بنى صرفية لها أشكال جديدة ووظائف مختلفة أو عند زيادة اللواحق على البنية كلاصقة النسب التصغير، والتنثنية، والجمع وغيرها. ومنه نستنتج أن التحويلات الداخلية في البنية العربية يمكن أن نثرها وندرسها من جانبين: الأول: وهو التحويلات الشكلية وتتضمن: القلب المكاني، والإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف. الثاني: التحويلات الشكلية والوظيفية وتتضمن تحويل المصوتات واللواحق والتحويلات الداخلية.

1- صلاح فضل: علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة، مجلة فصول، عدد أكتوبر سنة 1984، ص57.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص334.

أ- التحويلات الشكلية:

أ- 1 : القلب المكاني: يتصل مفهوم (القلب) بتبادل مواقع الأصوات داخل بنية الكلمة تقديمًا وتأخيرًا مع بقاء المعنى واحدًا أي: «تقديم بعض أصوات الكلمة على بعضها لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي»¹، وقد يكون للتوسع أو التخفيف، أو الضرورة اللفظية.

فهو من حيث المعنى الإصطلاحي لا يكاد يخرج عن فلك التقديم والتأخير، وتغيير الحكم وفي الشريعة الإسلامية جعل المعلول علة، أو العلة معلولا وثبوت الحكم من دون علة ف«القلب جعل المعلول علة، والعلة معلولا، وفي الشريعة عبارة عن عدم الحكم لعدم الدليل ويراد به ثبوت الحكم بدون علة»².

والقلب عند البلاغيين من وجوه تحسين الكلام أو من البديع اللفظي، فالكلام نوعان: لفظي ومعنوي، ومن اللفظي القلب جاء في "شرح السعد": «ومنه أي: ومن اللفظي القلب، وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجري في النثر والنظم»³.

ومما عد من ذلك قول (الأرجاني):

مودّته تدوم لكل هول * * وهل كلّ مودّته تدوم.

والحديث يطول في هذا المجال، وما يهمنا نحن ما يخص الجانب الصرفي، فكما أشرنا سابقا فالقلب يكون لضرورة، أو للتوسع، أو للتخفيف: «والقلب في الكلام كثير وإنما جاء للضرورة ولم يستعمل في سعة الكلام»⁴.

وهنا يكون المقلوب قسمان:

1- قسم قلب للضرورة: نحو: شواع في شوائع.

1- أحمد بن محمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، تق محمد بن عبدالمعطي، دار الكيان، الرياض، (د ت)، ص23.

2- الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص178.

3- القزويني: شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ج4، ص459.

4- ابن عصفور الاشيلي: ضرائر الشعر، تح ابراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1980، ص191.

2- قسم قلب توسعا من غير ضرورة: وهو قلب غير مطرد نحو: لاث في لائث، وشاك في شائك، فـ«القلب هو تحويل الشيء عن وجهه»¹. ويقول "برتيل مالمبرج": «يحدث في بعض الأحيان أن تتبادل الفونيمات أماكنها في السلسلة الكلامية»²، وهو ما يسميه بالقلب Metathe، إذ قسم (المبرج) القلب إلى نوعين: متقارب (Inversion)، ومتباعد (Metathesis) وسمى النوعين القلب المتباعد، ومثل له باسم العلم الفرنسي Ronlon³.

وقد عرف "رونالد وردوي" Ronald Wardhugh "القلب المكاني: «بأنه تغيير في مواقع الأصوات، (The Switch In Position Of Sound) مثل: Aks و Ask»⁴. وذكر (ماريو باي) أن القلب المكاني هو: «تغيير مواقع الحروف في داخل الكلمة»⁵. كما يؤكد (بروكلمان) هذه الظاهرة «بصعوبة التتابع الأصلي على الذوق اللغوي»⁶. ولا يختلف رأي (الرضي) عن الدراسات الحديثة إذ كانت نظريته للقلب المكاني نظرة صوتية وهو ما عبر عنه بتقديم بعض حروف الكلمة على بعض يقول: «أقول: يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعثل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلا، نحو: "امضحمل و اكرفه" في: "اضمحل و اكفهر" وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلو، كناء بناء في: نأى ينأى، وراء في رأى، ولاع وهاع وشواع، في لائث ومائع وشوائع... وقد يقدم متلو الآخر على العين نحو: "طأمن" وأصله: "طمأن" لأنه من الطمأنينة... وقد تقدم العين على الفاء كما في: أيس، وجاء وأينق، والآراء، والآبار، والآذر، وتقدم اللام على الفاء كما في: أشياء" على الأصح، وقد تؤخر الفاء على اللام كما في الحادي وأصله الواحد»⁷.

فالهدف من القلب هو تسهيل النطق وتيسره، وكذا توفير الجهد إذ يرى (وايتني) Whitney: أن كل ما تكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى

1- ابن منظور: اللسان، (مادة قلب)، ج5، ص371.

2- برتيل مالمبرج: الصوتيات، ترجمة محمد حلمي خليل، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، 1985م، ص21.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص121-122.

4- Ronald Wardhaugh, Introduction to linguistics, p202، نقلا عن الدرس الصوتي.

5- ماريو باي: أسس علم اللغة، ص149.

6- كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبدالتواب، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية، 1977م، ص80.

7- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص21-22.

توفير المجهود الذي يبذل في النطق، وأن هناك استعداد للاستغناء عن أجزاء الكلمات التي لا يضر الاستغناء عنها بدالاتها¹.

وتعتبر ظاهرة القلب المكاني جزء من هذا التطور اللغوي الذي شهدته وتشهده اللغة عبر التاريخ قديما وحديثا حتى وإن كان البعض يرجع أسباب القلب المكاني: إما بسبب إحلال المائعات أحدهما مكان الأخرى مناسبة للحركة، أو بعدم الإدراك للكلام من قبل الأطفال². ويذهب "إبراهيم أنيس" في محاولة منه لدراسة بعض الألفاظ المقلوبة وتفسيرها، وأخضع ظاهرة القلب المكاني إلى ما أسماه بالسلاسل الصوتية وانتهى إلى أن المقلوب أكثر استعمالا من المقلوب منه لأن الجديد محبوب و مأنوس³.

ويشير (الرضي) إلى ما ذهب إليه "إبراهيم أنيس" في قضية الاستعمال للفظ يقول: «وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة الأخرى المناسبة لها لفظا ومعنى... ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد، ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما، فإن كانت إحدهما صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يئس، فالصحيحة مقلوبة من الأخرى، وكذا إن كانت إحدهما أقل استعمالا مع الغرض المذكور من الأخرى... مع أن هذا ينتقض: بجذب وجذب، فإن جذب أشهر مع أنهما أصلا...»⁴.

يقول (فندريس): «والانتقال المكاني يصدر عن نفس الأصل الذي صدر عنه التشابه، إذ أن مرد الأمر في كليهما إلى الخطأ ونقص الالتفات، ولكن النتيجة مختلفة كل الاختلاف، فبدلا من تكرار الحركة النطقية مرتين، يقتصر على تغيير مكان حركتين، وأخيرا يبدو الانتقال المكاني كما أن لو جزأين في كلمة واحدة قد تبادلا أحد العناصر فبدلا من (فسترا) Festra (نافذة)، يقال في البرتغالية Fresta (فرستا)، ويقال في بعض اللهجات البريتانية: Derbi بدلا من Derbri (دبري) يأكل»⁵، ويذهب "إبراهيم أنيس" إلى أن الغرض من القلب المكاني هو الميل إلى اليسر، وتلمس الأصوات السهلة التي تحتاج إلى جهد عضلي⁶.

2-Vu: Hiteney, *Life and Grouth of language*, london, 1880, p48 .

2-إبراهيم السامرائي: *التطور اللغوي التاريخي*، ط2، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص120 .

3-انظر بحثه: ملك ملاك ملائك، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج31، ص1977.

4-الرضي: *شرح شافية ابن الحاجب*، ج1، ص24.

5-فندريس: *اللغة*، ص34.

6-انظر: إبراهيم أنيس: *الأصوات اللغوية*، ص212.

ويؤكد هذا الكلام "رمضان عبد التواب" في قوله: «والقلب المكاني هو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة عن بعض لصعوبة تتابعها الأصلي عن الذوق اللغوي، وهو ظاهرة يمكن تحليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك»¹.

وقد سبق (الرضي) الدراسات الحديثة في نظريته لظاهرة القلب المكاني وما تهدف إليه كذلك في تسهيل النطق وتيسيره إذ يقول في حديثه عن تخفيف الهمزة: «وربما قدمت الهمزة التي لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف، استكراها للحذف فيقال في: "يسألون يأسلون" لأن تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف... ومثله في: "بيأس ياءس"»².

نستنتج مما سبق أن القلب المكاني يحدث أحيانا عندما تتبادل الأصوات أماكنها على مستوى الكلمة الواحدة، شرط أن تبقى محتفظة بأصواتها، فالقلب المكاني رغم اختلاف وجهات النظر في أسباب حدوثه وسيلة لتسهيل النطق وتيسيره عن طريق تقديم أصوات عن غيرها، وكذا الهروب من المماثلة والمشكلات المتعلقة بالكلمات المعتلة والمهموزة.

أ- خطوات القلب: نأخذ مثالا من فعل صحيح، ومهموز: اضمحل ----- اكفر

امضحل ← اضمحل ← ا - م - ض - ح - ل ل ← ض - م - ح - ل ل
واكرهف ← اكفر ← ا - ك - ر - ه - ف ف ← ك - ف - ه - ر ر

المهموز: هائع و لائع

ه - ع - ن ه - ع - ن ه - ع - ن

حذف الهمزة وحركتها

ل - ع - ن ل - ع - ن ل - ع - ن

حذف الهمزة وحركتها

وذهب (الرضي) مذهب البصريين في أن ماكان من باب جبذ وجذب لا يعد قلبا ، وتحدث عنه (عبد الراجي) في كتابيه "التطبيق الصرفي" و"النحو العربي في الدرس الحديث" فعدّ في الأول الالتجاء إلى التخلص من صعوبة نطق الأصوات بتقديمها، أو تأخيرها من أسبابه «والواقع أنه ظاهرة لغوية واضحة في اللغة العربية ولا يصح إنكارها، ونحن نلاحظها كل يوم فيقلبون بعض حروفها مكان بعضها الآخر، ونلاحظها أيضا في لغة العامة وأوضح مثال عليها

1-انظر: إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، ص57-60.

2-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص39.

كلمة مسرح التي تنطق كثيراً: مسرح¹...وتعتبر هذه وجهة نظر وجيهة ولكن لا يمكن أن نحصرها عند الأطفال والعامة.

كما عدّ اللفظة المقلوبة في كتابه الثاني واحدة من الاحتمالات المفروضة في نظرية النحو التحويلي فاختارها المتكلم، وهذا الاختيار يمثل البنية الظاهرة التي طغت على السطح ويقوم النحو التحويلي على الحدس²، ويمكن إخضاع كثير من مسائل العربية لهذه النظرية ومنه: الحمل على التوهم، الحمل على الموضع، الحذف والزيادة، التقديم والتأخير، التذكير والتأنيث كثرة الأوجه الإعرابية³.

وتحدث عنه (رمضان عبد التواب) في كتابه (التطور اللغوي ومظاهره وعمله وقوانينه) فذكر فيه أن ظاهرة "القلب المكاني" يمكن تحليلها بنظرية السهولة والتيسير «والقلب المكاني وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة عن بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي، وهو ظاهرة يمكن تحليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك»⁴.

و(الرضي) لم يشترط في الأصل أن يكون أكثر شيوعاً في كل مقلوب؛ لأنها مسألة مطردة جاء في (شرح الشافية): «وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين، وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى، ولا تدل على كون قليلة الاستعمال مقلوبة، فإن رجلة في جمع رجل أقل استعمالاً من رجال، وليست بمقلوبة منه، ولعل مراده أنها كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة دون الأخرى، كأيس مع يئس، فالصحيحة مقلوبة من الأخرى، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الغرض المذكور من الأخرى، فالقلبي مقلوبة من الكثرى كآرام وآذر...»⁵.

ولا يخضع لحكم ما أشار إليه (إبراهيم أنيس) في أن كثير من المقلوبات لا نستطيع أن نعدّ تلك الألفاظ التي يقلبها العامة خطأ، أو عبثاً - أصولاً - نحو: آرام وأدور، لشيوعهما مقلوبتين من آرام وآذر، والقول نفسه في يئس وأيس وغيرها من الألفاظ المقلوبة التي يثبت فيها أن الأصل أكثر شيوعاً من المقلوب.

1- عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص14.

2- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، النهضة، ص102.

3- نهاد موسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص51.

4- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي ومظاهره وعمله وقوانينه، القاهرة، مكتبة الخاتجي، الرياض، دار الرفاعي، ص57.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص24.

ولبعض المحدثين دور رئيس في تعليل هذه الظاهرة صوتياً ولغوياً، ولعل أكثرهم من تناولها هو (براجستراسر) في كتابه (التطور النحوي للغة العربية)، وانتهى به الأمر أن الأسباب وراء ذلك تجنب صعوبة النطق الناشئة من تجاوز بعض الأصوات يقول: «والافتعال تأوّه في العربية دائماً تالية لفاء الفعل، وكانت في الأصل سابقة لها كما في الآرامية نحو: Etkri أي: "اقتراً" يعني "قرئ"، ولكنها كانت تؤخر بعد فاء الفعل، إذ كانت هي واحداً من حروف الصفير نحو: Estama أي: استمع يعني سمع، وعلى هذا القياس أخرت العرب التاء في سائر الأفعال أيضاً¹، وكذلك يحمل (براجستراسر) جموع التكسير المقلوبة التي من باب أفعل وأفعال التي عينها همزة على تجنب صعوبة النطق في كل مقطع تتجاوز فيه همزتان ومن ذلك: آدر، آرس، آبار، آراء، آماق، آسار، آثار، وآرام وغير ذلك» ومن ذلك القسم جمع التكسير على صيغة (أفعل) و(أفعال) للكلمات التي عينها همزة نحو: آرس وآبار، جمع بئر²، ويرى أيضاً أن حذف الهمزة في مثل: آرس وآبار مع الحركة قبلها من سمات العربية وحدها: «وحذف الهمزة في مثل آرس وآبار مع مد الحركة قبلها خاص باللغة العربية لا يرتقي إلى زمن أقدم من زمان افتراق العرب عن الأقوام الثمانية»³.

وظاهرة القلب المكاني في العربية قريبة عنده من أصل التخالف» ونجد تغيير آخر من أصل التخالف، وهو التقديم والتأخير أي أن حرفاً من حروف الكلمة يقدم وآخر يؤخر مكانه، وعلته أن تغيير ترتيب الحركات في التصورات أسهل من تغييرها الموجب للتخالف»⁴.

وتحدث (إبراهيم أنيس) عن ظاهرة التخالف في كتابه (الأصوات اللغوية) معزراً إياها بأمثلة كثيرة من العربية وانتهى إلى أن هذه المخالفة تعود إلى تلمس الأصوات السهلة «وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبذل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة، ولقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلمهم يريدون بهذا أنه يحتاج إلى جهد عضلي»⁵.

1- براجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، القاهرة مكتبة الخافجي، الرياض، دار الرفاعي، ص 92.

2- المرجع نفسه، ص 41-43.

3- المرجع نفسه، ص 42.

4- المرجع نفسه، ص 35.

5- عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2010، ص 212.

ومما عده (برجستراسر) من الألفاظ المقلوبة حملا على الأصل السامي لفظة (بركة) لأنها في الأكديّة Burka وفي العبرية: Barak وفي الآرامية Burka وفي الحبشية Berk¹. يقول (الرضي) في قلب الأجوف الذي ليس أصله همز: «وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام نحو: شاك وشواع في شائك وشوائع لئلا يهمز ما ليس أصله الهمز، والهمز مستقل عندهم... ويحذفهم بعضهم فيما ذكرت جذرا من ذلك فيقول: رجل هاع لاع بضم العين، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة في بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدي إلى همزتين»². ويشير كذلك: «وكذا قالوا: مخبي في مخبؤ مخفف مخبوء بالهمزة... وبعضهم يقول في تخفيف رؤية، ورؤيا رؤية، ورّيا»³.

ويقول أيضا: «لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل»⁴، وقد ميز (الرضي) بين تصرف اللفظين تصرفا واحدا ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه، فمن الأول نحو: جبذ وجذب قال: «فإن ثبت فيها لغتان بمعنى يتوهم فيهما القلب، ولكل واحد منهما أصل كجذب جذبا وجبذ جبذا، لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى»⁵.

ومن الثاني: أي القلب المكاني أشياء وشيئا: قال (الرضي): «ثم نقول: أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع كالقصباء، والغضياء، والطرفاء، في القصباء، والغضاء، والطرفة، وأصلها شيئا، قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين - أي الألف - مع كثرة استعمال هذه اللفظة فصار لفعاء»⁶.

وتفسيره الصوتي لهذا التحول الكلي أن العرب - كما أشار (الرضي) - كرهت النطق بالياء مع الهمزة فحصل في البنية تقديم وتأخير على المثال التالي:

ش _ ي _ ع _ ع _ ش _ ش _ ي _ ع _

1- انظر: برجستراسر: التطور النحوي، وانظر بروكلمان: فقه اللغات السامية، تر رمضان عبد التواب، الرياض، جامعة الرياض، سنة 1977، ص 36.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 25.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 26.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 27.

5- المصدر نفسه، ج 1، ص 24.

6- المصدر نفسه، ج 1، ص 29.

وما هو معروف أن اللغة العربية لا يبدأ فيها بساكن ألقى المصوت القصير (الفتحة -) لحرف الشين على الهمزة وتحول الشين إلى ساكن.

عَشَ - يَ - عَ _____ عَ - شَ يَ - عَ.

لأن أصل "أشياء" "شيئاء" على وزن فعلاء فقدموا اللام وهي الهمزة الأولى على موضع الفاء فقالوا أشياء وزنها (لفعاء).

والقلب المكاني ظاهرة لغوية تدخل ضمن التحويل الشكلي وهو يهدف عند المحدثين إلى: السرعة في النطق¹، أو الابتعاد عن المبالغة في التأنيق²، وإلى عيوب في النطق³. ويرى (براجستراسر) أن القلب المكاني «أحد صور التطور اللغوي»⁴. ويأتي التقديم والتأخير في القلب المكاني على أربعة أنواع⁵:

- الأول: تقديم اللام على العين نحو: (ناء) على وزن (قلع) والأصل (نأى) على وزن (فعل).
- الثاني: تقديم العين على الفاء نحو: (أينق) على وزن (أعفل) والأصل (أنوق) على وزن (أفعل).
- الثالث: تقديم اللام على الفاء نحو: أشياء على وزن (لفعاء) والأصل شيئاء على وزن (فعلاء).
- الرابع: تأخير الفاء على اللام نحو: (حادي) على وزن (عالف) والأصل: واحد على وزن (فاعل).

أ - 2: الإعلال بالنقل وبالحذف:

من التحويلات الداخلية التي تدخل ضمن التحويل الشكلي (الإعلال) وهو عند (الرضي) التغيير الذي يحصل للمصوتات (الألف والواو والياء) وللهمزة داخل بنية الكلمة، وذلك لعدم حصول انسجام بين الصوامت وله أنواع هي: الإعلال بالنقل، والإعلال بالقلب، والإعلال بالحذف.

1- ابراهيم انيس: اللهجات العربية، مكتبة الانجلو، ط/ مصر، 2003، ص132.

2- جوزيف فندريس: اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950، ص180.

3- ابراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، 1981، ص102.

4- براجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص22.

5- عبد الحق أحمد محمد الحجي: الإعلال في كتاب سيبويه، 2008، ص297.

فالإعلال كما جاء في (شرح الشافية): «الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان وحروفه الألف والواو والياء...»¹.

ويفسر (الرضي) ذلك بقوله: «أقول: اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة أي: الألف والواو والياء بالقلب، أو الحذف، أو الإسكان ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال نحو: رأس ومسلة والمرأة بل يقال: إنه تخفيف للهمزة»².

فبالنظر إلى الدرس اللساني الحديث فإن الهمزة لها دور تبايني أي ذات وظيفة تباينية وليست تمييزية، وهذا نلاحظه في النطق الحجازي لها بين التسهيل والتحقيق.

فالذي يحقق وجود الهمزة أو يسلبها قيمتها هو النبر، فالأساس في هذا التصور هو الضغط والهت والنبر يقول (دانيال جونز) Daniel Jones في وصفه لصوت الهمزة it is neither breathed nor voiced أي: أنه ليس بصوت نفسي ولا بصوت مجهور³.

قال (الرضي): «ولا يقال أيضا لإبدال غير حروف العلة والهمزة نحو: هياك وعلج في إياك وعلّي، ولا لحذفها نحو: حر في حرج، ولا لإسكانها نحو: إبل في إبل، ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة، والهمزة بعضها مكان بعض... وكذا يستعمل في الهمزة أيضا قوله: للتخفيف احتراز على تغيير حرف العلة في الأسماء الستة...»⁴.

أ- 3 : الإعلال بالحذف: ويكون بحذف حرف العلة نحو: يرث والأصل يورث، فالحذف وجه من وجوه الإعلال يقول (الرضي): «وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلّة موجبة على سبيل الإطراء، كحذف ألف عصا، وياء قاض، والحذف الترخيمي، والحذف لا لعلّة للحذف غير المطرد كحذف لام يد ودم، وإن كان حذفاً للتخفيف»⁵.

(قاضي) ق - ض - ن ← ق - ض - ن

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص66.

2- المصدر نفسه، ج3، ص67.

3- عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، ص185.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص67.

5- المصدر نفسه، ج1، ص67.

فالمصوتان القصيران (الكسرتان - و -) تحولاً إلى مصوت طويل ثم اختصر المصوت الطويل (-) ليصبح مصوتا قصيرا (-) لكراهية احتفاظ اللغة بحركة طويلة في المقطع المقفل¹ فهنا تم حذف لام المنقوص المنون رفعا وجرا، والمنقوص ما كان آخره (ياءً) قبلها كسرة ومثاله حذف (لام) اسم الفاعل المصوغ من الفعل الناقص في حالتي الرفع والجر، وقد فسرها (الرضي) تفسيرا صوتيا كما رأينا قال: «وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتل أدنى ثقل... لأنه إذا خلت كلمة من أحدها فخلوها من أعضائها- أعني الحركات- محال وكل كثير مستثقل وإن خف»².

قال: «(قوله: ما فيه حرف علة) أي: في جوهره أعني في موضع الفاء أو العين، أو اللام حتى لا ينتقض بنحو: حوقل وبيطر ويضرب، ويعنى بحرف العلة الواو والياء والألف، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح: أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع؛ بل تتغير بالقلب، والإسكان، والحذف، والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة»³.

وتحذف الهمزة كما يحذف حرف العلة في الكلمة ففي (مسلة) كما أشار (الرضي) أصلها مسألة حذفت فيها الهمزة كما يحذف حرف العلة في (لم يفز) و (لم يرم) لكن الهمزة تنفرد بميزة التسهيل (بين بين) إذ إن حروف العلة يصيبها القلب، أو الحذف، ولا يصيبها التسهيل (بين بين) لأن التسهيل يتم بين الهمزة وبين الحرف الذي تكون الحركة جزء منه، ولا يتم بين الحركتين فوجود بعض الخصائص المشتركة بين الإعلال، وتخفيف الهمزة لا يمنع من وجود اختلاف جذري بينهما؛ لأن الإعلال واجب حصوله في الكلمة لإيجاد صيغة جديدة تختلف عن الصيغة التي تم فيها الإعلال، فظاهرة الإعلال تتحدد آليتها من خلال التفاعلات الصوتية الثلاثة المكونة للكلمة أي: الصوامت- الصوائت- أنصاف الصوائت وهو ما سماه (الرضي): (أبعض الحركات)، فالتفاعلات الصوتية تولد علاقات صوتية تكون كالتالي:

- 1- علاقة الصوامت بالصوائت.
- 2- علاقة أنصاف الصوائت بالصوائت نفسها.

1- عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديثة، مكتبة الخانجي، 2009، ص 67.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 68.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 33.

3- علاقة أنصاف الصوائت بالصوامت، فالهدف هو:

- أ- تيسير النطق وتسهيله وهو ما يتوافق مع قانون السهولة والتيسير¹.
- ب- التقليل من الجهد النطقي المبذول على جهاز النطق وهو ما يوافق قانون الاقتصاد في الجهد فاللغة تميل إلى بذل أدنى جهد ممكن لأعضاء النطق أي: ميل اللغة إلى تفضيل الكلمة القصيرة على مرادفتها الطويلة².

أ- 4: الإعلال بالقلب:

أ- 4-1 قلب الواو همزة(فاء الكلمة): وتتفرد الواو لهذا القلب ويعزى ذلك إلى طبيعة اللغة العربية، فالمواد اللغوية التي تبدأ بالواو كثيرة، بينما المبدوءة بالياء قليلة، والغالب أن تسلم من التغيير في تصاريف الكلمة، وتقلب الواو همزة في مواضع متعددة من ذلك ما ذكره (الرضي) حين قال: « وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شيء وجب قلب الأولى همزة سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله "وولى" أو غير مدة كالأول عندهم»³.

ويشير: «وإنما قلبت الواو المستقلة همزة لياء لفرط التقارب بين الواو والياء»⁴.
ويذكر أيضا: « كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة: سواء كانت في أول الكلمة كوجه، ووعد، و وري، أوفي حشوها كأدور، وأنور، والنؤور فقلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر، وذلك لأن الضمة بعض الواو، فكأنه اجتمع واوان، وكأن قياس الواوين المجتمعين غير أول نحو: طووي جواز قلب الأولى همزة... صار الاجتماع كلا اجتماع»⁵
وبعارض (الرضي) (المازني) في قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياسا، ويرى أنه سماعيا قال: «يعني أن المازني قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا والأولى كونه سماعيا نحو: إشاح، وإعاء، وإفادة في ولدة، ووفادة، وإنما جاء القلب في المكسورة أيضا؛ لأن

1- براجستراسر: التطور اللغوي، ص47.

2- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، ط/ القاهرة . مصر، 1997، ص70.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص77.

4- المصدر نفسه، ج3، ص78.

5- المصدر نفسه، ج3، ص78.

الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها نحو: طويل وعويل؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع»¹.

وأما قلب الواو المفتوحة المصدرة همزة فهو قليل قال (الرضي): «وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياساً بالإتفاق؛ بل جاء ذلك في أحرف نحو: أناة في وناة، وأجم في وجم، وأحد في وحد.... وقال بعض النحاة: أصل أخذ وخذ بدلالة اتخذ كاتصل»².

أ- 4-2 قلب الواو همزة في وسط الكلمة عينها: تبدل الهمزة من الواو إذا كانت مضمومة ضمماً لازماً غير مشددة قال (الرضي): «كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة سواء كانت أول الكلمة كجوه... أو في حشوها كأدوار، وأنور والنور فقلبها همزة جائز جوازاً مطرداً لا ينكسر»³.

أ- 4-3 قلب الواو ياء: تقلب الواو ياء في مواضع منها أن تكون الواو لاما في الاسم الذي على وزن (فعل) بضم فاء الواو اللام، وقد يكون هذا الاسم جمعا وقد يكون مفرداً يقول (الرضي): «اعلم أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الاسم المتمكن إن كانت مشددة قويت بعض القوة، ثم إيمان يجب القلب مع ذلك، أو يكون أولى، أو يكون تركه أولى، فمما يجب فيه قلبها شيئان: أحدهما ما تكون الضمة فيه على الواو أيضاً كما تقول غزوي على وزن عصفون من الغزو، ومنه مقوي مفعول من القوة، والثاني جمع فاعول كجاثٍ و حثي... وما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فاعول كجثو، وعتو، ومن قلب فاعلال الفعل، فإن لم تتطرف الواو لم تقلب كالأخوة، والأبوة»⁴.

ومنه فإن المصدر الذي على وزن (فعل) من الفعل المعتل اللام بالواو تجتمع في آخره (واوان) مثل: (عتو) ويجوز في التصحيح بأن تبقى الواوان وتدغم أولاهما في الثانية فيصبح عتو، ويجوز فيه الإعلال بقلب الواو الأخيرة ياء لتطرفها: عتوي ثم قلبت الواو قبلها ياء لاجتماعها مع الياء، وكونها مسبوقة بالسكون فصار (عتي) ثم أدغمت الياء إن ثم قلبت ضمة التاء كسرة للمناسبة، وقد تكسر الفاء للإتباع (عتي).

كما قد حصرها النحاة في عشرة مواضع لا يسعنا المقام لذكرها.

1- المصدر السابق، ج3، ص79.

2- المصدر نفسه، ج3، ص79.

3- المصدر نفسه، ج3، ص79.

4- المصدر نفسه، ج3، ص171.

ولكن تأثيرها جوهري على بنية الكلمة إذ نجد أن قواعد التخفيف هي التي أثرها فيه، فنتج التجانس، والمناسبة، وخفة الياء على الواو، ومحاولة التخلص من التضعيف والتقاء المتماثلين ورفض اجتماع الثقيلين.

فيلاحظ أن مبدأ التخفيف الذي يقرر أن كل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها متحركة كانت، أو ساكنة قلبت ياء للاستئصال، ولأن الاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط إما بالقلب، أو الإدغام قال (الرضي): «... قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما يجيء بعد أن كل "واو" في آخر الكلمة مكسور ما قبلها متحركة كانت، أو ساكنة قلبت ياء للاستئصال، والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط إما بالقلب، أو الإدغام»¹.

وفي موضع آخر يقرر أنه إذا وقعت الواو بين الكسرة والألف، كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة فيقلب أثقلها -الواو- إلى ما يناسب حركة ما قبلها -الياء- مثل: ثياب وصيام يشير (الرضي): «وهو كون الألف بعد الواو الواقعة بعد الكسر كون الكلمة جمعا لواحد ساكن عينه، كحياض، وثياب، ورياض، وانما احتيج إلى شرط آخر؛ لأن واو الواحد لم تعل بل فيها شبه إعلال... وانما أثر الشرط المذكور لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة فيقلب أثقلها أي: الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها أي: الياء»².

إذ «هو الحل الذي تلجأ إليه اللغة عندما يتعذر الحذف، أو الإدغام الذان يتقيدان بصيغة الكلمة، فلا يحدثان إلا عندما لا ينتج عن الصيغة الجديدة لبس، أما القلب فهو يحافظ على الصيغة، ولا يدخل عليها إلا تجانسا في الأصوات من شأنه أن يسهل النطق»³.

وفي سياق آخر يتكلم (الرضي) عن استئصال الواو والياء: «لما استئصل اجتماعهم اكتفى لتخفيفها بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما، وهي كونها من حروف المدوالين»⁴.

وفي موضع آخر يقول: «وجرأهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أولهما ساكنا فإن شرط الإدغام سكون الأول»⁵.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص113.

2- المصدر نفسه، ج3، ص138.

3- الطيب بكوش: التصريف العربي، المطبعة العربية، ط3، تونس، سنة1992، ص63-64.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 139-140.

5- المصدر نفسه، ج3، ص140.

أي: وجوب الإدغام سكون الأول فيهما، فلا يوجد مانع من الإدغام وهنا لا فاصل ولهذا لا مانع من الإدغام التخفيفي، والعربية تتجنب ما استطاعت من اجتماع الواو والياء في كل أبنيتها يقول (إبراهيم السامرائي): «إذا اجتمعت الواو والياء في بناء الأبنية فلا بد أن تتخلص من هذا الاجتماع بطريقة قائمة على لطف في الأداء لتسلم للكلمة صيغة مقبولة خفيفة»¹.

وقد أشار (عبد الصبور شاهين) إلى قضية ثقل الضمة عن الكسرة وضمه في تتابع الواو والياء يقول: «هذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة حيث تقع فيه الواو إثر الياء، ونظرا لصعوبة هذا التركيب، وكراهة اللغة له فإنها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال:- سيّد- وأشباهه بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أن يقال إن الواو قلبت ياء فعلا»².

يقول (الرضي): «لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة»³.

أي: لم تقلب الياء واوا وتدغم في الواو؛ لأن ثقل الواو المضعفة أكثر من ثقل اجتماع الواو والياء، لأنه يتم اللجوء إلى الأخف لا إلى الأثقل، وأما الإدغام فهو نقل الأثقل إلى الأخف فالملاحظ أن (الرضي) بنظرته الثاقبة رأى أن الثقل يكون بحروف الأصول أشد وأقوى، وهو ما يسهم في رسم ملامح التخفيف أي: «أن الثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى»⁴.

أما الكسرة فلأنها حركة خفيفة تتميز بوضوحها السمعي إذا وزنت بالواو المتحركة هذا مما يترك للكسرة حق التغلب على شبه الحركة وهو ما أشار إليه (الطيب بكوش) إذ التخفيف مرهون بموقعية الحركة أهي سابقة أم لاحقة لشبه الحركة، وهي هنا سابقة فلزم التخلص من شبه الحركة لوجود التباعد بينه وبينها، فالقاعدة في حالة تتابع الحركات وشبه الحركة تنص على «أن التماثل بين نصف الحركة والحركة المجاورة أثقل إذا كانت الحركة موالية والتباعد أثقل إذا كانت الحركة سابقة»⁵.

1- إبراهيم السامرائي: بناء الثلاثي وأحرف المد، مجلة مجمع اللغة العربية، ج4، 1979، ص93-94.

2- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي، بيروت، لبنان، 1980، ص190.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص139-140.

4- المصدر نفسه، ج1، ص205.

5- الطيب بكوش: التصريف العربي من خلال الأصوات الحديث، ص191.

وعلى هذا الأساس تكون المركبات الحركية الآتية حقيقة بحسب ترتيبها: /ي/ أخف من /و/ و/و/ أخف من /ي/ ¹.

ويمثل (الرضي) للواو المتحركة التي يصيبها الإعلال إما حشوا وإما تطرفا، فإذا وقعت طرفا كانت أكثر عرضة للتغيير وهو ما أدى بالرضي بالتعبير عن ذلك، في قوله: «الاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط» ².

فإذا وقعت الكسرة على الياء وكان بعدها الواو المتحركة فإن الثقل يكون قليلا، وعلى الرغم من قلته تبدل الواو المتطرفة ياءً لتتناسب الكسرة فمثلا حَيَّ التي أصلها حَيَوٌ ³، تطرفت الواو فقلبت ياء للعلة.

ويقرر (الرضي) في موضع آخر أنه إذا أردنا الإدغام لزم أن تكون الياء الثانية لازمة نحو: حَيَّ وحيوًا، وحيَّت، وحيَّتًا، وإذا جاء بحركة الياء الثانية لأجل حرف عارض لم يلزم الإدغام كما في محيبة، ومحبيان ⁴.
«فإن الحركة لأجل التاء التي هي في الصفة ولألف المثني وهما عارضان لا يلزمان الكلمة» ⁵.

فتتابع الياءين المتحركتين لا يلزم تخفيفهما بالإدغام على عكس ما يلزم في حالة تتابع الواوين اللذين يلزم فيهما الإدغام، ويظهر جليا أن السبب الذي يحول دون إجراء الإدغام في الياءين المتحركتين هو:

- 1- فيأن الياء الثانية منقلبة من الواو مثل: حيي ---> حيوا.
 - 2- أن الكسرة أخت الياء ومنه يحصل النقاء كسرتين حكما لا لفظا، وهذا يبين أنها أخف الحركات ثم إنها «من طبيعة النفس وسجيتها إذا خليتها وشأنها» ⁶.
- ويذكر (الرضي) علة أخرى مفادها كأن الواو وقعت «بين الكسرة والألف كأنه جمعبين حروف العلة الثلاثة، فيقلب أثقلها أي: الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها أي: الياء» ¹.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص113.

2- المصدر نفسه، ج3، ص113.

3- المصدر نفسه، ج3، ص114.

4- المصدر نفسه، ج3، ص115.

5- المصدر نفسه، ج3، ص211.

6- المصدر نفسه، ج3، ص138.

فالنتيجة أن عدم التجانس الذي أدى إلى ثقل في النطق قد كان بسبب عدة عوامل أدت إلى الاستعانة بهذا النوع من القلب طلباً للخفة يقول (الرضي): «اعلم أن الواو والياء، وإن لم يتقاربا في المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في اذكر، واتعد؛ لكن لما استنقل اجتماعهما اكتفى لتخفيفها الإدغام بأدنى مناسبة بينهما، وهي كونهما من حروف المد واللين وجرأهم على التخفيف الإدغامي فيهما كون أولهما ساكناً... وإن كان في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصودة»¹.

وفي موضع آخر يشير (الرضي) إلى ثقل الواو بسبب خفة الياء يقول: «قوله (الواو تقدمت عينا على الياء لاما) وهو كثير نحو: طويت، ونويت، وغويت بخلاف العكس أي: لم يأت العين ياء واللام واوا لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها»².

إذ ساعد تطرف الواو تطرفاً حكماً كما في اعطوت، وفي سياق آخر يشير (الرضي) إلى ثقل آخر في (فعل) وهو الضم ولهذا نجد (فعل) بكسر الفاء «لا تقلب واوه ياء، ولا ياؤه واوا، سواء كان اسماً، أو صفة لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة»³. وكذا (فعل) بفتح الفاء «فالواوي لا تقلب واوه ياء اسماً مثل: دعوى وفتوى أو صفة مثل: شهوى»⁴.

أ- 4-4 قلب الياء واوا: ولها عدة حالات منها:

- أن تكون الياء ساكنة مفردة بعد ضم في غير جمع مثل: موقن أصلها مُيقن.
- أن تقع الياء بعد ضمة: نَهَى ← نَهُوْ.
- أن تقع الياء عينا لفعل بالضم اسماً: طوبى ← مصدر ← طاب، وأصلها ← طُيْبِي، فإن كان فعلى صفة سلمت الياء وقلبت الضمة كسرة مثل: قسمة ضيزى.
- كذلك في حالة وقوع الياء لاما لفعل بفتح الفاء اسماً لا صفة نحو: تقوى وإن كانت "فعلى" صفة وجب تصحيح الياء مثل: صديا.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص140.

2- المصدر نفسه، ج3، ص73.

3- المصدر نفسه، ج3، ص179.

4- المصدر نفسه، ج3، ص177.

فالعناصر الثلاث الأولى تشترط وقوع الواو بعد ضمة لكي يتم هذا القلب، وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى صناعة التجانس في اللغة؛ رغم ثقل الواو على الياء، لكن التجانس الحاصل بين الضم والواو يخفف هذا الثقل نتيجة التقاء الضمة مع الياء يشير(الرضي): «أن الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة»¹.

كما يضيف(الرضي): «يقال: مشية حيكى، إذا كان فيها حيكان أي: تبختر... هو فعلى بالضم لا فعلى بالكسر؛ لأن فعلى لا تكون صفة، وإما عزهاة فهو بالتاء، وقد أثبت بعضهم رجل كيصى الذي يأكل وحده... وإنما قلبت في الاسم دون الصفة فرقا بينهما وكانت الصفة أولى بالياء لنقلها»².

ويتم تطبيق مبدأ المماثلة للتخلص من الثقل بقلب الياء واوا ليتناسب مع الضمة(ـُ و) ثم نلجأ إلى المخالفة عن طريق إسقاط شبه الحركة (الواو) وتطويل الحركة القصيرة الضمة: مُيَقْن ---> موقن.

/ م / مُ / ق - ن / ---> / م / ق - ن / و / ق - ن / ---> / م / ق - ن /
ق - ن / / م / ق - ن / .

أ- 4-5 قلب الياء والواو ألفا: وقد وضع علماء الصرف عشرة شروط لذلك لا يسعنا المجال لذكرها.

ولكن ما يهمنا أن هذا النوع من القلب يهدف إلى المحافظة على تجانس الصيغة ومناسبة الحروف للحركات، والانسجام بينهما، فالملاحظ أن اتصال حركة الفتح مثلا بالواو والياء لا يحدث تجانسا إضافة إلى استئصال الحركات على حروف العلة، ومنه جاء القلب للمحافظة على هذا النوع من التجانس، كما أضيف إلى حركة الفتح كونها أصلية لثقل الأصلي عن العارض لزواله في أي وقت، ومما يمكن أن نستنتجه مثلا: أن إعلال الطرف أولى من إعلال الوسط لأنه يؤدي إلى الاستئصال وإلى الالتباس يقول(الرضي): «إذا كانت تخفف بالقلب بلا إدغام، فإن كانت تخفف بالحذف، فإن كانت أخيرا فإنها تحذف في الخط أيضا نحو:

1- المصدر السابق، ج3، ص132.

2- المصدر نفسه، ج3، ص322.

خبء، وجزء، ودفء، وذلك لأن الآخر محل التخفيف بالحذف خطأ كما هو محل التخفيف لفظاً¹.

كما أجاب (الرضي) عن سبب خفة الفتحة رغم أنها تقلل من ثقل الواو والياء، فلماذا يتم القلب؟

يجيب: «اعلم أن قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة لأنهما قلبتا ألفا للاستتقال.... والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما»².

ويشير (الرضي) في موضع آخر في أن ضعف علة القلب مرتبط بثقل الحركات على حروف العلة، وخفة الألف عن الواو والياء يقول: «لكنهما-الواو والياء- قلبتا ألفا لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة؛ لكن كثرة دوران حروف العلة وهما أثقلهما، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة : أي الألف، ولا سيما مع تناقلها بالحركة، وتهيؤ سبب تخفيفهما بتقلبهما ألفا وذلك بانفتاح ما قبلهما لكون الفتحة مناسبة للألف»³.

ويشير أن القلب يتم في الطرف وفي غير الطرف، وفي الأسماء والأفعال: « قلب الواو والياء ألفا إن ثبت في المتوسطة أيضا كثيرا »⁴، وقد اعترف بكثرة ذلك مثل: قال ومقال....⁵. فاللغة العربية تسعى دائما للتخلص من توالي المتحركات وخاصة حرفي العلة: الواو والياء.

ويذكر (الرضي) أن الإعلال في الأفعال يكون على ضربين: «أصل ومحمول عليه والأصل ما يتحرك واوه او ياءه وينفتح ما قبلها نحو : قول وبيع، وغزو ورمي، والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحا في الماضي الثلاثي وذلك : إما في المضارع المبني للفاعل كيخاف ويهاب، أو المبني للمفعول كيُخاف ويُهال ويباع، أو الماضي مما بني من ذي الزيادة: أفعل نحو: أقام وأبان، واستفعلنحو: استقام واستبان، أو ما بني للمفعول من مضارعهما

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص95.

2- المصدر نفسه، ج3، ص95.

3- المصدر نفسه، ج3، ص95.

4- المصدر نفسه، ج3، ص101.

5- المصدر نفسه، ج3، ص101.

نحو: يقام ويُستبان»¹، ويعتبر هذا تلميح من (الرضي) في نفي تاريخية الأصل المفترض للأفعال السابقة.

ب- التحويلات الشكلية الوظيفية:

ب- 1 تحويل المصوتات: يقول (سابير): «إن التحويلات الداخلية في المصوتات كونها عملية وظيفية أكثر من التحويلات الصوامتية»².

فالتحويلات التي تحدث بين مصوتات بنية الكلمة تحدث تغييرات شكلية ووظيفية، فبينما تعتمد اللغات الأجنبية كالانجليزية مثلاً على مبدأ الإصاق أي: إضافة السوابق واللاحق؛ فإن اللغة العربية بالمقابل هي لغة اشتقاقية تعتمد على هذه التحويلات بين المصوتات في تحديد التغييرات الوظيفية التي تؤديها الأبنية الصرفية.

ب- 1.1 تحويل مصوتات فاء الكلمة: فلقد استند (الرضي) إلى قابلية البنية العربية في الاستجابة للنظام الاستبدالي بين المصوتات بعد زيادتها على الصوامت، فتبدأ هذه الزيادة بأخف المصوتات إلى أثقلها فيتولد عن طريق هذا التحويل صيغ جديدة مثل: فَعْل وفُعْل وفِعْل يقول (الرضي): «ولفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الإيتداء بالساكن»³.

ب- 2.1 تحويل مصوتات فاء الكلمة وعينها: وتبدأ هذه العملية بإضافة الصائت الخفيف إلى عين الكلمة إلى جانب المصوت الخفيف إلى فاء الكلمة لتوليد مجموعة من الصيغ ثم تجري عملية تحويل المصوتات القصيرة (الفتحة والكسرة والضمة) بين فاء الكلمة وعينها يعبر (الرضي): «وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث، والسكون، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر سقط المثالان لاستئصال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه فأما في نحو: عُقْ وإِبْل فتماثل الثقيلين خفف شيئاً، والخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأنه خروج من الثقيل إلى أثقل منه... لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل، لكنه مع قلته قد جاء منه قدر صالح كقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله نهاكم عن قيلٍ وقَالٍ» وبيروى «عن قيلٍ وقَالٍ»-على إبقاء صورة الفعل- وكذا قولهم أعنيتني من شبَّ إلى دبٍّ، وشبَّ إلى دُبٍّ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه

1- المصدر السابق، ج3، ص96.

5-Language, p152

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص35.

أيضا من صيغة المبنى للفاعل إلى صيغة المبنى للمفعول لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلا على أن أصله كان فعلا، وكذا الدُّل جنسا وأصله دأل من الدألان وهو مشي تقارب فيه الخطأ، ويجوز أن يكون الدُّل العلم منقولا من هذا الجنس ... وقال الفراء: إن (الآن) منقول من الفعل... وجاء على فُعَل اسمان آخران، قال الليث: الوُعْلُ لغة في الوَعِل، وحكى الرُّم بمعنى: الإِسْت¹.

ب - 3.1 التحويل بين المصوتات القصيرة والطويلة: فتحويل المصوت القصير لعين الكلمة إلى مصوت طويل (فَ - عَ ل) إلى (فَ - عَ ل) لتوليد صيغة (فعال) ثم تجري عملية التحويل بين المصوتات (فاء الكلمة) لتوليد صيغ هي: فَعَال وفِعَالوْفَعَال وتلّيه عملية تحويل مصوتات عين الكلمة وهي المصوتات والصيغ التي تتولد منها كذلك مثل: فَعِيل، وفَعُول وفَعُول، وفَعِيل ...

وللرضي كلام طويل في ذلك يقول مثلا: «(قوله: الغالب في فَعَل اللازم الى فَعُول ليس على إطلاقه... فالأولى بنا أولا أن لا نعین الأبواب من فَعَل وفِعْلوفَعَل.... الغالب في الحرف وشبهها... الفِعالَة بالكسر... وفتحوا الأول جوازا في بعض ذلك... والغالب في الشراد والهباج وشبهه الفِعال... ويجئ فِعال بالكسر في الأصوات أيضا... فُعال بالضم وفَعِيل فيها.... والفِعال قياس من غير المصادر... ويشاركه فَعَال بالفتح... والغالب في مصدر الأدوات من غير باب فَعَل المكسور العين الفُعال.... والفِعالَة للشيء القليل... وأما مصدر اللازم ففعول من فَعَل المفتوح العين، وفعل من فعل المكسور وفِعالَة من فَعُل...»².

وذكر (الرضي) ذلك بعض الصيغ المولدة عن طريق التضعيف، أو عن طريق تحويل المصوت القصير بعد فاء الكلمة إلى مصوت طويل يقول: « وفَعَال في مصدر فَعْلوفِعال وفَعَال في فاعل وتَفَعَال في تفعل... وفِعال في فاعل مقصور فيعال، والياء في مكان ألف فاعل»³.

يقول (هنري فليش) أن صيغ هذه الحالة: «استخدمت على نطاق واسع»⁴.

1- المصدر السابق، ج1، ص 36-37.

2- المصدر نفسه، ج1، ص 156-157.

3- المصدر نفسه، ج1، ص 166.

4- هنري فليش: العربية الفصحى، دار الشباب، مصر، سنة 1997، ص 136.

وللرضي آراء كثيرة ومتنوعة في هذا المجال، وخلاصة القول أن (الرضي) اتخذ من المصوتات التي تزداد على الصوامت أو الأصول ميدانا لتطبيق قواعد التحويل الداخلي كما اتخذ من إضافة المصوت الخفيف في مبدأ عمله أساسا لتوليد صيغ جديدة ويمكن أن نعطي بعض النماذج عن تلك العملية:

1. ف _ ع _ ل ← فَعْل ← ف _ غ _ ل ← فُعْل.

2. ف _ ع _ ل ← فَعْل ← فَعْل ← فُعْل ← فُعْل ← فُعْل.

3. ف _ ع _ ل ← فَعْل ← فَعْل ← فُعْل ← فُعْل ← فُعْل ← فُعْل.

و(الرضي) كذلك يتبع في تعامله مع الحروف الزائدة على الأبنية الصرفية الطريقة نفسها في قواعد التحويل الداخلي، فهو حين يضيف الهمزة مثلا على بناء (فَعْل) تتحول إلى (أفعل) في الصفة، والاسم إذ يجري التحويل الداخلي بين حروف الزيادة نفسها إلى جانب ما يجريه على البناء لتوليد صيغ أخرى.

يقول (الرضي): «وقد يدخل أفعل على فَعْل... فالقياس فَعْل: وجر وأوجر، ومثله حمق وأحمق»¹.

ثم يزيد: «وأما فَعْل... وكذا أميل من مال يميل...»².

ويضيف: «والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثي، وقد تجيء ممن لم يأت منه ذلك كألجم وأسحم...»³.

ويزيد في موضع آخر: «كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل»⁴.

كما يعبر عن الزيادة في سياق آخر بقوله: «يخرج نحو: أفعل وفَعْل وفاعل... لأن مصادرها إفعال وتفعيل ومفاعلة»⁵.

وقد تزداد الهمزة على الاسم والصفة ولكل دلالة على ذلك يقول (الرضي): «لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو: أحمر، وأصفر،

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص145.

2- المصدر نفسه، ج1، ص149.

3- المصدر نفسه، ج1، ص85.

4- المصدر نفسه، ج1، ص53.

5- المصدر نفسه، ج1، ص55.

وأعلم... كأرنب، وأيدع، وهو قليل بالنسبة إلى الأولى... زيادة همزته المصدرة حكماً بأصالتها فقالوا: أفكل كجعفر»¹.

وتشتمل عملية التحويل بين المصوتات القصيرة، والطويلة، فقد أشار (الرضي) إلى هذه العملية في ذكره لبعض الصيغ: «إفعال، وإفعال، وإفعل، وأفعول...»².

كما عبّر (تمام حسان) عن هذه التغيرات الصوتية في صيغ المنظمة الصرفية التي ينتج عنها الاختلاف بين صيغة وأخرى بـ(القيم الخلفية) يقول في ذلك: «الأصل إذن أن تدل الصيغة مع صيغ المنظمة الصرفية على معناها أولاً بنفسها، وثانياً بسبب الاختلاف بينها وبين الصيغ الأخرى، وتلك هي النقطة التي تعتمد فيها على التحديد السلبي عن طريق القيم الخلفية»³.

فصيغة (فاعل) مثلاً تؤدي معنى صرفياً معيناً وهي تختلف عن صيغة (فاعل) و(فاعل) لأن هذه الحركات المتباعدة تشكل قيماً خلفية بين هذه الصيغ، وكذلك الحال إذا دخلت الحروف الزائدة على هذه الصيغ التي تنشأ قيماً خلفية جديدة، ثم إن التحول من صوت إلى آخر داخل بنية الكلمة إذا ما غيّر البناء من حالة صرفية إلى أخرى ينشأ عنه تغيير نحوي خالص⁴.

ويمكن أن نفصل أكثر عن دور المصوتات القصيرة والطويلة.

1- **المصوتات القصيرة:** ففي بحثنا عن معاني الأبنية التي تنتج عن طريق التحويلات الداخلية الذي يتأثر بالتغيرات على مستوى المصوتات إذ أن كل بنية من هذه البنى تتميز بظاهرة المشترك القواعدي الذي يفسرها بعض الدارسين بمعنى المورفيم الدال على معنيين قواعديين⁵، كما في بنية (فعل) التي تدل أحياناً على معنى (فاعل)⁶، ومنه تصاغ أبنية جديدة جديدة عن طريق إقحام مصوتات فيه ويتم بالتحويل الداخلي Flexion Interne، والذي يظهر أولاً في مصوت واحد في أبنية (فعل، فعل، وفعل) وهي أبنية لها دلالات متعددة ثم يظهر

1- المصدر نفسه، ج2، ص372.

2- المصدر السابق، ج1، ص387.

3- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتاب، القاهرة مصر، سنة 2000، ص181-182.

4 - Language, p169.

5- على محمد يونس: وصف اللغة العربية دلاليًا، جامعة الفاتح، طرابلس، سنة 1993، ص261.

6- هنري فليش: العربية الفصحى، دار الشباب، مصر، 1997، ص95.

التحويل في مصوتين قصيرين مثل أبنية (فعل، وفعيل، وفَعْل، وفِعْل، وفِعِل)¹، وكل بنية من هذه البنى تؤدي دلالة صرفية محددة.

1- 1 (فَعْل): يقول (الرضي): «أقول: اعلم أن قياس نعت ماضيه على فَعْل بالكسر في الأدوات الباطنة كالوجع واللوى، وما يناسب الأدوات من العيوب الباطنة كالنكد والعسر واللحز.. والسلس أن يكون على فَعْل»².

1- 2 (فُعْل): ويأتي من الأسماء والصفات ويشير فعل إلى دلالات، صرفية متعددة يوجزها (الرضي) في قوله: «وقياس ما كان من الامتلاء كالسكر والريّ والفرث والشبع، ومن حرارة الباطن كالعطش والجوع والغضب واللهف والتكل، أن يكون على فعْلان»³.

وقد يأتي للدلالة على العيب والكثرة، واللون وغيرهما يقول (الرضي): «وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى، ومن الحلى كالسواد والبياض والزيب، والرسح، والجرد، والهضم والصلع، أن يكون على أفعل ومؤنثه فعلاء، وجمعهما فُعْل»⁴. وإلى جانب هذه الدلالات تصاغ الصفة المشبهة على (فُعْل) من (فَعْل) نحو: صُلِب من صُلِب⁵.

ومنه نلاحظ أن لكل مصوت من هذه المصوتات وظائف معنوية متعددة بجانب وظائفها الصرفية البنائية، وكذلك فإن البناء الساكن إذا زيد له مصوتان قصيران فإننا نستطيع أن نصوغ منه مجموعة من الأبنية منها:

1- 3 فَعْل (ف - ع - ل): فله عدة دلالات ومعاني مختلفة منها: دلالته على المصدر للإشارة إلى دلالات مختلفة، منها دلالته على الهيجانات والخفة يذكر (الرضي): «ونحو ذلك من الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن، والامتلاء كالأرج والبطر والأشر والجدل والفرح والقلق»⁶.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص144.

2- المصدر السابق، ج1، ص144.

3- المصدر نفسه، ج1، ص144.

4- فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربية، دار عمار، الأردن، 2007، ص99.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص144.

6- المصدر نفسه، ج1، ص145.

ويوضح(الرضي) دلالات أخرى إذ يرى أنها تدل على: الأدواء من العيوب الباطنة نحو: نكد وعسر، والعيوب الظاهرة نحو: عور وعمى، والامتلاء نحو: غضب، وعطش ويقال: قدح إذا كان القدح قارب الامتلاء، ونصف إذا كان القدح قد امتلأ إلى النصف، والحركة والانتقال نحو: هرب، ونكط والذعر والخوف نحو: فزع ووجل¹.

1-4 فَعِلَ (ف - ع - ل): قد يأتي اسما وصفة فالرضي يرى أنها تدل على الأدواء

الباطنة والعيوب الظاهرة والحلية وغيرها نحو: حذب وقعيس².

وقد يأتي بمعنى فعيل، يقول: «يجيء فعيل فيما حقه فعِل، كسقيم ومريض، وحمل سليم على مريض والقياس سالم»³.

وقد يجيء بمعنى(فاعل): «قد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة-أي مطلق الاتصاف- بالمشتق منه من غير معنى الحدث.... وإن كان أصل فاعل الحدث، وذلك كخاشن، وساخط، وجائع»⁴.

1-5 فَعُلَ (ف - ع - ل): وقد يكون اسما وصفة، وهو يستعمل في الأغلب للدلالة على أفعال الطبائع والغرائز وغيرها، أو للأوصاف غير الغريزية يقول(الرضي): «أقول الغالب في باب فَعُلَ فعيل ويجيء فُعَال بضم الفاء وتخفيف العين - مبالغة فعيل... نحو: طويل وطوال وشجيع وشجاع... وإن شددت العين كان أبلغ كطُوَال، ويجيء على فَعِل كخشن، وعلى أفعل كأخشن وخشناء، وعلى فاعل كعافر»⁵.

ويضيف أيضا: «وكذا فَعُلَ للغرائز، وهي غير متعدية، ومستمرة»⁶.

1-6 فَعَلَ (ف - ع - ل): يأتي صفة أو اسما، وله عدة دلالات كالقعود، والقيام وغيرهما يقول: «وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازما أيضا ليس بمستمر كالدخول، والخروج، والقيام، والقعود، وأشيب نادر، وكذا أميل من مال يميل»⁷.

1- المصدر السابق، ج1، ص144-145-147.

2- المصدر نفسه، ج1، ص148.

3- المصدر نفسه، ج1، ص147.

4- المصدر نفسه، ج1، ص147-148.

5- المصدر نفسه، ج1، ص148.

6- المصدر نفسه، ج1، ص149.

7- المصدر نفسه، ج1، ص149.

189

ولها وظائف كثيرة منها أنها «تغير الجذر Root على سبيل المثال Man اسمو Manly صفة»².

وقد لا يتغير نوع الجذر مثل: King ملك Kingdom مملكة³، فكلاهما اسم. كمل أكد (هنري فليش) هذه الحقيقة حين عرّف الاشتقاق «هو أن يؤخذ من الأصل المكون من أصوات صامتة فحسب، كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا الأصل، وإضافة المصوتات ليست اعتباطية، وإنما هي مقيدة بطابع المصوت وكميته.... ويطلق على هذا النظام (نظام تعاقب المصوتات) أو (نظام التحول الداخلي)»⁴.

وفي العربية نجد أن (و، ي، ا) لواصل اشتقاقية تؤدي وظائف دلالية متعددة.

2-1 الألف: فاعل: (ف - ع - ل -): وله وظائف ودلالات متنوعة إذ يأتي بمعنى المشاركة، أو بمعنى (فعل) في حالة المبالغة، والتكثير أو بمعنى أفعّل وغيرها يقول (الرضي): «ويتعلقبه هو معنى فاعل لكونه متضمنا معنى المشاركة»⁵.

ويضيف: «من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر»⁶. ويزيد: «بمعنى فعل أي يكون للتكثير كفعل نحو: ضاعفت الشيء، أي كثرت أضعافه كضعفته، وناعمه الله كنعّه أي كثّر نعمته بفتح النون»⁷، وقد يكون بمعنى (فعل) للدلالة على المبالغة يؤكد: «بمعنى فعل كسافرت بمعنى سفرت: أي خرجت إلى السفر، ولا بد في سافرت من المبالغة... وكذا (ناولته الشيء) أي نلته إياه بضم النون - أي أعطيته إياه، وقرىء (إن الله يدفع) و (يدافع)»⁸، وقد يجيء بمعنى (أفعل وفعل) يقول: «وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعل نحو: (راعنا سمعك) أي: اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا، و (صاعر خده) أي جعله ذا صعر و (عافاك الله) أي: جعلك ذا عافية، و (عاقبت فلانا) أي جعلته ذا عقوبة»⁹.

1 - Course in modern English grammar, p45.

2- A Course in modern English grammar, p54.

3- Dictionary of language and linguistics, p62.

4- هنري فليش: العربية الفصحى، ص56.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص96.

6- المصدر نفسه، ج1، ص98.

7- المصدر نفسه، ج1، ص99.

8- المصدر نفسه، ج1، ص99.

9- المصدر نفسه، ج1، ص99.

إذ «إن العربية تعنى عناية شديدة بتغير صوت المد الذي يأتي بعد العنصر الثاني من الأصل وهو العنصر الذي يطلق عليه في العربية مصطلح عين الكلمة ولكأن العربي يشعر أن صوت المد الذي يكون في هذا الموضع إنما هو صوت المد الرئيس في الكلمة وهو ما بدا واضحا في أبنية الأفعال، ولعل هذه الأهمية متأتية من قوة العنصر الثاني من الأصل على الثبات بسبب من ابتعاده عن اللواحق والسوابق والتأثيرات الاعرابية»¹، وهو ما أشار إليه (الرضي).

2- 1.1 فَعَال: (ف _ ع / ع _ ل): تأتي صفة واسما، وله دلالات متعددة منها دلالتها على الألوان يقول (الرضي): «قالوا: البياض والسواد تشبيها بالصباح والمساء لأنهما لونان مثلهما»².

2- 2.1 فِعَال: (ف _ ع / ع _ ل): وله كذلك عدة دلالات كدلالتها على الصوت والكثرة والامتناع والسمات وغيرهما يذكر (الرضي): «والغالب في الشراد وشبهه الفِعال كالفرار... والجماع والجامع وامتناعه مما يراد منه»³.

ويضيف: «ويجيء فِعال بالكسر في الأصوات أيضا لكن أقل من مجيء فُعال بالضم وفِعيل فيها، وذلك كالزمار وعرار... والفِعال قياس من غير المصادر في وقت حينونة الحدث كالقطاف، والصرام، والجداد، والحصاد، والرفاع»⁴.

وأما دلالاته على السمات فيشير (الرضي): «والفِعال بالكسر غالب السمات أيضا كالعلاط والعراض لوسم على العنق، الجنب على الجنب والكشاح على الكشح»⁵.

وبدل على اسم الآلة يقول أيضا: «وجاء الفِعال أيضا للآلة كالخياط والنظام»⁶.

2- 3.1 فُعال: (ف _ ع / ع _ ل): يأتي هذا البناء في الصفات والأسماء وله دلالات متعددة منها الدلالة على الأدواء والأصوات وزعزعة البدن... يعرض (الرضي): «والغالب في مصدر الأدواء... الفُعال كالسعال، والدوار، والعطاس، والصداع... والغالب في الأصوات أيضا

1- غالب فاضل المطلبى: في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، ص252.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص161.

3- المصدر نفسه، ج1، ص154.

4- المصدر نفسه، ج1، ص154.

5- المصدر نفسه، ج1، ص154.

6- المصدر نفسه، ج1، ص188.

الْفُعَال بالضم كالصراخ، والبغام، والغواء... ويجيء فعال من غير المصادر بمعنى المفعول كالدقاق، والحطام، والفتات، والرفات»¹.

نلاحظ جميع الأبنية العربية السابقة لها دلالات كثيرة، ولهذا فالأبنية في العربية «ما هي إلا قوالب فكرية تصب فيها المعاني فتحددها، وتعطيها حجمها، ومعناها، أي: أنها تجعلها على سمتها كما، وكيف»².

فدخول الألف على الأبنية السابقة جعل من معانيها تتعدد ولا يمكن أن نميز بين هذه المعاني إلا عن طريق السياق اللغوي «لأن الكلمات في الواقع لا تتضمن دلالة مطلقة بل تحقق دلالتها في السياق الذي ترد فيه، وترتبط أيضا دلالة الجملة بدلالة مفرداتها وبنيتها التركيبية»³.

2- 2 الياء: تعتبر الياء لاصقة اشتقاقية تدخل في الكثير من الأبنية الصرفية ولها وظيفة خاصة إذ لا يمكن لأية لاصقة اشتقاقية أخرى أن تلصق بحشو الجذر للقيام بتلك الوظيفة⁴.

و من أهم الأبنية الصرفية التي تدخل عليها الياء نجد:

2-1.2 فعيل (ف _ / _ ل): يجيء هذا البناء اسما وصفة، وله عدة دلالات، كما يمكن أن يشكل بناء من أبنية الصفة المشبهة تدل على الأدواء والمبالغة وغيرهما يقول (الرضي): «ويجيء فعيل... كسقيم ومريض، ومجيء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائي أكثر كالطبيب... وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة... مبالغة فعيل في هذا الباب كثير»⁵.

وقد تدخل على أبنية التصغير.

2-3 الواو: وهي لاصقة اشتقاقية، نجدها في كثير من الأبنية الصرفية مثل: فُعُول وفُعُول، وتعتبر صيغة «فُعُول من أقدم الصيغ»⁶.

ويرى (صالح حسنين) أن قلة أمثلتها الواردة في العربية دليل على قدمها، فهي لم تعد تستعمل ولم يبق منها إلا آثار قليلة¹.

1- المصدر السابق، ج1، ص154-155.

2- المصدر نفسه، ج1، ص55.

3- ميشال زكريا: الأسنة التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية - النظرية الاسنية، ص140.

4-An Introductory English Grammer, p95.

5- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص148-149.

6- صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية، ص208.

ويرى اللغويون أن صيغة فَعُول أسبق من فُعُول وأن صيغة (فُعُول) تدل على الحدث وصيغة فَعُول تدل على المادة التي تنتج الحدث.

وقد تأتي صيغة فُعُول مصدرا أو اسما إذ «تمثل صيغة فعول الواسطة بين فعّالوفُعُول فالفرق بين فعّالوفُعُول هو المخالفة في الحركة الطويلة، وتكون فُعُول ناشئة عن فَعُول بتأثير قانون التوافق الحركي»².

ويمكن أن نمثل التغيرات الصوتية التي طرأت على صيغة (فعول) بمايلي:

(ف _ / ع _ ل) <--- (ف _ / ع _ ل) إذ أثرت قوة الضمة الطويلة على الفتح فحولتها إلى الضمة نتيجة لقانون التوافق الحركي³ بدلالات عديدة .

2 - 1.3 فَعُول: يقول (الرضي): «ولم يأت (الفَعُول) بفتح الفاء- مصدرا إلا خمسة أحرف:

توضأت وضوءا، وتظهرت طهورا، وولعت ولوعا، ووقدت النار وقودا، وقبل قبولا»⁴.

ويرى (رولان بارت) أن هذه الصيغة من أقدم الصيغ⁵.

يضيف (الرضي): «ويجيء الفعول لما يفعل به الشيء كالوجور لما يوجر به، وكذا النفوع والقيوء»⁶.

وقد جاء في الحاشية شرحا لما جاء به (الرضي) فدلالة (فعول) قد تستعمل للمبالغة وهو ما أشار إليه (الرضي): «والقيوء بالفتح : الدواء الذي يشرب للقيء»⁷.

2 - 2.3 فُعُول (ف _ / ع _ ل): يبنى المصدر على (فُعُول)، وهو بناء من أبنية جمع

التكسير للدلالة على الكثرة يقول (الرضي): «وفي كثرته فُعُول»⁸، ويضيف: «وفي الكثرة على فُعُول وفعال والفعول أكثر... فإن كان أجوف يائيا لزمه الفُعُول كالفيول والجيود»⁹.

1- المرجع السابق، ص 208.

2- وسمية عبد المحسن المنصور: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، جامعة الكويت، 1984، ص 205.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 160.

4- صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين، ص 210.

5- المرجع نفسه، ص 208.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 162.

7- المصدر نفسه، ج 1، ص 163.

8- المصدر نفسه، ج 2، ص 91.

9- المصدر نفسه، ج 2، ص 93.

إن كل ما أشرنا إليه سابقا يؤكد الخاصية الاشتقاقية للغة العربية وتميزها عن اللغات الأخرى، وكذا فطنة وبراعة (الرضي) في تفسير وشرح هذه الأبنية بطريقة علمية وعملية إذ إن هيمنه السمة الاشتقاقية على اللغة العربية تجعل الدارس أن يربط بين تلك السمة ومفهوم الدلالة، من إبراز المصوتات الستة التي تؤدي وظائف دلالية متنوعة.

يقول (عبد الصبور شاهين): «أما الطريقة الثانية فهي المتبعة في العربية، وذلك أن مادة الكلمة فيها تتكون من مجموعة من الصوامت، ثلاثة، أو أربعة أو خمسة، ثم يرد على هذه الصوامت مصوتات، أو حركات متغيرة، وهي تؤدي لنا الصور المختلفة، ذات المعاني المختلفة أيضا»¹.

ثم يمثل على إدخال المقحمت ودورها يقول: «ومثال ذلك المادة (ك، ت، ب - KTB) وهي توفر لنا الأساس الذي نبني منه الكلمات بواسطة إقحام الحركات داخل أجزائها، أي بين الصوامت»².

إلى غاية قوله: «ليس معنى هذا أن العربية جهلت طريقة الإلصاق، فقد يأتي من هذا الأصل نفسه كلمات (مكتوب، ومكتوبة ومستكتب واكتتاب) وفيها سوابق، ولواحق، وحشو في وسط المادة، وفي العربية عدد غير قليل من هذه اللواحق، بالإضافة إلى اعتمادها على طريقة التحول بين المصوتات وهي الطريقة التي أفادتها وفرة في الصيغ، وثروة في الكلمات، وكثرة في الصور المشتقة من أصل واحد، وهو أمر لم تعرفه لغة أخرى غير العربية، وبخاصة في جمع التكسير»³.

ويقول (عبد الصبور شاهين) في نفس السياق: «لكن ليس معنى هذا أن العربية جهلت طريقة الإلصاق، فنحن نعرف أنها تستخدم عددا من السوابق، واللواحق يتيح لها أيضا وسيلة من وسائل الثراء في الصيغ، ولكنها ليست المنبع الذي خرجت منه هذه الكثرة الكثيرة من الكلمات في اللغة العربية، هذا التحول الداخلي هو إحدى الظواهر الرئيسية التي برزت في كثير مما سقنا من الروايات»⁴.

1- عبد الصبور شاهين: علم اللغة العام، ص 113.

2- المرجع نفسه، ص 113.

3- المرجع نفسه، ص 114.

4- عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخافجي، القاهرة، ص 284.

وبضيف: «وترتبط مشكلة الصيغ الفعلية في الروايات الفعلية.... إلى جانب كونها نتيجة إصاق سابقة، أو زائدة وسطية - بالتحول الداخلي أيضا-، أي أن الزيادة على الأصل تحدث دائما تحولا في حركاته»¹.

ويقر بدور التحول الداخلي في خصوبة التوليد للصيغ يقول: «أما عند التحقيق فالتحول الداخلي كان سببا في تولد الصيغ بهذه الخصوبة، على مستوى اللغة بعامة»².

ويجري (هنري فليش) مقارنة بين وظيفة المصوتات في اللغتين العربية والفرنسية، ويبين مدى تميز العربية عن اللغة الفرنسية في دور المصوتات يقول: «وهكذا ترى الأهمية الأساسية للمصوتات في العربية إذ إن لها دورا بنائيا، أما في الفرنسية فلا معنى للمصوتات الطويلة، إذ تشعر بفرق ضئيل في المدة بين الفتحيتين في الكلمتين (pâte و pate) (مصوت â ذو مدة متوسطة)، كما أن بينهما فرقا في طابع المصوت أيضا، ف (a) في patte غيرها في pate ولكن حالات كهذه لا تكفي للتدليل على ميزة طبيعية لهذا النطق الخاص بالمصوتات الطويلة، ولذا يجب أن نكون حذرين في هذه النقطة، وإلا عجزنا عن الفهم، أو ضحكنا من أنفسنا فكلمة (gamàl - جمل) تعني حيوانا، ولكن (gamal - جمال) تعني وصفا شريفا»³.

وبضيف طرق بناء الصيغ وتقرّد اللغة العربية بذلك يقول: «وخلاصة القول أن الطرق الأساسية في اللغة العربية هي أن يؤخذ من الجذر المكون من أصوات صامتة فحسب، كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا الجذر، وإضافة هذه المصوتات ليست اعتباطية، وإنما هي مقيدة بطابع المصوت وكميته، وتضعيف الصامت الثاني، أو الثالث من الأصل يعتبر إضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانات هذه التغيرات الداخلية، ويطلق على هذا النظام نظام تعاقب المصوتات، أو نظام التحول الداخلي»⁴.

1- 7 اللواصق والتحويلات الداخلية: يرتبط مفهوم (التحويل Transformation) في المنهج الصرفي بالدراسات التي تخص الجانب الشكلي لا لمكون الصرفي لأن: «أي وصف للظاهرة اللغوية يبني على أساس بيان السمات الشكلية المميزة لها يعرف بالوصف الشكلي»⁵.

1- المرجع السابق، ص 285 .

2- المرجع نفسه، ص 286.

3- عبد الصبور شاهين: العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، مكتبة الشباب، المنيرة، 1997، ص 77.

4- المرجع نفسه، ص 79.

فالتحويلات التي تجري على الأبنية الصرفية من حذف وزيادة وغيرهما تمس المكونات البنوية لها من أصول وحركات، ويرجع سبب التغير الشكلي إلى عاملين:
أولهما: دور اللواصق التصريفية في تغيير شكل البنية، أو دلالتها مثل لاحقة التوكيد والنسبة والتثنية والجمع.

وثانيهما: التحويل الذي مرده الانتقال إلى قالب وزني جديد مثل: ما يحدث مع أوزان التصغير والتكسير.

وقد أسهب (الرضي) في الشرح والتحليل، والتفسير في المكونات الصرفية من ناحيتي الشكل والمعنى، وتمعن فيها، وتوسّع في دقائقها وأشبعها درسا وتمحيصا.

1-7. 1 الحذف: هو تغيير يطرأ على شكل بنية الكلمة وذلك عند « إسقاط حرف من حروف الكلمة الأصول فينقص من بنائها ويحصل التغيير فيها »¹.

ونجد ذلك مثلاً في الجمع والتصغير والنسبة.

فمما يغير الأسماء عن حالها (ياء) النسبة إذا لحقتها يقول (الرضي) في ذلك: «المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبتها إلى المجرد عنها»².

ويقول ذلك في حذف تاء التأنيث: «أي: سواء كان ذو التاء علماً كمكة وكوفة، أو غير علم كالغرفة والصفرة، بخلاف زيادتي التثنية والجمع فإنهما قد لا يحذفان في العلم،... وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي، أولاً كعزة وحزمة، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو: مسلمات أو لا، وأما نحو: أخت، أو بنت، فإن التاء تحذف فيه وإن لم تكن للتأنيث»³.

و يفسر (الرضي) ذلك: «وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين: إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها... تقول: امرأة كوفتية...»⁴.

ويصف (الرضي) حذف الألف والتاء في جمع المؤنث السالم فيقول: «ويحذف الألف والتاء في نحو: مسلمات لإفادتهما معاً للتأنيث كإفادتهما للجمع، فيلزم مع إبقاءهما اجتماع التاءين

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص4.

2- المصدر نفسه، ج2، ص4.

3- المصدر نفسه، ج2، ص5.

4- المصدر نفسه، ج2، ص6.

في نحو: غرانية، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً، لكونهما كعلامة واحدة، تقول أذرعات وعانات: أذري¹.

كما جاء في هامش (شرح الشافية) مايلي: «ظاهر عبارة (ابن الحاجب والرضي) هما أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفت منهما علامة الجمع أي: الألف والتاء في جمع المؤنث، والواو والنون والياء والنون في جمع المذكر، مع أن الذي يقتضيه كلام "الرضي" (والجمع يرد إلى الواحد) ويقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لا أن تحذف منهما علامة الجمع، فإن أرضين مثلاً: إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت: أرضي بسكون الراء، وإذا نسبت إليه مسمى به حاكياً إعرابه الذي كان قبل التسمية به قلت: أرضي بفتح الراء وحذف علامة الجمع، وكذلك تمرات في جمع ثمرة: إذا نسبت إليه جمعا قلت: تمرى بإسكان الميم أي: برده إلى واحده وإذا نسبت إليه مسمى به قلت: تمرى بفتح الميم، وحذف علامة الجمع أي: الألف والتاء... وتحقيق المقام بأنك إذا نسبت إلى المثنى والجمع مطلقاً، أي سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير؛ فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها، وإن كانت مسمى بها ففي المثنى والجمع المذكر السالم التفصيل الذي ذكره (الرضي) هنا أما جمع مؤنث سالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أي: الألف والتاء للعلة التي ذكرها المحقق (الرضي)².

كما يذكر (الرضي) في تعريفه لعلامة النسبة: «واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها، ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات... والصفة المشبهة»³.

ويشير (الرضي) في موضع آخر إلى التغييرات التي تطرأ على المنسوب إليه من حذف وغيرها وما يهملها هنا عملية الحذف يقول: «هو واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات: بعضها عام في جميع الأسماء، وبعضها مختص ببعضها، فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء، والمختص: إما حذف الحرف كحذف تاء التأنيث وعلامتي التنثية، والجمعين، وياء فعيلة، وفُعيلة، وفَعِيل، وفَعِيلاً لمعتل اللام، وواو فعولة»⁴.

1- المصدر السابق، ج2، ص7.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص7 (الهامش).

3- المصدر نفسه، ج2، ص13.

4- المصدر نفسه، ج2، ص17.

كما يورد (الرضي) جانب آخر من الأحكام التي تتعلق بحذف أواخر الأبنية بعد إلحاق ياء النسبة لها ومن ذلك حذف ألف بعض الأسماء لأن عدة عروفها خمسة أحرف يقول: «وأما الخامسة فما فوقها فإنها تحذف في النسب مطلقاً، منقلبة كانت، أو غيرها، بلا خلاف بينهم للاستتقال إلا أن تكون خامسة منقلبة، وقبلها حرف مشدد، فإن (يونس) جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء، والحذف.... لتكثير البنية فقط»¹.

ويقول أيضاً: «وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامساً فصاعداً، فلا كلام في حذفها نحو: مستقي ومستسقي، إذ الألف مع خفتها تحذف وجوباً»².

كما يشير أيضاً: «فأما في الخامسة فما فوقها: فليس إلا الحذف كقمحدي، كما في مشتري ومستسقي»³.

وقد تحذف (ياء) النسبة نفسها في بناء (فعل) و (فاعل) نحو: بنّات وعوّاج، وكذا تامر، يقول (الرضي): «أقول: اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعّال، وفاعل بمعنى ذي كذا، من غير أن يكون اسم فاعل، ومبالغته، كما كان اسم الفاعل نحو: غافر وبناء المبالغة فيه نحو: غفّار بمعنى ذي كذا؛ إلا أن فعّالاً لما كان الأصل لمبالغة الفاعل، ففعّال بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء، ويعالجه، ويلزمه بوجه من الوجوه، إما من جهة البيع كالبقال، أو من جهة القيام بحالة كالجّمّال، والبغّال، أو باستعماله كالسيّاف، أو غير ذلك وفاعل يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة، وكلاهما محمولاً على اسم الفاعل وبناء مبالغته..... كحائض»⁴.

وقد يترك الانتقال من قالب وزني إلى آخر أثر في البنية بحذف أحد أجزائها، وتبدوا هذه الظاهرة بشكل واضح في جمع التكسير، مثل: حذف الواو في صيغة المبالغة للدلالة على الجمع يقول: «(قوله: ونحو: صبور على صبر غالباً) سواء كان للمذكر أو للمؤنث، ويستوي في هذا البناء المذكر، والمؤنث... ومن قال فروق من جمعه فرق...»⁵.

1- المصدر السابق، ج 2، ص 41-42.

2- المصدر نفسه، ج 2، ص 45.

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 46.

4- المصدر نفسه، ج 2، ص 85.

5- المصدر نفسه، ج 2، ص 139.

ويذكر (الرضي) بحذف التاء في آخر الاسم الناقص ليجمع جمع تكسير فيقول: «وَفُعْلة من الناقص كثير كقناة وحصاة، وأكثر ما يستعمل منه في معنى الجمع محذوف التاء كالحصا والقنات والأضا»¹.

و يشير أيضا: «وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاوية، أو مقدرة كحائض فقياسه فواعل وفعل بحذف التاء»².

كما يتكلم أيضا عن حذف ألف التأنيث في وزن فعال يقول: «وأما حذفها في الجمع على فعال فنظر لكون الألف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء فيجعل نحو: عطشى وبطحاء، وأنثى كقصعة، وبرمة فيكون عطاش وبطاح، وإنث كقصاع وبرام...»³.

وذكر (الرضي) أن الزيادة التي في بناء (فعلان) تحذف إذا كسر على (فعال) يقول: «اعلم أن الوصف إذا كان على فعلان بفتح الفاء سواء كان فعلى كسكران، وسكرى، أو لم يكن كندمان وندمانه جاز جمعه وجمع مؤنثه على فعالى وكذا فعال.. بالزيادتين والوصف.. ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما... ففيل بطاح دون بطاحى... بالكسر»⁴.

وقد تحذف التاء كذلك للدلالة على الكثرة يقول (الرضي): «وإن قصدت الكثرة جردته من التاء فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير نحو: نملة ونمل... ثم هذه الأسماء في الثلاثي: إما فعل كتمر وطلح ونخل ونملويهم... وإما فعله بكسر الفاء وحكمه حكم فعله بفتحها في أن المجرد للكثرة، والألف والتاء للقلة... كسدر وسدر تشبيها بكسرة وكسر...»⁵.

ومما يحذف في جمع التكسير الهمزة في بناء (أفعل) والواو في بناء (فعول) «وأما أفعل إذا كان صفة فإنه يكسر على (فعل) كما كسروا (فعولا) على (فعل) لأن أفعل... فيه زائدة»⁶.

1- المصدر السابق، ج2، ص108.

2- المصدر نفسه، ج2، ص158.

3- المصدر نفسه، ج2، ص159.

4- المصدر نفسه، ج2، ص173.

5- المصدر نفسه، ج2، ص196.

6- المصدر نفسه، ج2، ص137.

والذي يستنتج من ذلك أن الحذف يلحق البنية عندما تجمع على أبنية الكسير يتبعه تغيير في مصوتات البناء وهو «يدل على مرونة اللغة العربية وخصوصيتها في إنسال الصيغ المختلفة من المادة الواحدة»¹.

وقد أشار (سابير) إلى هذه الخاصية والميزة التي تتصف بها أبنية التفسير في اللغة العربية: «وفي اللغة العربية أبنية تعرف بجموع التفسير تجرى فيها تغييرات صوامتية»².

و قد أعطى نماذجاً مثلة على ذلك هي:

بلد ← Balad ← بلاد ← Bilád.

جلد ← Gild ← جلود ← Gulúd.

رجل ← Ragul ← رجال ← Rigál.

شباك ← shubbak ← شبابيك ← Shabábik.

كما أدرك (الرضي) هذه الحقيقة: عند وصفه لما يحدث على البناء من تغيير عند جمعه جمع تكسير، وكذا يظهر ذلك في وصفه للبنية إذ يتعدى رصد الحذف إلى بيان ما يطرأ على المصوت من تغيير يقول في ذلك: «وإذا صح باب ثمرة قيل تمرات بالفتح والإسكان فيه ضرورة والمعتل العين ساكن... وباب كسرة على كسرات بالفتح والكسر... ونحو: حجرة على حُجرات بالضم والفتح... وباب سنة جاء فيه سنوات وقرون... وجاء قلون وسنوات وعضوات...»³.

ويذكر (الرضي) في سياق آخر الحذف الذي يطرأ على البنية عند الانتقال إلى وزن صرفي جديد وهو التصغير يقول: «أقول: يعني المصغر ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل... والتقليل يشمل تقليل العدد... وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً... ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف... ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة... يجيء التصغير للتعظيم فيكون من باب الكناية...»⁴.

1- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 133.

2 - Language , p73.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 109-110.

4- المصدر نفسه، ج1، ص 190-191.

ثم يضيف ويفسر سبب تسميته بالتصغير يقول: «واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك في قولهم: رجيل أخف من رجل صغير، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيها معنى الصفة كما ترى»¹.

فقد أشار (الرضي) إلى طبيعة الانسجام الوزني من خلال التصغير وربطها بأبنية الجمع يقول: «ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصغر، وهم إليه أحوج، كثروا أبنية الجمع ووسعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع؛ إذ ربما يحتاج في الشعر، أو السجع إلى وزن دون وزن، فقصرهم الجموع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج بخلاف المصغر، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضا قليلا صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثقل مع القلة محتمل، فجلبوا لأولها أثقل الحركات.... وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات، وهو الفتحة لتقاوم شيئا من ثقلها... والأولى أن يقال أن الضم والفتح في عُنيق وجُميل وصُرِيد غيرهما في: عنق وجمل وصرد...»².

وإذا كانت الألف فوق الخامسة فإنها تحذف عندئذ يقول: «وإن كانت الألف فوق الخامسة فإن كان في جملة الأحرف المتقدمة عليها ما يلزمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت بحالها لأنها تصير إذن كما في عقربان، وذلك كما تقول في عبوثران، عبيثران لأن الواو زائدة وإن لم يكن كذلك، حذفت الألف والنون كما تقول في: قرعلانة قريعبة؛ لأنك تحذف الأصلي قبلهما فكيف تخليهما»³، كما ربط (الرضي) بين التصغير وجمع التكسير في عبارته: «وذلك لأنهم - كما يجيء - لم يصغروا من صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلة وهي: أفعال وأفعلا وفعلة... وإذا سميت بأجمال قلت أيضا: أجيمال كما ذكرنا»⁴.

وبعقب (الرضي) على (ابن الحاجب) في موضع ما زاد على الرباعي وما يلحقه من الحذف يقول: «أقول: (قوله: ولا يزداد على أربع) عبارة ركيكة: مراده منها أنه لا يصغر الخماسي، أي: لا يرتقي إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير؛ لأن للأسماء ثلاث درجات: ثلاثي ورباعي وخماسي، فيصغر الثلاثي ويزاد عليه أن يرتقي منه إلى الرباعي أيضا فيصغر، ولا

1- المصدر السابق، ج 1، ص 192.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 193.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 200.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 202.

يزاد على الرباعي أي: لا يزداد الارتقاء عليه بل يقتصر عليه، فإن صغرته على ضعفه، فالحكم ما ذكر من حذف الخامس¹.

وبضيف: «قولك (ولذلك) أي: لأنه لا يرتقي من الرباعي لا تتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة، وذلك أنه إن كان ثلاثياً على أي وزن كان من الأوزان العشرة، فتصغيره على فعيل... فتصغير الأول فعيعل وتصغير الثاني فُعيعل... وذو ألف أفعال... وكذا قبل الألف والنون نحو: سليمان وجعيفران، وعبيثران بإبدال الياء من الواو المحذوفة، ولا يجيء قبل ألف الجمع إلا فعيل كأجيمال، وكذا قبل ألف التانيث المقصورة لا يجيء فُعيعل، وفعيعل؛ لأنها تحذف خامسة في التصغير»².

ويعلل (الرضي) سبب حذف الخامس بقوله: «لأن الكلمة ثقيلة بالخمس الأصول، فإذا زادت عليها ياء التصغير زادت ثقلاً، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير، فحذف ما صارت به الكلمة مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها وذلك هو الخامس، ألا ترى أن الرباعي لا يستثقل بزيادة الياء عليه فحذف الحرف الخامس مع أصالته»³.

ويرد (الرضي) على من قال أن في كلام العرب ما هو زائد على الخماسي كسلسبيل ويرجع ذلك أنه شاذ في زنته، وأن زيادة ياء التصغير فقياس وإن سنّ هذا القانون يؤدي إلى الكثرة وفوضى القواعد.

يقول: «فإن قيل: أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخماسي نحو: قبعثرى وسلسبيل وغير ذلك؟ قلت بلى لكن تلك الزيادات ليست قياسية... إذ كل واحد كالشاذ في زنته، وأما زيادة ياء التصغير فقياس، فلو سنوا قاعدة زيادتها على الخماسي الأصلي حروفه لصارت قياساً فيؤدي إلى الكثرة، إذ يصير بهم قانون يقاس عليه»⁴.

ونجد (عبد الصبور شاهين) قد سار في المسار الذي ذكره (الرضي) يقول: «إن تصغير الكلمات الخماسية على مثال (فعيل) و(فعيعل) يتوصل إليه بما يتوصل به إلى جمع التكسير على مثالي (فعال) و(فعاليل)، والسبب في ذلك: أن زيادة حروف الكلمة على أربعة تضع في

1-الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 203.

2- المصدر نفسه، ج1، ص 203.

3- المصدر نفسه، ج1، ص 204.

4- المصدر نفسه، ج1، ص 204.

طريق التصغير صعوبة هي: أن مثال (فيعيل) يقع بعد الياء فيه حرفان، فإذا صغر الخماسي مثل: فرزدق على مثاله لم يمكن لأن بعد الياء ثلاثة أحرف، وكذلك لو أريد تصغيره على مثال (فيعيل) الذي بعد ياء التصغير فيه ثلاثة أحرف، أوسطها كسرة طويلة مرسومة ياء فإذا نظرنا إلى الأحرف الثلاثة في (فرزدق) وجدناها كلها صحاحا، وليس بينها الياء، ولذلك كان إسقاط حرف من الثلاثة لتصحيح الزنة في حالتي التصغير والتكسير¹، ونذكر مثال ذكره (الرضي) وهو صيغة التصغير (فيعيل) فإنها تنقسم إلى مقاطع ثلاثة: Fu / 'ay / 'il .

«ونحن ملزمون أن نجعل الكلمة على مثال هذا الوزن الإيقاعي، فكلمة مثل: (غزال) تصغرها كذا: gu / zay – aal ، وكذلك (عجوز) : u/jay-uuz ، وأيضا (رغيف) : ru / gay – iif . ومن ذلك نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في : فيعيل (ص ح ص)، فكان أن أسقطت الحركة الطويلة وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها كما هو حكم الصيغة:

غزِيل ← gu/zay/yil

عجِيزَة ← u/jay/yiz-at

رغِيف ← ru/gay/yif².

«وهكذا الإجراء في سائر الكلمات المماثلة، ولا يتصور أن تجتمع في هذا الموقع (ياء+ واو)؛ لأن الواو على فرض وجودها سوف تتحول إلى ياء بحسب قاعدة (كسيو- كسي) لعدم وجود فاصل بين الصوتين، ولكن الياء في الموقع الأقوى فهي المماثلة التقديمية القليلة الحدوث في العربية»³.

يقول (الرضي): «وكذا اتفقوا على ردّ أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة، نحو: عطاء وقضاء، فنقول: عطّي تردّها إلى الواو، ثم تقلبها ياءً لانكسار ما قبلها ثم تحذفها نسيا لاجتماع ثلاث ياءات»⁴.

1- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص147.

2- المرجع نفسه، ص155.

3- المرجع نفسه ، ص155-156.

4- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص211.

وقد استعمل التصغير من طرف علماء اللغة المعاصرين والسبب أن الانسان بطبعه يميل إلى السهولة يقول (الرضي): «لما كان أن أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضا قليلا صاغوها على وزن ثقيل إذ الثقيل مع القلة محتمل»¹.

وللتصغير علاقة واضحة بالجانب النحوي يقول (كمال بشر): «والتصغير في نظرنا من مسائل الصرف الحقيقة لأنه- في العربية- ذو أثر واضح في المعنى النحوي للجملة تقول: رجل صغير (= موصوف + صفة) رجل (اسم مصغر وحده)»².

كما مثل (عبدالقادر عبدالجليل) وفق دراسة صرفية صوتية حديثة وفسر التغيرات التي تطرأ عند التصغير في إطار تصور فونولوجي يقول: «-التصغير يرد الأصول المحذوفة والمنقلبة - والتصغير يلحق بالاسم معنى الوصف (قمير- تعني قمرا صغيرا ولهذا كانت (التاء) لازمة؛ لأنها تلحق بآخر الصفات المؤنثة - التصغير تغيير يدخل على الصيغة الاسمية أي: أنه يختص بالدواخل Infixes، والتصغير ليس من السوابق Prefixes،- ليس من اللواحق Suffixes - تجري البنية المقطعة لأوزان الاسم المصغر على وفق التالي:

فِعْل ← O+M+M - فِعِيل ← O+M+O+M، فِيعِيل ← O+M+V+M، ويلاحظ أن المقطع الثاني معها يأتي متوسطا مغلقا، ولذلك لدخول الحركة المركبة (Ay) Diphtong»³.
ومما يلاحظ على الصيغ السابقة أن المقطع الأول فيها قصير، والثاني متوسط مغلق هذا فيما يخص الصيغ الأولى ثلاثية المقطع، بالمقابل نلاحظ الصيغتان الثانية والثالثة رباعية المقطع فالاختلاف في نوع المقطع الثالث؛ إذ يظهر هذا الاختلاف في أنه جاء متوسطا مغلقا في وزن الثاني، ومغلقا مفتوحا في وزن الثالث⁴.

ويقترّب في تصويره في هذا التحليل لما جاء به (الرضي) إذ يمثل لذلك بكلمة (كاتب) وما يحدث لها من تغيير وفق نظرة صوتية صرفية حديثة يقول: «تجري التغيرات في بعض الشواهد السابقة على وفق التالي : كاتب ---> كائتب... س ع ع س + س ع + س ع س ، وبما أن المقطع الأول لا يرد في العربية إلا في حالة الوقف، لذا فإن الابتداء به لا تميل إليه العربية لما يتميز به من الثقل الصوتي، وهنا تجيء المخالفة الكمية Quantity dissimilation لتغير

1-المصدر السابق، ج1، ص193.

2- كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص434.

3-عبد القادر عبد الجليل: الصوت الصرفي، ص399-400.

4- عبد القادر عبد الجليل: الصوت الصرفي، ص400.

البناء المقطعي، وبما أن التصغير يتطلب صوت(صوت الياء) في حالة بنائه، فإن المخالفة الصوتية تنهض على تقصير الصائت الطويل(الألف) إلى نصف كميته الإنتاجية لتصبح الكلمة (كَيْتَب: س ع س + س ع + س ع س)، ومعها يتحقق وجود الحركة المركبة (Ay) وبما أن وزن الصيغة يتطلب الصائت القصير(الضمة) على المقطع الأول كان لابد من إجراء تغيير في ترتيب المقاطع، بينما يتلاءم وحركة هذا الصائت القصير، حيث زاد البناء مقطعا قصيرا لأن وزن الصيغة يقوم عليه، وهذا يكون ملائما لحركة الضم، والصائت الطويل بعدها؛ لأنه من جنسها :

كويْتَب ---< س ع + س ع س + س ع + س ع س.

ويبدو أن الصيغة الأولى لازالت مستخدمة في بعض اللهجات الحديثة ويراد بها التهكم والسخرية¹.

وفي صيغة عطاء وحرباء يقول(الرضي): «وكذا اتفقوا على رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة، نحو: عطاء وقضاء فتقول: عطِيّ، تردّها إلى الواو، ثم تقلبها ياء لانكسار ما قبلها، ثم تحذفها نسيا لاجتماع ثلاث ياءات..²».

إذ تظهر أن الهمزة لها وظيفة تباينية- نبرية «لذا فإن إقامتها في البناء حين يصار إلى التصغير لا يغير من القيمة التمييزية»³.

وتجري مقاطعها حين تصغر كما يأتي: عطاء ← عطاو ← عطاو ← عطيو ← عطِيّ أي:

- س ع+س ع س+ س ع س (عطيو).

- س ع + س ع س+ س ع س (عطِيّ).

«وهنا يجري الانتقال الصوتي من أجل التجانس، إذ أن الياء حركة أمامية ضيقة، والانتقال من موضعها إلى موضع (الواو) الحركة الخلفية الضيقة، أمر يكتنفه الثقل، مما استلزم جريان المد الصوتي، مع انسيابية حركة الياء، وكلاهما صوت انتقالي، يتميز بنفس الخصائص الصوتية للآخر، ماعدا مواقعها المختلفة»⁴.

1- المرجع السابق، ص400.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص211.

3- عبد القادر عبد الجليل: الصرف الصوتي، ص461.

4- المرجع نفسه، ص402.

1-2.7 الزيادة:

الزيادة ضد الحذف، ذلك أن الحذف إسقاط حرف من الأصول ، أما الزيادة فإدخال حرف ليس من الأصول¹، والمقصود بالزيادة هنا يختلف عن أحرف الزيادة التي تفيد معنى ما عند دخولها على الأبنية وهي التي جمعها (الرضي) والصرفيون في (سألتونيها). فالزيادة هنا لصيقة بالتحويلات الداخلية التي تطرأ على الأبنية، والتي تميّز بناء من آخر ويمكن أن يظهر ذلك في التكسير والتصغير، وقد ذكرها (الرضي) في عدة مواضع، ومن الوائد التي تدخل على الأبنية في هذا المجال مثلاً:

1. (الألف والتاء): إن الزيادة الحاصلة على الأبنية في هذا الموضع، الهدف منها تحول دلالة البناء من حالة إلى أخرى، تأكيد دلالة الحالة الجديدة لها، ومما يدل على أن زيادة (الألف والتاء) تحول دلالة البناء من الكثرة إلى القلة أن صيغة (فَعلة) إذا أريد بها أدنى العدد أضيف إليها (الألف والتاء) يقول (الرضي): «وأما فَعلة فإنه يكسر على وزن فَعَل في الصحيح كان، أو في غيره ككسر وقَدَد ولَحِي ورَشِي، وذكر غير 'سيبويه' فُعلا بضم الفاء كلحى وحُلَى والكسر فيهما أجود...الجمع بالألف والتاء قليل في فَعلة...بخلاف فُعلات كخطوات... فلهذا كان استعمال فَعَل في القلة أكثر وأحسن من استعمال فُعَل فيها...بل الأولى ثلاث غرفات...وأما نحو: فَرِيَة ولَحِيَة فيجوز كسر العين في جمعها بالألف والتاء...وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالألف والتاء، إذ يجب إسكان عينه، ولا يجتمع كسرتان نحو قيمات وديمات»².

فيرافق هذا التحويل في دلالة البناء على القلة، تحويل فيشكل عين البناء من الكسر إلى السكون، أو من السكون إلى الضم.

فَعِلْه ← فَعِل + ات.

فُعْلَة ← فُعَل + ات.

1- عبد الله بن يوسف ابن هشام: نزهة الطرف، دار الآفاق الجديد، ص22.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 2 ، ص103-104.

وكذا صيغة (فَعْلَة) عند زيادة الألف والتاء يقول (الرضي): «قال: وإذا صح باب تمرة قيل تمرات بالفتح والإسكان فيه ضرورة، والمعتل العين ساكن.... وباب كسرة على كسرات بالفتح والكسر.... ونحو: حُجْرَة على حُجْرَات بالضم والفتح... وقالوا: لجبات وربعات للمح...»¹.

فإلى جانب التحويل الدلالي لصيغة (فَعْلَة) بعد زيادة الألف والتاء طرأ عليها تحويل شكلي، وهو تغيير عين البناء من السكون إلى الفتح: فَعْلَة ← فَعْل + ا ت.

ومن الزوائد التي تلحق بالأبنية، وتحذفها تحولا (الواو والنون) الملحقتين بما كان من بنات الحرفين، وفيه الهاء للتأنيث في مثل: (سنة ومائة) فالتحول الداخلي المصحوب بالزيادة، كسر أول البناء لتمييزه من البناء الذي الزيادة فيه له في الأصل:

سَنَة ← سِنُون (الواو والنون زائدة).

يقول (الرضي): «وباب سَنَة جاء فيه سِنُون وقلونوثيون، وجاء قلون وسنوات وعضوات وثبات وهنات، وجاء آم كأكم»².

ويذكر أيضا: «(قوله: وباب سنة) أي: إذا كان فَعْلَة محذوف اللام يجمع بالواو والنون، جبرا لما حذف منها، وقد تغيّر أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح»³.

ويقول أيضا: «وإما فَعْلَة بكسر الفاء وحكمه حكم فَعْلَة بفتحها: في أن المجرى للكثرة والألف والتاء للقلة، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعْل كسدره وسدر، تشبيها بكسرة وكسر، وتقول في الأجوف تين، وتينة، وتينات»⁴.

ولكن الصيغة هنا بكسر الفاء، وله نفس حكم صيغة فَعْلَة بفتح الفاء، إذ تتحول دلالة البناء بإضافة الألف والتاء من الكثرة إلى القلة.

وله تفسير آخر حول جميع الصيغ التي تحول بنية الصيغة من الكثرة إلى القلة في حالتها التجريد من (ا ت) أو إضافتها يقول: «وإما فَعْلَة كنبقة وكلمة، وأما فِعْل كعنبه، وحدأة، وإما فَعْلَة كسمرة... وإما فَعْلَة بضميتين كهديبة وبُسْرَة... وإما فَعْلَة كعشرة، ورطبة، ومن الناقص مهاة.... والقياس في قلة جميع هذه الأوزان... أولا أن تكون بالألف والتاء، وكثرته بحذف التاء»⁵.

1- المصدر السابق، ج 2، ص 109.

2- المصدر نفسه، ج 2، ص 110.

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 115.

4- المصدر نفسه، ج 2، ص 196.

5- المصدر نفسه، ج 2، ص 198.

كما يشير (الرضي) من جهة أخرى إلى تصغير أبنية التكسير مثل: كتيبات وقديرات يقول: «وإما جمع تكسير وهو إما للقلة وهو أربعة: أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة، فتصغر على لفظها... وإما للكثرة وهو ما عدا الأربعة ولا يخلوا إما أن يكون من لفظه جمع قلة... وإن لم يكن عاقلا جمعته بالألف والتاء مذكرا كان ككتيبات في كتب، أو مؤنثا كقديرات في قدور، وإن لم يجز ذلك في المكبرات، وكذا تقول في حوائض جمع حائض، حويّضات... أي الذيله جمع قلة مع جمع الكثرة - فلك التخيير بين ردّ جمع كثرته إلى جمع قلته، وتصغيره، كتصغير كلابا وفلوسا على أكيلب وأفيلس، وبين ردّ جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون، أو بالألف والتاء»¹.

وبضيف أيضا: «وإذا حقرت السنين والأرضين قلت: سنّيات وأريضات؛ لأن الواو والنون فيها عوض من اللام الذاهبة في السنة، والتاء المقدرة في أرض، فترجعان في التصغير... هو الجمع بالألف والتاء»².

ويشير كذلك: «(قوله: إلى جمع قلته)... قوله: (غليّمون) أي: في العاقل، ودويرات أي: في غيره، وغليّمون تصغير غلمان، ودويرات تصغير دور، وكلاهما جاء له جمع قلة وهو غلّمة وأدور»³، فالأمثلة التي ذكرها (الرضي) هي أبنية الكثرة، وإذا صغرت خرجت من باب الكثرة إلى القلة؛ لأن من دلالات التصغير التقليل⁴، والألف والتاء من علامات السالم، والسالم بنوعيه يفيد القلة، يقول (الرضي): «وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغيره الجمع بتقليل العدد، فمعنى عندي غليمة أي: عدد منهم قليل... وأما أسماء الجموع فمشاركة بين القلة والكثرة، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى في شرح الكافية فيصغر جميعها نظرا إلى القلة، فلا يلزم التناقض»⁵.

كما قد جاء تفسير ذلك في (حاشية شرح الشافية) للرضي قال: «قالوا: مطلق الجمع على ضريبن قلة وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة والحدان داخلان، وبالكثير ما فوق العشرة، قالوا: وجمع القلة من المكسر أربعة: أفعل، وأفعال، وأفعلة وفعلة... كقولهم: هم أكلة

1- المصدر السابق، ج1، ص 266.

2- المصدر نفسه، ج1، ص 267.

3- المصدر نفسه، ج1، ص 242.

4- المصدر نفسه، ج1، ص 189.

5- المصدر نفسه، ج1، ص 267.

رأس: أي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد، وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة... وجمعا السلامة عندهم منها أيضا... ولو ثبت ما نقل أن 'النابعة' قال 'لحسان' لما أنشده قوله:

لنا الجفناات الغرّ يلمعن بالضحى * * وأسيفنا يقطنن من نجدة دما
قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالآلف والتاء جمع قلة... فجمع السلامة للقلة، وجمع التكسير للكثرة... بين القلة والكثرة»¹.

ويقول كذلك: «فتقول في: جرحى وحمقى وحمى وعطاش في المذكر: جريحون وأحيمقون، وأحيمرون، وعطيشانون، وفي المؤنث: جريحات، وحمقاوات، وحميراوات وعطيشيات، بجمع المصغرات جمع السلامة»².

ويمكن التعبير عن هذا التحويل على النحو الآتي:

الكثرة	التصغير (تقليل)	علامة القلة
دور	دويرات	_____ + ا ت
كتب	كتيبات	
قدور	قديرات	
حوائض	حويضات	
جرحى	جريحات	

فالزيادة الحاصلة على الأبنية في هذه الأمثلة وهذا السياق الهدف منها تحول في دلالة البناء من حالة إلى أخرى، وكذا تأكيد الحالة الجديدة لها.

1- 8 : تعدد معاني الصيغ:

قبل التطرق إلى التعدد في معاني الصيغ، فإننا سنقوم بتوضيح الفرق بين الصيغة والبنية والوزن، وكيف رآها (الرضي) في "شرح الشافية".

1- الفرق بين البنية والصيغة: تناول (الرضي) والقدماء مصطلح البنية للدلالة على ضم الشيء بعضه إلى بعض، أو للدلالة على المبنى مثلما جاء في المعاجم العربية؛ إذ استفاد

1- الرضي: حاشية الشافية، ج1، ص267.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص266.

أصحاب هذه المعاجم في تعريف البنية من صيغة اسم الهيئة ومادتها التي لا تتغير لكونها مبنية، ومن هنا نجد أن الفرق بين البنية والصيغة ينحصر في أن الصيغة تعني الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، أما البنية فاشتقت من البناء الذي يعني الضم والثبوت، لا الهيئة والصورة، وعليه فالصيغة هي البنية بحركاتها التي تحدد معناها وتمكن من وزنها، وذلك بوضعها في قالب من قوالب الأبنية المقررة في اللغة، فإذا لم يكن فعل ذلك عدت بنية وليست صيغة.

ومن ثم فإن كل صيغة بنية وليس كل بنية صيغة فقد يجتمعان في مثل: (ساجد) فهذه الكلمة تتكون من عدد من الحروف ضم بعضها إلى بعض، وبالمقابل فهي صيغة كذلك لأنها على وزن (فاعل)، وقد تكون البنية ولا تكون الصيغة كما في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والحروف¹.

والنتيجة: أن الصيغة منحصرة في الأسماء، والأفعال، والصفات أما الأبنية فهي شاملة لباقي مباني التقسيم².

2- الفرق بين الصيغة والميزان الصرفي: هناك فرق بين الصيغة والميزان الصرفي للكلمة الواحدة يدور حول معيار من الحروف يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، أي: أن هذه الصيغة للكلمة جاءت لتدل على معان معينة ومحدودة، أما الميزان الصرفي: فهو مبنى من المباني الصرفية يمثل الصورة النهائية للمادة اللغوية، وعند إجراء عملية مقارنة مثلا: صيغة الامر للفعل: (كتب) ← أكتب، بالمقابل صيغة الأمر للفعل: (وقى) ← ق.

وعند إجراء المقارنة بين الحرف (ق) في نظيره في الصيغة نجد أن ما يناظره من حروف الصيغة (ع)، ولكن ما هي صيغة الفعل (ق)؟ الجواب هو صيغة (افعل)؛ إذا فالحرف (ع) يعبر عنه في الميزان الصرفي ولا تمثل الصيغة، ومنه فالفرق بين الصيغة من حيث هي مبنى صرفي، والميزان من حيث هو مبنى صوتي، وما لذلك من أهمية قصوى للتفريق بين علم الصرف وعلم الأصوات³.

1- عبد العليم عبد الباسط: صيغة أفعل، ص5.

2- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص123.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص147.

وثمة حالة تتفق فيها الصيغة مع الميزان مثل: كتب --> كُتِبَ، فالصيغة تحمل القيمة الدلالية، أما الميزان الصرفي فيعبر عما طرأ على الكلمة من تغيير أو حذف، ويدخل في نطاق الدرس الصرفي الخالص.

1- 1.8 تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة:

وهي أن تشترك المعاني في صيغة واحدة ليتحدد المعنى فيما بعد بواسطة القرائن، ومن أمثلة ذلك نجد صيغة (فعيل)؛ إذ قد تدل على لفظ المفرد، والجمع، والمفرد إما جامد أو مشتق، والجامد إما اسم ذات أو اسم معنى، والمشتق له أربعة أنواع هي: الصفة المشبهة وصيغة المبالغة، وما كان بمعنى اسم الفاعل من غير الثلاثي، وكذا ما كان بمعنى اسم المفعول من غير الثلاثي .

وما صيغة فعيل الدالة على الجمع فلها ثلاثة أنواع: - اسم جنس - اسم جمع - جمع تكسير.

أ- فاسم جمع: وهو ما ليس له واحد من لفظه مثل: قطيع.

ب- اسم جنس: وهو الذي يفرق بينه وبين مفرده بتاء التأنيث: شعير - شعيرة.

ت- جمع تكسير: وهو ما أشار إليه (الرضي) بقوله: «ويجيء فعيل فيما حقه فعل: كسقم ومريض، وحمل وسليم على مريض، والقياس سالم»¹.

و نجد كذلك صيغة (أفعل) في نفس السياق لها عدة دلالات منها:

1. التعدية: يقول (الرضي): «أي: لصيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه نحو: ألحم زيد... وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو: أجرب الرجل: أي: صار ذا جرب ... أي: لأن القياس كون أفعل لتعدية فعل لا لمطاوعته»².

2. الصيرورة: يذكر (الرضي): «فاعلم ان المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثيا وهي أن يجعل ما كان فاعلا للآزم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبت زيدا) جعلت زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل

1- المصدر السابق، ج1، ص88.

2- المصدر نفسه، ج1، ص88.

للذهاب، كما كان في ذهاب زيد، فإن كان في الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة – أي الجعل والتصيير...»¹.

3. **التعريض:** أي: التعريض لوقوع الحدث عليه يقول: «(قوله: وللتعريض) أي: تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث سواء كان مفعولا له أولا نحو: أقتلته: أي: عرضته لأن يكون مقتولا قتل أولا، وأبعت الفرس: أي عرضته للبيع، وكذا أسقيته: أي جعلت له ماء وسقيا شرب أو لم يشرب، وسقيته: أي جلته يشرب، وأقبرته: أي جعلت له قبرا قبرا أولا»².

4. **لوجودك مفعول على صفة:** وعبارة (الرضي): «(قوله: ولوجوده عليها) أي: لوجودك مفعول أفعل على صفة وهي كونها فاعلا لأصل الفعل نحو: أكرمت فاربط أي وجدت فرسا كريما، وأسمنت: أي: وجدت سمينا، وأبخلته أي: وجدته بخيلا، وكونه مفعولا لأصل الفعل نحو: أحمده أي: وجدته محمودا...مفحمين»³.

5. **السلب والإزالة:** مثل أعجمت الكتاب أي: أزلت عجمة الكتاب يقول (الرضي): «أي يجيء لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه نحو: أشكيتك أي: أزلت شكواه»⁴. ويؤكد (الرضي) أن هذه الزيادة هي لمعنى، وإن لم يكن فلتأكيد يقول: «نحو: قلت البيع وأقلته وذكرنا أنه لابد للزيادة من معنى، وإن لم يكن إلا التأكيد»⁵.

6. **الدعاء:** نحو: أسقيته أي: دعوت له بالسقيا يفسر (الرضي): «وقد جاء أفعل بمعنى الدعاء: نحو: أسقيته أي: دعوت له بالسقيا»⁶، كما تدل صيغة (فعل) على الدعاء كذلك يقول: «والأكثر في باب الدعاء فعل، نحو: جدّعه وعقره أي: جدعه الله، وعقره وأفعل داخل عليه في هذا المعنى»⁷.

1- المصدر السابق، ج1، ص86.

2- المصدر نفسه، ج1، ص88.

3- المصدر نفسه، ج1، ص91.

4- المصدر نفسه، ج1، ص91.

5- المصدر نفسه، ج1، ص91.

6- المصدر نفسه، ج1، ص91.

7- المصدر نفسه، ج1، ص92.

7. المطاوعة (الفعل): يفصل (الرضي): «وقد يجيء مطاوع فعل كفطرته فأفطر، وبشّرته فأبشّر»¹.

ويرى (شكري عياد) أن الناظر في كتب التصريف واللغة قديمها وحديثها على اختلافها يجد أنها أطبقت على ذكر عدة معانٍ لكثير من الصيغ بما يشبه الاتفاق التام، أو الإجماع على صحة وقوع هذه الظاهرة، ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة²، ويكاد يكون هذا الأمر متقررًا كذلك في الدراسات الحديثة في علم اللغة³.

و يبيّن (شكري عياد) ذلك في قوله أن: «العلامة الواحدة لها في العادة أكثر من قيمة، وأن هناك علامات كثيرة للتعبير عن كل قيمة، وهذا يصدق على كل اللغات»⁴.

وهذا ما يؤكد (تمام حسان) تحت عنوان: (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد)⁵.

1- 2.8 تعدد الصيغ للمعنى الواحد: أي أن تشترك صيغتان أو أكثر في الدلالة على معنى واحد ونجد ذلك مثلاً في صيغة (فعل) إذ تشترك صيغة (أفعل) في معنيين من معانيها وهما: التعدية والإزالة يقول (الرضي): «وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعل نحو: (راعنا سمعك) أي: إجعلنا ذا رعاية لنا كأرعنا، و(صاعر خده) أي: جعله ذا صعر و(عافاك الله) أي: جعلك ذا عافية، و(عاقبت فلانا) أي: جعلته ذا عقوبة، وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعدية»⁶.

ونجد بعض الصيغ كـ (انفعل، وافتعل، وتفعّل، وتفاعّل، واستفعل) هي صيغ تشترك في الدلالة على المطاوعة، و (للرضي) كلام طويل في ذلك يذكر مثلاً: «أقول: قوله (للمطاوعة فعل) يريد سواء كان فعل للتكثير نحو: قطعته فقطع، أو للنسبة نحو: قيّسته ونزّرتَه وتَمّمته أي: نسبته إلى قيس، ونزار، وتميم، فتقيّس وتنزّر وتتمّم، أو للتعدية نحو: علّمته فتعلم، والأغلب في مطاوعة فعل الذي هو للتكثير هو الثلاثي الذي هو أصل فعل نحو: علّمته فعلم، وفرّحته ففرح... أي: مطاوع (فعل)... وتفعّل الذي للاتخاذ مطاوع (فعل) الذي هو لجعل الشيء ذا أصله،

1- المصدر السابق، ج1، ص92.

2- أنظر: شكري عياد: اتجاهات البحث الأسلوبي، دار العلوم للطباعة والنشر، 1405-1985م، ص37.

3- المرجع نفسه، ص37.

4- المرجع نفسه، ص37.

5- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص163.

6- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص99.

إذا كان أصله اسما لا مصدرا (فترد الثوب) مطاوع (رديته الثوب) أي جعلته ذا رداء... وتفعّل الذي للتجنب مطاوع فعّل الذي للسلب تقديرا.. أي: كثرت له فيقه»¹.

ثم يزيد: «(قوله: بمعنى استعمل) تفعّل يكون بمعنى استعمل، تفعّل يكون بمعنى استعمل في معنيين مختصين باستعمل: إحداهما للطلب نحو: تتجّزته: أي استنجزته: أي طلبت نجاسة: أي حضوره والوفاء به، والآخر الاعتقاد في الشيء على أنه صفة أصله نحو: استعظمته وتعظمته: أي اعتقدت فيه أنه عظيم، واستكبر وتكبر، أي: اعتقد في نفسه أنها كبيرة... فيكون مطاوع فعّل الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إما حقيقة كما في ألّبه فتألّب، وأصلته فتأصل وإما تقديرا كما في تأهل، إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل»².

وفي صيغة (انفعل) يضيف: «باب انفعل لا يكون إلا لازما، وهو في الأغلب مطاوع فعل بشرط أن يكون فعل علاجا: أي من الأفعال الظاهرة؛ لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر، والقطع، والجذب أولى وأوفق فلا يقال: علّمته فانعلم ولا فهّمته فانفهم... طرّده فذهب»³.

وفي باب افتعل يقول كذلك مستشهدا بقول سيبويه: «أقول: (قال: سيبويه الباب في المطاوعة انفعل وافتعل قليل) نحو: جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج... ويكثر إغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاءه لام، أورا، أو واور، أو نون، أو ميم نحو: لأمت الجرح، أي أصلحته فالتأم، ولا تقول اتألم... وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها، وأما تاء افتعل في نحو: اذكر، واطلب... إذ حق العلامة الاختصاص»⁴.

وفي صيغة (تفاعل) يشير (الرضي): «(قوله: وللتفاعل) نحو: اعتورورا: أي: تناوبوا واجتوروا أي: تجاوروا»⁵.

وفي معنى التشارك ذكر (الرضي) أن الصيغ: فاعل كخاصم، وافتعل كاختصم، وتفاعل كتخاصم، تشترك كلها في المعنى يقول: «أي: لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين: أي

1- المصدر السابق، ج1، ص104-105.

2- المصدر نفسه، ج1، ص106-107.

3- المصدر نفسه، ج1، ص108.

4- المصدر نفسه، ج1، ص108-109.

5- المصدر نفسه، ج1، ص109.

الشيئين... أصل ضارب أي، الضرب إلى زيد... وهم يستعملون الأمر بمعنى الشيء فيقع على الأشخاص والمعاني... وتعلقه به لأجل المشاركة التي تضمنها»¹.

وبذكر: «وبتعلق به هو معنى فاعل لكونه متضمنا معنى المشاركة، لا أصله»².

يقول (الرضي) في تشابه صيغتي (فاعل وتفاعل) من من حيث المعنى: «ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين الفعل وتفاعل في إفادة أن الشيء بين اثنين فصاعدا»³.

وفي سياق حديثه عن تعدد الصيغ والمفردات لمعنى واحد يشير (الرضي) في نفس الباب «وتقول وإن شتمتني فما أشاتمك، ونحو ذلك فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود، وذلك لأنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات أحدهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع... والمقصود من الكل واحد... وتشارك شيء واحد مع تعدي الأول ولزوم الثاني»⁴.

وفي (افتعل) يقول: «... وافتعل قليل... ومزجته فامتزج»⁵.

وقد حاول الدرس اللغوي الحديث أن يأخذ من تلك الظواهر الصرفية، فقام بإحصاء الصيغ التي تشترك في معنى وظيفي واحد مع تصنيفها على أساس تلك المعاني الوظيفية التي تجمع بينها، ولكن يبقى اشتراك الصيغ في معنى من المعاني الوظيفية، أو تواردها عليه لا يعني بالضرورة تساويها في الدلالة على ذلك المعنى الوظيفي العام، بل يبقى لكل صيغة معناها الوظيفي الخاص بها، أي أنه بالرغم من تعدد تلك الصيغ ودلالاتها على المعنى الواحد، وأنه باستطاعتنا أن نجعل من بدائل للمعنى الوظيفي العام للمعنى الوظيفي العام مبنيا على مبدأ الاختيار عند استعمال هذه الصيغ وهذه الفروق الدلالية الخاصة.

يقول (الرضي) في موقف مشابهه لذلك: «وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعديا ولازما: إلا انفعّل وافعّل وافعلاً، واعلم أن المعاني الذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها، وما يمكن ضبطه، وقد يجيء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط...»⁶.

1- المصدر السابق، ج1، ص 96.

2- المصدر نفسه، ج1، ص 97.

3- المصدر نفسه، ج1، ص 101.

4- المصدر نفسه، ج1، ص 102.

5- المصدر نفسه، ج1، ص 108.

6- المصدر نفسه، ج1، ص 113.

ويقر (تمام حسان) إلى ما ذهب إليه (الرضي) في قوله: «والفكرة الهامة التي أردت أن أسجلها تحت هذا العنوان أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تنتم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد»¹.

1-9 نماذج من التوظيف البلاغي لبعض الصيغ عند (الرضي) (أسلوب الاختيار):

إذ تظهر اللمسة البلاغية للرضي في توظيفه لبعض الصيغ على أساس الاختيار وهو ما يوافق الدرس الأسلوبى الحديث.

1-9-1 اختيار صيغ الاسم: فقد تتعدد البدائل للصيغة الواحدة وتتعدد ، فقد يحل محل

المصدر الفعل، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول... أي: أن تعدد الصيغة يقابله تعدد المعنى. يقول (الرضي): «وأما كَذَابٌ بالتخفيف في مصدر كَذَّابٌ فلم أسمع به، والأولى أن يقال: في قوله تعالى: ﴿وَكَذَبُوا بآيَاتِنَا كَذَابًا﴾ في قراءة التخفيف أنه مصدر كاذب أقيم مقام كَذَّبَ، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾»².

وبضيف: «أقول: يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعُّال وهو قول سيبويه كالتَّهْذَارِ في الهذر الكثير، والتَّلْعَابِ والتَّرْدَادِ، وهو مع كثرته ليس بمقياس مطرد وقال: الكوفيون أن التَّفعُّال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير قلبت ياءه ألفاً فأصل التكرار التكرير، ويرجح قول سيبويه بأنهم قالوا: التلعاب ولم يجيء التلعيب، ولهم أن يقولوا إن ذلك مما رفض أصله... وأما التبيان فليس ببناء مبالغة وإلا انفتح تاءه، بل هو اسم أقيم مقام مصدر بين، كما أقيم غارة وهي اسم مقام إغارة في قولهم: أغرت غارة، ونبات موضع إنبات وعطاء موضع إعطاء، في قولهم: نباتاً وأعطى عطاء»³.

ويقر (الرضي) في موضع آخر بتعدد الدلالة للصيغ في قوله: «وأما الفَعِيلُ... فالحثيثي والرَّمِيَّ، والحَجَّيزَى مبالغة التَّحَاتِّ، والتَّرَامِي، والتَّحَاجَزُ أي: لا يكون من واحد وقد يجيء منه ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي كالدَّلِيلِي، والنَّمِيمِي، والهِجِيرِي والخَلِيفِي أي: كثرة الدلالة...»⁴.

ومن ذلك ما أشار إليه (الرضي) في استشهاده بقول (المنتبي):

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص163.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص166.

3- المصدر نفسه، ج1، ص167.

4- المصدر نفسه، ج1، ص168.

وقد تقبل العذر الخفي تكرماً ** فما بال عذري واقفا وهو واضح.

إذ جاءت صيغة المصدر (تكرماً) في هذا الموضع بما تحمله من معنى التكلف¹، مناسبة للغرض الذي سبقت لأجله وهو المبالغة في كرم الممدوح، فيحمل نفسه على الكرم في الموضع الذي لا يكون فيه الكرم عادة لخفاء عذر صاحبه فيه، من ثم يحمل بذلك ممدوحه على قبول عذره.

فهنا اختياري هذه الصيغة وغيرها من الصيغ بدلا عن الصيغ الأخرى يدل على عملية المفاضلة في الاختيار، وهو ما يرجع إلى الحس اللغوي والذوق الفني في أسلوب الاختيار.

1- 2.9 اختيار اسم المرة: وهو استعمال صيغة اسم المرة إذ قد يوظف توظيفا بليغا، أو قد تكون الصيغة أنسب لصيغة أخرى وأشهر، يقول (الرضي): «ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذو الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على ذلك الأشهر دون الغريب تقول: دحرج درجة واحدة ولا تقول دحراجة وكذا لا تقل قاتلت قتالة ولا كذبت كذابة»²، ويستشهد ببيت (للنابغة البياضي) يقول: «ها إنتاعذرة إن لم تكن نفعت ** فإن صاحبها قد تاه في البلد.

أي: عذر بليغ: وقد ج لا تكون الفعلة مرة والفعلة نوعا كالرحمة والشدة»³.

فجاء بناء الصيغ على بناء اسم المرة وهو يدخل في إطار المفاضلة، ففي أسلوب الاختيار لعدد المصادر الممكنة للكلام فجاء بناء صيغة المرة مناسبة لهذا المقام ولا يسعنا الموضوع لذكر جميع الأسماء التي ذكرها (الرضي) في أسلوب الاختيار كاسم الفاعل والصفة المشبه وغيرهما...

1-3.9 اختيار صيغة الفعل:

أ- اختيار صيغة أفع: وقد سبق تناولها بالتفصيل ولهذا ارتأينا اختيار بعض النماذج فقد تفيد الصيغة التعدية يذكر (الرضي): «فمعنى (أذهبت زيدا) فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب.. فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة أي: الجعل والتصيير كأذهبته منه أعظمته: أي جعلته عظيما باعتقادي بمعنى استعظمته...»⁴.

1- المصدر السابق، ج1، ص104.

2- المصدر نفسه، ج1، ص180.

3- المصدر نفسه، ج1، ص181.

4- المصدر نفسه، ج1، ص86.

وقد تفيد التعريض يقول: «قوله: وللتعريض: أي تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثاني معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث... نحو: أقتلته أي عرضته لأن يكون مقتولا قُتل أولا، وأبعت الفرس: أي: عرضتها للبيع، وأقبرته: أي جعلت له قبرا قبرا أولا...»¹.

قال (الفيروز أبادي) معلقا على أسباب اختيار صيغة دون أخرى «والسقي والسقياء: أن تعطيه ما يشرب، والإسقاء أن تجعل له ذلك حتى يتناولوه كيف يشاء، والإسقاء أبلغ من السقي؛ لأن الإسقاء هو أن تجعل له ما يستقي منه ويشرب، تقول: أسقيته نهرا... أي: جعلناه سقيا لكم، وقيل سقاه لشفته وأسقاه لدابته»².

وعليه فإن توظيف صيغة (أفعل) بدل (فعل) في هذا المقام هو أكثر مناسبة في هذا السياق لأنها تدل على وجود الشيء ومصادفته على صفة ما.

ب- صيغة (فاعل): هي الأخرى تم التطرق إليها إضافة إلى ما سبق ذكره فهذه الصيغة تدل على التكثير يشير (الرضي): «أي: يكون للتكثير كفعل نحو: (ضاعفت الشيء) أي كثرت أضعافه كضعفه، وناعمه الله كنعمته، أي كثر نعمته بفتح النون»³.

ت- صيغة (فعل): فنجد (الرضي) يشير إلى استعمال صيغة (فعل) بدل (أفعل) لدلالاتها على التكثير يقول: «بل تقول: ذبحت الغنم وغلقت الأبواب، وقولك جرّحته أي: كثرت جراحاته... ثم إن التكثير يكون في المتعدي كما غلق وقطع، وقد يكون في اللازم كما في جول وطوق وموت»⁴ فالرضي استعمال: غلق مثلا بدل أغلق وهو لمناسبة الصيغة لسياق الكلام وهو الدلالة على التكثير.

ويمكن أن نستشهد بقوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ سورة يوسف الآية 23، قال (الألوسي) موضحا دلالة الصيغة في الآية: «وغلقت الأبواب أي أبواب البيت وتشديد الفعل للتكثير»⁵.

1- المصدر السابق، ج1، ص88.

2- مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تح محمد علي النجار، عبد العليم لطحاوي، دار النشر، مكتبة العلمية، ص231-232.

3- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص99.

4- المصدر السابق، ج1، ص92-93.

5- محمود شكري الألوسي: روح المعاني روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تح علي عبدالباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، ج12، ص211.

ث- **صيغة انفعلي**: وتأتي للدلالة على المطاوعة وهي أكثر صيغة تجسد هذا المعنى في هذا السياق يقول (الرضي): «أقول باب انفعلي... وهو الأغلب مطاوع فعل... أي يكون من الأفعال الظاهرة لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق»¹.

ج- **صيغة افتعل**: فالرضي يشير إلى تعدد معاني هذه الصيغة، وكذا ملائمتها ومناسبتها لسياقات معينة دون أخرى، فكان اختيار هذه الصيغة في مواضع أنسب مثلاً من استعمال صيغة (انفعلي) (يشير (الرضي): «الباب في المطاوعة (انفعلي) و (افتعل) قليل، نحو: جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج، قلت فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعلي جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو: غمته فاغتم، ولا تقول فانغم»².

وفي اختيار استعمال المفردتين على صيغتي (افتعل وانفعلي) يختار (الرضي) الصيغة الأولى لمناسبتها المعنى والسياق يقول: «نحو: لأمت الجرح أي: أصلحته فالتأم ولا تقول: انلأم وكذا رميت به فارتمي ولا تقول: انرمي، ووصلته فاتصل، لا انوصل»³.

وقد تكون لهذه الصيغة دلالة الاتخاذ أي: اتخاذك الشيء أصله يضيف: «أي لاتخاذك الشيء أصله وينبغي أن يكون ذلك الأصل مصدراً نحو: أشويت اللحم أي: اتخذته شواء»⁴. كما قد تدل على الاجتهاد، والاضطراب، والمبالغة وغيرها يقول (الرضي): «أي: الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل، فمعنى كسب أصاب، ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها، فلماذا قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ أي: اجتهدت في الخير أولاً فإنه لا يضيع ﴿وعليهما اكتسبت﴾ أي: لا تؤاخذنا إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب»⁵.

إذا فالرضي تميز عن غيره في الوقوف على الدقة في اختيار الصيغة المناسبة للسياق المناسب.

1- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص108.

2- المصدر نفسه، ج1، ص108.

3- المصدر نفسه، ج1، ص109.

4- المصدر نفسه، ج1، ص109.

5- المصدر نفسه، ج1، ص110.

فالتعبير بصيغة (افتعل) هنا مناسبا لحال هؤلاء، فقد عدلت الآية في التعبير عن الشر إلى الاكتساب للدلالة على التكلف والاجتهاد، والتعمل، والاضطراب، والتصرف لأجل تحصيل المعصية، ويناسب ذلك ما في المعصية من مخالفة للسجية، والفطرة السليمة مما يؤدي بالعاصي إلى المبالغة في المعصية، قال جماعة من العلماء: «افتعل يدل على شدة الكلفة وفعل السيئة شديد لما يؤول إليه»¹.

ح- صيغة استفعل: ولها عدة دلالات ومعان وقد يلجأ المتكلم إلى اختيار هذه الصيغة لمناسبتها سياقات، ومواضع معينة، فقد تدل على الاجتهاد في فعل الشيء، والتعجيل ومجاز الطلب، والتحول، والاعتماد يقول (الرضي): «كما يمكن في (استخرجت زيدا) إلا أنه بمزاولة إخراجهِ والاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج»².

كما يؤكد (الرضي) في سبب اختياره لهذه الصيغة لمناسبتها المقام: «فقولك: أخرجته لا دليل فيه على أنك أخرجته بمرة واحدة، أو مع اجتهاد بخلاف استخرج»³.

وفي التعجيل يقول: «(وكذلك استعجلت زيدا) أي: طلبت عجلته، فإذا كان بمعنى عجلت فكأنه طلب العجلة من نفسه»²، ويضيف: «ومن مجاز الطلب قولهم: استرفع الخوان، واسترّم البناء، واسترقع الثوب»⁴.

وللتحول سواء كان حقيقة، أو مجازا يقول: «ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة نحو: استحجر الطين أي صار حجرا حقيقة، أو مجازا: أي صار كالحجر في الصلابة»⁵.

وللاعتقاد كما في قوله: «ويجيء كذ أيضا كثيرا للاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله نحو: استكرمته أي: اعتقد فيه الكرم»⁶.

1- السمين الحلبي: الدرر المصون في علم الله المكنون، تح أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم للنشر والتوزيع، 2011، ج8، ص697.

2- الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص110.

3- المصدر نفسه، ج1، ص110.

4- المصدر نفسه، ج1، ص110.

5- المصدر نفسه، ج1، ص110.

6- المصدر نفسه، ج1، ص111.

كما تجيء للاتخاذ يضيف: «ويكون أيضا للاتخاذ كما ذكرنا في افتعل نحو استلأم»¹، وقد جاء في الحاشية: «استلأم الرجل إذا لبس اللأمة»²، واللأمة هي الدرع أو هي جميع أدوات الحرب³.

والخلاصة أن الصيغة الواحدة قد ترد في الكلام، ويتعدد فيها المعنى الوظيفي كالفاعلية والمفعولية وهي ظاهرة متفق عليها لدى القدامى والمعاصرين⁴. ومما نستنتجه من خلال دراستنا للصيغ ووظائفها وتعدد معانيها عند (الرضي) يمكن أن نقول:

1- أن (الرضي) بالرغم من عدم تمييزه بين مصطلح صيغة، وبناء، ووزن وهيئة، إلا أنه استطاع من خلال تناوله لمختلف الصيغ أن يحدد معانيها، ودلالاتها، ووظائفها بنظره توازي الدراسات الحديثة.

2- إن الفرق بين الصيغة، والميزان الصرفي يدور حول عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزائد للدلالة على المعنى، أما الميزان فهو يمثل الصورة النهائية للكلمة. 3- أن بنية الكلمة اشتقت من البناء الذي يعني الضم، والثبوت؛ أما الصيغة فهي الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها .

4- لصيغة الكلمة وهيئتها أثر في دلالتها من حيث التضعيف والمد والاستطالة فيها.

5- أن هناك صيغا عدة للكلمة تحمل معنى واحد مثل التعدية ومعانيها .

6- أن اختيار صيغ الكلمة تختلف دلالتها كذلك في حالة الأفراد كاختيار صيغ المصدر واسم المرة، واسم الهيئة، واسم الفاعل وصيغ المبالغة وغيرها من الصيغ.

7- أن (الرضي) يتفق مع اللغويين المعاصرين كستيف أولمان حين جعل الصيغة دالة على المعنى المعجمي في تعبيره عن العلاقة بين اللفظ والمعنى.

8- إن محاولة التفريق بين مصطلح الصيغة وغيره من المصطلحات المشابهة له، توضح ما يرتبط بدراسة المعاني الوظيفية بصيغة الكلمة ودلالاتها، وهذا من ثم يشير إلى الدراسات الحديثة في مفهوم المورفيم الذي يعرف أنه الوحدة الصغرى الدالة على المعنى

1- المصدر السابق، ج1، ص111.

2- المصدر نفسه، ج1، ص111.

3- المصدر نفسه، ج1، ص111.

4- المصدر نفسه، ج1، ص111.

وأنه أصغر وحدة دلالية، أو أنه سلسلة فونيمات ذات معنى غير قابلة للانقسام، أو أنه صيغة سواء كانت حرة أم مقيدة لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر ذات معنى... لذلك تعد الوحدات الصرفية أعم من الصيغة، وتشمل كل أنواع الكلم¹.

1- السعران: علم اللغة ، ص 226.

أولاً: قواعد وصف التركيب النحوي

1- قواعد العلاقات النحوية-Relation Rôles grammatical:

اللغة وعاء الفكر، ومرآة الحضارة الإنسانية التي تتعكس عليها مفاهيم التخاطب الفكري بين البشر، ووسيلة للتواصل السهل وعليه فقد اهتم بها الإنسان، وطور آلياتها ليتمكن من الضروريات لتصبح قادرة على احتواء كل جديد مفيد، فاللغة «هي التنظيم المثالي الداخلي الذي يفرض على المتكلم تصوراً رؤية لما يحيط به في العالم الخارجي ومن هنا تبرز العلاقة بين اللغة الفكر»¹.

وقد أشار عبد القادر الجرجاني(ت471) عن هذه العلاقة بقوله: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»².

والكلام الذي يخضع لنظام منطقي يسمى بالجملة التي تعرف بأنها: «المركب الذي يبين به المتكلم أي صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»³.

ويهتم المنهج الوصفي بعلم النحو الذي: «هو التعبير المنظم للمشاعر والأفكار والعلاقات في أشكال لغوية»⁴

وتعتبر الجملة في علم النحو هي بؤرة التحليل اللغوي وهي: « الوحدة اللغوية الأكبر في التحليل اللغوي»⁵، ذلك أن حقائق اللغة التي لها ميزة جماعية تتضافر فيما بينها على وفق قوانين معروفة تبلغ غايتها عند الجملة وتعمل هذه القوانين متكافئة بنظام من العلاقات لأن أجزاء الجملة مترابطة فالجزء الواحد يقتضي الآخر في تنظيم علائقي.

1- خليل أحمد عميرة: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع جدة السعودية، ط1، 1984، ص44.

2- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص41.

3- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

4- Language, p38

5- نعم تشومسكي: جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى سعيد باقر، جامعة البصرة 1986م، ص9.

ويهتم المنهج الوصفي بتحليل هذه العلاقات وبيان الأصول التي تعمل على الربط بينها، وهذه العلاقات إما معنوية أو لفظية وقد عبر عنها (تمام حسان) في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها بـ (قرائن التعليق) وهي قرائن مقالية «لأنها تأخذ من المقال لا من المقام»¹.

ووصفها بأنها «القفز العقلي من المبنى إلى المعنى»²

✓ فالعلاقات المعنوية هي: الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة والتبعية .

✓ والعلاقات اللفظية هي: العلاقة الإعرابية، والرتبة، والصيغة والمطابقة، والربط والتضام، والأداة ، والنغمة .

2-قواعد العلاقات النحوية في شرح الكافية:

2-1 القرائن المعنوية: شرح الكافية من أغنى الكتب في النحو فكان شرح الرضي للكافية - وهي في أصلها كتاب في النحو - شرح ملم ودقيق وهناك من صنفها في أربعة مجلدات وخمسة وأكثر من ذلك عكس الشافية التي هي صرفية محضة فصنفت في ثلاثة أجزاء فقط. وهو بهذا يتفق مع المنهج الوصفي الحديث الذي يرى في "المستوى النحوي أول المستويات في دراسة اللغة"³.

يقول (بالمر): «يجب إعطاء الأولوية للدراسة النحوية قبل الدراسة الصوتية لأن الوظيفة الرئيسة لعلم اللغة التحليلي هي دراسة النحو»⁴.

فمنهج الوصف النحوي عند (الاستراباذي) يعتمد أساسا على تحليل الجملة إلى وحداتها الأساسية التي يتألف منها نظام الجملة العربية فالنحو عنده «هو العلم الذي يختص بدراسة قواعد بنية الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء بعضها ببعض»⁵.

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص19.

2- المرجع نفسه، ص20 .

3- هانيس غروتسفلد : خواطر هيكلية في كتاب سيوييه ،ترجمة محمد علي النجار ،حوليات الجامعة التونسية ،تونس ،العدد7 ، 1979م ، ص268 .

4- يعد هارولد أدولف بالمر من المختصين بعلم اللغة في النصف الأول في القرن الحالي وأبرز مؤلفاته: " الدراسة العلمية لتعليم اللغة " و " علم الدلالة " و " مقدمة في دراسة اللغة " و وتتضمن آراؤه دراسة اللغة وتحليل أصولها .

ينظر: H.A.Palmer :The principal of language study , London , 1969 , p 185

5- كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ط2، مطبعة الأنجلو المصرية ،القاهرة ،1985م، ص385.

ويعتبر (الرضي) من العلماء القلائل في دقة وصفهم وتحليلهم لبنية ومكونات الجملة وعلى الرغم من أنه لم يشر صراحة إلى مصطلح (الجملة) فإنه قد درسها من خلال المفهوم العام للكلام ذلك أن الجملة في تعريفها الحديث « هي جزء من الكلام »¹، وإذا كانت الجملة نظاماً مخزوناً في الذهن فإن تنفيذ هذا النظام هو الكلام الحي الذي به يتم التفاهم وبه نفكر². بداية فإن لمصطلح الكلام والجملة تعريفات متعددة انقسم النحاة في مفهومهما إلى فريقين:

- أولاً: الفريق القائل بالترادف:

يرى النحاة المتقدمون ممن تعرضوا لهذه المسألة أن الجملة والكلام مترادفان، ومن هؤلاء ابن جني (ت392) يقول في حد الكلام (الجملة): «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل»³.

ولعل عبارة ابن جني (وهو الذي يسميه النحويون الجمل) فيها إشارة توحى بإجماع النحاة الذين سبقوه على أن الكلام مرادف للجملة، وكذلك ممن قال بالترادف بعد ابن جني، الزمخشري (ت98هـ) قال: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك.. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد.. وتسمى الجمل»⁴.

ويقول ابن يعيش: «الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة»⁵.

- ثانياً: الفريق القائل بعدم الترادف:

فرق النحاة المتأخرون بين حد الجملة وحد الكلام على أساس وجود القصد أو عدمه ونجد هذا التفريق بين الجملة والكلام عند الرضي الاسترأباضي (ت886هـ) يقول: «إن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل فتخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف

1- دو سوسير: علم اللغة العام، ص143 .

2- عبد اللطيف محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات الجامعة الكويت، 1984م، ص59.

3- أبو الفتح بن جني: الخصائص، ج1، ص17 .

4- الزمخشري: المفصل في علم العربية، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة بيروت، لبنان، ص6 .

5- ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص20.

مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس»¹.

وحد ابن مالك (600-672هـ) المعاصر للرضي الكلام بقوله: الكلم ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته، فقد أضاف لذاته لإخراج نحو: (قام أبوه) من قولك: (جاءني الذي قام أبوه)².

وممن فرق بين حد الجملة وحد الكلام من النحاة المتأخرين ابن هشام الأنصاري في كتابه (المغني)³، وبالرجوع إلى تعريف (الرضي) للكلام فجاء على النحو التالي "ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته"، وهذا يبين دقة الرضي في تعريفاته حيث أشار إلى كلمة "تضمن" والتضمين أخص من التركيب والتأليف، لا بد فيهما من شيئين يركب أحدهما الآخر أو يألفه، بخلاف التضمن فإنه حصول شيء في ضمن شيء آخر أي في طيه، وقد أراد أن يقيد (لذاته) إخراج ما مقصود لغيره كجملة الصلة نحو: (جاء أبوه) من قولنا: (جاء الذي قام أبوه) فهي جملة وليست كلاما لأن الإسناد فيها "ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية إذ لم تقصد لذاتها بل لغيرها فليست كلاما بل جزء من كلام، فالجمل المقصودة لذاتها هي: الجمل المستقلة نحو: حضر محمد، ولينتك معنا وأما المقصود لغيرها فهي الجمل غير المستقلة وذلك كالجمل الواقعة خبرا أو نعتا أو حالا أو صلة أو نحو ذلك مثل "أقبل أخوك وهو مسرور"، فجملة "وهو مسرور" ليست مستقلة بل هي قيد للجملة قبلها إذن: "فكل كلام جملة ولا ينعكس"⁴، فالجملة إذن أعم من الكلام.

ويمكن أن نختصر كلام هذا الفريق في تفريقهم بين الجملة والكلام، أن الجملة عندهم هي التي تتوفر فيها صفة الإسناد والإفادة والتبعية سواء قصد المتكلم تركيبها أو لم يقصد وأما الكلام فهو ما توفرت فيه صفة الإسناد والإفادة والاستقلال وقصد المتكلم تركيبه.

وقد حذت حذو (الرضي) في تفريقه بين الكلام والجملة (موزول) حيث عارضت بشدة المطابقة بين المصطلحين.

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص33.

2- ينظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ج1، (1358هـ - 1939 م)، ص9.

3- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك وآخرون، ط2، دار الفكر، 1969م، ص490.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص33.

إذ لا بد أن نفترض في أنه ليست الجملة وحدها هي التي تنتهي بالسكوت وإنما الأجزاء الصغيرة أيضا ثم نقول: «إن جزء الكلام الذي يعقبه السكوت يتفق تقريبا مع المفهوم اللغوي للكلام Utterance عند علماء اللغة المحدثين»¹.

ف(موزول) ترفض فكرة الجمع بين الجملة والكلام تحت مصطلح واحد كما جرى عند سيبويه وابن يعيش.

وقد أشار (دو سوسير) في حديثه عن نظام الجملة اللغوية ونسقتها هو موجود في العربية وإن اخترع نظام العلاقات اللغوية القائم على محورين: أحدهما استبدالي والآخر تركيبى يقابل في العربية أكثر الجملة (المسند والمسند إليه) والاستبدالي ممثلا في لواحق المسند والمسند إليه من الفضلة والأدوات، فضلا عن التبديل الذي يطرأ على ترتيب المسند والمسند إليه وتعريفهما أو تكثير أحدهما.

يقول (هاريس): «إن الكلام كل امتداد للنطق من جهة شخص واحد يسبقه ويعقبه صمت من جهة الشخص نفسه»².

وقد بحث (الرضي) في العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة وهي:

2-2 القرائن المعنوية وأهمها:

2-2-1 قرينة الإسناد: يكاد النحاة يتفقون في تعريفهم للإسناد بأنه تعليق خبر لمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه وأنه سواء في ذلك الإسناد المعنوي والإسناد اللفظي³.

وجاء في تعريفات الجرجاني (ت816م) «الإسناد في عرف النحاة، عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه»⁴، ولا يكاد معناه الاصطلاحي يخرج عن معناه اللغوي، وهو إضافة الشيء إلى الشيء⁵، ولا تخلو الجملة

1- محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1988م، ص18 - 19.

2- ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص285.

3- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص38.

4- الجرجاني: التعريفات، ص17.

5- أبو البقاء الكفوي: الكليات، تحقيق عدنان درويشي محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981م، ص90.

من الإسناد لأن «أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة دلالة من طرفين المسند والمسند إليه»¹، ولو تجرد الجزآن من الإسناد لكان في حكم الأصوات التي ينطق بها غير معربة، لأن الإعراب إلا بعد العقد والتركيب².

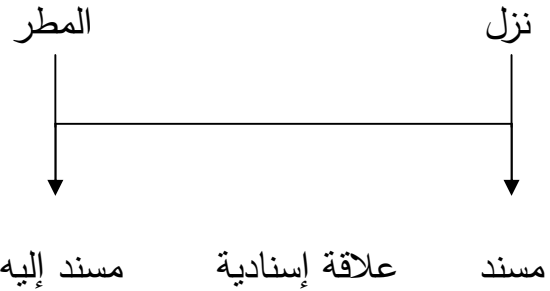
من خلال المفاهيم السابقة نجد أن الجملة تتركب من مسند ومسند إليه وتكون مركبة على ضربين إما اسمية أو فعلية من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وما عداها فهي فضلة وهذا ما أشار إليه (الرضي)، فالإسناد «عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه»³.

والجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية تتضمن هذه الأجزاء الثلاثة:

-المسند إليه (المبتدأ ، الفاعل ، نائب الفاعل).

-المسند (الخبر ، الفعل).

والإسناد كما اشرنا إليه سابقا .



وقد أشار (الرضي) إلى ذلك في قوله: «الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل أو اسم»⁴.

ويضيف في حديث مطول على العلاقات الإسنادية حيث يقول: «وبعني بتضمنه الكلمتين: تركيبه منهما وكونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن»⁵، ثم يقول: «وجزاء الكلام يكونان ملفوظين، كزيد قائم وقام زيد، ومقدرين كنعم في جواب من قال: "أزيد قائم، أو أقام زيد..."»⁶.

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص8.

2- المخزومي: في النحو نقد وتوجيه، ص31.

3- المرجع نفسه، ص31.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب ج1، ص31.

5- المصدر نفسه، ج1، ص31.

6- المصدر نفسه، ج1، ص31.

ويفسر العلاقة الإسنادية بقوله: «والمراد بالإسناد أنه يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به»¹.

وعليه فلا بد للجملة من المسند والمسند إليه حتى ولو كان مقدراً، كما أشار إليه (الرضي)، ولا يبتعد رأي (سوسير) عن رأي (الرضي) في تحديد مفهوم الجملة حيث يشير أن الجملة من النمط الرئيسي من أنماط التضام syntagme والتضام عنده يتألف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضاً هو لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموع الكلمات أيضاً وهي الوحدات المركبة في أي نوع كانت (الكلمات المركبة - المشتقات - أجزاء الجملة - الجملة كلها) وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي langue².

وقد أدى هذا إلى أن تهتم البنائية الأوروبية المرتبطة بدي سوسير وبخاصة مدرسة جنيف ببحث: ما هو سبب التضام بدل أن تهتم ببحث مفهوم الجملة³.

ويوافق (ليونز) في أن الجملة هي أعم من الكلام في قوله: «الجملة هي الوحدة الكبرى للوصف اللغوي»⁴، ولكنه من جهة أخرى يحترز من بعض التراكيب لعدم توفر العلاقة الإسنادية بينهما حيث يقول: «واحترز بقوله "بالإسناد" عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو: ضريك وعن جميع الأنواع الأربعة الأخرى من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث وهي: اسم مع حرف وفعل مع فعل أو حرف وحرف مع حرف»⁵، وهذا كله لانعدام ما يعرف بالعلاقات الإسنادية بين المسند والمسند إليه.

ويفسر (الرضي) في موقع آخر سبب رفض التركيبات السابقة بقوله: «وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين، مسند ومسند إليه

1- المصدر السابق، ج1، ص31.

2- محمود أحمد نحلة: مغل إلى دراسة الجملة العربية، ص13.

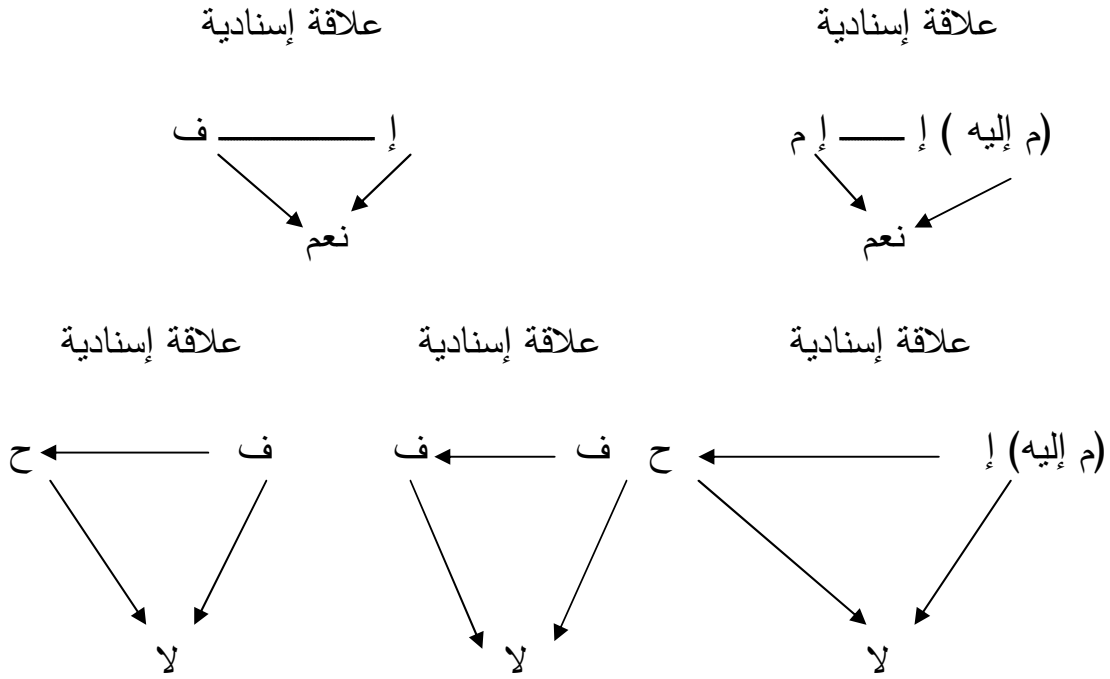
3- المرجع نفسه، ص13.

4- المرجع نفسه، ص13.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص33.

والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهم»¹.

ثم يقسم هذه العلاقة الإسنادية بطريقة دقيقة تتم عن عبقرية هذه الشخصية اللغوية فيقول: «والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء، أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أرقام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان»².



ويؤكد (الرضي) هذا الكلام في قوله: «فالاسمان يكونان كلاما، لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه»³.

وفي سبب رفضه للعلاقات الإسنادية الأخرى بين بقية التراكيب يقول: «والاسم مع الحرف لا يكون كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند، وأما نحو: يا زيد، فلقد (يا) مسد دعوت الإنشائي، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه، وأما الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه»⁴.

1- المصدر السابق، ج 1، ص 34.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 34.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 34.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 34.

وليس ثمة ضرر من احتياج المسند إليه والمسند إلى المتعلقات من المفاعيل وهي ما تعرف بـ (التخصيص) وهو قيد على علاقة الإسناد وقرينة معنوية كبرى¹.

وتحدث (الرضي) عن هذه القرينة المعنوية في مواضع كثيرة من كتابه وبين أثرها في التركيب، ومن ذلك حديثه عند الفعل المتعدي إلى المفعول به حيث قال: «المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا وأعطيت عمرا درهما»².

ثم يشرح (الرضي) هذا القول «ما وقع عليه فعل الفاعل.. يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في "ما ضربت زيدا"، و"أوجدت ضربا" و"أحدثت قتلا"، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكأن الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به»³، لأن الوقوع قد يكون بالإيجاب، أو السلب فلا فرق بين المثالين من حيث الوقوع إذ المعنى في (ما ضربت زيدا) أوقعت عدم الضرب على زيد ووظيفة المفعول به تخصيص الإسناد وتقبيده ويرتبط المفعول به مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاورة (التعدي) ويعتبر لذلك الفارق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي.

وفي سياق آخر يقول عن الفعل المتعدي: «المتعدي وغير المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب، وغير المتعدي بخلافه كقعد»⁴، ويبين هذا النص أن إسناد الضرب إلى المسند إليه مختص بوقوعه على زيد أي وقوع الضرب على (زيد) كان قيذا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، وعلى هذا فإن التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين من أسند إليه⁵ وهذا هو المقصود بقوله "ما وقع عليه فعل الفاعل" وقوله: "على متعلق".

- ومن التخصيص:

أ- **قرينة التحديد:** وهي قرينة معنوية وبابها المفعول المطلق⁶، وهو المصدر المنصوب للتأكيد للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع⁷.

1- تمام حسان: اللغة معناها ومبناها، ص195.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص333.

3- المصدر نفسه، ج1، ص334.

4- المصدر نفسه، ج4، ص135.

5- تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص195.

6- المرجع نفسه، ص198.

7- الكفوي: الكليات، ص808.

وهذا المصدر إما مبهم وإما مختص، فالمبهم ما كان مساويا لمعنى متعلقة من غير زيادة "كقمت قياما" وهو لمجرد التأكيد، والمختص ما زاد على معنى متعلقه ليفيد نوعا أو عددا¹.

ووظيفة المفعول المطلق أنه يخصص الفعل، أو ما قام مقامه في التركيب وذلك ببيان نوع الحدث، أو صفته، أو عدده، وقد أشار (الرضي) إلى تعريف المفعول المطلق في قوله: «فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه»²، ثم يفسر هذا الكلام بقوله «قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لأن "ضارية زيد" في قولك: "ضرب زيد ضربا" لأجل حصول هذا المصدر منه»³.

وليوضح أكثر المعنى الحقيقي للفروقات بين المفعول المطلق وبقية المنصوبات يقول: «أما المفعول به نحو: "ضربت زيدا" والمفعول فيه نحو: "قدامك يوم الجمعة"، فليست مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه، وأما المفعول له وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا منه إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به»⁴، ثم يبين سبب أحقية التقديم على المنصوبات ويمثل لذلك بالمفعول له فيقول: «أن ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك: "زرتك طمعا" ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة فبان أن المفعول المطلق أخص بالفاعل من المفعول به فهو أحق بتقديم ذكره»⁵، ويوضح (الرضي) وظيفة المفعول المطلق في قوله: «ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد نحو: جلست جلوسا وجلسة وجلسة، فالأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف أخويه»⁶، وللرضي حديث عن المفعول المطلق في بيان التأكيد والنوع والعدد وفي حالات أخرى أخرى مثل حالات المفعول المطلق الذي هو من غير لفظ فعله فيقول: «وقد يكون بغير لفظ

1- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص73.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص295.

3- المصدر نفسه، ج1، ص296.

4- المصدر نفسه، ج1، ص296.

5- المصدر نفسه، ج1، ص297.

6- المصدر نفسه، ج1، ص298.

نحو " قعدت جلوساً" ¹، وهو ما خالف فيه سيبويه الذي يرى أن المصدر منصوب بفعله المقدر.

ب- قرينة الظرفية:

قرينة معنوية وبابها المفعول فيه (ظرف الزمان وظرف المكان) وهو الاسم المنصوب الدال على زمان وقوع الفعل أو مكانه وليس كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يكون ظرفاً على الإطلاق بل ما كان منتصباً على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه نحو: "قمت اليوم" أي "قمت في اليوم" أما إذا لم يكن على تقدير (في) فإنه يكون كسائر الأسماء حسب ما يتطلبه (المتعلق) ²، أو حسب وظيفة الجملة، فالوقت والمكان يشمل الظرف وغير الظرف.

وقد أشار (الرضي) إلى ذلك في قوله: «وشرط نصبه تقدير 'في' وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان إن كان مبهماً قبل ذلك وإلا فلا» وفسر المبهم بالجهات الست ³ فالظرفية قيد آخر على الإسناد يخصص زمان الحدث ومكانه، قال: «المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان» ⁴.

ويشرح (الرضي) هذا الكلام بقوله: «فعل مذكور» الحدث الذي تصممه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت "ضربت أمس" فقد فعلت لفظ "ضربت" اليوم أي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس فـ "أمس" ما فعل فيه الضرب لا "ضربت" ⁵، فالفعل يتضمن معنى الحدث والزمان معا وإن تحديد جهة الزمن يتم بوساطة الظرف (المفعول فيه).

ج- الملابس (الحال):

هي قرينة معنوية دالة على إفادة معنى "حال" بوساطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو أو بدونها فإذا قلت جاء زيد راكباً فالمعنى جاء زيد ملابساً لحال الركوب، وسبيل البيان في هذه العلاقة أن الحال تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل، وهذا البيان ضروري في فهم

1- المصدر نفسه، ج 1، ص 303.

2- شرح المفصل، ج 1، ص 423، الكفوي: الكليات، ص 489.

3- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 485.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 487.

5- المصدر نفسه، ج 1، ص 487.

الجملة، لأن المعنى الدلالي المستفاد من جهة معنى واحد لا عدة معان، ويظهر هذا واضحا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَنَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾^(٩٣) (النساء: من الآية 93).

ولكونها علاقة معنوية أخرى يقول (الرضي) وهو يضرب لنا أمثلة توضيحية: «الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى نحو: "ضربت زيدا قائما" و "زيد في الدار قائما" و "هذا زيد قائما"¹، فعمل الفعل هنا فيما يكون حالا كعمل مثله فيما بعده فهنا أراد أن يوضح قرينة الإسناد.

ويفسر (الرضي) وظيفة الحال في تخصيص عموم الدلالة في الإسناد في قوله: «لا يدخل فيه النعت في نحو "جاءني رجل عالم" لأن المراد في الحدود: أن يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد، وقولك "عالم" في "جاءني رجل عالم" وإن بين هيئة الفاعل لكن لا دلالة في لفظ "عالم" على أنه بيان لهيئة فاعل، إذ لفظ "عالم" ههنا مثلها في قولك: "زيد رجل عالم" مع أنها مبينه لهيئة خبر المبتدأ، لا هيئة الفاعل بل إنما علم كون "عالم" في "جاءني رجل عالم" بيان لهيئة الفاعل من تقدم قولك: "جاءني رجل" بخلاف الحال، فإن "راكبا" في قولك: "جاءني زيد راكبا" و "رأيت زيدا راكبا" لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل، أو المفعول به حتى لو قلت "رجل قائما أخوك" لم يجز لعدم الفاعلية أو المفعولية في رجل"².

د - التفسير:

قرينة معنوية على باب التمييز ن ويكون عند الحاجة إلى الإيضاح ولا تكون الحاجة إلا عند المبهم والمبهم الذي يفسره التمييز إما أن يكون:

- معنى الإسناد: نحو: طاب محمد نفسا.

- معنى التعدية: زرعت الأرض شجرا.

- اسم مفرد دال على مقدار مبهم: اشتريت مترين حريرا.

فالتمييز الذي هو قيد على الإسناد ومزيل للإبهام وهو «تخصيص يزيل العموم»³.

وأشار إلى ما جاء في (شرح الكافية) في تعريفه للتمييز يقول: «التمييز ما يرفع الإبهام المستقرة عن ذات مذكورة أو مقدرة»¹.

1- المصدر السابق، ج2، ص 07 .

2- المصدر نفسه، ج 2 ، ص 07-08.

3- تمام حسان: اللغة معناها ومبناها، ص 199.

يقول (الرضي): «الإبهام المستقر» قال: احتزرت بـ"المستقر" عن الإبهام في اللفظ المشترك فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك نحو "أبصرت عينا جارية" لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع، فإن الذي يثبت منه بوضع الواضع، إنما يكون بأن يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل...»².

وفي سياق آخر يتحدث عن دور هذه القرينة في إزالة الإبهام في قوله: «ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك وفي العدد سائر المقادير»³، ويفسر قوله: «عن ذات مذكورة أو مقدرة»⁴، بنوعي التمييز: التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة.

هـ - المعية:

هي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف والملابسة والحالية واصطلاح المعية مقصور على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو مثل: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فالمفعول معه علاقة معنوية أخرى تحدث عنها (الرضي) فعرفت في شرح الكافية كالتالي: «المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى»⁵.

قال (الرضي): «قوله: "المصاحبة معمول فعل" احتراز عنه نحو "ضييعته" في "أكل رجل وضييعته" فإنها مصاحبة لـ "كل رجل" لأن الواو بمعنى 'مع' ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فزيد في "سرت وزيدا" مشارك للمتكلم في السير وفي وقت واحد أي: وقع سيرهما معا، وفي قولك: "سرت أنا وزيد" بالعطف يشاركه بالعطف في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد»⁶.

وهذا شرح دقيق للرضي في بيان الفروقات بينه وبين العطف وغيره ممن تدخل الواو في

تركيبه.

و - الغائية:

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص53.

2- المصدر السابق، ج2، ص54.

3- المصدر نفسه، ج2، ص54.

4- المصدر نفسه، ج2، ص55.

5- المصدر نفسه، ج1، ص51.

6- المصدر نفسه، ج1، ص515.

هي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله، أو على معنى المضارع بعد الأدوات المذكورة مثل: كي، رغبة في، وهي أيضا قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام، وكي، وحتى، فيحصل من (المفعول له) عذرا لوقوع الأمر، وتفسيرا لما قبله، لأنه يعبر عن علاقة معنوية مقيدة للإسناد.

قال (الرضي): «قوله "فعل مذكور" أي مضمون الفعل وشبهه، وهو المصدر لما ذكرنا في المفعول فيه قوله "مذكور" احترازا عن قولك "وقد شاهدت ضربا لأجل التأديب": "أعجبني التأديب" فإن "التأديب" فعل له "الضرب" إلا أنك لم تذكر "الضرب" في قولك عاملا فيه»¹.

وفي سياق آخر يفسر مفهوم المفعول له ويوضحه في قوله: «فالحق أن نقول في المفعول له هو ما فعل فيه مضمون عامله عن زمان أو مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك: "ضربت وقد أعجبني التأديب" و"سرت ويوم الجمعة زمان سيرك"²، وذلك لأن في كل من المثالين فعلا مذكورا فعل لأجله كما في المثال الأول أو الزمان أو المكان كما في المثال الثاني فيتحقق التعريف الذي ذكر (ابن الحاجب)، ولكن ليس في المثال الأول مفعول له، ولا في الثاني عامل في المفعول فيه؛ لأنه ليس في المثال الأول عامل في المفعول له، ولا في الثاني عامل في المفعول فيه، فالفرق مثلا بين المفعول المطلق والمفعول له؛ أن **المفعول له** يفيد التعليل والسبب في حين أن **المفعول المطلق** ليس لبيان العلة بل يكون لبيان النوع والعدد وهذا ما أشرنا إليه سابقا.

والملاحظ أنه جعل **الموضعية** دليلا للتمييز بين تخصيص وآخر عد التشابه في الشكل فيهما، **فالموضعية** ملحظ وصفي يجعل منه الدرس اللغوي الحديث معيارا لفهم التركيب اللغوي والتمييز بين تركيب وآخر.

ف نجد (الاستراباذي) في باب الشرط يتكلم عن **الموضعية** من خلال حديثه عن فاء السببية وحكمها يقول: «لأن فاء السببية: ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لذلك، فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها»³.

1- المصدر السابق، ج1، ص507.

2- المصدر نفسه، ج1، ص507.

3- المصدر نفسه، ج4، ص468.

ويشير في موقع آخر من تقدم المفعول به أو الظرف في قوله: «وكذا يتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أو الظرف نحو: ﴿فَأَمَّا اللَّيْتِمُ فَلَا تَقْهَرْ﴾»¹ (الضحى: من الآية: 9) «وأما يوم الجمعة فأنا ذاهب» إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم والمعنى أنه عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم وذهابي لازماً ليوم الجمعة»¹.

وفي سياق آخر يتكلم عن معمولات الخبر كالحال، والمفعول المطلق، والمفعول له حيث يقول: «كالحال نحو: أما مجرداً فإنني ضاربك»، والمفعول المطلق نحو: «أما ضرب الأمير فإنني ضاربك» والمفعول له نحو: «أما تأديداً فأنا ضاربك» فلا يستتكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع؛ لأن تقديم معمولات المذكورة لأجل الأغراض المهمة المذكورة»².

كما جاء كلامه عن الموضع في حديثه عن حال الرفع في غير المصدر أي "ذو" يقول: «وأما غير المصدر والصفة نحو: "أما العبيد فذو عبيد" فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفاً كان أو لا، وروى يونس عن بعض العرب نصبه، قال سيويوه: "هي خبيثة قليلة" قال ووضع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف إلا إذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير»³.

وفي باب الفعل المضارع يشير (الرضي) كذلك إلى دور العلامات الإعرابية ودوره في فك الالتباس وللتوضيح يقول: «ونحو قولك: "ما بأسه حاجة فيظلمك"، "نصب" "يظلم" دليل على كون الفاء للسببية، ورفعها على كونها للعطف، ونحو: "ليضرب ضربة" دليل على كون اللام للأمر، ونصبه على كونها "لام" كي، أو "لام" الجحود، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو: "يضرب زيد" و"لن يضرب زيد" و"لم يضرب زيد"، كما طرد الإعراب في الاسم، أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكم الذي ثبتت علته في الأقل كحذفهم الواو في: تعد و يعد وأعد، لحذفهم لها في: يعد»⁴.

1- المصدر السابق، ج 4، ص 468.

2- المصدر نفسه، ج 4، ص 473.

3- المصدر نفسه، ج 4، ص 474.

4- المصدر نفسه، ج 4، ص 18.

ثم يضيف في رفع المضارع وعلاقته بالاسم بقوله: «وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لأنه يكون إذن كالاسم فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع»¹.

ويفسر سبب رفع المضارع كذلك بقوله: «الذي يضرب»، ونحو: "يقوم الزيدان" بأنه يقال: هو واقع موقعه، لأنك تقول: "الذي ضارب هو" على أن "ضارب" خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا: "قائمان الزيدان"، ويكفي وقوعه موقع الاسم وإن كان الإعراب مع تقديره اسما غير الإعراب مع تقديره فعلا، وعن نحو: سيقوم، بأن سيقوم مع السين واقع موقع "قائم" لا "يقوم" وحده والسين صار كأحد أجزاء الكلمة»².

ويوافق الدرس اللغوي الحديث (الرضي) في أن الموضوعية وسيلة للكشف عن العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة الواحدة³ من القرائن المعنوية الأخرى التي هي قيد على قرينة الإسناد (النسبة) وهي «قيد عام علاقته الإسنادية أو ما وقع في نطاقها أيضا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية»⁴.

وتدخل ضمن هذه القرينة المعنوية حروف الجر والإضافة حيث فرق (الاسترابادي) بين النسبة التي يفيدها حرف، والنسبة التي تفيدها الإضافة حيث يقول: «بني الأمر أولا على أن المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه، وقد سماه "سيبويه" أيضا مضاف إليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ: المضاف إليه، أريد به إما الجر بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة وأما من حيث اللغة فلا شك أن "زيدا" في قولك: مررت بزيد: مضاف إليه إذا أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر لقوله: لفظا نحو: زيد في: "مررت بزيد" قوله تقديرا، كما في "غلام زيد" و"خاتم فضة"»⁵.

2-3 القرائن اللفظية: تتضافر القرائن المعنوية مع القرائن اللفظية في بيان دلالات التراكيب النحوية، ومن المعلوم أن هذه القرائن ذات وظيفة سياقية تبرز أهميتها في التركيب، وإذا استثنينا الوظيفة السياقية بعلاقات أجزاء الكلام فليست لهذه الأجزاء خارج نظام التركيب من أهمية سوى كونها مفردات معجمية ذات خواص دلالية متعلقة بالمعجم وتكتسب وظيفتها من

1- المصدر نفسه، ج4، ص27.

2- المصدر السابق، ص27.

3- بالمر: علم الدلالة، ص3-9-10.

4- تمام حسان: اللغة معناها ومبناها، ص201.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص201/202.

خلال العلاقات النحوية التي تضيف عليها سمات نحوية سياقية مميزة حيث تخضع لقوانين التصنيف الجزئي الدقيق وقوانين الانتقاء¹.

وقد أشار (تمام حسان) إلى القرائن اللفظية على النحو الآتي: «العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، التضام، الأداة، النغمة»²، وذكر هذه القرائن جميعاً في موضع واحد، وهناك من يرى عن علماء اللغة أن تدرس هذه القرائن في مواقع موزعة ومتفرقة، فتكون الصيغة ضمن (القواعد الاستبدالية) في المنهج النحوي لتوكيد العلاقة بين المنهجين الصرفي والنحوي، و(الرتبة) موضوع تختصر به (القواعد التحويلية) في المنهج النحوي، ليظهر من خلال الموقع الوظيفي للوحدات النحوية عندما تتبادل مواقعها، وتتوزع وظيفة الأداة بين القرينة المعنوية (التبعية) وقرينتي (الربط والتضام) في القرائن اللفظية.

وعليه فإن دراستي للقرائن في (شرح الكافية) يقتصر على بيان القرائن التي تتفق مع موضوع بحثي في العلاقات النحوية وهي: (العلامة الإعرابية، المطابقة، الربط، التضام، التنغيم).

- ومن القرائن:

2-3-1 التبعية: وهي قرينة معنوية عامة تدرج تحتها أربع قرائن هي:

1- النعت 2- العطف 3- التوكيد 4- البديل

وهذه القرائن تتضافر معها قرائن لفظية أشهرها:

✓ العلامة الإعرابية.

✓ المطابقة بين التابع والمتبوع

كما أن هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعاً هي: (الرتبة) إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائماً أياً كان نوعه³.

وقد أشار (الرضي) في مواقع كثيرة في شرحه عن هذه القرينة وبين شروطها فذكر: البديل بأنواعه، والعطف وحروفه، والنعت والتوكيد بأنواعهما.

أ- العلامات الإعرابية: (الصوتية):

1- نعيم تشومسكي: جوانب من نظرية النحو، تر مرتضى جواد باقر، ص 121.

2- تمام حسان: اللغة معناها ومبناها، ص 205.

3- المرجع نفسه، ص 203-204.

هناك من المحدثين من يرى أن نحائنا القدماء لم يصيبوا توفيقا كبيرا عندما نظروا إلى الحركات على أنها أضعف من الحروف.

وأما الدراسات اللغوية الحديثة فإن المحدثين لاحظوا أن الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحا في السمع من أصوات اللين، فالفتحة مثلا وهي صوت بين قصير تسمع بوضوح من مسافة أبعد كثيرا مما تسمع عندها "الفاء"، ولهذا عُد الأساس الذي بنيت عليه التفرقة بين الأصوات الساكنة والأصوات اللينة أساسا صوتيا هو نسبة وضوح الصوت في السمع، فالبنية الأساسية للتركيب النحوي تتألف من الأصوات التي يرتبط بعضها ببعض على وفق نظام من العلاقات، وهذا يعني وجود علاقة قوية بين أصوات اللغة والنظام النحوي وأن الفصل بين الأصوات والتركيب النحوي أمر غير جائز لأن النحو نظام من الأصول التي تربط بين الأصوات والمعاني.

ولعلها تظهر أهمية الأصوات اللغوية «عند استبدال صوت بآخر أو إضافة صوت أو حذفه مما ينجم عنه تغيير في هيئة التركيب النحوي، ويتبعه تغيير دلالي»¹.

ففي اللغة الانجليزية مثلا: تتباين دلالة الكلمتين (يرشف sip) وسفينة (Ship) لتباين الصوتين (S) و (Sh) ويدخل هذا التباين في مجال البنية السطحية للجمل surface Structure للجمل.

وعلى الرغم من التباين والتماثل في بعض التحاليل للجمل إلا أن المناهج الحديثة قد تتشابه في جوانب وتختلف في جوانب أخرى وهذا لخصوصية وطبيعة كل لغة لأن: «اللغات تختلف فيما بينها اختلافا منها في بناها السطحية»²، «إذ ليس من الشرط أن تكون مكونات التحليل النحوي متشابهة في اللغات»³.

ومن الخصائص التي تنفرد بها اللغة العربية:

1- المرجع السابق، ص 229.

2- تشومسكي: جوانب من النظرية النحوية، ص 56.

أ-1 **العلامات الإعرابية:** وهي التغيرات الصوتية التي تطرأ على أواخر الكلم وتعتبر عند العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب النحوي إذ تؤدي «العلاقات الموقعية والمميزات الحركية في البنية السطحية للجملة العربية دوراً مقررًا في تعيين المعنى»¹.

ويعبر ظهور العلامات الإعرابية منذ القدم ولكن النحاة العرب اهتموا إليها عن طريق الاستقراء يقول بروكلمان: «لقد احتفظت العربية القديمة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسية سالمة»²، وقد أدرك النحاة أهميتها في التفريق الدلالي بين التراكيب النحوية، يقول ابن قتيبة (ت 276 هـ): «وللعرب الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، فالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منهما إلا بالإعراب»³.

والإعراب عند (ابن يعيش) (ت 643 هـ) هو «الإبانة عند المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»⁴.

ويقول (فاضل السمرائي) أن «كون الإعراب علماً على المعاني هو الرأي المقبول الواضح اليقين»⁵.

وقد أدرك (الرضي الاسترأبادي) وظيفة العلامات الإعرابية ودورها في التركيب والمعنى فكان يبين دائماً أصل الكلمة وعلامتها الإعرابية فمثلاً في جزء «المنصوبات» يقول: «وإن كان الأصل في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له، إذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل إلا وهو واقع على حاله من الموقع والموقع عليه»⁶، ثم يضيف: «والحق أن يقال: "النصب علامة الفضلات في الأصل"»⁷، وفي سياق حديثه عن التشابه بين الفاعل والمفعول به لانعدام العلامة الإعرابية يقول: «وكذا يجب

1- جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، ترجمة هيئة التحرير، مجلة الفكر العربي، بيروت، العددان (8،9)، كانون الثاني، 1979م، ص 140 - 141.

2- كارل بروكلمان: **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م، ص 18.

3- أبو محمد بن قتيبة الدينوري: **تأويل مشكل إعراب القرآن**، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة، 1954م، ص 11 - 12.

4- ابن يعيش: **شرح المفضل**، ج 1، ص 72.

5- فاضل صالح السمرائي: **معاني النحو**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، (د ت)، ج 1، ص 25.

6- الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج 1، ص 295.

7- المصدر نفسه، ج 1، ص 295.

تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في "ضرب موسى عيسى"، إذ لو قلت عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ¹.

وللرضي كلام دقيق في جزء الفاعل والمفعول به فذكر كيف نميز بينهما في حالة انتقاء العلامة الإعرابية فيقول: «أي إذا انتقى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتقاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل؛ لأنه إذا انتقت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما أي: الإعراب لمانع، والقرائن اللفظية، والمعنوية قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر»².

فهنا يشير (الرضي) إلى دور القرائن عامة وخاصة العلامة الإعرابية في حالة انتقائها وجب الاعتماد على التقديم.

وفي سياق آخر وفي حديثه عند دور العلامات الإعرابية ووظيفتها يقول (الرضي): «ثم نقول: الذي يطلب من الاسمية المدخول عليها، إما فاعلا، أو مفعولا فإذا اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل، ونصبنا بالخبر تشبيها له بالمفعول به ولم يجر رفعهما لأن الفعل لا يرفع فاعلين، فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز، ولا نصب الأول ورفع الثاني، لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب»³.
للمنصوب»³.

فهذه العلامات وسائل إيحائية نشعر من خلالها بوظيفة، الكلمة فهي: «ولا شكل نموذج مثالي الترابط الإيحائي بين الإشكال الذي يحصل في عقل المتكلم»⁴.

ب-المطابقة: قرينة لفظية لبيان العلاقة الناشئة بين أجزاء الكلم في السياق ومنها: «تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراسة منعزلة بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المثال»⁵.

والتعليق السياقي يقتضي المطابقة بين أجزاء معينة في السياق في بعض النواحي

التالية:¹

1- المصدر نفسه، ج1، ص337.

2- المصدر السابق، ج1، ص190.

3- المصدر نفسه، ج4، ص148.

4- دو سوسير: علم اللغة العام، ص156.

5- تمام حسان: اللغة العربية مغاه ومبناها، ص213.

- العلامة الإعرابية.
- الشخص (التكلم ، الخطاب والغيبة).
- العدد (الإفراد ، التثنية ، الجمع).
- الجنس (التذكير و التأنيث).
- التعيين (التعريف و التنكير).

وأجزاء المطابقة بين أجزاء معينة في السياق سمة عامة في لغات عديدة من لغات العالم في العدد والجنس والشخص.

ومما يشار إليه أن (الرضي) اهتم بدراسة التركيب النحوي من جانبه الشكلي بهذه القرينة اللفظية ومنها العلامة الإعرابية وقد أشرنا إلى ذلك سابقا. وكذا في قسم "البذل" يقول: «مررت بقوم: "عبد الله وزيد وخالد، والرفع جيد أي هم: عبد الله وزيد وخالد"»²، ويبين المطابقة الجارية بين أجزاء الكلم في الشخص (التكلم، الخطاب والغيبة) تحت قسم الضمائر حيث ورد في "شرح الكافية" ما يلي: «والمضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو كلما»³.

حيث ذكر فيه الضمائر بأنواعها والمطابقة الحاصلة من حيث الشخص والعدد والنوع، وأما في كلامه عن الضمائر فإنه يوحى باستقصاء دقيق لكيفية استعمال العرب له على وفق نظام متكامل يضيف عليه صفة الانسجام الحاصل بين استعمال الضمائر وطبيعة بناء التركيب العربي وله فيها حديث طويل ومفصل، فأحيانا يخالف صاحب المصنف وأحيانا أخرى يخالف الكوفيين يقول: «اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا؛ لأن الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده أوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا»⁴.

ثم يفصل قوله أكثر في تقسيم، وتصنيف يتسم بالدقة فيقول: «فإن قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف إليه في الشعر؟ قلت: ذلك مع الظاهر قبيح، فامتنع في المضمر

1- ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص238.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص380.

3- المصدر نفسه، ج2، ص401.

4- المصدر نفسه، ج2، ص401.

الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر، وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لأن كل واحد منها إما أن يكون لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع صارت تسعة، وكل واحد من التسعة إما أن يكون لمذكر أو مؤنث فصارت للمتكلم ستة، وللمخاطب ستة وللغائب ستة، وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة ك(ضربت وضربنا) ف(ضربت) مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث، (وضربنا) بين الأربعة المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر، والمجموع المؤنث وإنما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفرداً كان أو غيره لأن المشاهدة تكفي في الفرق»¹.

فلاحظ أنه جعل من منهجه أساسه الاستقراء والقياس وهذا هو أساس المنهج الحديث وتحدث عن المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) بين أجزاء الكلم فيقول: «والمتمصل به ذلك أي المضارع المتمصل به ذلك الضمير البارز وهو "الألف" و"الواو" و"الياء" في الأمثلة الخمسة: يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفهما»².

كما أشار إلى المطابقة العددية بين الصفة والموصوف في النعت السببي بقوله: «أي: هذا السببي في الخمسة البواقي أي: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث كالفعل أي: ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد السببي كما يفرد الفعل وإن كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً طابقه السببي، كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث»³، وفي سياق آخر يقول: «فعلى هذا يضعف: "مررت برجل قاعدين أبواه" لأنه كـ "يقعدان أبواه" بل الوجه: "قاعد أبواه" أو "يرجل قاعدان أبواه"»⁴، فالوصف بهذا المثال بالجملة الاسمية.

وليست المطابقة في الجنس (التذكير، والتأنيث) بأقل أهمية من سابقتها فقد أدرجها (لاسترابادي) ضمن تحليله الشكلي لوصف العلاقات اللفظية في التركيب النحوي ومن ذلك تأنيث الفعل لمطابقة الفاعل قال: «وأما اسم الجنس فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر

1- المصدر السابق، ج2، ص409 .

2- نفسه، ج4، ص23.

3- المصدر نفسه، ج2، ص308 .

4- المصدر نفسه، ج4، ص24 .

المفرد، والمذكر، والمؤنث وضميرهما، ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو: "انقعر النخل" و "انقعرت النخل" والنخل انقعر " ، وانقعرت انقعرن"...

فعبت غشاشا ثم مرت كأنها *** مع الصبح ركب من أحاطة مجفل¹

فهو كاسم الجنس نحو: "مضى الركب، و"مضت الركب" والركب مضى، ومضت ومضوا...»².

ونجده في موضع آخر يتحدث عن المطابقة وهو يوافق سيبويه - يقول: «فالأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعة إلحاق علامة التأنيث برافعه نحو: "ضربت هند" و"ضربت الهندان"³، ثم يضيف: «فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقيا ك "الهند خرجت" أو غيره ك "الشمس طلعت"⁴.

إن اهتمام (الرضي) بظاهرة التطابق كونها قرينة لفظية تظهر وظيفتها واضحة في السياق يكشف عن حقيقة منهجه الوصفي وسبقها الدراسة اللغوية الحديثة التي تتخذ من المطابقة الوسيلة في التحليل الشكلي للتركيب النحوي⁵.

ج- الربط: يعتبر الربط من أهم الخصائص التي تميز التركيب النحوي في اللغة العربية، وهو قرينة لفظية تربط بين أجزاء الكلم في السياق، ولأن اللغة العربية غنية ومليئة بشتى أنواع الوسائل الربط المتنوعة، فاللغة العربية لغة الوصل ففيها من أدوات الربط ما لا تكاد تراه في غيرها.

وقد أشار (الرضي) في الشرح على وجود علاقة تربط بين جملتي الشرط وجواب الشرط في قوله: «وإنما رتب بينا وبينما، وكلما مع جملتيهما ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى، لزوم الجزاء للشرط ولهذا أدخل "إذا"

1- البيت للشنفرى في ديوانه ص 67 ، وخزانه الأدب، ج 7، ص 448.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 3 ، ص 345.

3- المصدر نفسه، ج 3، ص 340.

4- نفسه، ج 3 ، ص 340-341.

5- ينظر: علي أبو المكارم : الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة، 1968م، ص 193-195.

و"إذ" للمفاجأة في جواب بينا وبينما، ليدلا على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون أكد في معنى اللزوم»¹.

ثم يستشهد بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الروم: ٤٨) «كالكلام على: بينما زيد قائم إذ رأى عمرا، سواء»²، ثم يقول: «وكذا نقول: إذا وقعت جوابا لأن في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: ٣٦) من الآية (36)»³.

والربط في العربية نوعان: الربط المعنوي، والربط اللفظي؛ أما الربط المعنوي فيكون في الإسناد لربط الفاعل بفعله، والخبر المفرد بالمبتدأ فلا حاجة للإسناد إلى رابط لفظي؛ لأن «اتخاذ المسند بالمسند إليه أقوى من أي رابط آخر»⁴، يتضح مما سبق أن الربط عنصر أساسي لإضفاء سمة التماسك الشكلي للكلام، وهو مبدأ يؤكد المنهج الوصفي الحديث⁵.

د- **التضام**: المقصود بالتضام: «أن تستلزم وحدة نحوية في التركيب ظهور وحدة نحوية أخرى»⁶، وهو وسيلة شكلية لوصف بنية التركيب النحوية وتحليل بنيتها ذلك أن أجزاء الجملة الواحدة تحتاج بعضها إلى بعض في علاقة اعتمادية وتعرف هذه الوسيلة في الدرس اللغوي الحديث ب(قواعد الحالات المنتهية) وهي القواعد التي تحدد العلاقة «بين خطى متعددة، كل خطوة منها تعتمد على الخطوة التي تليها»⁷، كاعتماد الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، واعتماد المبتدأ على الخبر في الجملة الاسمية، واعتماد حرف الجر على المجرور، والمضاف على المضاف إليه فمن العلاقات تكاد قد نجد مثيلا لها في بعض لغات العالم: ففي اللغة الانجليزية:

- (المفعول المباشر) Direct Object

- (المفعول به غير المباشر) Indirect Object

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 198.

2- المصدر نفسه، ج 3، ص 199.

3- المصدر السابق، ج 3، ص 199.

4- عادل زغير: الربط في الجملة العربية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1988م ص 36.

5- ينظر: ليونز: اللغة والمعنى والسياق، ص 219- 220.

6- Discovering Grammar, p123.

7- تشومسكي: جوانب من النظرية النحوية، ص 09.

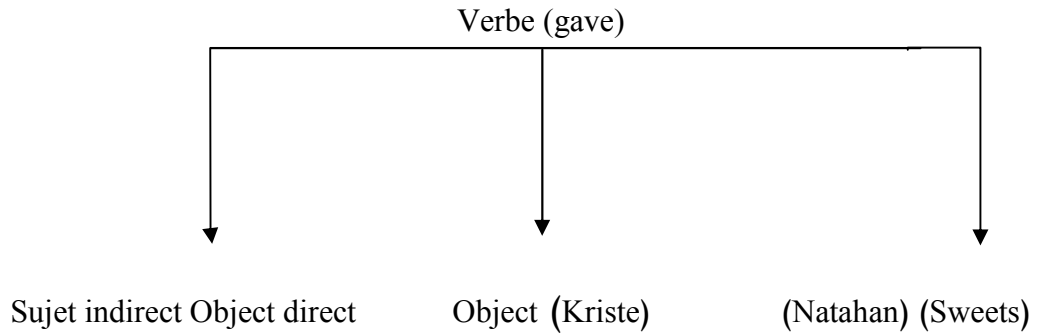
- (الفاعل) Sujet

على سبيل المثال تعتمد كلها على الفعل المتعدي (أعطى) في جملة¹

كرستي أعطت ناثان حلوى -

KRISTE GAVE NATHANE SWEETS

ويمكن تمثيلها في المخطط التالي:



فبالطريقة نفسها يمكن تحليل بنية الجملة أو تفسير كيفية جذب وحدة نحوية أخرى إلى مدارها.

وهذه الطريقة في وصف أجزاء الجملة وتحليل بنيتها واضحة عند (الرضي) منها ما ذكره في قسم المركبات حين قال: «اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين»²، ثم يفسر هذا القول: «وقوله "من كلمتين" أي حاصل من تأليفهما»³.

وفي موضع آخر يشير إلى الإسناد في قوله: «وذلك أن احد أجزاء الكلام هو الحكم أي: الإسناد الذي هو ربطة ولا بد له من طرفين: "مسند ومسند إليه"»⁴.

ويوافق البصريين في علاقة الفعل بالمفعول به حيث يقول: «وأما ناصب المفعول به فالفعل عند البصريين أو شبهه، بناء على أن به يتقوم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعلية أو معنى المقتضي للنصب أي المفعولية»⁵.

1-Discovering Grammar , p122.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص124.

3- المصدر نفسه، ج3، ص129.

4- المصدر نفسه، ج3، ص130.

5- المصدر نفسه، ج1، ص339.

وفي سياق تحليله الشكلي للتركيب اللغوية وبيان العلاقات اللفظية على أساس اعتماد وصف التضام الإلزامي الحاصل بين بعض الوحدات النحوية بأن الواحدة منهما متممة للآخرى، ومن ذلك التضام الحاصل بين الصلة والموصول، جاء في شرح الكافية: «الموصول ما لا يتم جزءا إلا بصلة وعائد»¹، ثم يضيف: «وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له»². ويفسر (الرضي) هذا القول وعن العلاقة بين الصلة والموصول ودور العائد في الربط بينهما يقول: «ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في صلة نحو: "الذي ضربته في داره: زيد" إذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي، فلا يقوم عليه دليل»³، ومثله التضام ما ذكر في باب المجرورات وقد جاء في قوله: «بنى الأمر أولا على أن المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه، وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه، لكنه خلاف ما هو المشهورات من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به: ما انجر بإضافة ثم اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة»⁴.

ثم يفسر لنا علاقة المضاف بالمضاف إليه فيقول: «واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج هذا الحد إذ ليس (الوجه) في قولنا: "زيد حسن الوجه" مضافا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر بل: هو هو وكذا في: "ضارب زيد"؛ لأن (ضارب) وإن كان مضافا إلي (زيد) لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان المضاف إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضا ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها، إلى حرف جر»⁵، فهنا علاقة التضام تظهر بين المضاف والمضاف إليه دون الفصل بينهم، وفي إطار حديثه عن دور الحروف في ربط أجزاء الجملة ببعضها البعض يقول: «الإفشاء: الوصول والباء بعده للتعدية أي: بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: "وأرجلكم" ويسمى بعضها حروف الإضافة، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها، ومن هذا سميت حروف الجر»⁶، وربط في المجال بين قرينة

1- المصدر نفسه، ج3، ص5.

2 - نفسه، ج3، ص5.

3- المصدر السابق، ج3، ص10.

4- المصدر نفسه، ج2، ص201-202.

5- المصدر نفسه، ج2، ص202.

6 - المصدر نفسه، ج4، ص261.

التضام، والاختصاص الأدوات، وذكر دخول "حتى" الابتدائية التي تختص بالاسم والفعل فيقول: «وأما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناها هناك، وفائدة الابتدائية أيضاً، إما التحقير كما في قوله: (الطويل)

"قوا عجا حتى كليب تسبني *** كأن أباه نهل أو مجاشع".

أو التعظيم كقوله: (الطويل)

"قما زالت القتلى تمج دماءها *** بدجلة حتى ماء دجلة أشكل"¹.

ثم يضيف: «ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب"، ولو قلت: "حتى الأمير ضاحك لم يفد"².

وفي سياق حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل رأى أنه لا يجوز دخول (ما) بين الحرف واسمه حتى وان كان هناك من يجيز ذلك؛ ولكنه رجح إهمالها بعد إعمالها، يقول: «وقوله: "وتلحقها (ما) فتلغى على الأفصح إذا دخلت (ما) على (ليت) جاز أن تعمل وأن تلغى وروي قوله: (البسيط): قالت ألا ليثما هذا الحمام لنا *** إلى حمامتنا أو نصفه فقد

رفعا، ونصبا والإلغاء أكثر لأنها تخرج بـ (ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأولى ألا تعمل، كما تقدم في "ما الحجازية"، وإذا أهملت (فما) كافة ومذهب الجمهور أن (ما) كافة حرف"³.

وفي حديثه عن تاء التانيث وحقيقة اتصالها بالفعل لكون الأصل في التانيث للفاعل يقول: «اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التانيث بالمسند إليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل»⁴.

ثم رأى أن هذه التاء لا تدخل على الاسم بخلاف التاء المربوطة يقول: «وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم، لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء»⁵.

والملاحظ أن (الرضي) يهدف من خلال بحثه عن التضام تحليل العلاقات الشكلية بين أجزاء الكلم والكشف عند طبيعة ائتلاف أجزاء الجملة الواحدة فيما بينهما لحصول الفهم وهذا

1- المصدر السابق، ج 4، ص 278 .

2- المصدر نفسه، ج 4، ص 278.

3- المصدر نفسه، ج 4، ص 338.

4- المصدر نفسه، ج 4، ص 479.

5- المصدر نفسه، ج 4، ص 480.

هو ما يسعى إليه المنهج الوصفي الحديث الذي يذهب إلى أن «فهم بجملة إنما يتم عن طريق العلاقات التي تربط بين أجزائها»¹، وتبين عنده أن نظام الجملة العربية لا يقبل الفصل بين الأجزاء المكونة ضمن قرينة التضام.

هـ - **التنغيم**: يدخل التنغيم في إطار التحليل الشكلي للعلاقات التي تربط بين أجزاء الكلم فهو سمة مميزة للجمال المتشابهة في الشكل والمتباينة في الدلالة، ويقصد بالتنغيم كذلك تنوع الأصوات بين الارتفاع والانخفاض في أثناء الكلام.

وهذا التنوع إنما يأتي «نتيجة اهتزاز الوترين الصوتين فيتولد من ذلك نغمة صوتية وتفاوت درجة النغمة الصوتية بين علو وهبوط اعتمادا على طبيعة اهتزاز الوترين»²، فالتنغيم إذن تنوع في طبقه الصوت يأتي لتنظيم علاقة الوحدات اللغوية في السياق وهو «الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق»³، ويؤدي نظام التنغيم في اللغات «وظيفة نحوية مهمة فهو الوسيلة المثالية التي تخدم علم اللغة الوصفي ويظهر أثره بوضوح في مجال دراسة التراكيب»⁴، فلو أردنا مثلا أن نعبر في اللغة الانجليزية بجملة واحدة عن دالتين متباينتين. فالتنغيم قادر على القيام بهذه الوظيفة النحوية في نحو: (جون لا يأتي هذه الليلة) John is not coming to night.

فلو استقرت النغمة الصاعدة على كلمة "John" فإن دلالة الجملة توحى بأن شخصا آخر يأتي غير "جون"، وإذا كانت النغمة الصاعدة مستقرة على كلمة "To Night" فإن دلالة الجملة تتغير، وتوحى بأن "جون" يأتي في وقت آخر غير هذه الليلة.

ويظهر أثر التباين النغمي في تحديد طبيعة التراكيب النحوية والمعاني التي تؤديها إذ «التغير في معناها النحوي والدلالي مع كل نغمة، بين الاستفهام والتوكيد والإثبات لمعاني الحزن والفرح والشك والتأنيب والاعتراض والتحقير حيث تكون النغمة هي العنصر الوحيد الذي تتسبب عنه هذه المعاني لأن هذه الجمل لم تتعرض لتغيير في بنيتها، ولم يضاف إليها أو يستخرج منها شيء ولم يتغير فيها إلا التنغيم»⁵.

1-An Introduction To Descriptive Linguistics, P150.

2- سيد يوسف جمعة: سيكولوجية اللغة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (د ت)، ص277.

3- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص226 .

4 -An introduction to descriptive linguistics, p176.

5- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص228 .

وقد تنبّه (الرضي) في منهجه الوصفي إلى أثر هذه القرينة اللفظية في تحليل العلاقات الشكلية بين الوحدات اللغوية في السياق وبين وظيفته النحوية في تغيير دلالات التراكيب وفي الانتقال في باب نحوي إلى آخر بارتفاع درجة التنغيم، وانخفاضها في أثناء النطق بالجملة؛ إذ يؤدي التنغيم في اللغة العربية وظيفة نحوية مهمة «يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة للجهة الواحدة»¹، قال (الرضي) في "اللام المفتوحة" بين حرف النداء والمنادى مبينا وظيفتها بقوله: «هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو: "يا لله" أو تعجب منه نحو: "يا للماء" و"يا للدواهي" وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب»²، فهنا نقل الكلام من النداء إلى الاستغاثة والتعجب.

وفي موضع آخر ينقل لنا كذا معنى النداء إلى الفخر تارة وإلى التعجب والاحتقار تارة أخرى فيقول: «... وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك: "يا حليما لا يعجل" و(يا جوادا لا يبخل) قال: أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله *** جرير ولكن في كليب تواضع وقال: أعبدوا حل في شعبي غريبا *** ألوما لا أبالك واعترابا»³.

فحمل هذا البيت على معنيين إما النداء، وإما الاستفهام. وفي قوله: «وأما (عبدا) فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: (أنتفخر عبدا) ثم حذف الفعل»⁴.

فطبيعة النغمة الصوتية هي التي تنقل الكلام من النداء إلى الاستفهام. وفي سياق حديثه عن إلحاق أحرف العلة بآخر المنادى المندوب ودورها في تغيير بنية الكلمة ومعناها يقول: «وإنما غيرت الحركة الإعرابية لأجل مدة الندبة، دون مدة الإنكار، لأن الندبة من مواضع مد الصوت إعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء، فلا تقلب الألف واوا ولا ياء إلا للضرورة»⁵.

وفي سياق آخر لإيضاح اللبس وتوضيح المعنى أكثر لدى المخاطب يقول: «وإن كانت الحركة غير إعرابية، وأدى الألف إلى اللبس أتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو: "وا غلامك"»

1- عاطف مذكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م، ص 423.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 352.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 355.

4- سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 339.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 414.

في "غلام المخاطبة" لئلا يلتبس بـ(غلام) المخاطب و"وا منهوه" في المسمى "بمنه" لئلا يلتبس بالمسمى بـ(منها)، ولا يجوز في النداء المحض "يا غلامك" لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معا في حالة، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز: "وا غلامكاه"¹.

وفي حديثه عن فائدة الحروف داخل سياق الجملة يقول: «وأما اللفظية فهي تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيئا لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية، والمعنوية معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء»².

ثم تكلم عن همزة الاستفهام ودورها في تغيير نظام الجملة من الاستفهام إلى الإنكار أو التقرير يقول: «ومنها: أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار أيضا، قال تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢٨) (الأعراف: من الآية 28)، وقال الشاعر: أطربا وأنت قنصري³، ومن ذلك: أزيدنيه، في الإنكار، ولا تستعمل "هل" للإنكار وإذا دخلت الهمزة على الثاني فلمحض التقرير أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه، نحو: ﴿أَمْ نَشْرَحُ﴾ (أول سورة الانشراح) و﴿أَمْ يَحْذَرُ﴾^(٦) (الضحى: من الآية 6) و﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾^(٤٠) (القيامة: من الآية 40) وهي في الحقيقة للإنكار»⁴.

ويشير (الرضي): «وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾^(٧١) (القصص: من الآية 71)»⁵.

وقد تفيد الاستهزاء يرى في ذلك: «وكذا تدخل همزة الإنكار على "ثم" المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ، أَلَمْ يَكُنْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٥٠) (يونس: من الآيتين 50/51)، فثم

1- المصدر السابق، ج 1، ص 415 .

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 447.

3- من أرجوزة أو قصيدة للعجاج أولها :

بكيت والمحتزن البكي *** وإنما يأتي الصبا الصبي

قال البغدادي : القنصري معناه : الشيخ المسن .

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب ، ج 4 ، ص 477.

5- المصدر نفسه، ج 4 ، ص 392.

ههنا مثلها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (أول سورة الأنعام)؛ لأن الإيمان بالشيء مستبعد في استعجاله، استهزاء¹.

وفي سياق آخر يتكلم عن زيادة حرف الإنكار للاستفهام بقوله: «وأما حرف الإنكار فهو زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة، إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول مثلاً: "جاءني زيد" فيقول من يقصد تكذيبك وأن زيدا لا يأتيك: "أزيدنيه" أي: "كيف يجيئك" فهذه العلامة بيان أنه لا يعتقد أنه أتاك²».

ثم يضيف أن هذه الزيادة موضوعة للإنكار كون المذكور على ما ذكر، ولكن إن أريد به إنكار بخلاف ما ذكر، فهو من باب الاستهزاء والسخرية والتحقير يقول وهو يرد على الأخفش قال الأخفش: «إن هذه الزيادة موضوعة لإنكار كون المذكور على ما ذكر فقط، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ما ذكر، فهو على وجه الهزء والسخرية فكأنه يقول: كيف لا يجيئك زيد وأنت الجليل العظيم، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾» (الدخان: من الآية 49) هذا قوله، والأولى أن يقال: إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر³.

فهناك علاقة وثيقة بين التنعيم والتغيرات التي تطرأ على حركات المتكلم في نحو: التحديق والتغيرات الوجهية التي توحى بدلالة معينة، يود المتكلم التعبير عنها كالتعجب والفخر والتحقير والإنكار وغيرها لجملة ذات بنية سطحية واحدة ويرى تشومسكي: «أن البنية السطحية هي التي تقرر، من خلال التنعيم ماهية المعلومات الجديدة أو الهامة التي تحتويها الجملة وكذلك ما تتضمنه من مفترضات مسبقة⁴».

واتضح من خلال الأمثلة السابقة أن (الرضي) جعل من التنعيم ملحظاً وصفيًا في تحديد الدلالات التي تتضمنها الجملة الواحدة.

ويفرق (أحمد مختار عمر) في كتابه "دراسة الصوت اللغوي" بين النغمة والتنعيم ويجعل الدراسة المثلى للتنعيم، ويرى أن التنعيم هو الذي يغير الجملة من خبر إلى استفهام إلى تأكيد

1-المصدر نفسه، ج 4، ص 392.

2- المصدر السابق، ج 4، ص 563.

3-المصدر نفسه، ج 4، ص 563

4-جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، عدد 08، بيروت، 1979، ص 141.

إلى انفعال إلى تعجب في شكل الكلمات المكونة، ثم يمايز بين صفتين من اللغات النغمية، وغير النغمية بما تؤديه درجة الصوت من دور في تميز المعنى الأساسي للكلمة أو الجملة¹. ويكتفي (رمضان عبد التواب) بقوله: «إن القدماء أشاروا إلى بعض آثار التنغيم ولم يعرفوا كنهه غير أننا لا نعدم عن بعضهم الإشارة إلى بعض آثاره في الكلام للدلالة على المعاني المختلفة»².

ويضيف (المسدي): «إن التنغيم في العربية له وظائف نحوية لأنه يفرق بين أسلوب وآخر من أساليب التركيب، ومع هذا فإنه لم يلحظ لدى أجدادنا ببحث مستفيض أو تطبيق مستند إلى قواعد محددة»³.

يقول العالم اللغوي (ويتغشيستن) الذي له أبحاث في علم الدلالة العربي: «لا تفتش عن معنى الكلمة إنما عن الطريقة التي تستعمل فيها، فإذا أعدنا النظر في هذه العبارة أدركنا أهمية التنغيم الذي يعد من أهم القرائن التي تميز الكلام في طرائق استخدامه، إذ يؤدي التنغيم في اللغة وظيفة نحوية حيث يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة للجملة الواحدة»⁴.

يقول (عاطف مذكور): «والتنغيم في بعض اللغات كالعربية والانجليزية يؤدي وظيفة نحوية حيث يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة للجملة الواحدة فعبارة مثل: (السلام عليكم) تنطق بتنغيم معين فتدل على التحية وتنغيم ثان فتدل على التهكم والسخرية وتنغيم ثالث فتفصح عن شعور بالغضب أو الرضا، فالتنغيم يعد جزء من النظام النحوي للغة بحيث يمكن القول إنه إذا غاب التنغيم غاب النحو بالمعنى الكلي»⁵.

غير أن العربية - كما هو ثابت ومعروف - تعتمد على الأداء والترتيب والتنغيم وسنجد فيما نستقبل من كلامنا هذا أن ثمة أمثلة لأساليب تخلو من الأدوات ولكنها في الحقيقة أساليب لها دلالات واضحة مفهومة، والفيصل في ذلك هو التنغيم، وقد يمنح التنغيم التركيب المصدر بالأداة تلويها مختلفا، يجعل الأداة والجملة المركبة معهما يعبران عن أكثر من حالة وبذلك

1- عمر أحمد المختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 310.

2- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1985، 2 م ص: 106.

3- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، 1981 ص: 226.

4- أبو ناصر مورييس: مدخل إلى علم اللغة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، ج رقم 19/18، بيروت، 1982، ص 33.

5- عاطف مذكور: علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة للنشر والتوزيع "م س سيف الدين المهراي - الفجالة" 1986م

يخرج الأسلوب المعروف إلى أساليب شتى، وفي أحيان كثيرة تكون قرينة التنغيم أعظم أثراً من القرينة اللفظية أي الأداة بحيث تجردها والجملة المركبة معها من المعنى الذي تحمل عليه، فثمة جمل كثيرة تشتمل على أداة الاستفهام، لكنها لا تحمل معنى الاستفهام، وقد أشار (الرضي) في شرحه إلى ذلك في حديثه عن حرفي "الهمزة وهل" للاستفهام يقول: «قوله: "أزيد قائم"، و: "أقام زيد" وكذلك هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها، اسماً أو فعلاً بخلاف هل فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو: "هل زيد قائم"، إلا على الشذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى (قد) فقيل: أهل، قال: أهل عرفت الدار بالغريين*، وكثر استعمالها كذلك، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ (أول سورة الإنسان) أي: قد أتى¹، إذ تبدو الآية الكريمة بهذا القدر استفهامية - للوهلة الأولى - بناء على القرينة اللفظية وهي حرف الاستفهام؛ إذا نظرا إليها مكتوبة؛ أما إذا نظرنا إليها في سياق المعنى القرآني لم تكن بجملة استفهامية والآية الكريمة بصياغتها من أساليب التحقيق والتأكيد لهذا أشار (الرضي) إلى جعلها بمعنى (قد)، والقرينة التي كانت لها الغلبة على (هل) هي المعنى والتنغيم المعبر عنه، وبهذا تجردت الجملة من معنى الاستفهام مع توافر قرينة الاستفهام اللفظية المعروفة، وعلى هذا الأساس فالقول بخروج (هل) عن معناها يجانبه الصواب؛ لأن الاستفهام يفهم من التراكيب وما يصاحبها من قرائن معنوية وأدائية لا من الأداة وحدها.

وفي سياق حديثه عن "الأمر" يقول: «وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين نحو قولك: "اضرب" على وجه: "الاستعلاء" أو طلب به الفعل على وجه: "الخشوع" من الله تعالى وهو: الدعاء نحو: "اللهم ارحم"، أو من غيره وهو: "الشفاعة"، أو لم يطلب به الفعل بل كان إما على وجه: "الإباحة" نحو: ﴿كُلُوا﴾ و﴿اشْرَبُوا﴾ (الأعراف: من الآية 31)، أو "للتهديد": ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت: من الآية 40) أو غير ذلك من مجال هذه الصيغة².

*من قصيدة لخطام المجاشعي. والمراد بالغريين هنا مكان بالكوفة.

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص 466.

2- المصدر نفسه، ج4، ص 124.

ثم يشير في موقع آخر على دلالة "النهي" فيقول: «وكذا الكلام في النهي فإن قولك: "لا تؤاخذني" في نحو: "اللهم لا تؤاخذني بما فعلت" نهى في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاء في الحقيقة»¹.

وفي حديثه عن معاني الصفة وخروجها إلى معاني أخرى يقول: «وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمن نحو: ﴿نُفَخَ وَاحِدَةً﴾ (الحاقة: من الآية: 13)، و﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (النحل: من الآية: 51)، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً، أو إحاطة فالتابع تأكيد لا صفة نحو: "الرجلان كلاهما" و"الرجال كلهم" وإن لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى: "الهيّن اثنين إنما هو إله واحد" وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو: "الرجل نفسه" و"زيد زيد"، وقد يجيء لمجرد الترحم نحو: "أنا زيد البائس الفقير"².

وفي سياق حديثه عن تحول لفظ الاستفهام إلى معنى التعجب والذي أشار إليه (ابن جني) حين قال: «إن لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً»³.

ويفسر الرضي طبيعة النغمة من خلال شرحه لبیت أحد الرجاز:

حتى إذا جن الظلام واختلوا *** جاؤوا بمذق ! هل رأيت الذئب قط ؟

فجملة هل رأيت الذئب قط خبرية تقريرية تعني جاؤوا المذق يشبه لون الذئب وذلك لأن النغمة الصوتية تشير إلى معنى الإخبار وليس إلى معنى الاستفهام، يقول (الرضي): «وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف، هو النعت في الحقيقة كقوله: جاؤوا بمذق، هل رأيت الذئب قط؟ أي بمذق مقول عنده»⁴.

وفي دلالة قوله: "مررت برجل أي رجل" يقول (الرضي) مخالفاً صاحب المصنف: «والذي يقوى عندي أن "أي رجل" لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه، بل هو منقول عن "أي" الاستفهامية، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول منه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله

1- المصدر السابق، ج4، ص124 .

2- المصدر نفسه، ج2، ص288.

3- ابن جني: الخصائص، ج4، ص370 - 371 .

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص301.

والجامع بينهما: أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه، يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه، ومن ثم قال الفراء في "ما أحسن زيدا": إن "ما" استفهامية ولهذا المعنى: شرط في "أي" الواقعة صفة أن تكون صفة للنكرة حتى تضاف إلى النكرة؛ لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها إبهام كامل، إذ معنى: أي الرجلين هو؟: من هو من بين هذين الرجلين وكذا: أي الرجال بخلاف أي رجل هو؟ فمعناه: أي فرد هو من أفراد هذا الجنس»¹ وفي سياق كلامه عن دلالة الجار والمجرور رغم دخول النداء وغيره، ولكن الغرض منه المدح والتعجب قال: «ويجيء مثل ذلك كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو: "يا لك من ليل" و"لله در زيد من رجل" و"قاتله الله من شاعر"»².

وفي حديثه عن معاني "إذن" ودلالاتها أن "إذن" إذا وليها المضارع احتملت الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال، وإذا احتملت معنى مطلق الزمان فيكون المضارع بمعنى الحال يقول: «ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم، وجب تقديم ذلك، إما في كلام المتكلم بإذن نحو قولك: "إن جئنتي إذن أكرمك"، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: من الآية 73)، وإما في كلام متكلم آخر كقولك: "إذن أكرمك"، في جواب من قال: "أنا أزورك"»³.

ثم يفسر دلالات "إذن" بقوله: «ثم اعلم أن "إذن" إذا وليه المضارع احتمل أن يكون للشرط في المستقبل، كـ "إن" وأن يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء، كما تقول لمن يحدثك بحديث: "إذن أظنك كاذباً"، فإنه لا معنى للجزاء هنا، إذ الشرط والجزاء إما في المستقبل أو في الماضي كما مر في باب الظروف المبنية، ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون (إذن) مع الحال كما قلنا في قوله تعالى: ﴿فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (الشعراء: من الآية 20)»⁴، وقد تتحول "إذن" من ناصب للفعل المضارع إذا فصل بينها وبين الفعل بالقسم، والدعاء، والنداء إلى الاسم، فتكون لها عدة دلالات كما يقول (الرضي): «إلا أن (إذن) لما كان اسماً بخلاف أخواته، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء دون الفاء والواو:

1- المصدر السابق، ج2، ص291.

2- المصدر نفسه، ج2، ص293.

3- المصدر نفسه، ج4، ص42.

4- المصدر نفسه، ج4، ص42.

-القسم، نحو: "إذن والله أكرمك"

-والدعاء نحو: "إذن رحمك الله أكرمك"

- والنداء نحو: "إذن يا زيد أكرمك" وذلك لكثرة دور هذه الأشياء في الكلام¹.

ثم يتكلم عن حالات "إذن" من حيث الحركات الإعرابية وكذا تغير مستويات التنغيم حسب دلالاتها وتباينها من جملة إلى أخرى يقول: «فمن حيث كون "إذن" في أول جملة مستقلة هو مصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر»².

ثم يتحدث عن التنغيم الذي تحدثه إذن عن قلب نونها فيقول: «وقلب نونها ألفا في الوقف يرجع جانب الاسمية فيها»³.

وهناك خلاف بين النحاة في كتابة إذن وفي الوقف عليها وهو غالبا مبني على اختلافهم في أصل وضعها وتعتبر كتابتها بالنون، وكذا الوقف عليها رأي قوي وقد جريت عليه.

ويلاحظ أن بناء الجملة المنطوقة لا يختلف، ولكن يختلف التحليل، وهو اعتبار البنية الأساسية لهذه الجملة المنطوقة، واعتبار البنية الأساسية هو الذي يمد التنغيم بما يجعله متطابقا معها، وهنا لا يمد السطح أو بناء الجملة بالتفسير الدلالي بل يكون الاعتماد على البنية العميقة ويصبح التنغيم وهو قرينة صوتية كاشفا عن البنية العميقة ومعرفتها تساعد على المدلول المراد بالجملة.

ومن المصطلحات التي استخدمها النحاة في أحاديثهم عن بعض القضايا النحوية التي تتدرج في سياق التنغيم والترنم ومد الصوت والتطريب

يقول (الرضي) في حديثه عن التتوين: «وقد استفيد منه أن التتوين وجودي بعد الحركة وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم: ليشمل تتوين الترنم في الفعل كقوله: "وقولي إن أصبت لقد أصابن"»⁴.

1- المصدر السابق، ج4 ، ص44.

2- المصدر نفسه، ج4 ، ص45.

3- المصدر نفسه، ج4 ، ص46.

4- المصدر نفسه، ج1 ، ص48 .

ثم يفسر مفهوم تنوين الترّم بقوله: «وأما تنويم الترّم فهو في الحقيقة لترك الترّم لأنه إنما يؤتى به إشعاراً بترك الترّم عند بني تميم في روي مطلق، وذلك أن "الألف والواو والياء" في القوافي تصلح للترّم بما فيها من المد، فيبدل منها التنوين بمناسبة إياها، إذا قصد الإشعار بترك الترّم لخلو التنوين من المد، وهذا التنوين يلحق الفعل أيضاً والمعرف باللام قال: أعلّي اللوم عاذل والعتابن *** وقولي إن أصبت لقد أصابن*

ولم يسمع دخولها الحرف، ولا يمتنع ذلك في القياس نحو: "نعمن" في القافية والشاهد وقد يلحق عند بعضهم الروي المفيد فيخص باسم "الغالي" لأن "الغلو" تجاوز الحد، وحد هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالة على ترك الترّم، فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده، ويخرج به الشعر عن الوزن، فهو "غال" بهذا الوجه أيضاً وهو كقوله: "وقاتم الأعماق خاوي المخترقن" ** فيفتح ما قبل النون تشبيهاً لها بالخفيفة، أو يكسر للساكنين كما في "حينئذ" ¹. وفي إطار حديثهما يلحق بـ "نعم وبئس" يقول: «(وساء مثل بئس) نحو: "ساء مثلاً القوم" اعلم أنه يُلحق بـ "نعم وبئس" كل ما هو على "فعل" بضم العين بالأصالة نحو: "ظرف الرجل زيد"، أو بالتحويل إلى الضم من "فعل" أو "فعل" نحو: "رَمَوْتُ اليَدُ يده" و"قَضُو الرجل زيد" بشرط تضمينه معنى التعجب، ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى "أفعل به" نحو: "ظرف زيد" أي: أظرف به» ².

وفي حديثه عن دلالات "حبّاً" وكذا حالاتها يقول: «والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو التعجب وقد يُجرّ فاعل (حبّاً) بالباء مفرداً عن (ذا) تشبيهاً بفاعل أفعل، تعجبا، كما قال: وحُبّاً بها مقتولة» ³.

*مطلع قصيدة لجريّر مما به الفرزدق والراعي النميري وهي إحدى النقائض ومنها البيت المشهور الذي يقول فيه مخاطباً الراعي: فغض الطرف انك من خير * فلا كعباً ولا كلاباً

**البيت أول أرجوزة مشهورة لرؤية بن العجاج

والشاهد في البيت الأول فيه إلحاق تنوين الترّم بالفعل وبالمقرون بـ (أل) كما قال الشارح: وإلحاق التنوين إنما يكون عن الإنشاء في بعض الحالات: وهو وجه من وجوه إنشاد الشعر.

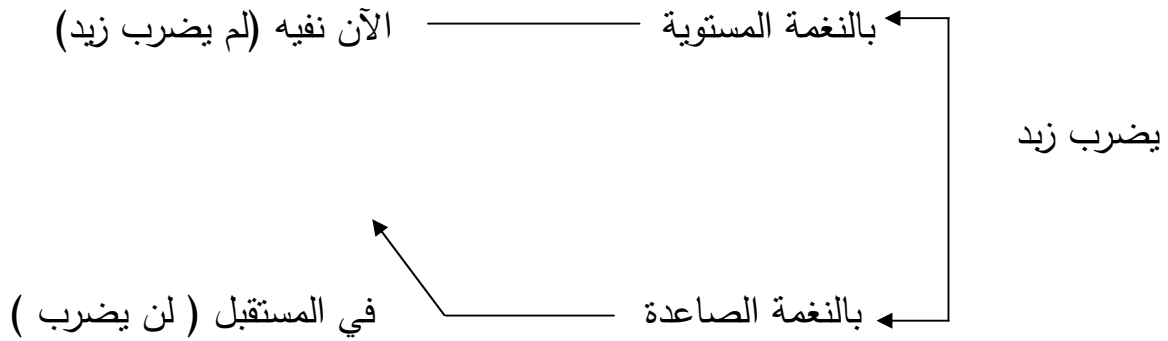
1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص48.

2- المصدر نفسه، ج4، ص255.

3- المصدر نفسه، ج4، ص257.

وقد ربط (الرضي) بين قرينة التنغيم والتعبير عن تباين زمن الجملة الواحدة قال: «ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى: نحو: "يضرب زيد" و"لن يضرب زيد" و"لم يضرب زيد"، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: "أكل الخبز زيد" سواء كانت المواضيع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها»¹.

فبالنغمة المستوية تكون الإخبار عن حال الفعل، وبالنغمة الصاعدة تدل الجملة على عدم وقوع الفعل، وبالعلاقات الإعرابية يمكن تمييز المواضع كذلك. ويمكن تصور ذلك على النحو الآتي: **يضرب زيد**



إن دراسة ظاهرة التنغيم عند (الرضي) تثبت مدى عمقه ودقته في استعمال منهج وصفي ينبئ عن ذكاء وعبقريّة هذا الرجل، وصحة توجهاته في وضع نظرية لغوية متكاملة، وفي إطار هذا التوجه الصائب للغة كان ينظر إلى القرائن اللفظية والمعنوية على أنها نظام يتحكم في العلاقات القائمة بين أجزاء التراكيب النحوية.

ثانيا: قواعد الاستبدال (قواعد الوصف البنوي):

تميز (المنهج الوصفي الشكلي descriptive Structural Approach) بوصف التراكيب النحوية من خلال تحليله إلى مكوناته المباشرة² immediate constituent analyses، وكان لكتاب بلومفيلد (اللغة) أكبر الأثر في الترويج لهذا الاتجاه في أمريكا³. وقد ظهر تأثر علماء اللغة بهذا المذهب بأنهم أخذوا ينظرون إلى اللغة على أنها مجموعة من العادات كغيرها من العادات السلوكية الأخرى¹، واعتمد بلومفيلد طريقة تحليل

1- المصدر السابق، ج4، ص19.

2- ميشال زكريا: الأسس العامة (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص62.

3- ينظر: نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص107.

أجزاء الجملة إلى مكوناتها المباشرة بدءاً بالوحدة اللغوية الكبرى (الجملة) وانتهاءً بأصغر وحدة لغوية. ويمكن توضيح ذلك بالمثل التالي: (دخل العالم إلى المخبر) إذ تحلل هذه الجملة إلى الوحدات النحوية التي تتألف منها على النحو التالي: (ج=جملة ، ف=فعل ، شج =شبه جملة ،رإ=ركن اسمي ، رف=ركن فعلي، تع = أداة التعريف، ح= حرف).

ج ————— ف + شج

(دخل العالم إلى المخبر) (دخل العالم) + إلى المخبر

رف ————— ف + ر إ

(دخل العالم) (دخل) + (العالم)

رإ ————— تع + إ

(العالم) (أل) + (العالم)

شج ————— ح + ر إ

(إلى المخبر) (إلى) + (مخبر)

ر إ ————— تع + إ

(المخبر) (أل) + (المخبر)

وتتخذ القاعدة التوليدية هذه الطريقة في وصف وتحليل بنية التراكيب النحوية إذ تعاد كتابة التراكيب النحوي بوضع (رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام)²، ويتم استبدال كل رمز بالوحدات النحوية التي تتضمنها الجملة، وتعرف هذه الطريقة في الوصف والتحليل بـ (قوانين الوصف البنوي) structural Description Rules، أو قوانين بنية العبارة Phrase Structure Rules التي تعتمد أساساً على قوانين إعادة الكتابة في المنهج الشكلي (Writing Rules)، ومن فوائدها أنها تحلل العلاقات النحوية القائمة بين أجزاء التراكيب، ومنها بيان الموقع الوظيفي لكل وحدة نحوية ضمن سياق التركيب ف(العالم) في الجملة التي سبقت الإشارة إليها مادة معجمية خارج السياق تنتمي إلى صنف (الاسم)، أما ضمن السياق فيخضع لعلاقة نحوية هي (الإسناد) وتضفي عليه هذه العلاقة مفهوماً وظيفياً، وسمة نحوية محددة عندما يقوم بدور الفاعل.

1- المرجع السابق، ص110.

2- ميشال زكريا: الألسنية (المبادئ والإعلام)، ص203.

ويبحث المنهج الوصفي الشكلي عن علاقة أخرى تربط بين أجزاء وحدات التركيب وهي (العلاقة الاعتمادية) وتعني هذه العلاقة «أن ظهور بعض أجزاء الكلم يعتمد على ظهور أجزاء أخرى، أو يكون سببا في ظهور أجزاء أخرى»¹، وتعرف هذه العلاقة في المنهج الوصفي الحديث بـ (علاقة الانتقاء Selectional Relation) فوجود الفعل يقتضي وجود الفاعل، والمبتدأ يقتضي وجود الخبر، وحرف الجر يقتضي وجود الاسم المجرور ومنه المثال السابق كتطبيق فعلي على هذا الكلام وتسمى هذه العلاقة الشكلية بالتضام.

ويعتمد المنهج الوصفي الشكلي على مبدأ آخر هو (قاعدة الاستبدال) إذ يتسم «إدراج المفردات المعجمية المناسبة مكان الأصناف النحوية التي تنتمي إليها»²، بعد تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة وضمن هذه القاعدة يمكن استبدال (الرجل) بـ (العالم) في الجملة المشار إليها لأنهما ينتميان إلى صنف واحد (الاسم) ويقعان موقعا واحدا (الفاعل)، وقاعدة الاستبدال هذه التي اتخذها المنهج الوصفي الشكلي سبيلا لوصف التراكيب النحوية وتحليلها تحقق هدفين أساسيين أولها:

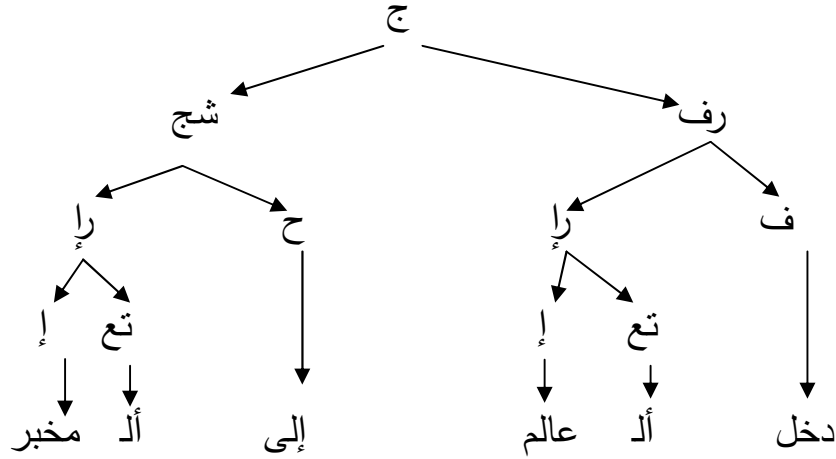
✓ توليد جمل جديدة في اللغة تعبر عن القدرة اللغوية لمتكلم اللغة.

✓ والآخر: تصنيف أجزاء الكلام اعتمادا على موقعها في السياق الكلامي، وإمكانية استبدال وحدة نحوية بأخرى. وقد استفاد (تشومسكي) من قاعدة الاستبدال بعد أن طورها في نظريته النحوية المعروفة بـ (القواعد التوليدية التحويلية)³ Generative Transformational Grammars ؛ غير أنه اعتمد في تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة على طريقة (التخطيط الشجري Tree Diagram)؛ فجملة (دخل العالم إلى المخبر) يمكن كتابتها على النحو التالي:

1- تشومسكي: جوانب من نظرية النحو، ص 589-105.

2- المرجع نفسه، ص 9 .

3- ينظر: الألسنية (المبادئ والأعلام) ، ص 202، 203، 205 .



وتظهر ضمن هذا التخطيط الشجري العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة، والصنف الذي ينتمي إليه كل جزء ويستبدل كل عنصر نحوي بآخر في ضوء التماثل الشكلي، والوظيفي أو التماثل الوظيفي لتوليد جمل جديدة في اللغة تعبر عن القدرة اللغوية لمتكلم اللغة. وسنحاول ما أمكن من إيجاد القواعد التحليلية التي ذكرها (الرضي) في شرحه مع إسقاطها على الدراسات الحديثة.

1- قواعد الاستبدال عند (الرضي)

1- 1 الاستبدال والتماثل الشكلي والوظيفي:

يؤكد المنهج الوصفي أن جمل اللغة ليست محدودة لأنها يمكن أن تعد اللغة لغة إذا استطعنا إحصاء جملها وأن إمكانية توليد جمل جديدة، إنما يتم عن طريق قاعدة الاستبدال التي تكشف عن مهارة اللغوي الذي يستبدل الوحدات النحوية الواحدة بالأخرى استناداً إلى وظيفة الوحدة النحوية في السياق والعلاقة، التي تربط بينها وبين الوحدات النحوية الأخرى.

واعتمد (الرضي) على هذه القاعدة الشكلية في وصف التراكيب النحوية، إذ كان يتلمس الأبعاد الداخلية للعلاقات النحوية بين أجزاء التركيب، التي يمكن استبدالها بغيرها وكان يريد من وراء ذلك التوصل إلى النظام الذهني لدى متكلم اللغة، فقد تبين له من خلال الملاحظة الدقيقة لخصائص التراكيب إمكانية استبدال المكونات النحوية المتشابهة في التصنيف والوظيفة بعضها ببعض في السياق، ومن خلال ذلك دخول النواسخ على المبتدأ، والخبر فيتحول من حالة العمدة إلى صورة الفضلة، ومن حركة الرفع إلى النصب، يقول: «ولما كان مستكراً في ظاهر الأمر ترفع المبتدأ والخبر لما تقرر في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر، واستحالة

تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما، فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى، كـ "كان، وظن، وكاد، وإن وأخواتها، وما ولا التبرئة على ما يجيء في أبوابها"، فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم (إن) و(لا) التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا (ظن) ووجه مشابهتها للفضلة يجيء في أبوابها¹.

وفي سياق حديثه عن تقسيم الجمل التي تدخل عليها الأفعال قسمها إلى نوعين:

ما قصد لفظها أولا
ما قصد معناها

يقول: «اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها أولا فالأولى: هي الواقعة بعد القول نحو: "قلت ضرب زيد" أو: "زيد ضارب" ولا يعمل فيها القول – أي لا يؤثر فيها لفظا وإن كانت منصوبة المحل – إذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة المحكي، والثانية: أي: المقصود منها معناها دون لفظها لا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها لتعلق معناها بمضمونها، فلا يدخل إذن إلا على الاسمية؛ لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية؛ لأن الضروري من عمل الفعل: رفع المسند إليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك الفعل أيضا، إذ لا يرتفع اسم بفعلين، إذ لا أثر واحد عن مؤثرين مستقلين وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب»².

وفي تفسيره عما يطلبه ويحتاجه الفعل في الجملة الاسمية كدخول الأفعال الناقصة أو أفعال المقاربة.

يقول: «ثم نقول: الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إما فاعل، أو مفعول فإن اقتضى فاعلا، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل، ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول، ولم يجز رفعهما لأن الفعل لا يرفع فاعلين، فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما إذ

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 68.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 147.

يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز، ولا نصب الأول، ورفع الثاني لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب، والفاعل في الحقيقة في مثل هذا: مصدر الخبر مضاف إلى المبتدأ¹.

وفي إطار حديثه عن أفعال القلوب فله حديث طويل تكلم فيها عن جميع حالاتها في العمل وعدمه وكذا في حالات الإلغاء والتعليق ودخول الاستفهام وأمور لا يسعنا البحث لذكرها ولكن نختار تعريفها وبعض حالاتها يقول: «فأفعال القلوب على ضرب: إما للظن فقط وهي حجا يحجو، بمعنى ظن، وخال يخال، وحسب يحسب، وكذا هب غير متصرف فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من (أن) نصبت جزأها، فإن كان (حجا) بمعنى "غلب" أو "قصد" أو غير ذلك، وخال بمعنى: "اختال"، و"هب أمرا" من الهبة أو كانت الاسمية مصدرة بـ "أن"، لم تنصب المفعولين»². حيث قسم الأفعال بين الاستعمال والإهمال مذكرا بشروط عملها.

يقول -مكملا قوله الأول-: «إما للظن فقط... وإما لليقين فقط وهو "علم" بمعنى "عرف"»³.

وكذا في سياق كلامه عن أفعال المقاربة والفرق بينهما وبين بقية النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية فيصبح "المبتدأ: - مفعولا به أول" - و"الخبر: مفعول به ثان"، يقول: «وأما أفعال المقاربة، فليست من هذه أي: من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة، وأخبارها مفعولة... وإن اقتضى مفعولا، نصبنا جزأي الجملة؛ لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى: "علمت زيدا قائما: علمت قيام زيدا" إعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد أي: ذلك المفعول الحقيقي»⁴.

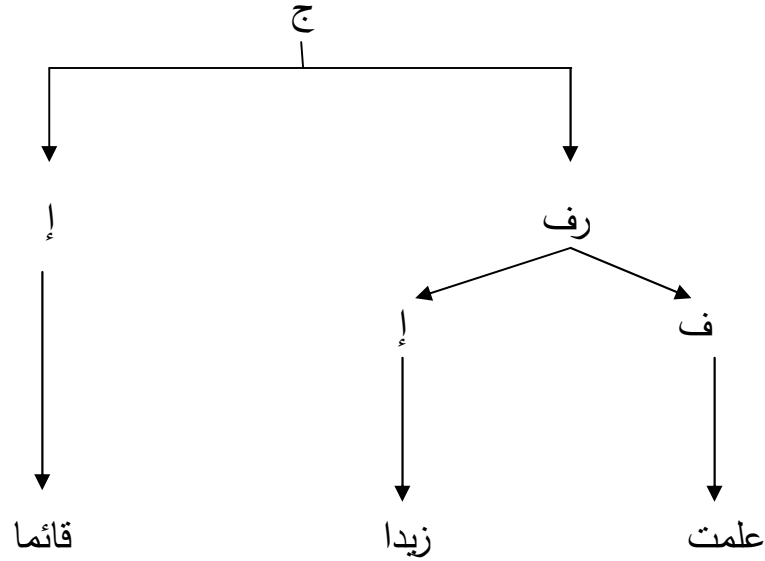
وبتحليل جملة (علمت زيدا قائما) إلى مكوناتها المباشرة أي إعادة كتابتها بطريقة (التخطيط الشجري) تكون على هذا النحو:

1- المصدر السابق، ج1، ص148 .

2- المصدر نفسه، ج1، ص149 .

3- المصدر نفسه، ج1، ص149.

4- المصدر نفسه، ج1، ص148-149.



وإذا وصفنا بنية الجملة بموجب (قانون التصنيف الجزئي الدقيق Subca Strict Categorization Rules) وجدنا أنها تتألف من المكونات الصنفية الآتية:

(مكون فعلي) + (مكون اسمي "اسم علم، حي، عاقل") + (مكون اسمي "اسم فاعل")

والمكونات الصنفية خاضعة لعلاقات سياقية تفرض عليها سمات نحوية وهي:

(فعل متعد) + (مفعول به أول منصوب) + (مفعول به ثان منصوب)

وتخضع هذه المكونات لعلاقة الانتقاء، فالفعل المتعدي (علم) بحاجة إلى (فاعل ومفعول به)، وقد ظهر عند (الرضي) أن مكونات صنفية مماثلة لـ "الفعل والفاعل والمفعول به" يمكن استعارتها، وإحلالها محل المكونات السابقة وتخضع للعلاقات نفسها إلى جانب اكتسابها السمات النحوية للمكونات.

يقول: «ويستعمل (أرى) الذي هو ما لم يسم فاعله من "أرى"، عاملا عمل "ظن" الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى (علم) وإن كانت أريت بمعنى: أعلمت»¹، ويقول: «وإما لليقين فقط وهو (علم) بمعنى: عرف»²، ثم يشير: «ويستعمل (درى) بمعنى "علم وتعلم أمرا" بمعنى: (اعلم) لكن لا ينصبان المفعولين»³.

1- المصدر السابق، ج 1، ص 149.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 149.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 149.

واستنادا إلى القوانين نفسها استبدل (الرضي) (زيذا غني) بـ (الضمير هـ) (وقريبا) يقول: «وإما للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة سواء كان مطابقا أولا، وهو (رأى) فإذا كان بالمعنى المذكور، وليته الاسمية المجردة عن "أن" نصب جزأها نحو: "رأيت عبدا غنيا" سواء كان في نفس الأمر غنيا أولا، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ وهو غير مطابق، ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (المعارج: من الآية: 7/6) وهو مطابق»¹.

وفي حديثه عن الحال يقول: «وحرف التنبيه نحو: "ها أنا زيد قائما" عند من جوز "ها" التنبيه من دون اسم الإشارة، كما يجيء في حروف التنبيه، واسم الإشارة نحو: "ذا زيد راكبا"»². وفي سياق كلامه عن الحال كذلك يقول: «ومنها حال هو أصل لصاحبه نحو: "يعجبني الخاتم فضة" و"الثوب خزا"، أو فرع له نحو: "يعجبني الفضة خاتما" و"الحديد سيفا" أو نوع له: نحو: "يعجبني الحلّى خاتما"»³، وكذلك في حديثه عن الحال يقول: «فإن راكبا في قولك: "جاءني زيد راكبا" و"رأيت زيدا راكبا" لفظ فيه دلالة عن كونه هيئة الفاعل أو المفعول»⁴. ويقول كذلك: «وأما قول بعض أصحاب أمير المؤمنين رضي الله عنه في صفين:

فما بالنا أمس أسد العرين *** وما بالنا اليوم شاء النجف

فعلى حذف المضاف أي: "مثل أسد العرين" و"مثل شاء النجف"، ويجوز أن يؤولا "شجعانا وضعافا"»⁵، إذ وجد التماثل الكامل بين:

(أسد العرين = شجعانا) ← (شاء النجف = ضعافا)

ولأن قواعد الاستبدال وسيلة شكلية بارعة في وصف بنية التراكيب النحوية، وتحليل مكوناتها وطريقة فريدة في توليد جمل جديدة تعبر عن قابلية متكلم اللغة، وهيأت له طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة، هذه الطريقة الجديدة والحديثة التي لم يعرفها "الرضي" وأمثاله من النحاة وهي طريقة وسبيل للتعرف على الوحدات الصرفية (المورفيمات)، وهي أصغر المكونات في الوحدة اللغوية الكبرى (الجملة) التي تلحق بالأسماء أو الأفعال وليست جزءا منها نحو: (ال، وقد، والسين وسوف) يقول: «إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: "إن

1- المصدر السابق، ج1، ص150.

2- المصدر نفسه، ج2، ص15.

3- المصدر نفسه، ج2، ص34.

4- المصدر نفسه، ج2، ص92.

5- المصدر نفسه، ج2، ص22.

زيدا ليخرج"، كما تقول: "إن زيدا لخارج"¹، ثم يقول: «يعني أن الاسم يكون مبهما نحو: "رجل"، ثم يختص بواحد بسبب حرف (ال) نحو: "الرجل" وكذا المضارع: مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص بأحدهما بالسين»²، ويعني بالحرف (ال)، والمنهج الوصفي الشكلي يعتمد هو الآخر على تحليل أجزاء الجملة إلى مكوناتها المباشرة بدءا بالوحدة اللغوية الكبرى (الجملة وانتهاء بأصغر وحدة لغوية).

وكان (الرضي) يختبر الوحدات النحوية على غرار ما هو معروف الآن في المنهج الوصفي الشكلي بـ (التوزيع Distribution) وهي قاعدة استبدالية اتخذتها مدرسة (بلومفيلد) في معرفة الصنف الذي تنتسب إليه الوحدة اللغوية عن طريق استبدالها بوحدة لغوية أخرى³، ويتم الاستبدال بين وحدة لغوية وأخرى عند تطابقهما في السمات الشكلية أو الوظيفية، وقد تنبه (الرضي) إلى هذا المبدأ قبل المنهج الوصفي الشكلي منذ أمد بعيد وأخذ في تصنيف أقسام الكلم.

وفي تعريفه للاسم يقول: «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله "لام التعريف" فهو اسم»⁴.

ثم يضيف في دلالة الحرف في غيره يقول: «وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه»⁵.

وقد استعمل قاعدة (التوزيع) في الربط بين الاختصاص والعمل، إذ وجد أن من الحروف ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال، فقام بتصنيفها في ضوء ذلك، ولم يجز الفصل بين الحرف وما يختص به وهو مبدأ توزيعي⁶.

1- المصدر السابق، ج 4، ص 17.

2- المصدر نفسه، ج 4، ص 17.

3- ينظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، الأردن، 1987، ص 32.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 43.

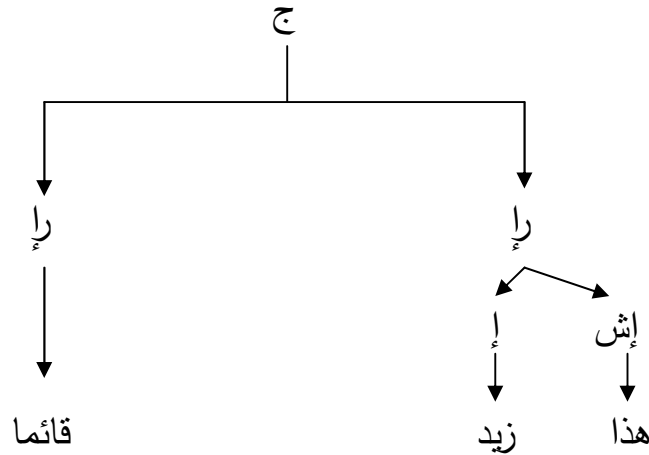
5- المصدر نفسه، ج 1، ص 44.

6- ينظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج اللغوي الحديث، ص 32.

1- 2 الاستبدال والتماثل الوظيفي:

يتطلب الوصف النحوي تحليل التراكيب بطريقة مفصلة بغية استقراء أصوله لتصبح حقائق أساسية تعين الباحث على الكشف عن الخواص الكامنة في اللغة، ويعبر منهج الرضي القائم على التحليل الدقيق لبنية التراكيب قد حقق نظرية نحوية أعطت وصفا صحيحا لهذا الفهم إذ تبين له من خلال التحليل أن مكونات نحوية معينة تقوم بوظائف متشابهة في السياق، وتخضع للعلاقات النحوية القائمة بين أجزاء التركيب على الرغم من تباين أشكالها وقد تحقق له من ذلك عن طريق الاعتماد على المنهج الاستبدالي الذي يكشف عن وظيفة الوحدات النحوية، التي تظهر في مواقع معينة من الجملة، فالعلاقة الموضوعية تتيح إمكانية إحلال الضمير (هو) محل اسم الإشارة "هذا" في جملة (هذا زيد قائما) فيقال (هو عمرو مشهورا).

وإذا لجأنا إلى أسلوب تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة (Basic Composant) بأسلوب (التخطيط الشجري - Tree Diagram) وجدناها على هذا النحو:



فالعلاقة التي تربط بين ("هذا" و "زيد") علاقة إسنادية وعبرة (الرضي): «والمراد بالإسناد أن يجر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به»¹.

ثم يقول: «واحترز بقوله "بالإسناد" عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل... وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص31.

الإسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون "مسندا ومسندا إليه"¹.

وفي حديثه عن موضع المبتدأ يقول: «إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقص في اللفظ أيضا، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه»². ثم يضيف ويفسر هذا القول: «قوله: "ومن ثم" أي ومن جهة كون الأصل في المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة يعني إن قيل: لم جازت: وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا إن أصل المبتدأ التقديم فالتقدير: "زيد في داره"، فالمعود إليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا»³.

وفي حديثه عن الأصل في الإسناد يقول: «وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه»⁴.

ثم في إطار كلامه عن تكثير الخبر عند النحاة فلا يرى ضرورة لذلك ويوضح ذلك في طريقة استبدالية تظهر مدى دقته واستباقه للنظريات الحديثة يقول: «وأما قول النحاة أصل الخبر التتكير لأن "المسند" ينبغي أن يكون مجهولا فليس بشيء لأن "المسند" ينبغي أن يكون معلوما كـ "المسند إليه"، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول في قولك: "زيد أخوك" هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه، لا أخوته، وإن تعددت المبتدآت نحو: "زيد أبوه، أخوه، عمه، خاله، ابنه، بنته صهرها، جاريتها، سيدها صديقه، قادم»⁵.

وبالتالي فهنا - المبتدأ والخبر - يخضعان لقانون الانتقاء، لأن المبتدأ بحاجة إلى الخبر وعلى هذا يمكن إحلال (هو) محل (هذا) لقيامه بالوظيفة ذاتها (المبتدأ) وخضوعه لعلاقة (الإسناد) و (الانتقاء) ف (هو) و (هذا) يختلفان خارج السياق لأنهما صنفان معجميان (Lexical Catagbry) مختلفان كما جاء عند (الرضي): إذ يمكن إحلال: (أبوه، أخوه، عمه...قائم) مكان "أبوه" المبتدأ الثاني، فالوظيفة واحدة وهي الابتداء كما ذكره في شرحه ولكن معنى الشكل المعجمي للأسماء مختلف خارج السياق.

1- المصدر السابق، ج1، ص33.

2- المصدر نفسه، ج1، ص229.

3- المصدر نفسه، ج1، ص229-230.

4- المصدر نفسه، ج1، ص285.

5- المصدر نفسه، ج1، ص285-286.

أما في التركيب فإن العلاقة الداخلية بين الأجزاء والموقع الوظيفي يقرران إمكانية تصنيف الوحدات تصنيفاً واحداً واستناداً إلى قاعدة الاستبدال، لأن استبدال مكون نحوي بآخر داخل التركيب وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي، والكشف عن الوظيفة الدلالية للمكونات الأساسية، والوقوف على العلاقات المسموح بها للمكونات داخل البناء، وهذا المبدأ حمل (الرضي) على تصنيف الأدوات النحوية تصنيفاً واحداً اعتماداً على التشابه الوظيفي، أو اختلافه في التركيب، ومن ذلك تصنيفه لحروف العطف (الاشتراك) للتشابه الوظيفي بينها وعبارته: «فقولك جاءني زيد وعمرو، أو: فعمر، أو: ثم عمرو أي: حصل الفعل من كليهما بخلاف: جاءني زيد أو عمرو أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر»¹.

والملاحظ على منهج (الرضي) في الاستبدال أنه يجمع في التصنيف النحوي بين الوظيفة والدلالة، مما يدل على حسه اللغوي العميق في التعامل مع وحدات التركيب النحوي في حين أن المنهج الوصفي يقتصر في التحليل على الشكل ويهمل الجانب الدلالي؛ لأن مهمته تنحصر في النظر إلى ظاهر اللغة، وانتقد "تشومسكي" هذا المنهج لأنه وجد «أن ظاهر اللغة يمكن أن يكون خادعاً إذا نظرنا إلى المعنى الذي يؤديه»².

وقد تبين لـ (الرضي) في هذا السياق إمكانية استبدال الأدوات النحوية بعضها ببعض اعتماداً على التشابه الوظيفي والدلالي، ومن ذلك ما ذكره في إمكانية إحلال (غير) محل (إلا) في الوظيفة والدلالة قال: «فلما اجتمع ما بعد (غير) وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها، حملت أم أدوات الاستثناء أي "إلا" في بعض المواضع على "غير" في الصفة وحملت "غير" على "إلا" في الاستثناء في بعض المواضع»³، ومثله التشابه بين (كاد وكرب وأوشك وهلهل) يقول: «ومن مرادفات كاد وأوشك: أولى وكرب وهلهل»⁴، ثم يضيف في التشابه الوظيفي كذلك بينهما يقول: «ويجب تجريد خبر (هلهل) من (أن) وأما (كاد وكرب وأوشك) فتستعمل أخبارها مع (أن) ومجردة والتجريد مع (كاد وكرب) أكثر وأعرف»⁵.

1- المصدر السابق، ج 4، ص 382.

2- نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص 117.

3- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 2، ص 126.

4- المصدر نفسه، ج 4، ص 220.

5- المصدر نفسه، ج 4، ص 220.

ويتعمق (الرضي) في سياق الربط بين الوظيفة والدلالة في بيان الفروق الدقيقة بين معاني الأدوات التي تنتمي إلى صنف واحد، ومن ذلك بيان الفرق بين (حروف العطف) في المعنى على الرغم من التشابه الوظيفي وهو (الاشتراك) قال في حديثه عن (الواو): «ثم اعلم أن "الواو" مرة تجمع وتشترك الاسمين فصاعداً، في فعل واحد نحو: "قام زيد وعمرو" أي حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسم واحد نحو: "زيد قام وقعد" أي: حصل كلا الفعلين من "زيد" ومرة تجمع مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول نحو: "قام زيد وقعد عمرو"»¹.

وفي حديثه عن (الفاء) ووظيفتها يقول: «قوله: والفاء للترتيب "اعلم أن "الفاء" تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أولاً فإن عطفت مفرداً على مفرد ففائدتها: أن ملابسمة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه: بعد ملابسمة المعطوف عليه بلا مهلة، فمعنى: "قام زيد فعمر" أي: "حصل قيام عمرو عقيب زيد بلا فصل"»².

وبتكلم عن مماثلة (ثم) للفاء يقول: «قوله: "وثم مثلها بمهلة" أي: مثل الفاء في الترتيب إلا أنها تختص بالمهلة والتراخي»³.

كما اهتم بـ (الاستفهام) بإبرازه الفرق بين (هل) و (الهمزة) في موضعهما وكذا في وظيفتهما داخل السياق يقول: «قوله: "أزيد قائم" و: "أقائم زيد"، وكذلك هل "يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية؛ إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل»⁴.

وكذلك يبين الاختلاف الوظيفي بينهما داخل السياق يقول: «والهمزة أعَمَّ "يعني: أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه (هل) منها: أنه لا يقال: "هل زيد خرج" لا على كون "زيد" مبتدأ ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر»⁵، إلى أن يقول: «ومنها: أن (الهمزة) تستعمل في الإثبات للاستفهام للاستفهام أو للإنكار أيضاً قال تعالى: ﴿تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^{٢٨}﴾ (الأعراف: من الآية 28)»⁶.

1- المصدر السابق، ج4، ص383.

2- المصدر نفسه، ج4، ص384.

3- المصدر نفسه، ج4، ص389.

4- المصدر نفسه ج4، ص446.

5- المصدر نفسه، ج4، ص447.

6- المصدر نفسه، ج4، ص447.

وأما في حديثه عن (هل) ووظيفتها داخل السياق فهي تختلف عن الهمزة رغم التماثل الوظيفي وهو الاستفهام حيث يقول: «وتختص (هل) بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤْتِي الْقُفَّارَ^{٣٦}﴾ (المطففين: من الآية: 36) أي: ألم يثوب وقولهم: "هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو" وإفادتها إفادة النافي حتى جاز أن يجيء بعدها (إلا) قصدا للإيجاب كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (الرحمان: من الآية: 60)»¹.

إن الطرائق والوسائل التي يلجأ إليها (الرضي) في وصف التراكيب النحوية، وتحليل بنيتها ومنها الاستبدال، إنما يهدف من ورائها إلى تحقيق منهج وصفي متكامل. وإذا كان المنهج الوصفي الشكلي قد جرد اللغة من أهم مظهرها وهو (المعنى) فإن (الرضي) قد أعطى هذا الجانب حقه وجعله معيار من معايير التصنيف.

ثالثاً: قواعد التحويل (Transformational Grammars):

يرتبط مصطلح قواعد التحويل (T-G) في المنهج الوصفي الحديث باسم العالم اللغوي الأمريكي (تشومسكي) الذي أكد أن العلاقات النحوية قائمة على أساس دلالي²، وانتقد المنهج الوصفي الشكلي لاستبعاده عنصر (المعنى) في دراسة التراكيب النحوية بتأثير الاتجاه السلوكي في علم النفس.

غير أن (تشومسكي) لم يهمل في نظريته النحوية المفاهيم الأساسية، التي قام عليها المنهج الوصفي الشكلي ومنها طريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة، وقواعد الاستبدال والتوزيع والانتقاء، وأدرج هذه المفاهيم ضمن المكون الأساسي لوصف بنية التركيب النحوي، واقترح في نظريته إضافة القواعد من (تقديم وتأخير، وزيادة وحذف) إلى الوصف البنوي بعدما وجد أن الاقتصار على المنهج الشكلي لا يكفي للإحاطة بوصف النظام اللغوي عند متكلم اللغة.

والقواعد التحويلية هذه ترتبط بالبنية العميقة (Deep Structure) للجمل، وتكون العلاقات المعنوية في البنية العميقة واضحة تماماً إذ «تعبّر عن المحتوى الدلالي لجملية صحيحة الصياغة»³.

1- المصدر السابق، ج 4، ص 448.

2- ينظر: خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 48.

3- تشومسكي: جوانب من نظرية النحو، ص 176.

أما البنية السطحية (Surface Structure) فهي تمثل الجمل التي طرأت عليها التغييرات البنوية من خلال القواعد التحويلية، وتأسيسا على ذلك فإن "القواعد التحويلية تقوم بعملية الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية¹، والبنية العميقة «هي التي تحدد التفسير الدلالي للجمل»². فجملة (ذبح الراعي الشاة) على سبيل المثال هي المكون الأساسي (Base Composant) الذي يتألف من وحدات نحوية استعيرت من المعجم، وخضعت للعلاقات السياقية التي أضفت عليها سمات نحوية محددة، وترتبط هذه الوحدات النحوية ببعضها بعلاقة أخرى هي (علاقة الانتفاء) وعلى هذا فإن المكون الأساسي يؤلف البنية العميقة للجمل، وبالإمكان إجراء التغييرات الممكنة على الجملة السابقة بواسطة (القواعد التحويلية) من تقديم وتأخير وزيادة وحذف نحو:

- الراعي ذبح الشاة.
- ذبح الراعي الشاة ذبحا شديدا.
- ذبحت الشاة.
- الشاة ذبحها الراعي.

فالتحويلات التي تجري على الجملة الواحدة تترك أثرا يتصل بالمعاني الدلالية للجمل المبتكرة، أو ما يعرف عند النحاة العرب بـ(معاني النحو)، وقد تولد القواعد التحويلية جملا لا تنطبق عليها شروط الجمل الصحيحة قواعديا نحو: (الشاة الراعي ذبح) فالجملة تكون أصولية في لغة معينة «إذا كانت مركبة على نحو جيد، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدد الأصولية في هذه اللغة أي: القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لاشعورية»³.

ولاحظ (تشومسكي) أنه من الممكن «أن تتشابه جملتان تشابها تاما من حيث المظهر أو التركيب الخارجي بينما تختلفان جذريا في المعنى»⁴ كما في الجملتين الآتيتين:

- صراخ المجرم لم يؤثر في الناس.
- عقاب المجرم لم يؤثر في الناس.

1- ينظر: المرجع السابق، ص150.

2- ميشال زكريا: الأسنية التوليدية، ص163-164.

3- المرجع نفسه، ص108.

4- نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص117.

فالجملتان متشابهتان تماما من حيث الشكل الخارجي؛ لأن الوحدات النحوية التي تؤلف بنية الجملتين تخضعان لإعراب واحد ومع ذلك فهما مختلفتان دلاليا؛ فإذا نظرنا إلى «معنى الجملة الأولى فهما أن المجرم هو الذي صرخ، أي: هو الفاعل الحقيقي لفعل الصراخ أما في الجملة الثانية فإن المجرم هو المفعول به الحقيقي لفعل العقاب؛ لأن العقاب نزل به»¹، وقد تفتن (الرضي) إلى هذه الحقيقة قبل (تشومسكي) إذ قال: «ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: "يضرب زيد" و "لن يضرب زيد" و "لم يضرب زيد"، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول»².

فهذه الجمل متباينة دلاليا على الرغم من أن المظهر الخارجي لها يوحي بالتشابه لكونهم يعربون إعرابا واحدا (3+2) لأنك إذا قلت "لن يضرب زيد" فهي لنفي المستقبل ولم: لقلب المضارع ماضيا، وكذا في تقدم المفعول به على الفعل والفاعل يقول: «ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾»³ (البقرة: من الآية 124)، ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو: "زيدا غلامه ضارب" لا في نحو: "زيدا غلامه ضرب"، وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله، فكان مفعوله متأخر عنه، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة والأولى الجواز في الكل، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي»³.

1- قواعد التحويل عند الرضي في شرح الكافية

1-1 التقديم والتأخير: تؤدي اللغة وظيفتها بترتيب المفردات وتركيبها، لتبلغ غايتها في الإفادة وهي الإفهام، لأن «العبرة تقوم منطقيا على ترتيب الكلمات، وأن هذا الترتيب يعبر بآن واحد عن حاصل الفكرة وتحليل القول مهما كانت اللغة التي يتم فيها هذا الغرض»⁴، ومن المعلوم أنه إذا «اختلف هذا النظام من ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام»⁵، وبعبارة أكثر وضوحا فإن «رتبة كل كلمة داخل التركيب تؤثر مكانتها الخاصة بها»⁶.

1- المرجع السابق، ص 117.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 18.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 262.

4- جورج مونان: تاريخ علم اللغة، ص 174.

5- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 295.

وقد عبر (عبد القاهر الجرجاني) في نظرية النظم عند الترتيب والائتلاف الحاصل بين أجزاء الكلم بقوله: «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه سبب من تلك»¹.

ذلك لأن مفردات اللغة لا تمثل إلا «ناحية جامدة من تلك اللغة فإذا انتظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان وليست اللغة في حقيقة أمرها إلا نظاما من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحتمه قوانين معينة لكل لغة»².

ويرى (يامسليف) «أنه ليست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر يتحدد علاقته بالذي يجاوره»³.

ويأتي (التقديم والتأخير) في هذا الإطار التنظيمي ليحدث تغييرا في بنية التركيب على وفق (قواعد تحويلية) لتحقيق غرض جديد إذ أن: «أي تعديل في نظام ترتيب الكلمات في التركيب يحدث تغييرا في المعنى»⁴.

وقد تنبه (الرضي) أن نظم الكلمات في التركيب هو أساس النحو لذلك أولى «مراعاة تأليف الكلام وحسن النظم القائم على توخي معاني النحو»⁵ عنايته الشديدة.

فالتقديم والتأخير الذي يعرف في الدرس اللغوي الحديث بـ (التحويل الموضعي Local transformation)⁶، من خصائص المنهج الوصفي، وقد استعمله (الرضي) مثلا في تحديد المستوى الدلالي للتركيب النحوي، وهو عنده يحقق مقاصد كثيرة أهمها مثلا:

أ- رفع اللبس إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا: قال: «والأولى أن يقال في إيجاب تقدم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء: إن العلة فيه خوف لبس

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص44.

2- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص295.

3- محمد الحناش: البنيوية في اللسانيات، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدر البيضاء، المغرب، (1401هـ - 1980م)، ص226.

4- Discovering Grammar, p5.

5- عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1976م، ص80.

و مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد الأدبي، دار القلم، مصر، 1965م، ص13.

6- Introduction to Reading On Language, p 41.

الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً¹، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف وكذا قد يكون المراد من التقديم (التفاخر) كقوله: «وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك: تميمي أنا إذا كان المراد التفاخر بتميم»².

وكذا في حديثه عن وظيفة الفعل والفاعل عكس الحرف يقول: «ويصح أن يعترض عليه بالأفعال، فإن "ضرب" وضع يدل على ضاربيه ما ارتفع به، ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، فإن "ضرب" مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته، بخلاف "من" فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره»³.

ويتكلم عن أغراض التقديم والتأخير يذكر منها مثلاً (العناية والاهتمام) يقول: «ويجب تأخير منصوب الفعل إن كان بنون تأكيد مشددة أو مخففة فلا يقال: "زيدا اضربين" ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر أن الفعل غير مهم وإلا لم يؤخر عن مرتبته أي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً، فيتتفران في الظاهر»⁴.

وفي موضع كلامه عن مرتبة الفاعل في أن أصلها قبل المفعول به؛ لأن الأصل هو الفاعل والمفعول به فضلة يقول: «وهذا بخلاف "ضرب غلامه زيد"، فإن مرتبة المفسر قبل الضمير، ويجوز تقديمه عليه، وأجازه البصريون وهو الحق نظراً إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسر وحده أي الفاعل أخرنا ما اتصل به المفسر فنقول: إن تقديره "غلامه ضرب زيد: ضرب زيد غلامه" وكذا منعوا: "ما طعامك أكل إلا زيد"؛ لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة واعتيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بأن قدمته على الفعل وأجازه البصريون وهو أولى، لأن المستثنى سد مسد الفاعل»⁵.

ويتبين من النص أنه حل الجملة إلى مكوناتها الأساسية على غرار ما هو شائع في المنهج الوصفي الحديث فالمكونات الصنفية وهي: الفعل (ضرب) والاسمان (زيد) و(غلامه)

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص260.

2- المصدر نفسه، ج1، ص261.

3- المصدر نفسه، ج1، ص38.

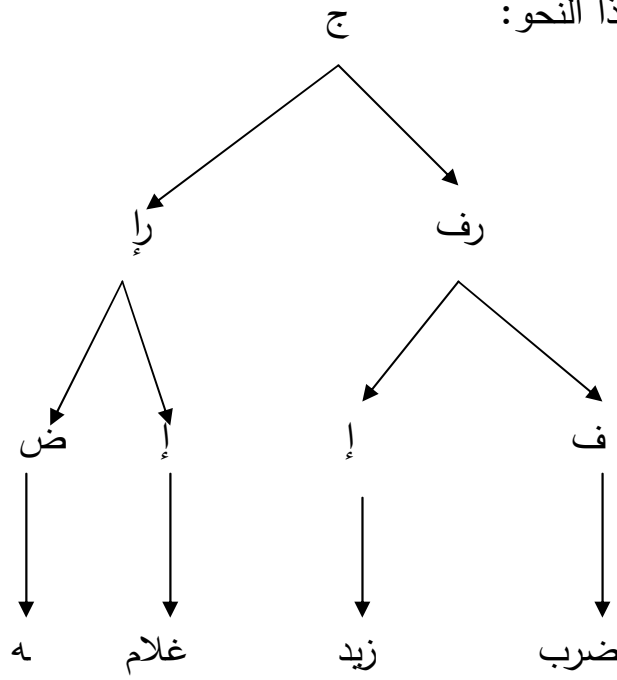
4- المصدر نفسه، ج2، ص337.

5- المصدر نفسه، ج1، ص339.

يضيف السياق عليها سمات نحوية مستمدة من العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة ومنها العلاقة المعنوية وهي (الإسناد - الفعل والفاعل) و (التخصيص - المفعول به) والعلاقة اللفظية وهي (الرتبة) و (المطابقة) إلى جانب العلاقة الانتقائية (Selectional Relation) وهذه بالإضافة النحوية تؤلف بمجموعها المكون الأساسي (Base Composant).

ولو عبرنا عن تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة (التخطيط الشجري Tree Diagram)

لكان شكل بنية الجملة على هذا النحو:



ويتم إجراء (التحويل الموضعي - التقديم والتأخير) ضمن إطار هذا الترتيب وبأسلوب ينسجم و نظام الجملة العربية وهذا ما قاله في كلامه: «نظرا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل فإذا لم يجز تقديم المفسر وحده أي الفاعل أخرنا ما اتصل به المفسر فنقول: إنه تقدير: علاقة "ضرب زيد: ضرب زيد غلامه"»¹.

أي: أن التقديم لم يخل بنظام الجملة العربية ومدار التحويل في هذا الموضع إنما هو على الاهتمام و العناية؛ لأن حد التعبير أن يكون الفعل مقدما نحو: «المرء يهتم بالحدث أولا، ثم يتجه إلى محدثه لأن الحدث هو الأمر الجديد الذي يعنيه شأنه»².

1-المصدر السابق، ج1، ص339 .

2- علي الجارم: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 7، 1953م ص347.

وقد يأتي التقديم والتأخير في إطار التغير البنوي للتركيب النحوي لتتبيه المخاطب وتأكيد الكلام، يقول الرضي: «إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه، متأخر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان فلا دور؛ أما تقدم المبتدأ فلأنه حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة»¹. وفي سياق حديثه عن أسباب الحفاظ على الرتبة وتصدير المغير (إن وأخواتها) لعلاقته بالسامع يقول: «وإنما لزم تصدير المغير، الدال على قسم من أقسام الكلام ليبيّن السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلم، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر على مضمونه خاليا من جميع المغيرات، لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خال عن جميع المغيرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير، فيبقى في حيرة»². وهو بذلك يستثني (إن)؛ لأن دوره: "التوكيد وليس تغيير المعنى" يقول: «وكل واحدة من هذه الحروف تدل على قسم من أقسام الكلام بخلاف (إن) المكسورة، فإنها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد: تقوية الثابت لا تغيير المعنى»³.

إن نظام الجملة العربية يسمح بالتقديم والتأخير في مواضع معينة وهو إنما يتم وفق أسس معهودة وشروط معروفة يؤدي الخروج عنها إلى إخلال في التركيب لذلك ميز "الرضي" في ترتيب أجزاء الكلم داخل النظم بين أمرين أساسيين هما:

- التقديم والتأخير.

- الاضطراب في الترتيب.

- فالأول: مقياس دلالي القصد منه الحصول على معنى جديد.

- والثاني: دليل على تعقيد الكلام والخروج عما للعربية من نظام.

وفي بيان حديثه عن (لام الابتداء) والتي في أصلها تأتي في بداية الكلام ولكن هناك حالات تتأخر فيها وله كلام طويل في ذلك يقول مثلا: «اعلم أن هذه اللام: (لام الابتداء) المذكورة في جواب القسم وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ولكن لما معناها هو معنى (إن)

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص 67 .

2- المصدر نفسه، ج4، ص 336 .

3- المصدر نفسه، ج4، ص 336 .

سواء، أعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدروا (إن) لكونها عاملة والعامل حَرِيّ بالتقديم على معموله»¹.

ثم يضيف: «أنها لما سقطت عنه مرتبتها وهي صدر الكلام، أعني: المبتدأ أو الخبر المقدم أو معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو: " لزيد قائم، ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل"»².

ويضيف في كلامه عن عمل المصدر فيشير إلى نظام الكلم وبنيته يقول: «وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا أو تقتضي وجوب ذكر أحد لوازمه الآخر، من الزمان المعين، ك(اليوم واللييلة والصبح والظهر والسماء) ونحو ذلك أو المكان أو ما وقع عليه...»³.

وفي حديثه عن نظام الجملة يقول: «وعلى الجملة كل ما كان عن المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول، وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله»⁴، وهنا يقصد الفعل المبني للمجهول.

ويقول كذلك: «وإنما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به أعني المبني للفاعل والمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما محل الحدث، فإن الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره من سائر اللوازم»⁵.

وفي كلامه عن أهمية تقدم الفاعل عن المفعول به يقول: «ولهذا كان المبني للفاعل أكثر استعمالا من المبني للمفعول، فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو: "ضرب زيد عمرا يوم الجمعة أمامك بالسوط"، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: "ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان"»⁶.

1- المصدر السابق، ج4، ص357.

2- المصدر نفسه ج4، ص357.

3- نفسه ج3، ص403.

4- نفسه ج3، ص403.

5- نفسه، ج3، ص403.

6- المصدر نفسه، ج3، ص403.

ويتحدث عند فائدة(تقدم المنصوب وهو المفعول به عن الفاعل للتوسع في الكلام) يقول: «إن تقديم المفعول على الفاعل وحده أو على الفعل يفيد كونه أهم ليس شيء بل المرفوع أهم على كل حال، ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده: التوسع في الكلام فقط»¹.

ثم يشير في موضع آخر عن(فائدة تقدم المنصوب على الفعل والفاعل معا) إذ الفائدة منها: تخصيص المفعول بالفعل يقول: «وفائدة تقديمه على الفعل إما: تخصيص المفعول بالفاعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْهُ﴾» (الزمر: من الآية 66) أي: من دون الأصنام أو كون تعلق الفعل به أولى منه بسائر ما تعلق به نحو: "زيد ضربت وعمرًا وبكرًا"².

ثم يفسر لنا أهمية رتبة الفاعل بالنسبة للفعل أنيليه أي: في الأصل فهما وجهان لشيء واحد يقول: «فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهم، صار كجزء الفعل اتصل به أو انفصل»³. ويؤكد كلامه في رتبة الفاعل وهو ما يسميه بالمرفوع أي: بعد الفعل كما أشرنا سابقا يقول: «وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه كما مرّ، والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه، وكانحق الفعل: ألا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلا فيه لأنه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر، لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعاً»⁴.

ثم يعتبر سبب طلب الفعل للفاعل والمفعول به؛ لأنه أصلي وضعي وأما طلب غير الفعل للفاعل والمفعول به كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما فهو فرعي غير أصلي أي: عقلي يقول: «وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعي، وطلبه للمنصوب تابع للوضعي، كما بينا، وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي»⁵.

وفي حديثه عن عمل(اسم الفاعل)ورتبته يقول: «اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل؛ لأن

1- المصدر السابق، ج3، ص403.

2- نفسه، ج3، ص404.

3- نفسه، ج3، ص404.

4- نفسه، ج3، ص404.

5- المصدر نفسه، ج3، ص404.

طلبهما بهما، والعمل فيهما على خلاف وضعهما على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر إما قائما بها كما في اسم الفاعل أو وقعا عليها كما في اسم المفعول»¹.

وفي موضع آخر يقول: «و إنما نسب العمل إلى ما تقوم به المقتضي لا إلى المقتضى فقيل: الرفع هو الفعل ولم نقل هو الفاعلية، لكون المقتضي أمرا خفيا معنويا، وما تقوم به المقتضي أمرا ظاهريا جليا في الأغلب»².

وفي سياق حديثه عن فائدة تقدم اللقب عن الاسم يقول: «فإن قلت: فلم لم يقدموا اللقب مضافا إلى الاسم أو غير مضاف؟ قلت قد تقدم أن المقصود ذكرهما معا، ولو قدم اللقب لأغنى عن الاسم إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف تمدح به الذات أو تذم ، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم»³.

وفي جميع ما قلنا يرى (الرضي) أن تقديم الفعل أولى وأحسن. هكذا يعالج (الرضي) هذه الصورة من التحويل الموضوعي في أساليب الكلام، والذي ينتج عنه تغيير وظيفي في أجزاء التركيب النحوي، وتباين دلالي يحقق أغراضا معينة.

2- عناصر التحويل:

2-1 الزيادة (Insertion): «هي عملية تركيبية أساسية ضمن النحو التحويلي إذ يقدم فيها عنصرا تركيبيا ضمن السلسلة الجمالية»⁴، فالزيادة بوصفها عنصراً من عناصر التحويل تكون واقعة على الجملة النواة (الأصلية)، يتم تحديد وظيفة الوحدات اللغوية داخل التركيب «من خلال العلاقة الناشئة بين تلك الوحدات»⁵.

وتأتي الزيادة لتكسب التركيب أشكالا جديدة، وتضفي عليه دلالة إضافية والزيادة تدخل ضمن المنهج التحويلي الذي يغير الجمل المولدة من المكون الأساسي من حالة إلى أخرى بزيادة أدوات وصيغ ، فهي تعد « وسيلة مثالية للتعبير عن معان جديدة»⁶.

1- المصدر السابق، ج 3 ، ص416.

2- نفسه، ج 2 ، ص204.

3- نفسه، ج2، ص 240 .

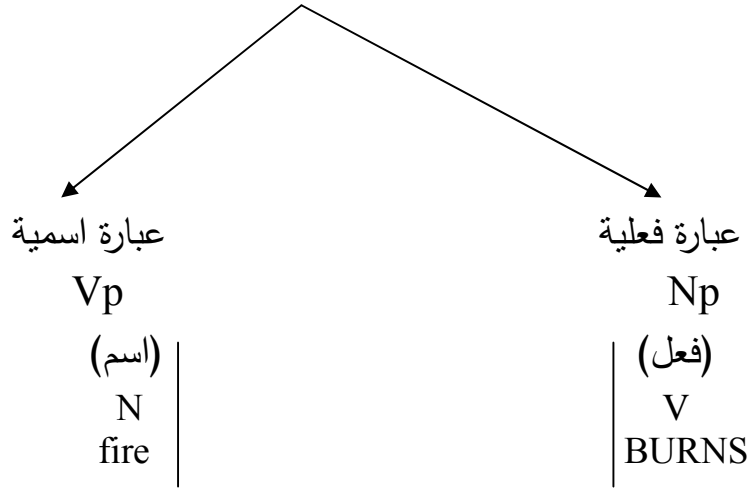
4-A Dictionary of linguistics and phonetics, 4 th edition p, 1981.

5 -An Introduction to Descriptive linguistics, p109.

6-Introductory Reading On Language,p41.

وتتم الزيادة بعد تحليل التركيب إلى مكوناته المباشرة، ويساعد هذا التحليل على وصف بنوي دقيق يسهل على الباحث إجراء عملية التحويل، ففي اللغة الإنجليزية على سبيل المثال الجملة (نار تشتعل - Burns Fire)¹ إلى مكوناتها المباشرة:

جملة (synthese)



وتكون الزيادة في إطار هذا التحليل قبل المكونات المباشرة أو بعدها في نحو: إضافة أداة التعريف (the) قبل (fire) والفعل المساعدة (is) قبل (burns) وزيادة اللاحقة (ING) لتحويله من الحالة الفعلية إلى الحالة الاسمية.

وتكون الصورة النهائية للجملة بعد الزيادات:

(النار مشتعلة) ← The Fire is Burning

إذا وسعت الزيادة من نطاق الجملة، وترتب على ذلك إضفاء دلالة جديدة عليها يقول (الرضي) في فائدة زيادة الحروف مثلاً رداً على من قال أن لا دور لها داخل الجملة مبيناً فائدتها: «ولا يجوز خلوها منه الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلا لعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى أنبيائه و أئمة عليهم السلام»².

ثم يضيف على أنها سميت زوائد لا يعني دون فائدة ولكن الفائدة أعم يقول: «وإنما سميت هذه الحروف زوائد، لا لأنها لا تقع إلا زائدة بل وقوعها غير زائدة أكثر وسميت أيضاً:

1-op-cit, p41.

2-الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص433.

حروف الصلة؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك»¹.

ويفسر زيادة (إن) مع (ما) لتأكيد النفي: «أما (إن) فتزاد مع (ما) النافية كثيرا لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل نحو:

وما إن طبنا جبن ولكن *** مناينا ودولة آخينا

ونحو قوله:

ما إن جزعت ولا هلعت *** و لا يرد بكاي زندا»².

ثم يعجب (الرضي) من عدم رؤية تأثيرها المعنوي على الجملة ولكن يرون تأثيرها اللفظي فقط يقول: «والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويا، كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في (لا) هذه، وفي (من) الاستغراقية: مانعا من كون الحروف زائدة ويرون تأثيره لفظيا ككونها كافة : مانعا من زيادتها»³.

وفي حديثه عنه فائدة زيادة (من) الاستغراقية وهي لتأكيد ما استفيد من النكرة يقول: «والدليل على زيادة (من) الاستغراقية: دخولها على ما لا توصل الفعل إليه، أعني الفاعل في نحو: "ما جاءني من أحد"»⁴.

ثم يقول: «وفائدة (من) الاستغراقية: ما ذكرنا في باب (لا) التبرئة، أعني التنصيص على كونه النكرة مستغرقة للجنس، إذا لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا أن يكون معنى: "ما جاءني رجل: ما جاءني رجل واحد" بل: جاءني رجلان أو أكثر، فهي إذن، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق»⁵.

وفي كلامه عن مجيء (أن) للدلالة على التفسير وهي تأتي بمعنى (أي) يقول: «وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ

1- المصدر السابق، ج 4 ، ص 433.

2- نفسه، ج 4 ، ص 433-434 .

3- نفسه، ج 4، ص 436.

4- نفسه، ج 4 ، ص 269.

5- المصدر نفسه، ج 4، ص 269 .

يُابْرَاهِيمُ ﴿١٠﴾ (الصفات : من الآية 104)، فقله: يا إبراهيم: تفسير لمفعول نادينا، المقدر أي: نادينا به شيء، ولفظ هو قولنا: "يا إبراهيم"¹.

وفي كلامه عن إضافة حروف التعدية يتحدث عن التعدية بحرف الجر يقول: « واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعد بنفسه مرة، ومرة إنه لازم، متعد بحرف الجر وذلك إذا تساوى الاستعمالان وكل واحد منهما غالبا نحو: نصحتك، ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك»². وفي موضع حديثه عن زيادة الحروف ووظيفتها في التعدية وكذا تغيير رتبة الفاعل أو المفعول به إذا كان متعديا لفاعل واحد يقول: «وأما الهمزة والتضعيف المعديين فلا بد فيهما من معنى التغيير»³.

ثم يقول: «إذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل فإن كان لازما صار متعديا إلى مفعول واحد وإن كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين نحو: "أحفرته النهر"⁴. ثم يتكلم عن تغيير الرتبة فيقول: «والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما، وذلك لأنه معناه تصيير الفاعل مباشرة للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لأصل الفعل فلذا تقول: "أحفرت نهره زيدا"⁵.

وله حديث طويل في الجملة الموصولة بإضافة الاسم الموصول وكذا ضميرا راجعا إلى الجملة الموصولة فائدته (الإخبار) يقول: «معنى قولهم: أخبر عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية (ب) الموصول أي: صغ من هذه الجملة جملة أخرى اسمية، وأخبر في الثانية ب(أ) أي: ذات متصفة بما انتصف به (أ) في الأولى معبرا عن تلك الذات ب(ب) الموصول ولا تغير الأولى عن وضعها إلا بقدر ما يفيد هذا الإخبار المذكور فلا بد إذن أن تجعل في الثانية (ب) مبتدأ مصدر؛ لأن المسؤول منك أن تخبر عن تلك الذات، أي: (ب) والمخبر عنه في الجملة

1- المصدر السابق، ج 4، ص 438.

2- نفسه، ج 4، ص 136.

3- نفسه، ج 4، ص 139.

4- نفسه، ج 4، ص 140.

5- نفسه، ج 4، ص 140.

الاسمية مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصدر، ولا بد أنه تجعل مكان (أ) ضميرا راجعا إلى (ب) لأن المسؤول أن تصف (ب) بالوصف الذي كان لـ (أ) بلا تغيير شيء من الجملة الأولى»¹.
ثم يعطي مثالا عن كلامه السابق والذي لم نذكر إلا جزء منه يقول: «ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليدربه أو ليجربه: أخبر عن "زيدا" من قولك: "ضربت زيدا بالذي: فالمعنى: اجعل الذي مبتدأ خبره زيد، واجعل تلك الجملة الأولى، وهي "ضربت زيدا" صلة للذي، بلا تغيير شيء منها إلا أن تجعل مكان «زيدا» ضميرا عائدا إلى (الذي) فتقول: "الذي ضربته: زيدا"»².

ويفسر الفرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية بعد زيادة الاسم الموصول والضمير العائد لتدخل في مضمون الخطاب والإفهام والاتصال يقول: «الفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت: "ضربت زيدا" فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف أنه زيد، و أما قولك: "الذي ضربته زيدا" فلا تخاطب به إلا على الوجه الثاني، أي تخاطب به من يعرف أن لك مضروبا لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا، ولكن لا يعرف أنه زيد، إذ لو عرف ذلك لوقع الإخبار عنه بأنه زيد: ضائعا، فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الأولى»³.

وعند (الرضي) إشارات إلى الأثر الذي تتركه زيادة (حروف العطف) في دلالة التركيب وإجراء عملية التحويل عن طريق العطف وهي «من أكثر العمليات المثمرة في صياغة الجمل الجديدة»⁴.

وقد أشار (الرضي) في هذا المجال في حديثه عن العطف بـ (الواو) يقول متسائلا عن فائدة العطف أولا: «فإن قلت: لو لم تجيء بـ (الواو) في عطف الجملة لعلم أيضا حصول مضموني الجملتين فما فائدتهما؟»⁵.

1- المصدر السابق، ج4، ص30.

2- نفسه، ج4، ص30.

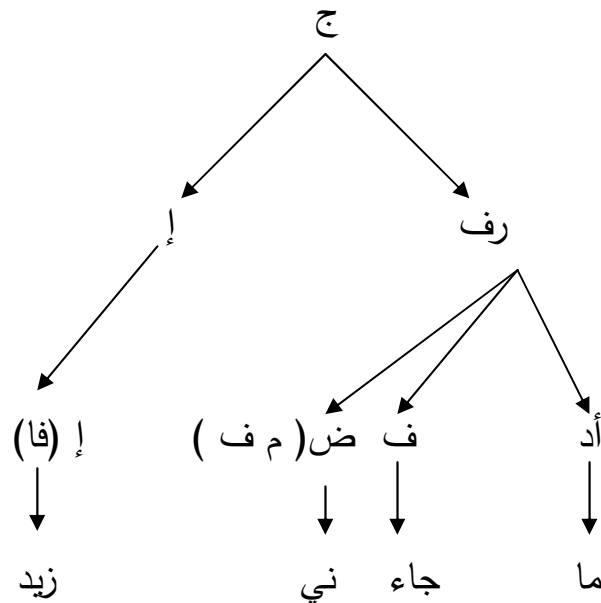
3- نفسه، ج4، ص31.

4- نعوم تشو مسكي: البنى النحوية، ترجمة مجيد الماشطة، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987 ص78.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص383.

ثم يجيب: «قلنا: بلى، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً: أنه يكون الأول غلطاً ويحتمل حصول أحد الأمرين فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين معاً، ففائدة الواو في مثله كفاءة (لا) في مثل قولك: "ما جاءني زيد ولا عمرو" كما يجيء، فكأنه زائد يفيد النص»¹.

ثم يشير في موضع آخر عن دخول النفي للجملة المعطوفة ومتى يستحسن يقول: «والأكثر على ألا يعطف على المنفي بالواو، إلا وبعد الواو (لا) نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو" وذلك لأن الواو وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب»²، وحتى لا يلتبس مع واو المعية يقول: «خيف أن يكون مراد المتكلم: "جاءني زيد مع عمرو"»³، ولهذا جيء بـ (لا) لدفع الالتباس أي: أضيف بعد النفي دفعا للتوهم كما أشار، ووضع مما تقدم أن التحويل عن طريق زيادة حرف العطف يتبعه توسيع في نطاق التركيب بزيادة وحدات نحوية جديدة، فالمكونات المباشرة لـ: (ما جاءني زيد) قبل إجراء التحويل هي:



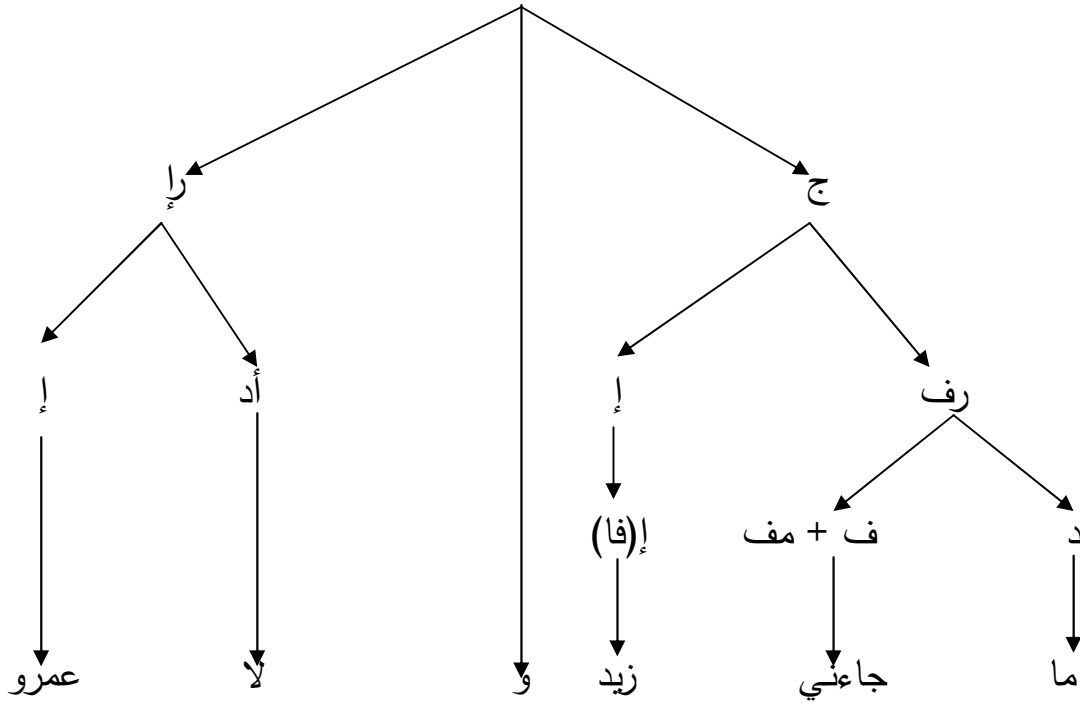
وبإجراء عملية التحويل على هذه الجملة من خلال زيادة حرف العطف (الواو) يتغير شكل الجملة ويكون على هذا النحو:

1- المصدر السابق، ج 4، ص 383.

2- نفسه، ج 4، ص 383.

3- نفسه، ج 4، ص 383.

(تركيب أسلوب العطف)



يقول (الرضي) مؤكدا ما أشرنا إليه: «ومما يشبه أن يكون قياسا، كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب: نعم ونعمة عين، أي: وأنعم عينك إنعاما»¹.

وأشار (الرضي) إلى التحويل بزيادة أسلوب مكمل؛ إذ يتخذ من جملة معينة نواة لإضافات جديدة تقدم تفسيراً لقابلية المتكلم على توليد جمل جديدة تتفق والأصول المعروفة لنظام الجملة العربية، وتتصل هذه الزيادات بأداء وظائف جديدة تخضع بما تفرضه العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة من أحكام، ومن ذلك زيادة (اللام)، وكذا (ما) بين الجملة القسم والشرط يقول: «إذا تقدم القسم أول الكلام ظاهراً أو مقدراً وبعده كلمة الشرط سواء كانت (إن) أو (لو) أو (لولا) أو أسماء الشرط فالأكثر والأولى اعتبار القسم دونه الشرط، فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه؛ أما في (إن) فكقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ (الحشر: من الآية: 12)، وأما في (لو): فكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (البقرة من الآية: 103)»².

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب ، ج 1، ص 332 .

2- المصدر نفسه، ج 4 ، ص 456 .

ثم يعطي مثالا آخر على ذلك يقول: «وتقول: "والله أن لو جئنتي لجئتك" واللام جواب القسم لا جواب لو»¹.

ويزيد كذلك: «وكذا تقول: "والله لو جئنتي ما جئتك" ولا تقول: "لما جئتك" ولو كان الجواب لـ "لو" لجاز ذلك»².

ويظهر مما عرضه علينا من تحويل بين أسلوبين ("أ" الشرط و"أ" القسم) أنه عالج القاعدة التحويلية للزيادة بأسلوب متميز تظهر فيه خصائص منهجية الوصفي والتحويلي. وفي حديثه عن إضافة الضمير أو اسم الإشارة لغرض التوكيد يقول: «وأما توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذا ليسا بصريحين في المصدرية نحو: "زيد أحسبه أو أحسب ذاك قائم"»³.

وفي سياق كلامه عن دخول (قد) مع (اللام) لإفادة التوكيد يقول: «وأما قوله:

ولقد عملت لتأتين منيتي *** إن المنايا لا تطيش سهامها

فإنما أجرى (لقد عملت) مجرى القسم، لتأكيد الكلام لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد، مع قد (المؤكد) وفي (علمت) معنى التحقيق فصار كقوله:

إني لأمنحك الصدود وإنني *** قسما إليك مع الصدود لأميل

وقد يجري نحو: "علم الله" مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فتجيء بعد (إن المكسورة نحو: "علم الله إنك قائم" أي: والله...»⁴.

ومن أوجه الزيادة:

أ- **النفي** (Negation (Negative): هو وجه من أوجه الزيادة عند التحويليين كما يعد «إجراء أو بناء في التحليل النحوي و الدلالي، يعبر عن نقض جزء أو كل معنى الجملة»⁵، وبما أن (تشومسكي) قد جعل من اللغة الإنجليزية ميدانا لتطبيق نظريته.

ففي النحو الإنجليزي تستخدم الأداة (Not , n't) للتعبير عن النفي، وذلك بإضافة هذه الأداة إلى الجملة المثبتة و تحويلها إلى منفية.

1- المصدر السابق، ج4، ص456.

2- نفسه، ج4، ص456.

3- نفسه، ج4، ص158.

4- نفسه، ج4، ص160/161.

والنفي عند (الرضي) غالبا ما يستعمل عدم حصول الأمر المتوقع يقول: «أحدها: أن فيها معنى التوقع كقد إيجاب الماضي، فهي تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع كما يخبر بقدر، في الأغلب عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر، "قد ركب الأمير أو: "لما يركب" وقد استعمل في غير المتوقع أيضا نحو: "لذم و لما ينفعه الندم"»¹.
ثم يفسر علاقة النفي بالمتكلم ويعطي مثالا بـ(لما) التي تخرج إلى الاستغراق أحيانا يقول: «واختصت "لما" أيضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم نحو: ندم ولما ينفعه الندم"، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله: تختص بالاستغراق»².
وفي حديث عن النفي الذي هو عكس الثبوت يقول: «فيصح أن يثبت هذا المؤكد نحو قولك: "تحقق أنك قائم"، وأن ينفي نحو قولك لم يثبت "أن زيدا قائم"»³.
ويضيف: «أو بحرف نفي نحو: "علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم وما قام، وما يقوم"»⁴.

ب- الاستفهام (Interrogative) أو (السؤال question): السؤال أو الاستفهام «مصطلح يستخدم في تصنيف وظائف الجملة ويستخدم للحصول على معلومات أو إجابة (استجابة) ويعرف مرة على أساس تركيبي (نحوي) ومرة على أساس دلالي أو على أساس علم اللغة الاجتماعية»⁵، وقد عد التحويليون الاستفهام عنصرا من عناصر التحويل وبه يتم نقل الجملة من حالتها التوليدية إلى جملة تحويلية استفهامية، وقد ذكر (تشومسكي) أسلوب الاستفهام وذلك عندما تحدث عن بعض التحويلات في اللغة الانجليزية⁶.

والاستفهام عند (الرضي) يتم بإدخال أحد حروف الاستفهام على الجملة النواة التوليدية ونجد ذلك مثلا في قوله: «يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية»⁷. ويقول: «هما صدر

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص82.

2- المصدر نفسه، ج4، ص82.

3- المصدر نفسه، ج4، ص31.

4- نفسه، ج4، ص33.

5-A Dictionary of linguistic and phonetic , p319 .

6- ينظر: تشومسكي: البنى النحوية، ص85-96.

7- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص446.

صدر الكلام، لما مر في باب إن¹، ويعني بقوله: أنها تغير معنى الكلام بزيادتها فيه مثلها مثل دخول "إن" في بداية الكلام.

ج- التعريف (Definition): وجه آخر من أوجه الزيادة وبه يتم تحويل الجملة من النكرة إلى المعرفة وذلك بإدخال أداة التعريف (أل) كما جاء في قوله: «أعني حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل»².

فالرضي في تعبيره عن حرف التعريف، مرة يعبر عنها باللام ومرة بالألف واللام كما أشار إلى (لام العهد) أو العهدية وهي التي تدخل على النكرة «فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فردا معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً»³.

وعرفها (الرضي) بما يلي: «ولام العهد: التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره أي: لقيه وأدركه، يقال: عهدت فلاناً أي: أدركته، وعهده إما يجري ذكره مقدماً كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾»⁴ (المزمل: من الآيات 15، 16)، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك: "خرج الأمير أو القاضي"، إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور أو أمير واحد»⁴.

كما أشار (الرضي) إلى (لام التعريف) التي تفيد الجنسية والتي تفيد الاستغراق في قوله: «فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان علامة الوحدة كالضربة أو مع علامة التثنية، والجمع كالضربتين والعلماء، أو تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء»⁵.

وأشار إلى التتوين في قوله: «إن التتوين في كل اسم متمكن غير علم، يفيد التمكن»⁶ وهذا ما يقابله في الإنجليزية (An - A)، وله حديث طويل عن حروف الزيادة التي تحول الاسم من النكرة إلى المعرفة.

1- المصدر السابق، ج 4، ص 446.

2- المصدر نفسه، ج 3، ص 237.

3- عباس حسن: النحو الوافي، ط 3، دار المعارف مصر، ج 1، (د ت)، ص 423.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 242.

5- المصدر نفسه، ج 3، ص 237.

6- نفسه، ج 3، ص 237.

د- **زيادة الفعل للدلالة على الماضي:** أشار التحويليون إلى وجود بعض الزيادات في اللغة الإنجليزية تقوم بنقل دلالة الجملة من زمن معين إلى زمن آخر، ومن هذه الزيادات إقحام الفعل المساعد (Did) بين الفاعل والفعل الأصلي في الجملة أو إقحام، ما يسمى بالزيادة المعجمية وهي (ed) إلى نهاية الفعل الأصلي.

إذاً الفعل المساعد (did) ينقل الجملة ثم يؤدي وظيفة معنوية وهي التوكيد وهذا ما أشار إليه التحويليون لأننا نستعين بزيادة معينة للوصول إلى المعنى المراد إطلاقه.

وقد تطرق (الرضي) إلى هذا النوع من الزيادة أي: الزيادة للحصول على الزمن الماضي مع معنى آخر في إطار حديثه عن (كان وأخواتها) حيث قال في ذلك: «إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل المرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب أي: لا تصير مع المرفوع كلاماً تاماً و مثله ما بعده»¹.

ثم أشار: «ف (كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان المطلق تقييده في (كان) لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق أي: الكون وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق، عقلية»².

ثم يقول: «إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمنتقل»³.

ثم يضيف: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر أنها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة»⁴.

فكثير من أقواله تدل على أن الزيادة لها فائدة التحويل من حالة إلى حالة فمثلاً قوله: كان بعد ما لم يكن تدل على التحول من حالة إلى حالة أي: قبل دخول كان وبعدها.

ونخلص أن (الرضي) قد أدرك معنى زيادة كان وأخواتها على الجملة وما تتركه من أثر معنوي نحوي وله حديث طويل كذلك في كان وأخواتها.

1- المصدر السابق، ج4، ص181.

2- المصدر نفسه، ج4، ص182.

3- نفسه، ج4، ص183.

4- نفسه، ج4، ص183.

هـ- **التعجب** (Exclamation): التعجب نوع من أنواع الزيادة التي ذكرها التحويليون وبه (التعجب) يتم تحويل الجملة من جملة توليدية بسيطة إلى تحويلية تعجبية، وذلك بإدخال عنصر يفيد التعجب قال (الرضي): «أي فعل وُضع لإنشاء التعجب»¹، ثم يعرف التعجب ويربطه بالحالة النفسية للإنسان المتعجب بقوله: «واعلم أن التعجب: انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ولهذا قيل: "إذا ظهر السبب بطل العجب"»²، ويفسر طريقة صياغة التعجب ويربطه بصيغتي: (ما أفعله أو أفعل به)، ويحدد زمان فعل التعجب بالماضي المستمر بقوله: «ولا يتعجب إلا مما حصل في الماضي، واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه»³.

ويقسم التعجب إلى قسمين:

← فعل التعجب

← المتعجب منه

يقول: «و لولا انفتاح أفعال التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده»⁴.

فالرضي أشار إلى أنه لا يمكن فهم التعجب إلا من خلال دخول (ما) والفعل بعدها يقول: «وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلة لـ (ما) المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد: "ما أشدّ، وأشدّ" ونحوهما نحو: "ما أشد ما ضرب، وأشدد بما سجن، ويبنى أيضا من باب أفعال إفعالا قياسا عند سيبويه، سماعا عند غيره نحو: "ما أعطاه للمعروف وما أبغضني له"»⁵.

فالتعجب أسلوب من أساليب العربية، فما والفعل الماضي ومعمولاه كلها تؤدي معنى التعجب، فالأداة (ما) مرتبطة بما بعدها وهي لا تؤدي أي معنى بمعزل عن التركيب⁶.

و- **التوكيد**: وجه آخر من أوجه الزيادة وبه يتم تحويل الجملة من جملة مولدة غير مؤكدة إلى جملة تحويلية مؤكدة والتوكيد يغير تركيب الجملة لعطاء الجملة الناتجة.

1- المصدر السابق، ج 4، ص 227.

2- المصدر نفسه، ج 4، ص 228.

3- نفسه، ج 4، ص 229.

4- نفسه، ج 4، ص 230.

5- المصدر نفسه، ج 4، ص 230.

6- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 127-128.

فالتوكيد عند التحويلين عنصر من عناصر الزيادة، وإنما يكون ذلك بإقحام المؤكد في الجملة التوليدية، وتحويلها إلى جملة مؤكدة.

وقد ورد مصطلح التوكيد عند (الرضي) ويوضحه بقوله: «يقرر التقرير ههنا: أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع و يكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا»¹.

وقد فسر (الرضي) الأغراض التي وضع لها التأكيد من ثلاثة مواقف هي:

1- «أحدهما: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه»².

2- «وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط»³.

3- «والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجاوزا»⁴.

وتظهر الزيادة لفائدة التوكيد عند (الرضي) إما في التوكيد اللفظي أي: التكرار سواء للاسم أو الفعل أو التوكيد المعنوي يقول: «فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو: "ضرب زيد زيد" أو: "ضرب ضرب زيد" ولا ينجح هنا التكرير المعنوي؛ لأنك لو قلت: "ضرب زيد نفسه" فربما ظن بك السامع أنك أردت: "ضرب عمرو فقلت نفسه"»⁵.

وقد يكون التكرار على مستوي الحرف أو الجملة للتوكيد كما يقول (الرضي): «وذلك إما في الحرف نحو: "إن إن زيدا قائم"، أو في الجملة نحو: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾»⁶ (الانشراف: من الآيتين: 6/5).

وفي دلالة على نوعي التأكيد يقول: «فيجب إذن إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو: "ضرب زيد زيد" أي ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى، وذلك بالانفس والعين ومتصرفاتهما»⁷.

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص356.

2- المصدر نفسه، ج2، ص357.

3- نفسه، ج2، ص357.

4- المصدر نفسه، ج2، ص358.

5- المصدر نفسه، ج2، ص358.

6- المصدر نفسه، ج2، ص358.

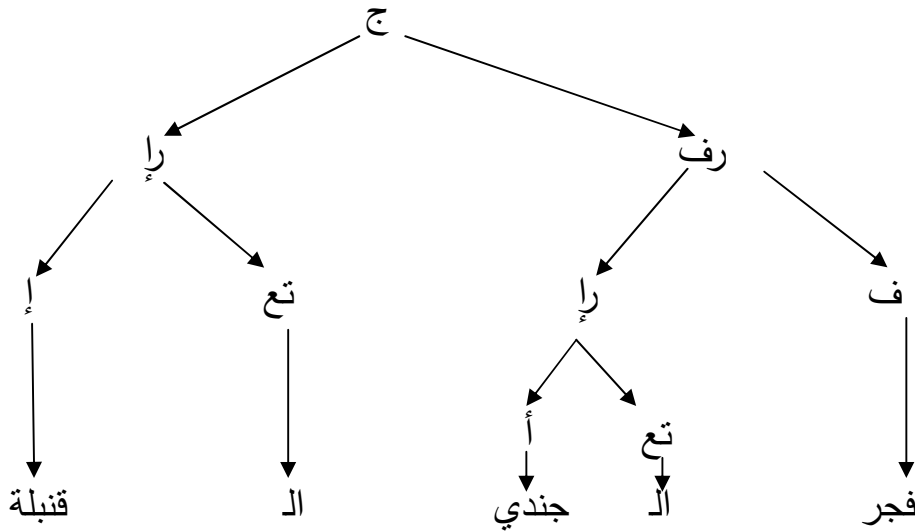
7- المصدر نفسه، ج2، ص358.

ونخلص من هذا إلى أن مفهوم التوكيد عند التحويليين هو نفسه عند (الرضي)، ولعل الفرق أن التوكيد في قواعد العربية أوسع، وقد ذكرنا القليل مما ذكره (الرضي) في حديثه عن التوكيد وهناك أنواع أخرى ذكرها (الرضي) تفيد التوكيد منها (النون) و(اللام) و(إن) وغيرهم لا يسعنا بحثنا في التفصيل لذلك.

وقد عالج (الرضي) عنصر الزيادة، بأسلوب علمي متميز ودقيق وهذا يدل على أن (الرضي) كان مدركاً بأن التراكيب النحوية لها القابلية على استيعاب زيادات جديدة.

2-2 الحذف (Délétion): يلجأ متكلم اللغة في حديثه اليومي إلى أسلوب الحذف قصد الإيجاز والتخلص من التكرار، وذلك بإلغاء أحد أجزاء الجملة¹، ويشترط في الحذف أن لا يكون مخلاً بنظام الجملة فيشترك أثراً ذا بال في دلالتها أو ذلك أن الحذف يعني أداء الجملة من المعنى ما تؤديه قبل الحذف «أولى وآنس من النطق به»².

ويعد هذا التغيير في بنية التركيب قاعدة يتخذها المنهاج التحويلي لإجراء عملية التحويل على البني العميقة للجملة، ومن ذلك (التحويل الذي يجري على جملة المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول بحذف الفاعل وتغيير موقعي الفاعل والمفعول به)³، في نحو: (فجر الجندي القنبلة) فإن بنية الجملة تتألف من المكونات المباشرة الآتية:



1-Discovering Grammar, P113.

2-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص117.

3-Introductory Reading On Language, P419.

وبعد تحويل الجملة إلى المبني للمجهول تتغير بنية الجملة إلى (فُجِّرَت القنبلة) ويكون شكل الجملة على هذا النحو:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{فعل} + \text{تاء التأنيث} + \emptyset + \text{أل} + \text{نائب الفاعل} \\ \text{فجر} + \text{ت} \\ \text{أل} + \text{قنبلة} \end{array} \right.$$

ويشير الرمز (Ø) إلى موضع (الفاعل) في البنية العميقة، والذي طرأ عليه تغيير بالحذف في البنية السطحية والتغييرات الشكلية الأخرى التي فرضتها العلاقات الجديدة الناشئة عن التحويل، هي إلحاق (تاء التأنيث) بالفعل (فجر) ليتطابق مع نائب الفاعل (القنبلة) وتغيير بنية الفعل (فجر) إلى (فجر)، والعلامة الصوتية للمفعول به في البنية العميقة (القنبلة) من الفتحة إلى الضمة، والعلامات الصوتية من الخصائص التي تتفرد بها اللغة العربية عن سواها من اللغات، وقدم (تشومسكي) نمطا آخر من التحويل الذي يجري على جملتين لتوليد جملة جديدة بعد حذف العناصر المتشابهة فيهما في نحو: ¹ (مشهد -الفلم- في شيكاغو) و(مشهد - المسرحية- في شيكاغو)، والجملة الجديدة التي تتولد منهما هي: (مشهد الفلم والمسرحية في شيكاغو)، والحذف يكاد يكون «ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية» ².

وقد أشار علماؤنا الأوائل إلى هذه الظاهرة في اللغة وصنفوها بأنها «باب دقيق المسلك لطيف المأخذ شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر» ³.

كما أشار (الرضي) إلى الحذف في الاستفهام حين قال: «أعني: حذف همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء، وعراقة هذه الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال:

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته *** إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وقال تعالى: ﴿أَمْنَ يُجِيبُ الْمُضْطَرُّ إِذَا دَعَاهُ﴾ (النمل: من الآية 62) « ¹.

1- تشومسكي: البنى النحوية، ص 52.

2- عبده الراجحي: النحو العربي و الدرس الحديث، ص 149.

3- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 112.

وقد أشار (الرضي) إلى الحذف الذي تكون فائدته للاتساع قال: «وأما قولهم: "سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل، وكذا: فرسخ مَسِير ويوم مَصِيد"، وهو على حذف الجر للاتساع كما في نحو: "استغفرت الله ذنبا"»².

وفي حديثه عن "المفعول المطلق" حين يحذف الموصوف أو المضاف من الصفة يقول: «أو مع حذفه نحو: "عمل صالحا"، أي: "عملا صالحا"، ومنه "ضربت ضرب الأمير"؛ لأنك حذفت الموصوف، ثم حذفت المضاف من الصفة؛ لأن الأصل "ضربته ضربا مثل ضرب الأمير"»³، وفي سياق حديثه عن حذف العامل في (المفعول المطلق) جوازا ووجوبا لديه كلام طويل، يقول مثلا: «اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة»⁴.

فيقسم الحذف إلى جائز، وواجب ثم يشير إلى قوله: «سماعا، وقياسا» نصب على المصدر بفعل محذوف أي: بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا، ولا يقاس عليه، وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا»⁵، ثم يبين وجوه الحذف ويقسمها يقول:

- 1- «ما بين فاعله بالإضافة نحو: "كتاب الله، وصبغة الله، وسنة الله، ووعد الله..»»⁶.
- 2- «أو بين مفعوله بالإضافة نحو: "ضرب الرقاب، وسبحان الله، ولبيك وسعديك، ومعاذ الله»»⁷.
- 3- «أو بين فاعله بحرف الجر نحو: "بؤسا لك" أي: شدة، وسحقا لك، أي: بعدا»⁸.
- 4- «أو بين مفعوله بحرف جر نحو: "عقرا لك" أي: جرحا، و"جدعا لك، والجدع قطع الأنف أو الأذن، أو الشفة، أو اليد، وشكرا لك، وحمدا لك، وعجبا منك" فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا»⁹.

وفي كلام يبين مدى حذفه ودهائه، يشرح أسباب الحذف في كل ما قلنا فيقول: «وإنما وجب حذف الفعل مع الضابط؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص449.

2- المصدر السابق، ج1، ص296.

3- المصدر نفسه، ج1، ص299.

4- المصدر نفسه، ج1، ص305.

5- المصدر نفسه، ج1، ص305.

6- المصدر نفسه، ج1، ص306.

7- المصدر نفسه، ج1، ص306.

8- نفسه، ج1، ص306.

9- نفسه، ج1، ص306.

فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إما: ¹ «إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد أي: الفعل في نحو: "حمدا لك، وشكرا لك وعجبا منك..»²، «وإما لتقدم ما يدل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^{٢٤}﴾ (النساء: من الآية: 24)، و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾^{١٣٨}﴾ (البقرة: من الآية 138)، و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^{٦٠}﴾ (الروم: من الآية: 6)»³.

«أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو: "لبيك وسعديك ودواليك، وهذاذيك وهجايك"»⁴.

ويشير في مواطن أخرى إلى الحذف ولكن لا يسميه حذفاً وإنما يسميه إضماراً يقول: وقد بين أيضاً، بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو: "مرحبا بك وأهلاً بفلان"، أي: "هذا الدعاء مختص بك"، هذا إن فسرت مرحبا بموضع الرحب أي: "أتيت موضعها رحيباً" وإن فسرت بالمصدر أي: "رحب موضعك مرحباً"؛ أي: "رحباً" فهو من هذا الباب»⁵.

ثم يقول عن (الفعل المبني للمجهول) ويسميه (فعل ما لم يسم فاعله) يقول: «فعل ما لم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول؛ لأنه بني له»⁶. ويفسر قضية (حذف الفاعل) بقوله في ذلك: «وهو أن الفاعل يحذف في الأول»⁷. ويضيف (الرضي) طريقة صياغته وأسباب تغييره، ويرجعها لرفع اللبس يقول: «وإنما غيرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغير، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل»⁸. بالفاعل»⁸.

1- المصدر السابق، ج 1 ص 305.

2- نفسه، ج 1، ص 305.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 306.

4- المصدر نفسه، ج 1، ص 306.

5- المصدر نفسه، ج 1، ص 308.

6- المصدر نفسه، ج 4، ص 128.

7- نفسه، ج 4، ص 128.

8- نفسه ج 4، ص 128.

وينوّه إلى الحذف للاستئصال في الأفعال المعتلة العين يقول: «قول، وبيع استئقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت»¹.

ثم أشار إلى الحذف لعلنا بالمحذوف كما جاء في الآيات وهو الله تبارك وتعالى يقول: «والأغلب في ذلك: الأدواء، ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأُ أَفْلَحِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾» (هود: من الآية 44)².

وفي حديثه عن (المنادي) أشار إلى حذفه وجوبا لكثرة الاستعمال يقول: «وأصله عنده "يا أدعو زيدا" فحذف الفعل حذفًا لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته»³. فائدته»³.

ثم يقول: «وليس ببعيد لأنه يمال إمالة الفعل فلا يكون، إذن من هذا الباب أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف»⁴، إذ أصل الكلام: "يا أدعو زيدا"... ونخلص مما تم عرضه أن (الرضي) ومن خلال عرضنا لما يسمى المنهج الوصفي وقواعد التحويل Transformation Grammar، قد أعطى للبنية الداخلية للجملة العربية (التركيب) عناية كبيرة أو أولاهها اهتماماً فأمدها بالتحليل والتفسير والتعليل، كما أنه أدرك وميز العلاقة بين ما أسماه التحويليون بـ (البنية العميقة Deep Structure) وعناصر التحويل (من زيادة وحذف وتقديم وتأخير) أي البنية السطحية (Surface Structure)، و (الرضي) معروف بمزجه بين الدلالة والنحو بطريقة دقيقة وعلمية، يمكن أن نجعل منها مقاربة لسانية حديثة والاستفادة منها. وقد أعان هذا النوع من التحويل في رسم قاعدة لغوية عريضة تكشف عدد الطاقة التعبيرية لبنية التراكيب النحوية من خلال قابليتها على استيعاب إضافات جديدة وبهذا فإنه يعتبر من السباقين في شروحاتهم ممن عالج منطلقات نظرية التحويل والتفريغ التي جاء بها تشومسكي وأتباعه....

1- نفسه، ج 4، ص 128.

2- المصدر السابق، ج 4، ص 134.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص 346.

4- نفسه، ج 1، ص 346.

التحليل اللساني على المستوى الوظيفي والتداولي عند الرضي: أولاً: على المستوى الوظيفي:

إن المتأمل في أفكار (الرضي) يلاحظ اختلافا كبيرا بينه وبين تفكير قداماء النحاة بتركيزه على النواحي الدلالية التي كون أسس دراستها (عبد القاهر الجرجاني) مما جعل دراسة النحو تعتمد على نسق دلالي بالإضافة إلى النسق التركيبي وبذا أصبحت الدراسة التي اعتمد عليها تمزج بين الشكل والمعنى، وبما أن (الرضي) امتاز بنظرته الوظيفية والتداولية فقد اخترت في هذا الفصل الجمع بين المنحى الوظيفي والتداولي عند (الرضي) للعلاقة الوطيدة بين المستويين. فالنظريات الوظيفية قسمت إلى وظيفة بنوية ووظيفة تداولية، والاتجاه الوظيفي البنوي هو الذي يركز على وظيفة البنيات اللغوية، وقد بدأ ظهوره مع (حلقة براغ) والتي بدورها استفادت الكثير من آراء (دي سوسير)، وقد استقلت بدورها بمبادئ منهجية ومنطلقات نظرية جعلتها مدرسة لغوية تتميز عن غيرها وهي تنطلق أساسا في منهجها من اعتبار اللغة «نظاما وظيفيا يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل»¹، أما الاتجاه الوظيفي التداولي فهو الذي ينظر إلى أن اللغة مرتبطة بمختلف الظروف والملابسات المقامية التي تنتج فيها الجمل أو ينجز فيها الكلام لأداء وظيفة التواصل كذلك.

1- المنحى الوظيفي في الدرس اللغوي الحديث:

1-1- المعنى اللغوي للوظيفة:

1-1-1 الوظيفة في المعاجم العربية: جاء في لسان العرب عن ابن منظور: الوظيفة من كل شيء ما يقدر له في كل يوم من رزق أو طعام ، أو علف، أو شراب، وجمعها الوظائف، والوظف، ووظفت الشيء على نفسه، ووظفه توظيفا: ألزمه إياه، وقد وظف له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل، والوظيف لكل ذي أربع ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق.... ووظفت البعير أظفه وظفا إذا أصبت وظيفة... ويقال وظف فلان فلانا يظفه وظفا إذا تبعه، مأخوذ من الوظيف،.... ويقال إذا ذبحت ذبيحة فاستوظف قطع الحلقوم والمرئ، والوجدنين، أي استوعب ذلك كله....².

1- عبد القادر المهيري: اللسانيات الوظيفية، ضمن: أهم المدارس اللسانية، ط2 ، المعهد القومي لعلوم التربية ،تونس، 1990م، ص40.

2- ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (و،ظ،ف)، م9.

لفظة وظيفة هنا جاءت على معنيين أحدهما: التقدير أو التعيين لأمر حيوي في حياة الكائن الحي كالطعام، والماء بالنسبة للإنسان، والكلاً، والعلف للحيوان، وأما المعنى الآخر للوظيفة فهي أقرب إلى معنى الدور في الحياة وتغيراتها.

وأما مشتقات الوظيفة كذلك فقد استعملت بمعنيين ارتبط الأول بالبيئة العربية البدوية، أما الثاني فبالحياة الحضرية المدنية.

أما في الوقت الحاضر فلها كذلك عدة دلالات تختلف باختلاف استعمالاتها ودلالاتها وسياقاتها.

1-1-2 الوظيفة في المعاجم الأجنبية: فقد ذكرت لفظة وظيفة Fonction في بعض المعاجم، كالمعجم الموسوعي (كيي) (Quiellet)¹، والموسوعة الكبرى La Grande Encyclopedie²، والموسوعة العالمية Encyclopedie Universalis³، ومعجم روبير⁴، فقد ذكرت جميع القواميس السابقة مفردة الوظيفة ومشتقاتها وصيغها، وربطتها بالوظيفة والوظيف والموظف.....

1-2-2- المعنى الاصطلاحي: يعتبر دو سوسير رائد النهضة اللسانية في ق20، إذ له مساهمة كبيرة في ربط الوظيفة باللغة والتواصل والتبليغ، وملخصها أنها نظرية لسانية انبثقت من أفكاره، وتجسدت في الأعمال التي أنتجت الفونولوجيا (مدرسة براغ)، وأعمال مارتيني ومدرسته في فرنسا، فالوظيفة، أو (اللسانيات الوظيفية) ترفض دراسة اللغة كنسق صوري، يمكن أن يدرس اللغة في ذاتها بمعزل عن وظيفتها المركزية وهي التبليغ⁵.

إن الملاحظ للتطورات والمراحل التي شهدتها اللسانيات عامة والوظيفية التداولية خاصة يمكن أن يقسمها إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة الداليات: وهو ما يعرف بالتوجه البنوي، إذ حاول هذا الاتجاه أن يتخلص من الدراسات التاريخية إلى الدراسات الوصفية الآنية، إذ ركز على تقطيع دوال العلامات

1-Dictionnaire Encyclopédique , Quiellet ,Libraire, Aristide Quellet ,Paris,1977.

2-La Grande Encyclopédie ,Libraire,Larousse,Paris,1973.

3-Encyclopédie Universalis, France, Paris,1968, volume:07.

4-Le Robert: Dictionnaire Alphabétique Et Analytique De Langue Française , Société Du Nouveau Littré Le Robert , Paris,1966,3eme Tome.

5 -Dictionnaire De Didactique Des Langues, Sous La Direction De Robert Galisson Et Danniell Coste, Libraire, Hachette, Paris, 1976.

اللغوية (حمل، كلمات) وتجزئتها والبحث عن البنى والقوانين التي تحكمها، ومن أبرز أعلامها دي سوسير، يالمسليف، أندري مارتيني، بلومفيلد، وهاريس، وتشومسكي في بداياته.

- **مرحلة الدلالات:** من أبرز الانتقادات التي وجهها تشومسكي أنه يجب على اللسانيات أن لا تتوقف عن حدود الوصف والتصنيف بل أن يتجاوزها إلى تفسير وتحليل القدرة (الملكة) التي تمكن المتكلم في إنتاج عدد لا محدود من الجمل الصحيحة نحويا، وكذا الاهتمام بالدلالة والمعنى، وقد تأثر به كل من: كاتز، وجاكندوف، الدلالة التأويلية، وفيلمور، وروس، ومكاولي، وبوسطال، ولاكوف، فيما يعرف ← الدلالة التوليدية¹.

- **مرحلة التداوليات:** وهي المرحلة الثالثة التي أرسى قواعدها عالم الأجناس الأمريكي ديل هايمس، ووليام لاكوف، إذ وجهها نقدا لكل من دي سوسير، وتشومسكي، فالأول ركز على اللغة دون الكلام، والثاني على الملكة أو القدرة اللغوية دون الأداء، يقول هايمس: «إن نظرية تشومسكي القائمة على توليد الجمل اللغوية المختلفة صحيحة تماما إذا كان المقصود منها وصف اللغة ككيان مستقل بذاته بعيدا عن المواقف الاجتماعية والحياتية التي تستخدم اللغة فيها، ولكن اللغة لا قيمة لها ككيان مستقل، فليست اللغة قوالب وصيغ وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة كالطلب والترجي والأمر والنهي والدعاء... وغير ذلك من آلاف الوظائف اللغوية»².

وهي أداة للتخاطب والتواصل والتعبير عن حاجات الأفراد والمجتمع، وهو ما يمكن أن نسميه الوظيفة اللغوية.

فتصور المتوكل للوظيفة أن الباحث يسعى إلى معرفة أدق الأطر العامة لأي دراسة تجعل من المقاربة الوظيفية هدفا لها «بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها قديما كان أم حديثا»³، إذ يبين المتوكل أن ثمة عددا «غير قليل من النظريات اللسانية تنعت بالوظيفة كالمدرسة الفرنسية (مارتيني)، والمدرسة النسقية (هاليداي)، ومدرسة براغ (دانيش)، والتركيبيات الوظيفية الأمريكية (كونو)، ونظرية النحو الوظيفي (ديك)، وهناك نظريات أخرى لا تحمل هذه الصفة إنما تأخذ بنفس المبادئ، مثال ذلك: نظرية الأفعال اللغوية في فلسفة اللغة العادية، وما

1- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدني، مفاهيم وأمثلة، ط1، عالم الكتب الحديث، 2010، اريد، الأردن، ص109.

2- نايف خزما وعلي حجاج: اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، عالم المعرفة، الكويت، يونيو 1988، ص169.

3 - أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006، ص19.

يسمى في حقبة معينة من تاريخ النظرية التوليدية التحويلية (الفرضية الإنجازية) (لاكوف)؛ بل إننا نجد في الدرس اللغوي القديم إرهاصات واضحة للوظيفة، وإن لم نجد فيها استعمال هذا المصطلح، يشير هذا الوضع التساؤل الأساسي التالي: متى يحق القول عن نظرية ما إنها نظرية وظيفية وما الذي يمكننا من تقديم النظريات الوظيفية والمفاضلة بينهما؟¹.

فالاتجاه الوظيفي ينظر إلى اللغة أنها ظاهرة اجتماعية تربط البنية اللغوية بوظيفية الاتصال، وتعتبرها أصواتا ومعنى يربطها الحاضر التواصل بين أفراد المجتمع اللغوي².

وقد وضعت الأسس الأولى للنظرية الوظيفية مع دراسات ماتسيوس ابتداء من 1911³ وهذه الأسس والإرهاصات لم تتبلور ولم تتضح إلا مع مدرسة براغ سنة 1926.

وأما عن أهم المدارس الوظيفية فيمكن أن نلخصها في مايلي - لأن طبيعة البحث لا تسمح لنا بالتفصيل -:

1- 3 مدرسة براغ: استفادت من الآراء ونظريات دي سوسير، فاعتبرت أن اللغة نظام وظيفي يمكن للإنسان من التواصل والإفصاح عن مقاصده وآماله.

ويعتبر ماتسيوس (التشيكي) (1882-1945) أول من أرسى قواعده سنة 1926 تحت اسم (مدرسة براغ) «وقد ضم المجمع عدد من اللغويين الأوكرانيين، والألمان، والروس... ولكنها تستخدم استخداما علميا لتشمل تلك النظرة الخاصة التي تميزت بها هذه المدرسة في التحليل اللغوي ألا وهي النظرة الوظيفية»⁴، إذن يمكن أن نقسم أعلام هذه المدرسة إلى قسمين:

- التشيكيون: فبالإضافة إلى ماتسيوس نجد ترنكا B.Tranka، وفرانك Hafranek، وفاشيك J.Vachek.

- اللسانيون الروس: تروبتسكوي، وكارسفلسكي، ويضاف إليهم جاكسون من أصول بولندية⁵، ويعتبر رائدهم جاكسون بالإضافة إلى تروبتسكوي، وكارسفلسكي، فقام هذا الثلاثي بعرض مجموعة من المبادئ التي عرفت باقتراح رقم 22¹.

1- المرجع السابق، ص43.

2- أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص137.

3- ينظر: جيفري سامبسون: المدارس اللغوية، التطور والصراع، تر أحمد نعيم الكراعين، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1993، ص106.

4- يحي أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، م20، ع3، الكويت، 1986، ص73.

5 - voir: Ju,D,Apresjan: Eléments Sur Les Idees Et Les Méthodes De Linguistique Structurale Comportoraire,duod, editeurs, paris,p66.

4-1 مدرسة لندن: إذ بتعامل التوجه الوظيفي مع المستويات الأربعة للتحليل اللغوي، وقد ظهر توجهان يتزعمان هذه المدرسة هما:

أ- **المعنى وسياق الحال عند (فيرث) Firth**: إذ كانت دعوته التركيز على المعنى وذلك في إطار العلاقات المتشابكة التي ينجز فيها الكلام، فالكلام بمعناه ليس وليد لحظة محددة وإنما هو حصيلة مواقف عديدة في المجتمع، فاللغة تدرس بمراعاة سياق الحال وذلك لكونها جزء في حياة المجتمع، وفي هذا الجانب يبدو تأثير فيرث بأفكار مالمينوفسكي².

ب- **النحو النسقي (النظامي)**: لهاليداي Systemic Grammar: فهاليداي أول من أسس قواعده ووضع لبنته الأولى ومن مبادئه:

- وظائف التراكيب تحدد إلى حد بعيد الخصائص البنوية لها (الصرفية، التركيبية، الدلالية...).

- النحو مبني على أساس تعدد وظائف اللغة Multiple Function بحسب التركيب أو البناء اللغوي، فاللغة غنية يجد مستعملها ما يعبر به عن كل أفكاره ومشاعره³، ويقترح النحو النسقي وظائف ثلاث للغة، وتسمى أنساقا: - الوظيفة التمثيلية - التعاقبية - النصية.

5-1 **الوظيفة عند هايمز: Hymes**: جاء مناهضا للفكر والتيار العقلاني لنظرية تشومسكي وأتباعه.

فقد طور مفهوم (القدرة) ولم يبق مقصورا على ملكة قواعد اللغة، وتوليد عدد لا متناه من الجمل مثلما صرح به تشومسكي وأصبح يتضمن عناصر منها:

- التركيز على عنصر القصد والنية في التعبير وكل ما يحيط به من ملابسات في الملامح والإشارات وما يطرأ عليها من تغيير.
- فن التخاطب وانتقاء الكلمات وما يقابلها من تركيز وتأدب من المتلقي.
- دور السياق الاجتماعي في التواصل بين المتخاطبين.

1- زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص84.

2- المرجع نفسه، ص82.

3- المرجع نفسه، ص82.

وعليه يمكن أن نستنتج أن اتجاه هايمز عبارة عن مقترحات دلالية من الممكن توظيفها في تحليل النصوص، وفي هذا المجال تلتقي آراؤه مع آراء هاليداي، ولم يكن اتجاه هايمز نظرية لها مبادئها المستقلة¹.

6-1 **النحو الوظيفي التداولي عند سيمون ديك:** تعد هذه النظرية من النظريات اللسانية الحديثة التي واكبت التطور نماذج النظريات التوليدية التحويلية، وأفادت كثيرا من بعض الأنحاء ذات الطابع غير التوليدي التحويلي كنظرية الوجهة الوظيفية للجملة والنظرية النسقية².

وقد استطاع المشتغلون على هذه النظرية أن يقدموا دراسات لغوية متنوعة مست مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، وقد تمكنت من خلالها أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة، فأصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها وتطمح منذ الثمانينات أن تكون بديلا عن النظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها.

1-6-1 **النحو الوظيفي واللغة العربية:** يعتبر المتوكل رائدا من رواد هذه النظرية في العالم العربي، ويبرر اختياره للنحو الوظيفي دون سواه من الأنحاء في قوله: «يعتبر النحو الوظيفي Functional Grammar الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة في نظرنا النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية (النحو العلائقي) Relational Grammar، نحو الأحوال case Grammar، الوظيفية Functionalism، ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية) Speech Acts Theory، خاصة أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث³.

7-1 **مبادئ المدرسة الوظيفية:** كان لمبادئ دي سوسير، وكذا تمييزه بين الثنائيات (التقابلات) الأثر في ظهور هذه المدرسة خاصة إذا علمنا أن دي سوسير أولى

1- المرجع السابق، ص 82.

2- المرجع نفسه، ص 95.

3- المرجع نفسه، ص 09.

عناية فائقة إلى الفونولوجيا، وركز على الجانب الأكوستيكي (السمعي) للأصوات؛ إذ عقد فصلا لذلك بعنوان (مبادئ في الفونولوجيا)¹، حيث أكد أصحاب النظرية على إلزامية التمييز بين أصوات الكلام وأصوات اللغة، ويسعون إلى فهم الوظائف التي تؤديها مختلف الأجزاء والمكونات لهذه اللغة، وكيف تؤثر في بعضها، وتميزوا في نظرتهم عن المدارس اللسانية الأخرى، فرأوا أن جميع عناصرها تعمل وتتشابك وترتبط فيما بينها من أجل خدمة الهدف التبليغي.

ومن هنا ظهرت نظرية الفونولوجيا التي تميز بين أصوات اللغة من حيث وظيفتها ودلالاتها من الأصوات من حيث إنتاجها ومخارجها وصفاتها، ومنه فإن خصائص أي لغة تقوم على أساس التقابلات بين الأصوات التي تميز الكلمات، وأن لكل صوت مجموعة من السمات والملاحم التي تميزه من أصوات اللغة الواحدة².

1-7-1 الوظيفة عند أندري مارتيني (1999-1908) André martinet:

يعتبر (أندري مارتيني) أحد أبرز مؤسسي اللسانيات البنوية الأوروبية، وخاصة ما تعلق بالجانب التركيبي للغة أي: مستوى التركيب في الجملة، فلقد أدت الأفكار التي جاءت بها حلقة براغ (1926) عن وظائف الكلام إلى ظهور تيارات وظيفية تختلف باختلاف الوظيفة المعتمدة من أصحابها في تحديد نشوء الكلام، ويرى الوظيفيون أن البنى الصوتية والتركيبية والدلالية مرتبطة بوظيفة اللغة الأساسية التي تؤديها داخل المجتمع، وهي التبليغ والتواصل، ومن ثم لا ينبغي أن تدرس الوحدات اللغوية بعيدا عن وظائفها، وهكذا رأى الوظيفيون صعوبة الفصل بين البنية الوظيفية واللغوية التي تؤديها داخل السياق، ومعنى ذلك أنه يجب على الباحث اللساني أن يكشف عن القطع الصوتية، التي تؤدي وظائف التمييز بين المعاني داخل النص وهذا الاتجاه يخالف اتجاه (دي سوسير) الذي يدرس اللغة ذاتها، ولذا تها بعيدا عن العناصر الخارجية عنها، وقد نشأت المدرسة الوظيفية كما أشرنا في أحضان حلقة براغ اللسانية (Cercle "linguistique de prague" 1946-1982) التي أسسها التشيكي (ف. ماثيسوس). (Mathesius) ويتخذ (أندري مارتيني) زعيم المدرسة الوظيفية من خلال الأسس التي شرحها في كتابه (مبادئ

1- voir: Ju,D,Apresjan: *Eléments sur les idées et les Méthodes de Linguistique Structurale Comportoraire*,p66.

2- ينظر: حسام الدين زكي: *أصول تراثية في علم اللغة*، ص57.

في اللسانيات العامة)(Elément de linguistique générale) المعنى مقياساً ومنطلقاً في تحليله اللساني.

فالمعنى مرتبط باللفظ حيث يتغير بتغيره، ويثبت بثباته، ويستدعي ذلك البحث عن المقاطع التي تكون موضوع اختيار المتكلم على مستوى الأصوات لتكون دالاً محدداً، وعلى مستوى التركيب على حسب القيمة الخطابية المعطاة وإذا كانت العلاقة الرابطة بين الوحدات الصوتية الدنيا في مدرج الكلام علاقة واحدة وبسيطة فإن العلاقات التي تربط بين الوحدات الدالة متنوعة ولكي نفهم هذه العلاقات لابد أن نعرض لأهم المفاهيم الأساسية للمدرسة الوظيفية.

1-7-2 أهم المفاهيم الأساسية للمدرسة الوظيفية:

أ- **وظيفة اللغة:** يقرر (مارتيني) أن الوظيفة الأساسية للغة البشرية هي التواصل بين أفراد المجتمع اللغوي الواحد¹، بوصفها مؤسسة إنسانية وهو إذ يقرر هذه الوظيفة فإنه لا ينفي الوظائف الأخرى، يقول (مارتيني) في هذا الصدد: «إننا لنحترز من أن ننسى أن اللغة تستعمل لوظائف أخرى غير تلك التي يتم بها التفاهم بين متكلميها»².

فهذه وظيفة ثانوية للغة البشرية يقرها (مارتيني)، أما الوظيفة الجوهرية للغة فهي تتركز في الإبلاغ والتفاهم والاتصال فاللغة عنده لا تنسخ الأشياء كما هي في الطبيعة بل هي تعبر عن الخبرة الإنسانية بتلك الأشياء، ومن ثم فاللغة هي تصبغ الخبرة بما فيها من تحليل للواقع وإعادة تكييفه في نظرية المجتمع اللغوي لتلك الأشياء يقول: «والواقع أنه ما من لسان إلا وله تنظيم خاص لمعطيات التجربة، وإن دراسة لسان ما لا تعني وضع موسومات جديدة على مواضع معروفة ولكنها تعني التعود على التحليل بطريقة مغايرة وذلك ما يكون التبليغ اللساني»³.

وضع مارتيني ثلاثة مقاييس لتحديد العلاقات التركيبية داخل الجملة والتعرف على وظيفتها في التبليغ وتصنيفها في صنف تركيبية وهي:

- مفهوم الاستقلال التركيبي.

1- أندري مارتيني: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق الجزائر، (د ت)، ص 14-24

2- المرجع نفسه، ص 14 .

3- المرجع نفسه، ص 17.

- الوحدات الوظيفية.

- موقع الكلمة في التركيب.

وقد أعطى التركيب الإسنادي مكانة هامة، فهو يتكون من المسند وهو نواة الخطاب(الحكم)، والمسند إليه وهو المحكوم عليه.

فكرة مارتيني تكمن في مفهوم التفصل المزدوج، يتمثل الأول في المونيم، والثاني في الفونيم، إذ يدخل الأول في مستوى التعبير ومستوى المحتوى، بينما التفصل الثاني لا يتعلق بالتعبير، فتبادل جزء معين مع جزء آخر يؤدي دائما إلى نفس التعبير المعنوي، وبفضل هذا التفصل فإن عشرات من المونيمات تسمح بتكوين عشرات الآلاف من الدوال المختلفة¹، فمارتيني يعطي اهتماما لازما لوظيفة الوحدات التي تحمل معنى وصيغة صوتية، وهذه الوحدات ذات وجهين يمثل:

المستوى الأول: مدلول الدليل(المعنى).

المستوى الثاني: الدال على الدليل، أو يتألف الدال من وحدات التقطيع الثانوي الذي تسمى كل منها(وحدة صوتية)Phonème، وقد أشار مارتيني إلى ذلك وسماه التقطيع المزدوج للغة وهي تخضع لتقطيعين:

-الأول: هو ذلك التقطيع الذي يمكن معه تجزئة كل موضوع من موضوعات التجربة البشرية عندما يراد نقلها للآخرين، وكذلك كل حاجة يراد تعريف الآخرين بها إلى سلسلة من الوحدات يكون لكل منها معنى وصيغة صوتية، وتمثل لهذه الجملة التالية:(أمامي رجل في السيارة)،فهي تتألف من: /أمام/ي/رجل/في/ال/سيارة/.

فليس بين الوحدات وحدة تستطيع أن تعبر بمفردها عن خصوصية(سيارة)مثلا، بل كل وحدة تستطيع أن تدخل في تراكيب مختلفة لتعبر عن خبرات بشرية².

1- ينظر: محمد الحناش: البنيوية في اللسانيات، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ص117.

2- ينظر: صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص59-60.

-أما التقطيع الثاني: فهو الثانوي، ويرى مارتيني أنه بفضل هذا التقطيع تستطيع اللغات أن تكتفي بعدد لا يتجاوز بضع عشرات من الأصوات المتميزة التي إذا عددا منها إلى بعضها بعض أعطتنا الصيغة الصوتية لوحدات التقطيع الأولى.

فالوحدات التي نتجت عن التقطيع الأولي هي دلائل لها مدلول وادالا، وهي أصغر الوحدات أو يسميها الوحدات الدالة (Monèmes)، فكلمة /أمامي/ وحدة المعنى، والياء وحدة النحو.

ويرى مارتيني هذا التقطيع ممثلا الطريقة «التي يمكن بها تصنيف الخبرة البشرية بين جميع أعضاء الجماعة اللغوية، وفي إطار هذه الخبرة يجري التفاهم اللغوي، كما أن هذه الخبرة غير قابلة للنقل ولكنها قابلة للتحليل إلى سلسلة من الوحدات والصيغ الصوتية، كما لا تقبل الوحدات تجزئتها إلى وحدات أصغر، فهذا كله يخص التقطيع الأول»¹.

وقد أشار (مارتيني) إلى مفاهيم أخرى أثناء تحدثه عن تقطيع اللسان البشري وهي في الأصل تعود إلى (دي سوسير) وهي:

-العلاقات الاستبدالية: (Rapport Paradigmatique)².

-العلاقات الترتيبية (Rapport Associatifs): فهذا المفهوم السويسري صار من المفاهيم الأساسية في المدرسة الوظيفية.

-العلاقات الركنية: Rapport Syntagmatique: ويقصد بها الارتباط العضوي الناتج عن التأليف بين الوحدات اللسانية لتطويل الكلام ويتكون من عنصرين لسانيين فأكثر ويسمى هذا أيضا يسمى بالمحور الركني.

1-7-3 وظائف اللغة عند "رومان جاكسون" (1896- 1982): ارتأينا في هذا المبحث ونظرا لإطالنتا في الحديث عن (أندي مارييتي) أن نشير باختصار وبإيجاز لأهم مبادئ النظرية الوظيفية عند (جاكسون) لأننا سنتطرق لأهم القضايا التي تناولها في خضم حديثنا عن الجوانب التداولية عند (الرضي) بالرغم من أن أحد هذه الجوانب يصلح أن يكون بحثا منفردا لوحده ، ولهذا سنحاول الإيجاز غير المخل عنده.

1- المرجع السابق، ص 59-60.

2- فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص 101.

يعد من بين الباحثين اللسانيين الذين اهتموا بوظائف اللغة، إذ كان منطلقه في تحديدها هو الاعتماد على العناصر المكونة للاتصال، وقد حصر العملية التواصلية في ستة عناصر:

- المرسل: طرف أول.

- المرسل إليه: طرف ثان.

- المرجع: المحتوى الذي تشير إليه.

- القناة: وهو مل يسمح بنقل الرسالة من المرسل إلى المرسل إليه.

- السنن: وهو مجموع العلامات التي تتشكل منها الرسالة، وكذلك نظامها التركيبي، وشرطها أن تكون مشتركة.

- الرسالة: وهي مضمون المعلومات المنقولة من المرسل إلى المرسل إليه.

أ- أهم المبادئ الوظيفية عنده: سنحاول أن نقتصر على بعض المفاهيم والمبادئ عنده موازنة مع ما يتطلبه بحثنا ومنها:

أ-1 ثنائية التفكير اللساني: فهذه المستويات نجدها وفي غيرها¹، مثل ما نجدها في الأصوات ومنها:

- التزامن والتعاقب.

- المحور الاستبدالي والنظمي.

- الانتقاء والتنسيق.

- اللغة الهدف/ وما وراء اللغة ← التواصل/ شرح المبهم من الكلمات.

- الخطاب الخارجي والداخلي.

- ثنائية السمة التمايزية².

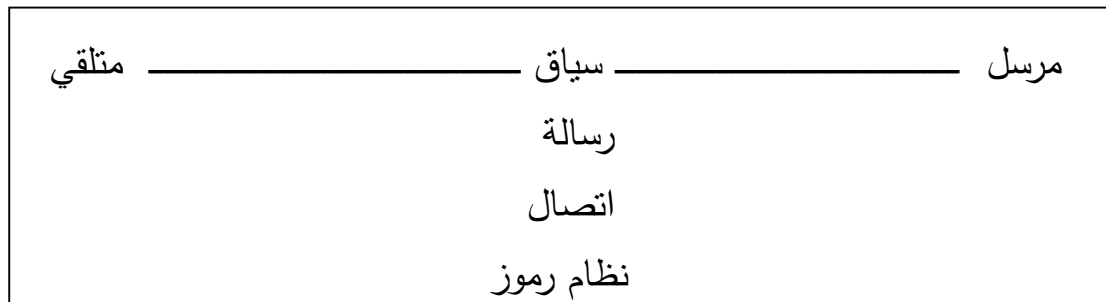
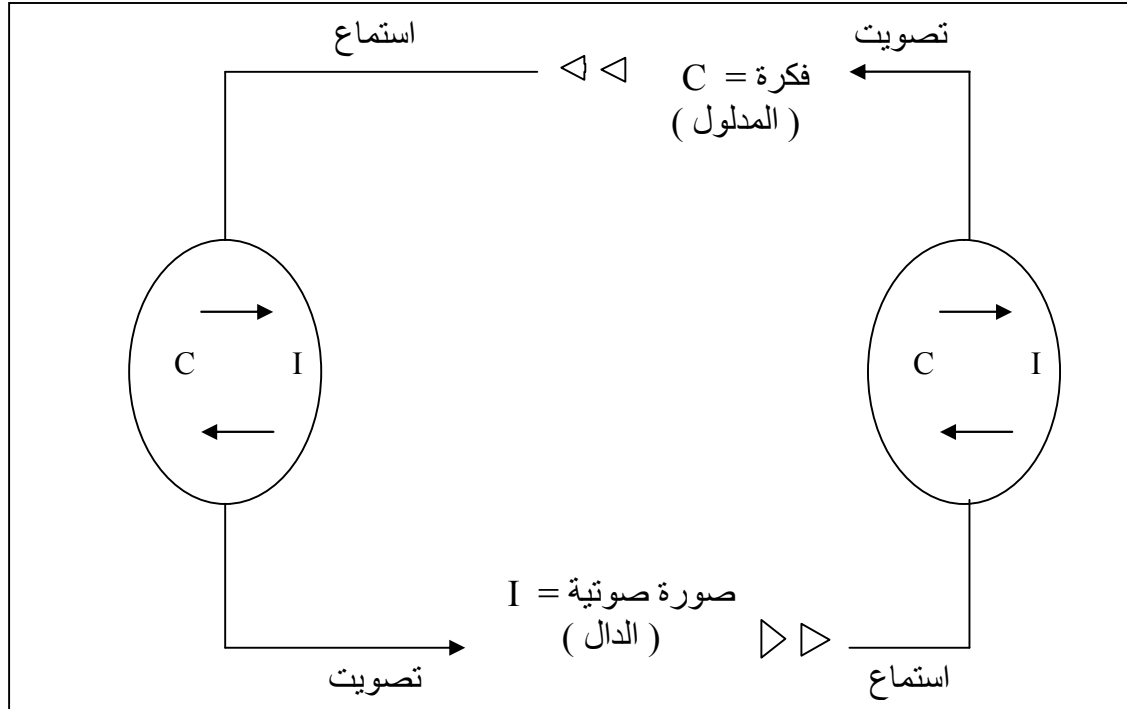
أ-2 التفريق بين النحو والدلالة: يرى أن النحو يهتم بعلاقات البنية الخطية أو التركيب فيما بينه أي يهتم بمحور التتابع، بينما تعتمد الدلالة على إبراز الفوارق بين التراكيب، أي يهتم بمحور الاستبدالات³.

1- انظر: بركة فاطمة الطبال: النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1993، ص33.

2- انظر: المرجع نفسه، ص41.

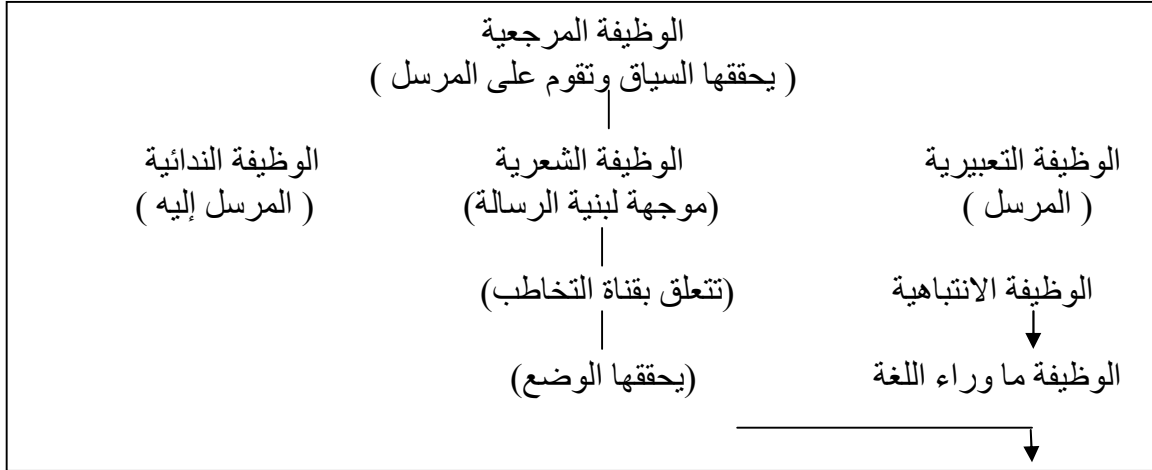
3- انظر: المرجع نفسه، ص62.

أ-3 نظرية التواصل والوظائف اللغوية: يعتبر التبليغ والتواصل من أهم وظائف اللغة التي تتعدد بتعدد الأغراض المستعملة لتحقيقها، ويمكن أن نمثل الوظائف بتحليل العوامل الستة للتواصل الكلامي من خلال المخططين الآتيين:



عوامل التواصل الكلامي عند جاكسون

إن كل عنصر من هذه العناصر يولد وظيفة لسانية مختلفة وعليه ميز (جاكسون) بين ست وظائف للغة يمكن تلخيصها في المخطط الآتي:



الوظائف الست للغة عند (جاكسون)

وقد ظهر بعد جاكسون عدة اتجاهات وظيفية تكاد تلتقي في نقطة واحدة وهي السمة التبليغية للغة.

ولم يبعد (روبول) في تحديده لوظائف اللغة كثيرا عن تحديدات (جاكسون)، إذ انطلق من تحديد (جاكسون) «فحله وبين إلى أي حد يمكن أن تصدق المصطلحات التي اتخذها جاكسون في تسميته ولم يقف ضد كل التسميات ولكنه أبدى وجهة نظره في بعضها»¹.

وهناك من يصنف الوظائف السابقة تصنيفا آخر معتمدا على إعادة تصنيف عناصر العملية التواصلية ذاتها، فالوظائف عنده «تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

- وظائف معرفية ومرجعية تهتم بكل ما له علاقة بمحتوى الخطاب كالإخبار والإحالة على الواقع المشترك والتقليل من التشويش.
- وظائف تداولية تهتم بالمرسل (التعبير عن الذات) وبالمرسل إليه (التأثير على المرسل إليه) وبخصائص الاسترجاع.

- وظائف صورية (شكلية) تهتم بشكل الرسالة وبفعالية القناة وبصلاحية الشيفرة»².

وهذا التصنيف نابع من تصنيف بنية التواصل نفسها، إذ تم اختزالها في ثلاثة عناصر هي:³

- عنصر خاص بالمسؤولين عن انجاز واستقبال الرسالة، أي: المرسل والمرسل إليه.

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات تحليل الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، مارس 2004، ص37.

2- يوسف آيت حمو: "من التواصل إلى التواصل الشعبي"، مجلة فكر ونقد، الرباط المغرب، السنة الرابعة، العدد 36 فبراير 2001، ص97.

3- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات تحليل الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"، ص38.

- عنصر خاص بالمعرفة، ويشمل السياق أي المرجع.
 - عنصر خاص بالرسالة والقناة والشفرة .
- غير أنه يشير إلى تزامن هذه الوظائف في الرسالة الواحدة، كما أشار(جاكسون) نفسه، ولكن الفرق يكمن في قوة حضور كل وظيفة، وذلك حسب الخطاب.
- ويستعرض(ليتش)الوظائف اللغوية من وجهة نظر وظيفية عند عدد من الباحثين من خلال مستويات متنوعة «انطلاقاً من أن النظرية الوظيفية تعد اللغة شكلاً اتصالياً يعمل في أنظمة اجتماعية كبرى، ليصبح كل ما يتعلق بالأهداف والخطط والافتراضيات، والمقاصد من صميم هذه النظريات»¹.
- ويفسر(بوبر)تطور القدرة على استعمال اللغة وظيفياً «بأنها تنتشعب إلى ثلاث شعب البيولوجية والنفسية والاجتماعية كموروث جيني، في حين يكون السلوك اللغوي شيئاً يكتسبه الإنسان من خلال التعلم والممارسة بيد أنه يظل بحاجة إلى الفعل الثقافي والاجتماعي لاستعمال ما تعلمه»²، وتتحصر وظائف استعمال اللغة عند(بوبر) في أربع وظائف مرتبة من الأدنى إلى الأعلى وهي:
- الوظيفة التعبيرية (لتعبير الشخص عن حالاته الداخلية).
 - الوظيفة الإشارية (لتبليغ الشخص المعلومات المتعلقة بحالاته الداخلية إلى الآخرين).
 - الوظيفة الوصفية (لوصف الأشياء في المحيط الخارجي).
 - الوظيفة الحجاجية (لتقييم الحجج وتبريرها).
- هذه هي أهم المفاهيم اللسانية والأسس المعرفية التي تأسست عليها المدرسة الوظيفية والتي تشكل الإطار النظري الأمثل في نظر أصحابها، فهي صالحة لأن تحلل على ضوءها كل التراكمات للغات البشرية، ومن ثم اعتبرت الوظيفية في نظر الكثير من اللسانيين المحدثين إطاراً معرفياً كاملاً، صالحاً لدراسة الجملة العربية الأمر الذي يجعل دراستنا هذه مبرراً من الناحية النظرية فلهذا فإننا نحاول إبراز الجوانب الوظيفية والتحليلية عند(الرضي).

1- المرجع السابق، ص38.

2- المرجع نفسه، ص38.

2- الجوانب الوظيفية عند (الرضي):

2-1 تفريق (الرضي) بين اللفظ المفرد واللفظ المركب: يقول (الرضي) في تفريقه بين اللفظ المفرد واللفظ المركب: «المعنى المفرد هو المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو: "ضرب" الدال على المصدر والزمان، أولا جزء له كمعنى "ضرب"، والمعنى المركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو: "ضرب زيد" و "عبد الله" إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناها مفرد وكذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك واللفظ المركب: الذي يدل جزؤه على جزء معناه»¹.

فالمفهوم من قوله أن "ضرب زيد" هما كلمتين لكل منهما معنى معين، أما "عبد الله" ففيها نظر، لكونها تحتل وجهين:

. **الوجه الأول:** هو دلالتها على معنى مفرد رغم أنها مركبة من كلمتين شكليا، وهنا المقصود منها العلمية، ويمكن استبدالها باسم آخر كقولنا: "جاء عبد الله"، أو "جاء زيد".

. **أما الوجه الثاني:** فدلالتها على معنى مركب إذا كانت وصفا لذات، فتكون من العبودية والله الذي يستحق هذه العبودية.

كما أورد (الرضي) نصا يفسر فيه الفرق بين اللفظ المفرد واللفظ المركب حيث قال: «إن قيل في قولك "مسلمان" و "مسلمون" و "بصري" وجميع الأفعال المضارعة، جزء لفظ كل واحد منهما يدل على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعية، والألف على التثنية والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا وكذا تاء التأنيث في "قائمة" و"التتوين" و"لام التعريف"، و"ألفا التأنيث"، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منهما مركبا، وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين...»

فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية... أما الفعل الماضي نحو: "ضرب" ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات

1- رضي الدين الاسترأبادي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الجزء الأول، 1998، ص25.

والسكنات الموضوعة وضعا معينا، والحركات مما يتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه، وكذا نحو: "أسد" في جمع "أسد" وكذا المصغر نحو: "رجال" و"مساجد"، ونحو: "ضارب" و"مضروب" و"مضرب"؛ لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد، ولا يصح أن ندعي هاهنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية، فالاعتراض في هذا الكلم اعتراض وارد إلا أن نقيّد تفسير اللفظ المركب فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وأحد الأجزاء متعقب للآخر، وفي الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا¹.

إن تحليل هذا النص الدقيق يضع بين أيدينا ما يلي:²

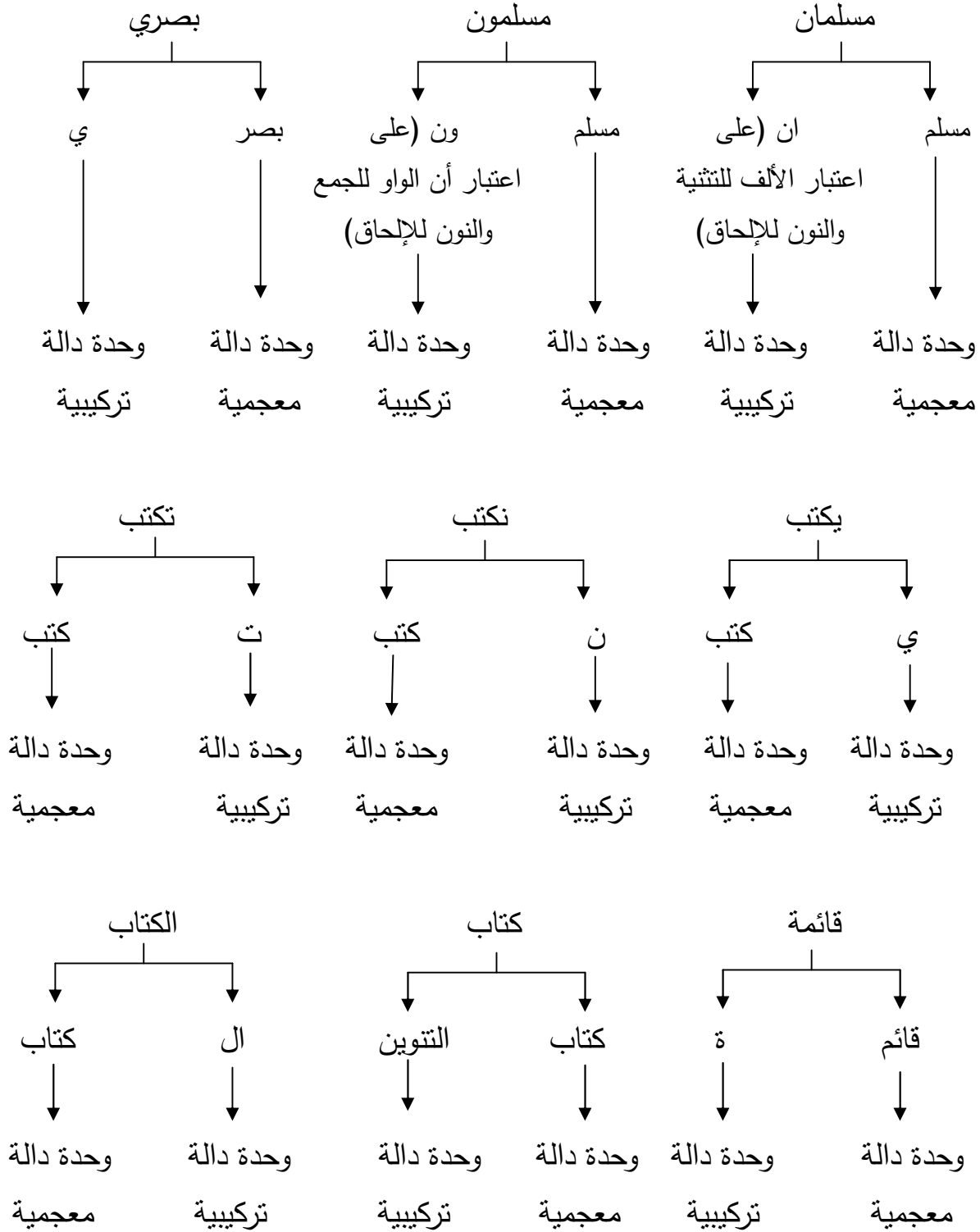
إن كلا من (مسلمان و مسلمون وبصري والأفعال المضارعة، والنسب و قائمة وكتاب- بالتثوين - والكتاب، وصحراء، وحبلَى..) كلمتان لا كلمة واحدة، ذلك لأن كل جزء منها دل على جزء المعنى، ف "مسلمان ومسلمون" دل جزأهما على شخص ينتمي إلى الدين الإسلامي (وهذا جزء من المعنى)، ودل جزأهما الآخران على المثني في اللفظة الأولى وعلى الجمع في اللفظة الثانية (وهذا هو الجزء الثاني من المعنى)، و"بصري" دلت على المحل (البصرة)، ودلت على انتساب الشخص إليها (بإاء النسب)، والأفعال المضارعة ك(يكتب، نكتب، تكتب)، دل كل منها على الحدث (الذي هو الكتابة) وعلى الزمن (بالصيغة) وعلى حال الفاعل: (الياء في (يكتب) دلت على أن الفاعل غائب مفرد، والنون في نكتب دلت على أن الفاعل جماعة من المتكلمين والتاء في تكتب على أنه إما مخاطب مفرد أو غائب مؤنث، وكذلك التاء في "قائمة" دلت على أن المتصف بهذا الحدث (الذي هو القيام) مؤنث وهو جزء من المعنى في (قائمة) يكمل الجزء الآخر الذي هو الاتصاف بالقيام، كما يدل التثوين على التنكير، واللام على التعريف وهما معا جزآن من المعنى، لا المعنى كله ونفس الشيء، يقال عن ألفي التأنيث في صحراء وحبلَى.

كل ما سبق كلمتان لا كلمة واحدة كما حددها (الرضي) ذلك أن الوحدات (بإاء النسب أحرف المضارعة، تاء التأنيث، لام التعريف...) تأتي متصلة لا مستقلة، وقد تكون سوابق وقد

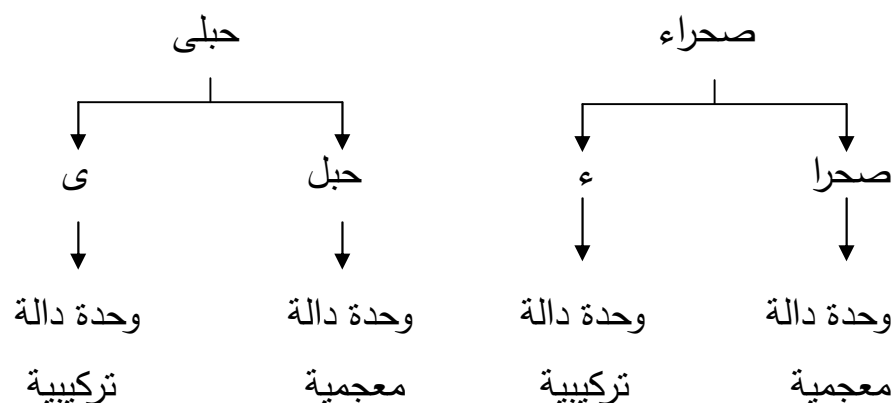
1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، تح إميل يعقوب، الجزء الأول، ص 25-26.

2- سليمان بن علي: المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية المجلد السابع العدد الرابع،

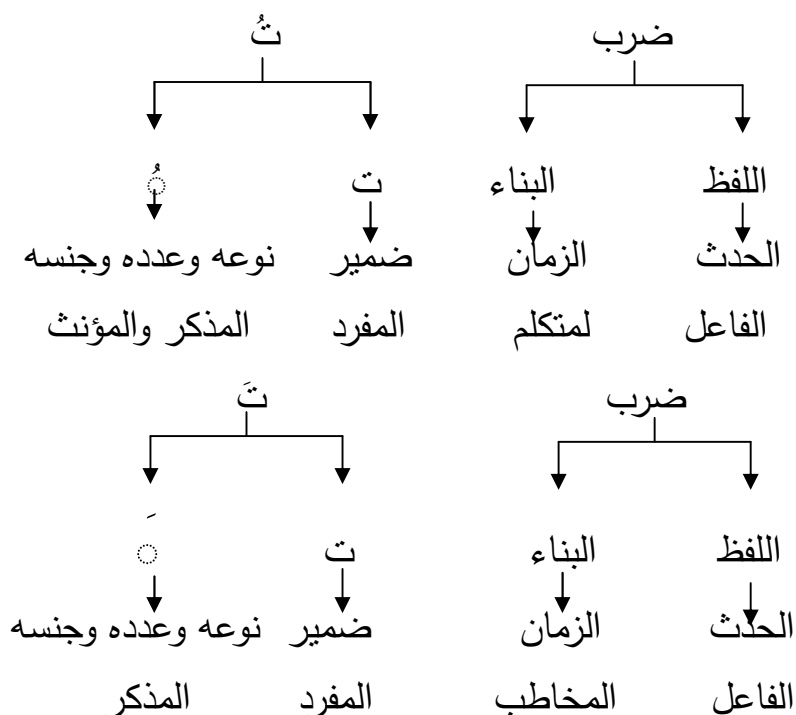
تكون لواحق، وتدل على جزء المعنى، وهذا ما يوافق وحدات التقطيع الأولي عند (أندري مارتيني)، وهي وحدات دالة عجمية، ووحدات دالة تركيبية، إلا أن (الرضي) لم يطلق عليها هذه التسمية مثل مارتيني، ويمكننا أن نلخص ما قلناه بالمخططات التالية: ¹



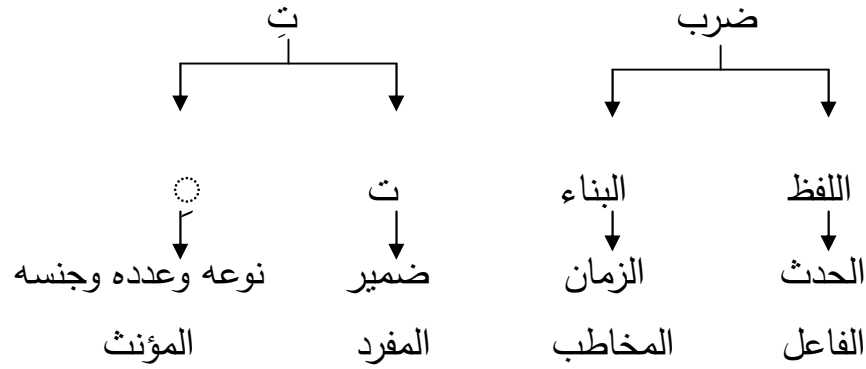
1- المرجع السابق، ص 141.



تقطن (الرضي) إلى أن العلامات الإعرابية هي وحدات دالة تركيبية؛ لأنها تدل على جزء المعنى، فنحن حينما نعرب "محمد" في الجملة: "جاء محمد" فاعلا نكون قد أضفنا معنى جديداً إلى المعنى المعجمي لكلمة (محمد) وهي خارج السياق، وهذا المعنى هو معنى الفاعلية في التركيب ومثله دلالة النصب على المفعول، والجر على الإضافة كما أن الحركات المختلفة التي تأتي مع (ت) ضمير الفاعل المتصل بالفعل، تدل على نوعه وجنسه، فالضمة في "ضربت" مثلاً . وهي ليست حركة إعراب تدل على أن الفاعل هو المتكلم المفرد أو المؤنث، والفتحة في "ضربت" تدل على أن الفاعل هو المخاطب المذكر، والكسرة في "ضربت" تدل على أن الفاعل هو المخاطب المفرد المؤنث، ويمكن تمثيل ذلك تحليلياً كما يلي:¹



1- المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي، ص 144 .



اعتبر (الرضي) الوزن جزء من اللفظ، وليس كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة إذ هو مندمج مع الكلمة بحيث لا نستطيع فصله خطياً عنها¹، وهو ما يسميه (أندري مارتيني) بالاندماج، وقد لاحظ (الرضي) أن الوحدات التركيبية لا تأتي مستقلة عن الكلمة فقد تأتي لاحقة أو سابقة ولها وظائف نحوية، وعدم استقلالية الوحدة التركيبية عن الوحدة الدالة المعجمية سبب امتزاج شديد بينهما فاعتبرنا كلمة واحدة، فأدى إعراب المركب إعراب الكلمة الواحدة يقول (الرضي): «إن جميع ما ذكرت - الكلمات المذكورة في النص السابق - كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب كلمة، وذلك لعدم استقلالية الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية، ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع، وغير الاسم المنسوب إليه نحو: "تمري" و"علوي"، و"شوي" ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب إليه والمضارع، وصارتا من تمام بنية الكلمة»².

وفي سياق آخر يمكن أن نجد أن النظرية الوظيفية قد تصلح لأن تكون وسيلة لتحليل "الجملة الندائية" رغم ما يميزها من صعوبات، ولهذا سنحاول استثمار المفاهيم الوظيفية ومقارنتها وفق ما جاء به (الرضي).

2-2 المقاربة الوظيفية عند (الرضي):

أ- تحليل البنية الندائية أنموذجاً: هناك جملة من المفاهيم يمكن تطبيقها على الجملة العربية ومنها البنية الندائية عند (الرضي) والمدرسة الوظيفية.

فأدوات النداء وحدات وظيفية وهذا ما أكده اللسانيون في دور وأهمية الأدوات في تكوين الجمل خاصة الجملة الإنشائية كأدوات "الاستفهام والتعجب.. وهذا ما نجده عند (أندري مارتيني)

1- المرجع السابق، ص 141.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 25.

حين أعطى أهمية بالغة للأداة في نحوه الوظيفي يقول (الرضي) في حديثه عن أهمية الحروف مثلا: «أي: ومن أجل أن معناه في غيره، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم كالتنوين في: "زيد قائم" أو فعل نحو: (قد) في: "قد قام زيد" فلكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من أربع كلمات»¹.

ثم يقول: «وقد ذكرنا في أول الكتاب: إن الكلام أخص من الجملة فالاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو: "قام زيد"، وأما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل أو اسم وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج إلى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط، وقد يحذف المحتاج إليه في نحو: "نعم، ولا"، وكأنقذ، وخرجت لَمَّا»².

وأدوات النداء تؤدي دور المخصص، أي: أنها تنقل التركيب الدلالي من الإخبار إلى الإنشاء، ولهذا يرى اللسانيون أن اللغة نظام يتألف من مجموعة عناصر، كل عنصر له وظيفته ودوره داخل النظام، فهنا أدوات النداء تدل على وجود: منادى ولكل أداة دور وظيفي. يقول (الرضي): «ف"يا" أعمها أي ينادى بها القريب والبعيد وقال (الزمخشري): هي للبعيد قال: وأما يا الله، ويارب مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده فلا تستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى»³.

يقول (ريمون طحان): «يتألف التنظيم اللغوي من أجزاء يقوم كل منها بوظيفة حيوية لا وجود لمميز دون وجود وظيفة، ولا وظيفة دون وجود هيكل يتألف من جملة ومن عناصر مسؤولة عن تأمين العمل وفق اختصاصها»⁴، هذا من جهة (الأداة)، أما من جهة (المنادى المخصص) فقد يكون مفردا، أو مركبا، وهذا ما يعبر عنه الوظيفيون بالنواة الإسنادية أي: (أداة+اسم) أو (أداة+اسم منادى مركب)، يقول (الرضي): «والظاهر أن جار الله لم يحده لظهوره لا لإشكاله فإن المنادى عنده: كل ما دخله "يا" وأخواتها»⁵.

1- المصدر السابق، ج4، ص260.

2- المصدر نفسه، ج4، ص260.

3- نفسه، ج4، ص425.

4- ريمون طحان: الألسنية العربية، ط2، دار الكتاب اللبناني بيروت، ج1، 1981، ص14.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص345.

يقول أيضا عن المستغاث الذي يوصف أنه منادى دخله معنى الاستغاثة، وكذا المتعجب منه: «وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة، وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى: "يا للماء ويا للدواهي": احضرا، حتى يتعجب منكما» وكذا لا يرد عليه المخصوص فإنه يقول: هو منادى نقل إلى معنى الاختصاص، والعار ضغير معتد به¹، وفي سياق آخر يفسر ما قلناه عن المنادى المفرد يقول: «قوله مفردا أي: الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له، فيدخل فيه نحو: "يا زيدان"، و"يا زيدون" ويعني ما كان مقصودا قصده، سواء تعرف بالنداء أو كان معرفة، قبله فيضم نحو: "يا زيد"، و"يا رجل" و"يا هذا" و"يا أنت"²، فنجد من خلال قوله أن التركيب الندائي يتكون من:

نواة إسنادية : ← أداة (يا)
← اسم مفرد (زيد)

وقد يكون على الشكل التالي: أداة+مركب اسمي(منادى)+ مكمل أو: أداة+ منادى+مكمل بالتبعية، (عطف بنوعيه، بدل، توكيد، نعت).

يقول(الرضي) في ذلك: «توابع المنادى على ضربين إما بدل أو عطف نسق مجرد من اللام أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي: "النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق وذو اللام»³.

وقد يجد الإنسان نفسه عاجزا عن تحليل "البنية الندائية" إذا أراد أن يتعمق في بناها كحذف أداة النداء ولكن المخرج في منهجها الوصفي ذاته في شقه الوظيفي متمثلا في ما يعرف بـ (النغم)، أو (النغمية)، وقد أشار(مارتيني)إلى ذلك بقوله: «تصنف داخل النغمية كل الظواهر الكلامية التي لا تدخل في إطار دراسته تحليل الأصوات، أي: تلك التي لا تخضع بطريقة أو بأخرى إلى التقطيع الثاني من الناحية الفيزيائية، وبصفة عامة يتعلق الأمر بظواهر صوتية موجودة بالضرورة في كل قول منطوق»⁴.

1- المصدر السابق، ج1، ص346.

2- المصدر نفسه، ج1 ص350.

3-المصدر نفسه، ج1، ص360.

4-أندري مارتيني: مبادئ اللسانيات العامة، ص77.

فالنغمية، أو النبر مصطلحان لا وجود لهما خطيا ولكنهما موجودان صوتيا أي نغميا وهما يشتركان في صفة فيزيائية ولهما وظيفة تمييزية.

واليهما يشير (مارتيني) بالقول: «وظيفة النغمات من الأساس تمييزية... ووظيفة النبرة من الأساس تمييزية أي أنها تساهم في اللفظ أو الوحدة التي تخصصها بالنسبة للوحدات الأخرى من نفس الضرب الموجودة في نفس القول»¹.

فظاهرة النغم موجودة في معظم لغات البشر، ومنها اللغة العربية، وقد استدل (الرضي) في مجمل قوله على حذف أداة النداء، وإن لم يشر إلى النبر صراحة يقول: «ويجوز حذف حرف النداء، إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾»² (يوسف : من الآية :29)». ²

ويقول في موقع آخر: «ولم يذكر المصنف لفظة (الله) فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه آخره نحو: "اللهم"»³.

ويستشهد (الرضي) في مواضع أخرى تحذف فيها أداة النداء يقول: «قوله: (أصبح ليل) أي أدخل في الصباح وصر صباحا، قالته (أم جندب) زوجه "امرئ القيس" تبرما به وكان مفركا، ويقال أنه سألها عن سبب تفريكه له فقالت له: لأنك ثقیل الصدر خفيف العجز سريع الإراقة، بطيء الإفاقة»⁴.

ومن خلال ما ذكره (الرضي) في الآية الأولى، وكذا في الدعاء فإننا تستنتج أن للنبر دور في تحديد دلالتها الندائية...

ولهذا لا نجد شكا في أن (الرضي) وإن لم يشر صراحة إلى النبر؛ إلا أنه ذكر ذلك بطرق مختلفة وبمصطلحات متنوعة رغم عدم إشارته إليه مباشرة وفي هذا يرى (عبد السلام المسدي) أنه لا غرو فإن النبر في بعض اللغات يعتبر سرا من أسرارها لأنها لغات قائمة على

1- المرجع السابق، ص 84.

2-الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 425.

3-المصدر نفسه، ج 1، ص 427.

4- نفسه، ج 1، ص 427.

بنية من النبر والنغم والإيقاع، بحيث تؤدي من الوظائف الدلالية وتدفق بها من المعاني وظلال المعاني مالا تؤديه اللغات التي تخالها لغات حضارية راقية¹.

ورغم أن المنهج الوصفي يهتم بالبنية السطحية دون اللجوء إلى التأويل والتقدير، إلا أن المنهج الوظيفي أعطى منفذا لأي باحث يستطيع بفضلته أن يحلل الواقع اللغوي. ومما لاحظناه في البنية الندائية أنها تعتمد على مبدأ التضام، والتكامل فكل عنصر يكمل العنصر الآخر، وعند تحليلنا لهذه البنية، فأحيانا نجد الأداة، وأحيانا تحذف الأداة، فهو إما موجود داخل الجملة، وإما غائب فيأخذ شكله الرمز ϕ .

وللنداء أشكال كما ذكرنا سابقا حتى وإن كانت في بعضها تحتوي على فضلات أو مكملات كما يسميها الوظيفيون، ويؤكد (الرضي) في حديثه في وجود عمدة (أساس) وفضلة حتى في العلامات الإعرابية يقول: «وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وجعل النصب للفضلات»².

ب- الجوانب التحليلية للبنية الندائية: ارتأينا في هذا الجانب تحليل الأشكال الثلاثة وفق المنظور الوظيفي:

ب-1 الشكل الأول: ويكون فيه المنادى اسما مفردا مع الأداة ، وقد أشار إليه (الرضي) يقول: «إذا لا نداء بدون منادى»³، ويقول: «قوله مفرد أي: الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو: "يا زيدان ويا زيدون" .. فيضم نحو: "يا زيد ويا رجل" ..»⁴.

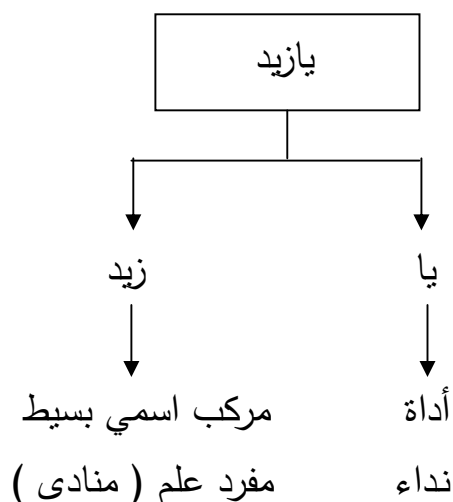
1- عبد السلام المسدي: ما وراء اللغة، مؤسسة عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس سنة 1994، ص129.

2-الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص62.

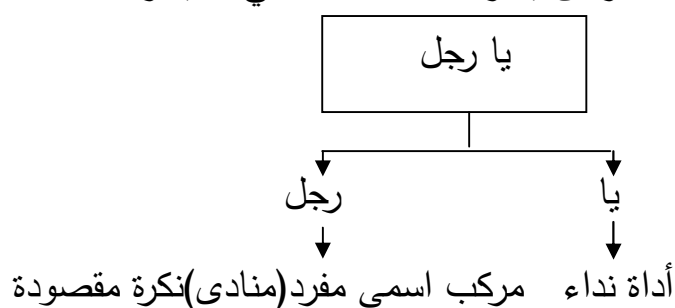
3- المصدر نفسه، ج1، ص346.

4- نفسه، ج1، ص350.

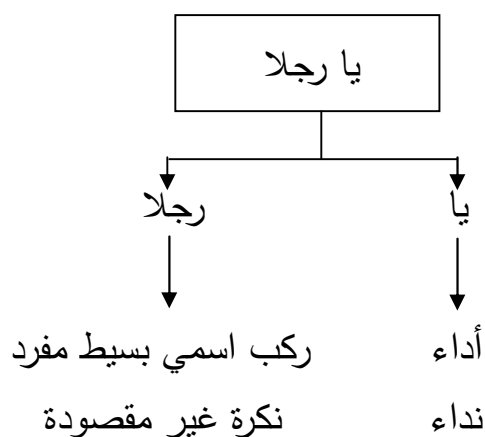
ويمكن تحليله بالشكل التالي:



ويقول كذلك: «وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد كما في: " يا رجل"»¹



ثم يقول: «وأن لا يتعرف لعدم القصد كـ " يا رجلا"»²



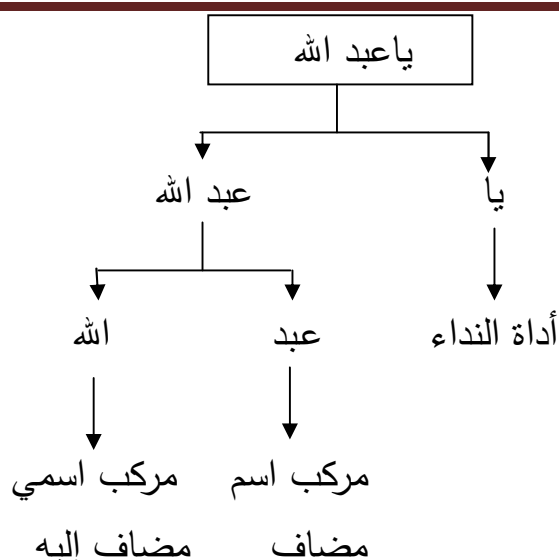
ب-2 الشكل الثاني: ويكون مركب من: أداة النداء+مركب اسمي مركبا تركيبا إضافيا.

يقول (الرضي): «وكذا إذا كان مضافا أو مضارعا له نحو: ...يا عبد الله...»³.

1-المصدر السابق، ج1، ص356 .

2-المصدر نفسه، ج1، ص356.

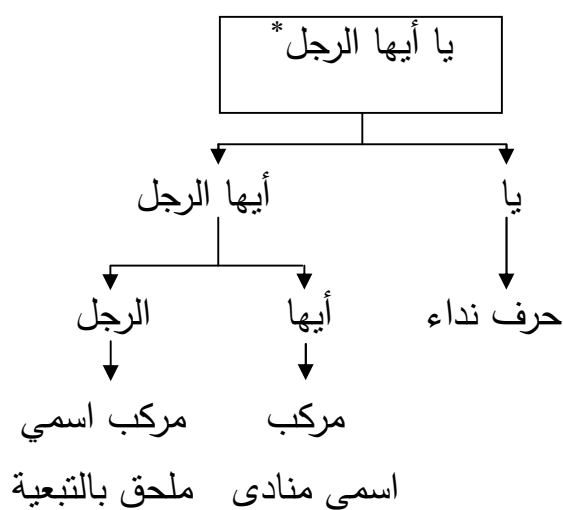
3-المصدر نفسه ج2، ص360 .



ب-3 الشكل الثالث : ويتركب من:

أداة + مركب اسمي منادى ألحق بالتبعية أو بالعطف بنوعية أو البدلية .

-أولاً: الملحق بالنعته: يقول(الرضي)مثلا في النعت: «..أن يكون"عبد الله"صفة(أي) ولا يجوز لأنه لا يوصف إلا بذي اللام، ويجوز:"يا أيها الرجل الحسن الوجه"»¹.

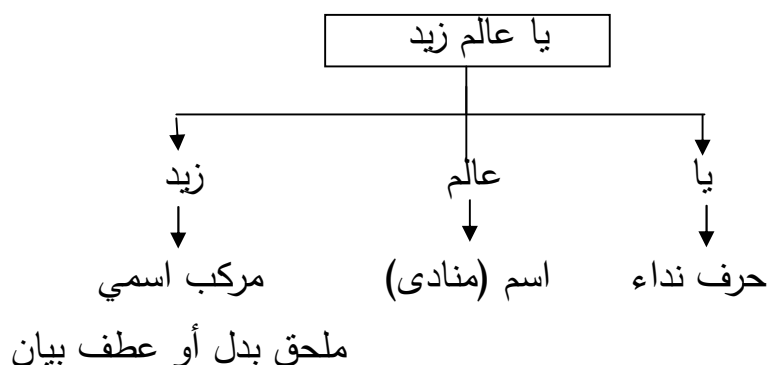


-ثانياً: الملحق بالتبعية(البدل): يقول(الرضي):«والذي أرى أن العطف البيان هو البدل كما يجيء في التوابع في طرد فيه حكم البدل نحو:"يا عالم زيد"، و"يا ذا المال بكر" بالضم فيهما، ويجوز في البدل ألا يجعل كالمستقل فيقال:"عالم زيد" بالرفع»².

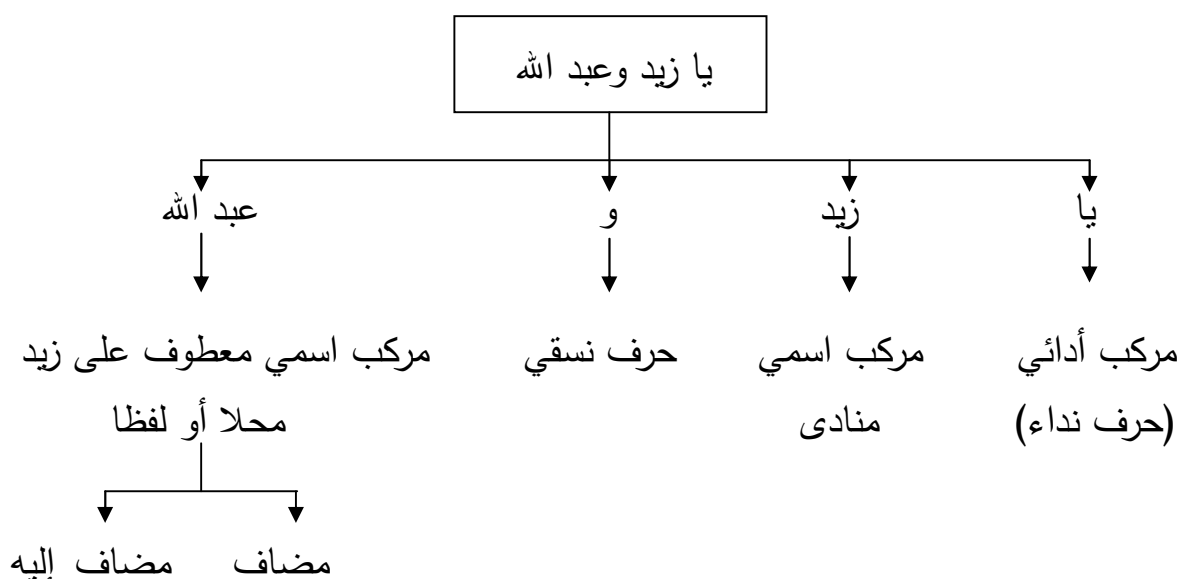
1- المصدر السابق، ج1، ص378.

* حتى و إن كان فيها اختلاف (هناك من يعتبره منادى وهناك من يعتبره نعتاً بعد "أي").

2- المصدر نفسه، ج1، ص361.



- **ثالثاً:** وتتركب من أداة النداء + منادى + ملحق (الإلحاق بحرف النسق) يقول (الرضي): «تتابع المنادى على ضربين: إما بدل أو عطف نسق مجرد من اللام...وعطف النسق ذو اللام.. فنقول: "يا زيد ورجلاً" إذا قصدت التأكيد كما نقول: "يا رجلاً"، ونقول: "يا زيد ورجلاً" إذا قصدت التعريف وكذا: "يا عبد الله ورجلاً" و"يا عبد الله ورجلاً"، وكذا إذا كان مضافاً أو مضارعاً له نحو: "يا زيد وعبد الله" و"يا عبد الله وطالعا جبلاً" ¹.

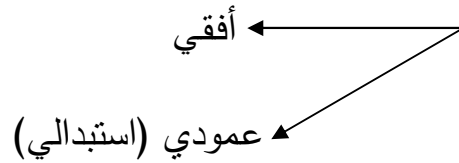


كانت هذه بعض النماذج للتحليل الوظيفي واخترنا أنموذجاً لكل حالة، واكتمالاً لهذه التحليلات وبناء على ما تنص عليه الوظيفية من مفاهيم تتعلق بالتحليل العمودي إذ يعتبر الاستبدال أحد المفاهيم السويسرية التي وظفتها المدرسة الوظيفية بقوة، لما له من أهمية في التحليل عند الوظيفيين فهو «عبارة عن مجموعة من الألفاظ التي يمكن لمستعمل اللغة أن يأتي بها في كل لفظة سلسلة الكلام» ².

1- المصدر السابق، ج 1، ص 360 .

2- نور الهدى لوشن: **مباحث في علم اللغة ومناهج البحث العلمي**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، (د ت)، ص 312.

وفيه إمكانية للاختيار، والتوظيف يمنحها النظام اللغوي، وعلى هذا الأساس سماه بعضهم محور الاختيار¹، ثم هو باب من أبواب التكافؤ من حيث أنه يجمع كل العناصر التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض في سياق معين²، والعلاقات الاستبدالية علاقات غيائية³.
وعليه سنحلل تحليل يشمل المحور الأفقي السياقي للجملة الندائية، وكذا المحور الاستبدالي لوجود التنوع في أدوات النداء التي ذكرها (الرضي) وانطلاقاً من خاصية التقطيع المزدوج التي أشار إليها (أندي مارتيني) وما توفره هذه الخاصية من جهد معرفي من حيث أن اللغة تسير في محورين كما ذكر:



يقول (الرضي): «وقد تتوب (وا) مناب (يا) في النداء... وقد جاء "آ" بهمزة بعدها ألفوا: "آي" بهمزة بعدها ألف بعدها ياء ساكنة، فـ"يا" أعماها أي ينادى بها القريب والبعيد»⁴.
ثم يقول في مجموع أدوات النداء: «وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف للأصل، و"أيا" و"هيا" و"آ" و"آي" و"وا"، في البعيد و"أي" و"الهمزة" في القريب»⁵.
ويرى كذلك في المندوب ودخول (يا) أو (وا) عليه بمعنى واحد أي يمكن إجراء عملية الاستبدال، فيقول: «قوله: (واختص بوا)، يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا)، فـ"وا زيد" مختص بالندبة، و"يازيد" مشترك بين الندبة والنداء»⁶، ومن خلال كلامه عن أدوات النداء يمكن اعتماد التحليل الآتي:

1- المرجع السابق، ص 313.

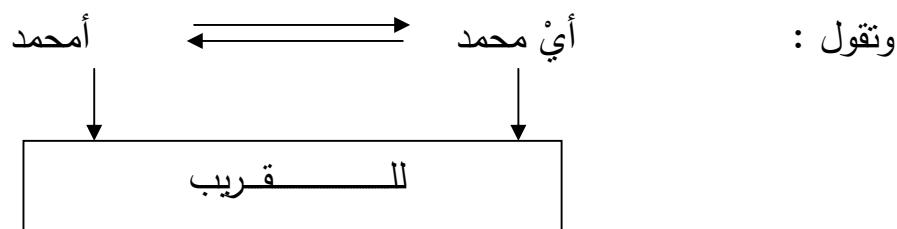
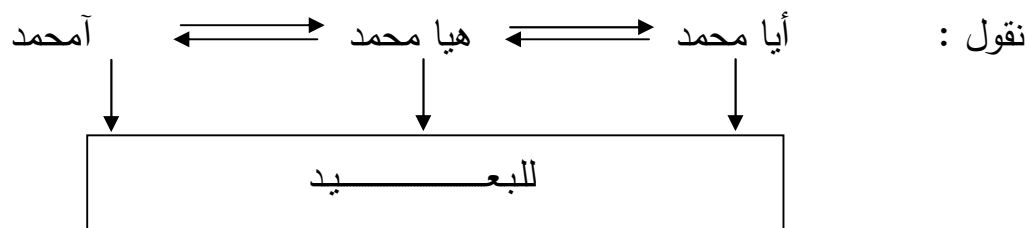
2- المرجع نفسه، ص 313.

3- المرجع نفسه، ص 313.

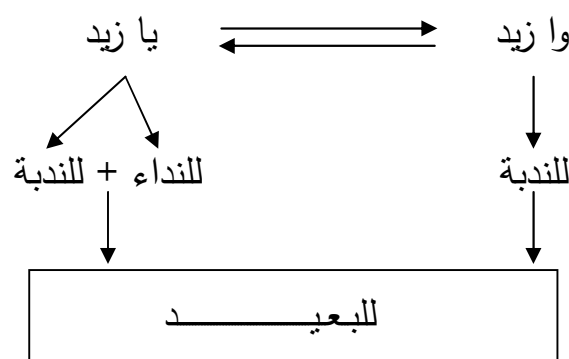
4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 425.

5- المصدر نفسه، ج 4، ص 425.

6- المصدر نفسه، ج 1، ص 412.



وكذا في حديثه عن المندوب نقول:



ويمكننا العودة كذلك إلى الجانب النظري من خلال حذف أداة النداء، وهو ما أشرنا إليه سابقا فقد تحذف أداة النداء، حين رأينا أنها وإن لم تظهر في الجملة إلا أن لها أثر يتمثل في "النبر والتنغيم" وهو ما يسميه اللسانيون الوظيفيون (ما فوق لغوية) أو (ظواهر ما فوق التقطيع) تقول (خولة طالب الإبراهيمي): «هناك من الظواهر اللغوية ما لم يظهر على مستوى مدرج الكلام، فقد يختفي عن الظهور ماديا ويبقى معناه وجوديا»¹، فرغم ما للأداة من أهمية عند الوظيفيين ارتأينا إثراء هذا الجانب بما جاء به (الرضي) في ذلك دون التعبير عنه صراحة وتقول (خولة طالب الإبراهيمي) كذلك: «قد يكون له وجود مادي صوتي، ولكنه ليس ظاهرا بالكيفية التي تظهر بها الحروف، والأصوات عند تركيبها ضمن التقطيع وسميت هذه الظواهر في المصطلح اللساني ظواهر ما فوق التقطيع»².

1- أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، ص82.

2- المرجع نفسه، ص82.

فمن خلال الآية التي استشهد بها (الرضي) في مجمل كلامه يقول: «ويجوز حذف حرف النداء .. نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾»¹ (يوسف : من الآية 29) «¹.

إذ نلاحظ أن طبيعة النطق الذي تنطق به الجملة تحدد دلالتها للنداء، ولهذا جاء (الرضي) بهذا المقال والذي تقرر فيه الدراسة الوظيفية بوجود مثل هذه الأنواع من التراكيب التي تتجاوز التقطيع المزدوج وبالمقابل قد يبقى هذا التحليل يواجه ما يعرف في النظام اللغوي العربي (التقدير والتأويل)، وإن استطاعت أن تتجاوز في ظواهر لغوية إلا أنها لا تستطيع تجاوزه في ظواهر لغوية أخرى لأنه تبقى أمامها عقبات، نظرا لتعدد الأنظمة اللسانية وهو ما أشار إليه (عبد الرحمان الحاج صالح) في محاضراته اللسانية من عجزها عن تحليل جمع التكسير في العربية .

وبالرغم مما كتبه وأنجزه وحققه (أندري مارتيني) من مكانة علمية بين اللسانيين وجهود لغوية ولسانية دامت عقودا من الزمن، ومؤلفات ثرية تتم عن معرفته بكثير من أصول لغات العالم ومنها العربية ومساهمته فيما تعلق بعلم الأصوات الوظيفي وبالدراسة التركيبية، فقد رأوا أنها بلغت مرحلة متميزة من مراحل تطورها لدى (مارتيني)، إلا أننا نجد محل انتقاد من بعض أساتذتنا - رغم اهتمامه بجانب المعنى - في كون ما كتبه أمورا سطحية يتمسك فيها برأيه وبأفكاره بخلاف علماء اللغة المعاصرين الآخرين من أمثال (جاكسون) و (تشومسكي) فقد رأينا أنهما كتبا أمورا عميقة تشهد بعقيرتهما².

ثانيا: المستوى التداولي في شرح الكافية عند الرضي الاسترابادي:

تتضمن كل مقارنة لسانية اعتبارات سياقية تنتمي إلى مجال من الدراسة اللغوية يسمى (بالتداولية، علم المقاصد)، وهو توجه لساني جديد يدرس العلاقات بين العلامات اللسانية ومؤوليها وكيفية استخدامها وكذا الطبقات المقامية التي ينجز ضمنها الخطاب. بداية وقبل الخوض في مضمون بحثنا وجب الإشارة إلى المفاهيم العامة للتداولية والأسس التي قامت عليها وكذا الشرارات الأولى التي ساهمت في بلورتها.

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص425.

2- انظر: عبد الرحمان الحاج صالح: مقارنة بين التحليل البنوي الأوربي والتحليل البنوي الأمريكي، مقياس: المدارس اللسانية محاضرة على طلبة الماجستير، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة ، الجزائر، 2008-2009.

1/التداولية لغة واصطلاحاً: و"التداول" لغة مصدر تداول، ويقال: دال يدول دولاً: انتقل من حال إلى حال، وأدال الشيء: جعله متداولاً، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وتلك مرة¹، فمن خلال هذا التحديد يتضح أن المدخل المعجمي (د - و - ل) أضحى يرتبط بالتداول أي بالتبادل المعمم، كما يتصل بالتحاور، ومنه المدولة وتعني تقليب القضية لمعرفة وجوها المختلفة قبل البت في الأمر؛ وهذا الفعل يقتضي الاستشارة وتبادل الآراء والأخذ بوجهات النظر المختلفة.

- أما التداولية اصطلاحاً pragmatics،pragmatique: اتجاه في الدراسة اللسانية يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب ويتتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق²، وتشمل هذه المعطيات:

- معتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث اللغوي
- الوقائع الخارجية، ومن بينها الظروف المكانية والزمانية والظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة.

- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثر النص الكلامي فيهما³.

وقد استعمل بعض المحدثين مصطلح (البراغماتية) هنا وآخرون (الذرائعية)، لكن الذي يعيب هذا الأخير هو أنه وضع مقابل كلمة pragmatisme اليونانية التي تعنى بالاستعمال فقط، ولا تعنى بالتفاعل التخاطبي الذي تدل عليه كلمة (تداول).

فالتداولية هي بوتقة لمجموعة من العلوم والمعارف الأخرى يقول (مسعود صحرابي) في ذلك «وعليه فإن الحديث (عن التداولية)، وعن (شبكة المفاهيمية) يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة لأنها تشيء بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية والعمليات الذهنية المتحكمة

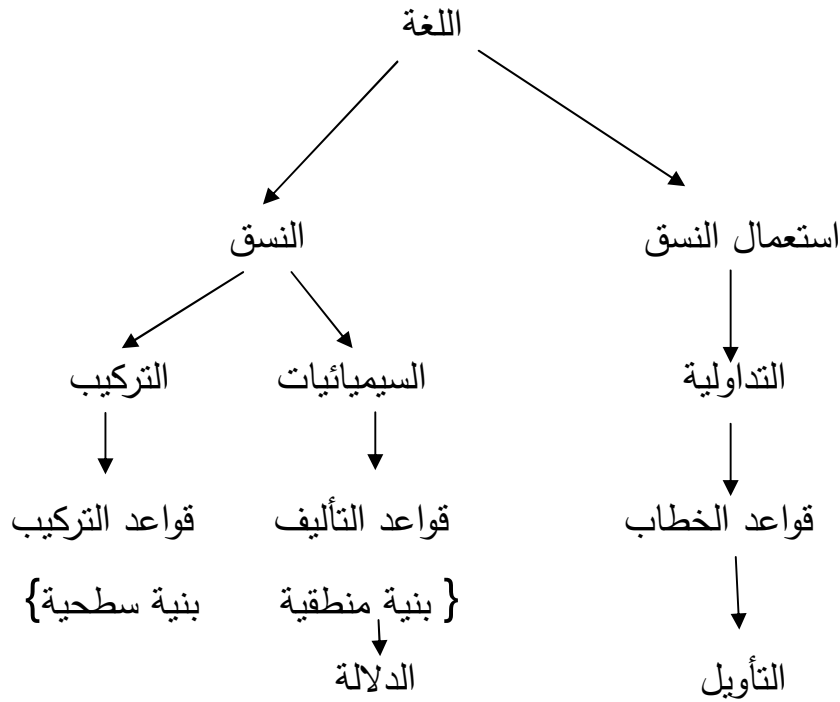
1- انظر: لسان العرب، مادة (دول).

2- عثمان بن طالب: البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، سلسلة اللسانيات، تونس الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس، ع6، 1986، ص125.

3- انظر: عبد الرحمان طه، البحث اللساني والسيميائي، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (1401هـ-1981م)، ص301-302.

في الإنتاج والفهم اللغويين، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال فنحن نرى أن التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديد...»¹.

وقد تضافرت جهود المنظرين لرفع الالتباس عن التداولية، فذكرت آن روبول، وجاك موشلار أنها «يمكن أن تعرف بصفة عامة على أنها دراسة استعمال اللغة، في مقابل دراسة النسق اللغوي الذي يدخل بصيغة صريحة في اختصاصات اللسانيات، وعندما نتحدث عن استعمال اللغة، فإن هذا الاستعمال ليس محايداً، فالإشارات على سبيل الذكر لا يمكن أن تؤول إلا داخل سياقها التلفظي، كما أن الكلمات تدل في مناسبات كثيرة على معان تفوق ما ننوي التعبير عنه»²، وقد أوضحت آن روبول، وجاك موشلار العلاقة بين دراسة النسق ودراسة استعمال النسق من خلال الخطاطة التالية:³

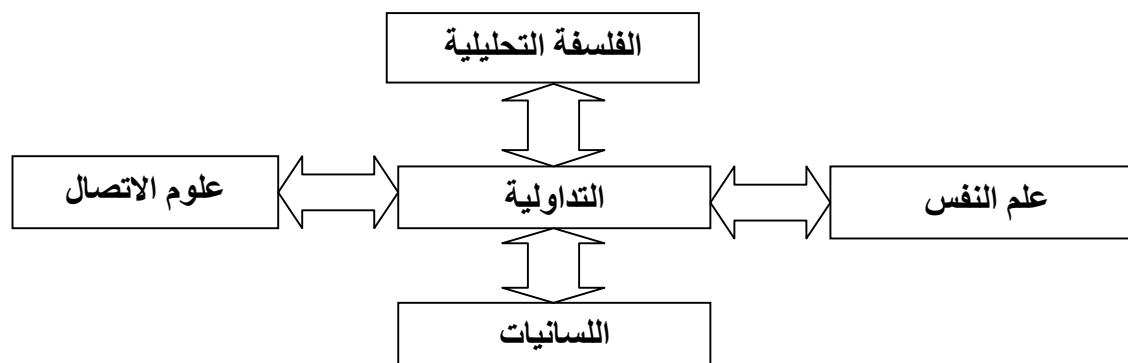


1- مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية: في التراث اللساني العربي، ط1 دار، الطليعة بيروت، 2005م، ص16.

2-Moechler Jacques Et Reboul Anne: "Dictionnaire Encyclopedique De Pragmatique" seuil, 1994,P-I.

3- نفسه، المقدمة، ص9.

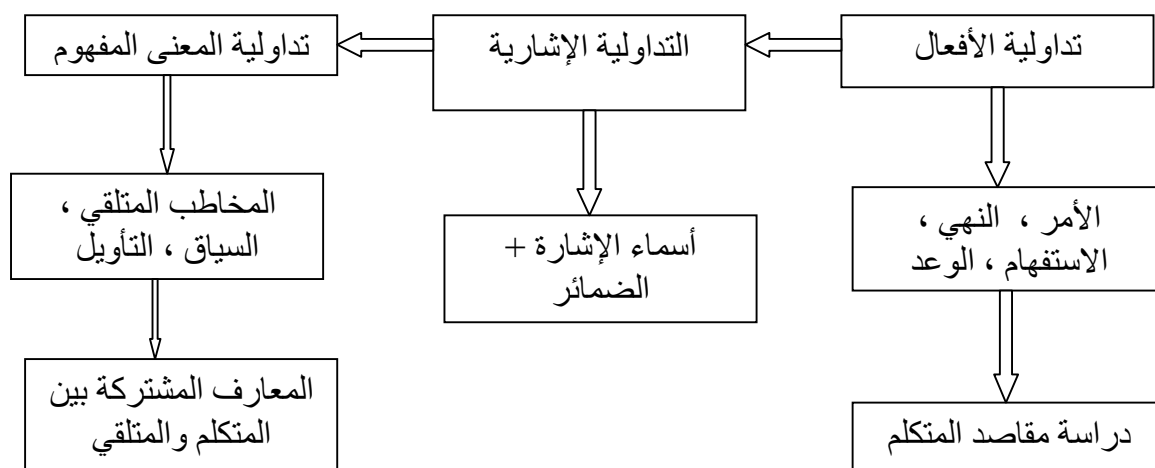
ويضيف م/صحراوي كذلك: «فهذا الحقل المعرفي هو نقطة التقاء مركزة (Interdisciplinarité focalisée) بين العديد من العلوم كاللسانيات والسيميائيات والمنطق والفلسفة»¹. ويمكن أن تمثلها بما يلي:²



فالتداولية تقوم على عدة مفاهيم منها الفعل الكلامي والقصيدة، والاستلزام الحوارية ومتضمنات القول و نظرية الملائمة، وكذا تعرف بدراسة كيف يكون للأقوال معان في المقامات الخطابية، ويتأكد الربط بين العبارة اللغوية، ومراعاة مقاصد المتكلمين من خلال أعمال الفيلسوف (سيرل.Searle) الذي واصل المشروع الذي قدمه (أوستن. J. I. Austin) الذي تنسب إليه نظرية الأفعال الكلامية التي ألقاها في شكل محاضرات في جامعة هارفارد 1955 في كتابه الموسوم بـ (نظرة أفعال الكلام العامة- كيف تتجزأ الأشياء) ثم طورت هذه النظرية مع (جون سيرل) وغيره من البراغماتيين في السبعين والثمانين، وقسم المنطق (كارناب.carnap)³، في كتابه "مدخل إلى الدلالات": التداولية إلى عدة أشكال للدراسة استمدها من التصنيف الثلاثي الشهير لـ: (بيرس) وهو:

1- مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية: في التراث اللساني العربي ، ص12.

2- المرجع نفسه، ص26.



فالتداولية تهتم بمختلف استعمالات اللغة وعلاقات العلامات، بمستعملها المؤلفين لها، من أجل تحقيق المنفعة والتواصل باستخدام جملة الأفعال الكلامية التي ينتجها المخاطب، مع مراعاة ما يقصده وينويه .

ويمكن أن نمثل للتطور التاريخي لهذا الحقل بما يلي:¹

أ-أوستن : الفعل الكلامي ← سيرل :القوة الإنجازية
(1957) (1969)

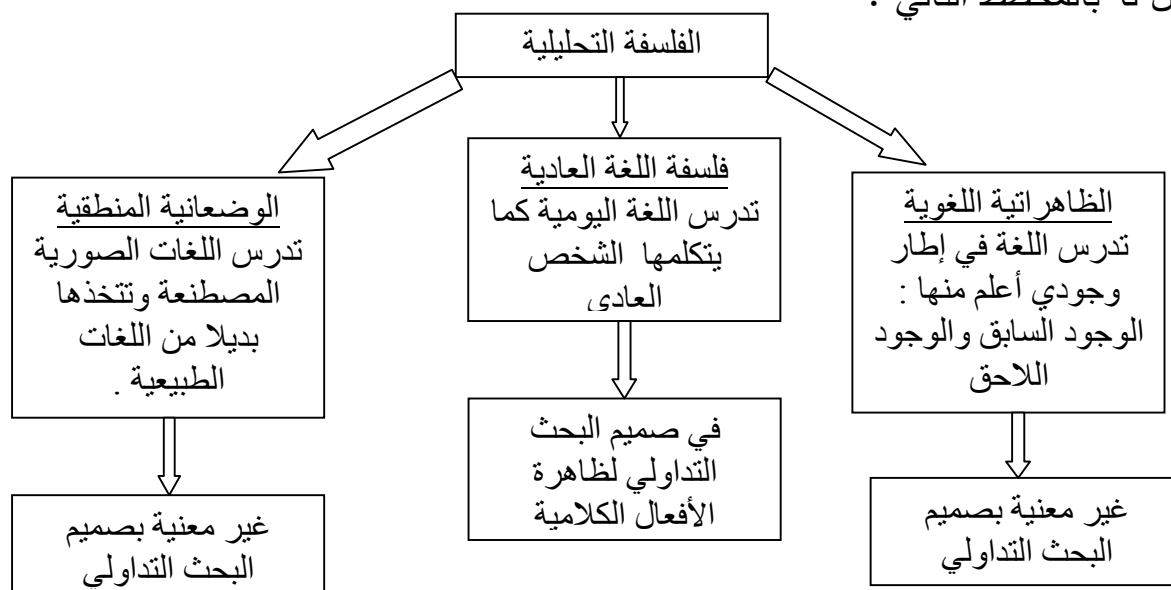
← مفهوم المنطق لمجازي
← الدلالة والنمذجة

ب-غرايس: مبدأ التعاون
ومسلمات المحادثة
← نظرية المحادثة ← البنية اللغوية
← نظرية الملازمة ← الإدراكية والنمذجة

يقول(مسعود صحراوي)في حديثه عن مصادر الدرس التداولي المعاصر: «فالأفعال الكلامية»مثلا مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار"الفلسفة التحليلية" ...وكذا مفهوم "نظرية المحادثة" الذي انبثق من فلسفة "بول غرايس" "Grice"، وأما "نظرية الملازمة" فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي ...»¹.

1- ينظر: التداولية عند العرب، ص44 .

ويمكن التمثيل له بالمخطط التالي :¹



والملاحظ أن الفعل الكلامي احتل نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية ذلك أنه يعني كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري ويعد نشاطا ماديا يتوسل أفعالا قولية *actes locutoires* لتحقيق أغراض إنجازيه شريطة أن تتوفر فيها سمة الإيجاب والقبول القائمة على رضا الطرف الآخر²، وغايات تأثيرية *actes perlocutoires* تخص ردود فعل المتلقي، ومن ثمة يتحول الفعل إلى إنجازي تأثيري في المخاطب مؤسساتيا أو اجتماعيا بمعنى تحول الفعل الكلامي إلى فعل إنجازي.

ويقوم الفعل الكلامي على ثلاث خصائص:

- ← دال
- ← أنه فعل إنجازي
- ← تأثيري

وكل فعل كلامي يقوم على القصدية، وتتأسس على شبكة من المفاهيم المرتبطة بغاية، وحدد (غرايس) القصدية في الوظيفة التواصلية الظاهرة في المخاطب والمخاطب، بيد أن المقاصد أنواع :

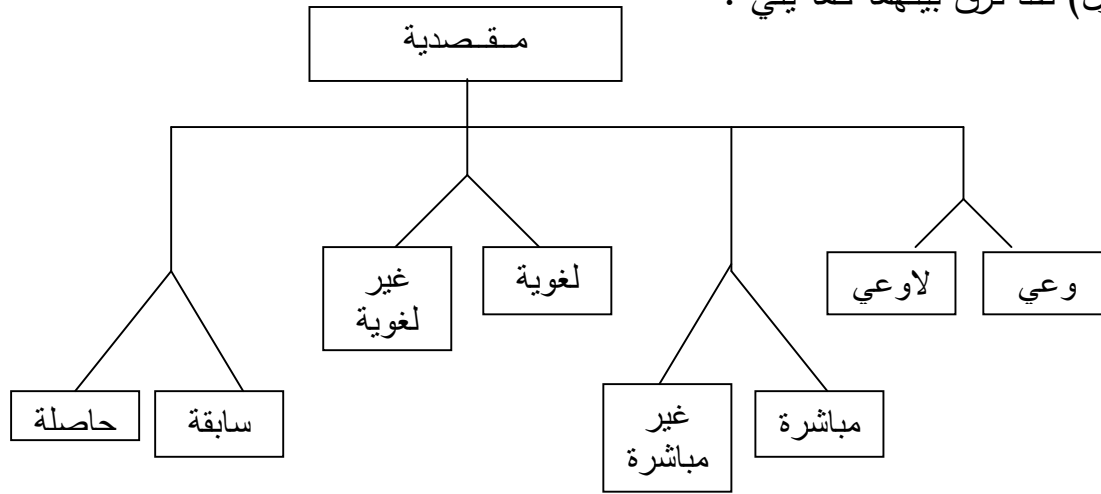
- أساسية: تتجلى في الرغبات والمعتقدات.

1- المرجع السابق، ص24.

2- جون لانكشو أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 2008، ص19.

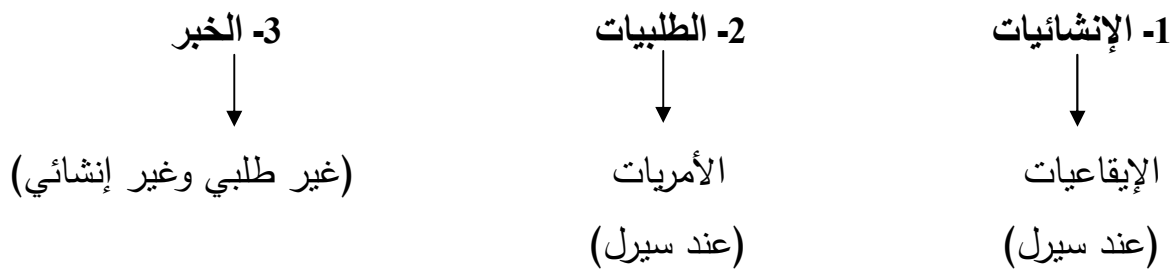
- ثانوية: فيما يعرفه المتلقي من مقاصد المتكلم .

أما (سيرل) فقد فرق بينهما كما يلي :



ومن خلال هذا الثراء التداولي الذي يجمع بين عدة علوم مختلفة سنسلط الضوء على بعض العناصر التداولية التي جاء بها (الرضي) منها: "الإشاريات" وكذا "قواعد التخاطب في تحليل التراكيب التداولية" وكذا "الأفعال الكلامية" إذ كان العرب يصطلحون على تسميتها بـ(الخبر والإنشاء).

أشار (الرضي) إلى الجملة غير الخبرية وجعل الإنشاء يقابل الخبر ويخالفه ويلتقي مع الطلب يقول (الرضي) عن الجملة غير الخبرية: «إما إنشائية، نحو: بعت وطلقت وأنت حر أو طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني»¹ .
ومما نستنتجه من هذه القسمة أنها قسمة ثلاثية أي:



يقول (مسعود صحراوي) معلقا على هذه القسمة «وعلى هذا تكون قسمته ثلاثية..»².

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص299 .

2- صحراوي: التداولية عند العرب، ص63.

ولكن ودون الخوض في تفاصيل الفروقات والاختلافات بين تصور علماء اللغة في تحديد مفهوم واحد وموحد حول ماهية (الخبر والإنشاء) نوجز ذلك في ما جاء به (صحراوي) في تعريفه للخبر والإنشاء يقول في تعريفه للخبر: «هو الخطاب التواصلية المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية»¹.
وأما الإنشاء «هو الخطاب التواصلية المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية»².

وبهذا فقد قسم معظم النحاة العرب الجملة إلى جملة خبرية وأخرى إنشائية، ولكن (الرضي) قد خالفهم في تقسيمهم وأضاف قسما ثالثا كما أشرنا.
وعلى هذا الأساس يمكن تحليل قسمته الثلاثية كالتالي:

- **جملة خبرية:** «وهي التي يكون الحكم فيها معلوما للمخاطب قبل النطق بها»³.

- **جملة إنشائية:** «وهي التي يكون تركيبها من ألفاظ العقود وما شابهها»⁴.

وهو ما أشار إليه (الرضي) في قوله: **(بعت وطلقت)**.

- **جملة طلبية:** «وهي التي يكون تركيبها من الإنشاء الطلبي»⁵.

وهو ما أشار إليه (الرضي) من: أمر، ونهي، واستفهام وتمن.

والحكم في القسمين الأخيرين أي: **الجملة 2، والجملة 3:** غير معلوم للمخاطب إلا إذا نطق بها؛ لأن النطق هو الذي يفيد المخاطب بالحكم.

2/المبادئ التداولية في تحليل(الرضي):

2- 1 العناصر التداولية الأساسية في تحليل(الرضي):

أ- **الإشارات:** تعد الإشارات من أهم العناصر اللغوية التي يتحدد معناها في إطار المقام وتنتفع الإشارات إلى أربعة أنواع وهي على النحو التالي:

1- المرجع السابق، ص82.

2- المرجع نفسه، ص82.

3- المرجع نفسه، ص175.

4- المرجع نفسه، ص175.

5- نفسه، ص176.

أ-1 الإشارات الشخصية: يقصد بـ" الإشارات الشخصية "العناصر الإشارية الدالة وهي كالتالي:

أ -1-1: الضمائر: يقصد بها الضمائر الدالة على الشخص فالمضمر: «ما وضع لمتكلم، أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً، أو معنى، أو حكماً»¹ .
والمضمرات: «رفع الالتباس، فإن(أنا) و(أنت) لا يصلحان لمعينين، وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: (جاءني زيد وإياه ضربت)، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار»² .

وهناك نصوص تدل عن الوظيفة التداولية للعنصر الإشاري وهنا وهو الضمير .

❖ مسألة استعمال الضمير المنفصل مقام المتصل: لا يجيز(الرضي) "التركيب الإشاري (ضرب أنا) لوجود التركيب "ضربت" ف(ضربت)=(ضرب أنا) في المعنى، وبما أنهما متساويتان في المعنى لجأ(الرضي) إلى الاختصار فوجد أن (ضربت) مختصرة لفظاً من (ضرب أنا)، فالاختصار كما يرى(الأوراعي): «اختزال يقع في القول وليس في الكلام، يحصل بإسقاط مكون أو أكثر من البنية القولية من غير أن يترتب عنه بشهادة دليل سقوط المقابل من البنية الكلامية، ويكون المختزل مع وجود الدليل عليه كالثابت في القول المائل في بنيته»³ .

❖ الموصول أو موصوفه مخبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب: وقد أشار(الرضي)في قوله:«وإن كان الموصول أو موصوفه مخبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب لم يجر الحمل على المعنى، فلا يجوز: "الذي ضربتُ أنا"، والذي ضربتُ أنت"، إذ لا فائدة إذا في الإخبار لأنك إذا قلت: (الذي ضربتُ) فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبقى الإخبار بـ"أنا" لغوا وكذا قولك: "الذي قلت أنت"، فظهر بهذا أن قوله: "القاتلي أنت أنا" ليس بوجه، والوجه أن يقال: "القاتله أنت أنا"⁴ .

فلم يجز(الرضي): (الذي ضربتُ أنا)، (والذي ضربتُ أنت) لعدم تحقق الفائدة في الإخبار، فالإخبار- في الأصل- معلومة يجهلها المخاطب، وبما أن المخاطب على علم بأن

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص401.

2- المصدر نفسه، ج2، ص401.

3-انظر الأوراعي محمد: الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ط1، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2001، ص221.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص28.

(الضارب هو المتكلم) رأى (الرضي) أن الإخبار بـ (أنا) و (أنت) لغوا، وذلك لأن (أنا) و (أنت) هنا ليس توكيدا للضمير المتصل ليكون مقبولا، وإنما أريد أن يكون خبرا.

ولما كان المسند إليه (المبتدأ) متضمنا لضمير المتكلم أو المخاطب كان الإخبار بإعادة الضمير المتضمن غير مفيد، فكان تداوليا غير جائز، ومثل هذا يقال في البنية (القاتلي أنت أنا) فقد تضمن المبتدأ ضمير المتكلم، فكان الإخبار بالصورة الضميرية المساوية إشاريا للصورة المتصلة بالمبتدأ غير مفيد، وكونه غير مفيد يعني أن البنية من الوجهة التواصلية غير جائزة على الجملة حيث يريد (الرضي) أن يقول بأنه يشترط في الخبر (خبر المسند إليه أو ما هو في منزلته) أن يقدم معلومة غير المعلومة الوارد ذكرها مع المبتدأ، لتحدث الفائدة، أما أناخبر بما يساوي المعلومة المذكورة مع المبتدأ، فذلك يعني أنني لم أضف إلى ما لدى المخاطب من معلومات شيئا، إذ نفترض أن المسند إليه - في الأصل - معلومة مشتركة بين طرفي الكلام فكان الأصل أن يأتي الخبر مضيفا ما هو جديد فيكون مفيدا ومن ثم جائز تداوليا، وكذلك قوله (القاتلي أنت أنا) ليس بوجه، والوجه الصحيح لهذا التركيب هو قوله:

(القاتله أنت أنا).

❖ **الفصل بين المبتدأ وخبريه:** وهو ما جاء به (الرضي) أي التركيب الإشاري يقول: «وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو (هذا الحل هو حامض) حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف به شاهدا قطعيا، ولا يتقدم الفصل مع الخبر المقدم نحو (هو القائم زيد) لأنهم من التباس الخبر بالصفة، إذا الصفة لا تتقدم على الموصوف»¹.

ويستند (الاسترابادي) في جواز الفصل بين المبتدأ وخبريه (هذا الحل هو حامض) على قاعدة اللبس، فـ «أمن اللبس» يقوم على مقصد مهم من مقاصد اللغة، هو الإفادة فتحقيق «أمن اللبس» «أهم ما تحرص عليه اللغة؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب»².

1- المصدر السابق، ج2، ص460.

2- بومعزة رابح: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورة البيئة العميقة للصيغ والتراكيب المحولة، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص57.

فاللبس بأي صورة من صوره محذور لأنه يتنافر مع مقاصد اللغة في التعبير عما يختزنه الإنسان من أفكار تعبر عن حاجاته المختلفة، سواء أكان هذا الإنسان مرسلًا، أو متلقيًا. ويرى (رابح بومعزة) في كتابه (التحويل في النحو العربي) أن أمن اللبس في النحو حرية في إدارة الكلام تقديمًا وتأخيرًا وحذفًا وزيادة¹.

كما أن أمن اللبس يعد مطلبًا أساسيًا من مطالب الموقف الكلامي الحي عند مستعملي اللغة وأهم هذه الصورة التطبيقية (المسوغات)، وهي علل تجيز كسر قاعدة الباب العامة من نحو: التقديم والتأخير، والتعريف والتذكير والذكر والحذف في الجمل والوحدات الإسنادية الوظيفية المحولة.

❖ **المضمر لا يؤكد به المظهر:** يقول (الرضي): «ويرد عليهم أن المضمر لا يؤكد به المظهر، فلا يقال: 'جاءني زيد هو' على أن الضمير لزيد ونحن نقول: 'إن زيدا هو القائم' ويرد عليهم أيضا إن اللام الداخلة في خبر 'إن' لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: 'إن زيدا لنفسه كريم'»²، ويقول أيضا: «فلا يقال مثلا: 'هو الذباب يطير'»³، فالضمير (هو) مبهم ويفترض بالخبر (الذباب يطير) أن يكون مفسرا للمبهم ويشترط بالإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتقخير الشأن وعبرة (الذباب يطير) على العكس من ذلك.

ويقول كذلك: «والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتقخير الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به، فلا يقال مثلا: 'هو الذباب يطير'»⁴.

ولما كان التفسير المقدم بالعبارة (الذباب يطير) مما يعلمه المخاطب وغيره لشيوعه لم يكن التفسير معظما للأمر ولا مفخما للشأن، وبذا تنتفي الفائدة (التعظيم والتقخير) فنحكم على التركيب بأنه غير جائز، غير أنه لا بد هنا من أن نضيف بأنه إذا قيلت مثل هذه العبارة في سياق كان فيه موضوع الحديث تافها، وصدرت العبارة من المتكلم فيمكن القول حينذاك بأن المتكلم أراد الاستخفاف بالموضوع ومتناوله:

1- المرجع السابق، ص 57.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 210.

3- المصدر نفسه، ج 3، ص 212.

4- نفسه، ج 3، ص 212.

(هو الأمير مقبل) == (هو الذباب يطير)

(تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن) == (تحقير الأمر وتقليل الشأن)

فالأساس الذي اعتمده (الاستراباذي) في تحليله هو وجود سؤال مقدر، تقول مثلاً: «هو الأمير مقبل كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فيسأل ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل أي: الشأن هذا»¹.

أ-1-2 **النداء**: يعد النداء من الإشارات الشخصية، وهو إشارة إلى المخاطب لتنبيهه أو توجيهه أو استدعائه²، فالنداء لا يفهم إلا إذا اتضح المرجع الذي يشير إليه.

ويرى (مبارك تريكي) أن الجملة الندائية لها أهمية في العملية التواصلية التبليغية باعتبارها وحدة قاعدية في الخطابين الشفهي والكتابي، وكما تكمن أهمية النداء في كون البنية الخطابية أكثر دورانا على الألسنة والأقلام، لما تتمتع به هذه البنية من قدرة على التعبير عن مختلف الأغراض، والمشاعر الإنسانية³، فالنداء هو الطريقة المثلى بصيغته الظاهرة والمحدوفة، وأشكاله المختلفة وأساليبه المتنوعة للتعبير.

وأخيرا يرى (مبارك تريكي) أن النداء من أبرز أدوات التخاطب الخاصة بالعملية التواصلية؛ لأنه يجسد دورة التخاطب⁴.

وينقل (الرضي) قول المصنف، إذ يقول: «والمنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا»⁵، وبخصوص الجانب الإشاري في مسألة النداء نشير إلى جانب من أقوال (الاستراباذي) ومن ذلك:

❖ **مسألة استعمال أسلوب الاستغاثة في النداء العادي الإخباري**: يقول في ذلك: «ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة، فلو قلت: "يا لزيد قد كان كذا" وأنت تحدثه لم يجز»⁶.

1- المصدر السابق، ج 3، ص 212.

2- انظر: نحلة محمود: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية (د ت)، 2002، ص 19.

3- انظر: مبارك تريكي: "النداء بين النحويين والبلاغيين"، مجلة حوليات التراث، مستغانم (الجزائر)، العدد 07، 2007، ص 137/138.

4- المرجع نفسه، ص 138.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 345.

6- المصدر نفسه، ج 1، ص 346.

فلم يجز الرضي(يا لزيد قد كان كذا) لعدم تضمنه معنى من المعاني التي ذكرها من مثل: الاستغاثة والتعجب، والتهديد لأن الاستغاثة - مثلا - لا ينتفع معها - على ما يبدو أن يكون المستغاث في وضع عادي ليكون متلقيا للإخبار العادي فمعنى (الاستغاثة) يقتضي تداوليا وصفا غير عادي، وأن يكون الكلام قصيرا بحيث لا يضيع معه الغرض من النداء.

أ-2 **الإشاريات الزمانية:** «كلمات تدل على زمان يحدد السياق بالقياس إلى زمان التكلم، فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا لم يعرف زمن التكلم التبس الأمر على السامع»¹، فزمن التكلم هو الذي يحدد المقصود من ساعة معينة، فهناك كلمات لا يتضح معناها إلا بالإشارة إلى زمان بعينه بالقياس إلى زمن التكلم أو مركز الإشارة الزمنية، يقول (الرضي): «و (أيان) للزمان، استفهاما كـ "متى" الاستفهامية، إلا أن (متى) أكثر استعمالا وأيضا (أيان) مختص بالأمر العظام نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مَرْسَاهَا﴾» (النازعات: من الآية 42) و: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾» (الذاريات: من الآية 12)، ولا يقال: "أيان نمت"، وكسر همزته لغة سليم»²، فلم يجز (الرضي): (أيان نمت)؛ لأن الحدث المسؤول على زمنه ليس من الأحداث العظيمة ذات الأهمية؛ ومنه يكون استعمال (أيان) مع مثله مخالفا لما يراعيه أبناء البيئة اللغوية عند استعمال الألفاظ للتعبير عن المعاني.

أ-3 **الإشاريات المكانية:** هي عناصر إشارية يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان التكلم، أو مكان آخر معروف للمخاطب والسامع، ويكو لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قربا، أو بعدا أو وجهة³.

فأكثر الإشاريات وضوحا هي كلمات الإشارة نحو (هذا وذاك) للإشارة إلى قريب أو بعيد من مركز الإشارة المكانية وهو المتكلم، وكذا (هنا وهناك)، وهما من ظروف المكان التي تحمل معنى الإشارة إلى قريب أو بعيد من المتكلم أو سائر ظروف المكان مثل (فوق وتحت) (أمام وخلف)، كلها عناصر يشار بها إلى مكان لا يتحدد إلا بمعرفة موقع المتكلم واتجاهه.

وهناك من اتجه - كما يرى محمود نحلة - بتثقل عناصر الإشارة من المكان إلى ما يسمى بالمسافة العاطفية أو الوجدانية بعدا أو قربا، وقد يكون للتقابل الإشاري «أثر حاسم في

1- نحلة محمود: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 19-20.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص 204-205.

3- نحلة محمود: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 232.

فهم بعض الأفعال الشائعة الاستعمال مثل "يأتي" و "يذهب"، فالفعل يأتي يتضمن حركة نحو المتكلم، والفعل "يذهب" يتضمن حركة من المتكلم إلى غيره¹.

❖ **التداولية المكانية بالمفهوم المعنوي لا الحسي:** يقول (الرضي): «فلا تقول: يا هذاك» كما لا تقول: يا غلامك"، ولا: "غلامك قلت كذا" فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في التعبير عنه نحو: (غلامك قال كذا)، وإن لم يمتنع حضوره، إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما أوردت (الكاف) في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان كالموضوع للحضور (من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب) صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد، جئت بعلامته وهي اللام فقلت: "ذلك"²، فاسم الإشارة (هذا) موضوع للمشار إليه القريب أي: (قرب المخاطب من المتكلم) ويشار بـ (الكاف) إلى ما هو بعيد من المتكلم، وباجتماع (هذا) و (الكاف) في قوله (يا هذاك) يتشكل حال المتوسط الذي يجمع بين الحضور والبعد وكأن الشخص قريب وبعيد في نفس الوقت.

أ-4 **إشارات الخطاب:** يذكر (محمود نحلة) أن من الإشارات التي تعد من خواص الخطاب: العبارات التي تذكر في النص مشيراً إلى موقف خاص بالمتكلم فعندما يتحير في أمر معين فإنه يقول: (ومهما يكن من أمر) وعندما يستدرك على كلام سابق أو يضرب عنه يستخدم (لكن) و (بل) وإذا أراد الإضافة إلى ما قاله سابقاً يقول (فضلاً عن ذلك) وقد يعمد إلى تضعيف رأي فيذكر صيغة التمرّض (قيل)، وفي حال ترتيب أمر على أمر يقول (من ثم)³.

❖ **الجمع بين (من) الاستغراقية، و (بل) الاستدراكية:** يقول (الاسترأبادي): «ويجوز العدول عنه للقرينة نحو: "ما جاءني رجل بل رجلان"، و "ما جاءني من رجل" نص في الاستغراق فلا يجوز: "ما جاءني من رجل بل رجلان"⁴، فلم يجز (الرضي)، (ما جاءني من رجل بل رجلان) لأن الإضراب يكون بإلغاء ما قبل بل وإثبات ما بعدها، وهذا أمر بديهي يعرفه المخاطب وكون هدف المتكلم إفهام المخاطب؛ لذا لا يتكلم المتكلم بما يتعارض مع مدركات السامع.

1- المرجع السابق، ص22.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص478.

3- انظر: نحلة محمود: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص24-25.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص156.

ب- قواعد التخاطب في تحليل التراكيب التداولية: يقوم التخاطب على عدة مبادئ تداولية، كل مبدأ منها يضم مجموعة من القواعد التي تضبط العملية التخاطبية، ومن هذه المبادئ:

- . مبدأ " التعاون": المعروف بـ " الجانب التبليغي".
- . والمبدأ الثاني "مبدأ التأدب " المعروف "بالجانب التهذيبي".
- . والثالث "مبدأ القصد" .
- . والرابع "مبدأ الإفادة " .

حيث سنتناول بالدراسة قواعد التخاطب من ناحية نظرية وأخرى تطبيقية. بداية لا بد من الإشارة إلى أن المبادئ الأخرى تقوم على جوانب ليست بالأهمية التي يقوم عليها الجانبان " التبليغي والتهذيبي " والمبادئ الثلاثة هي:

- مبدأ التواجه واعتبار العمل.
- مبدأ التأدب الأقصى واعتبار التقرب.
- مبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص.

ف "مبدأ التواجه واعتبار العمل "قائم على مفهومين أساسيين، أحدهما مفهوم " الوجه" والثاني مفهوم " التهديد".

ف"الوجه" هو عبارة عن الذات التي يدعيها المرء لنفسه والتي لا يريد أن تتحد بها قيمته الاجتماعية وهو على ضربين:

- وجه دافع سلبي يريد المرء به أن لا يعترض الغير سبيل أفعاله.
- ووجه جالب إيجابي يريد المرء به أن يعترف الغير بأفعاله، فتكون المخاطبة هي المجال الكلامي الذي يسعى فيه كل من المتكلم والمخاطب إلى حفظ ماء وجهه ووجه مخاطبه.

أما التهديد فهو الأقوال التي تعوق بطبيعتها إرادات المستمع المتكلم في دفع الاعتراض وجلب الاعتراف.

أما "مبدأ التأدب الأقصى واعتبار التقرب" فإنه مكمل لـ "مبدأ التعاون" فلا داعي لذكره هنا بشكل مفصل.

ويصوغ مبدأه في صورتين اثنتين: إحداها سلبية هي:

"قلل من الكلام غير المؤدب" والثانية إيجابية هي: "أكثر من الكلام المؤدب".

أما مبدأ التصديق واعتبار الصدق، والإخلاص "قيصاغ هذا المبدأ على النحو التالي" لا تقل لغيرك قولاً لا يصدقه فلك" إذ ينبني هذا المبدأ على عنصرين اثنين:

. أحدهما: نقل القول الذي يتعلق بالجانب التبليغي.

. والثاني: تطبيق القول الذي يتعلق بالجانب التهذيبي.

ولقد فصل (عبد الرحمان طه) في كتابه الموسوم بـ(اللسان والميزان أو التكوثر العقلي) جميع المبادئ التي سبق ذكرها.

ب-1 **مبدأ التعاون**: ورد نص هذا المبدأ في اللسانيات الحديثة عند الفيلسوف الأمريكي (بول غرايس) حيث ذكره أول مرة في دروسه المعروفة بـ (محاضرات في التخاطب) ثم ذكره في مقالته الثانية (المنطق و التخاطب) وصيغة هذا المبدأ هي: «ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه»¹.

وقد نقل لنا (عبد الرحمان طه) عن (غرايس): «أن هذا المبدأ يوجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محدداً قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام»².

ويرى (شاهر الحسن) أن المعنى المقصود من العبارة يبني على الاستنتاج، فإذا كان المعنى المستنتج معلوماً للمتكلم والمخاطب فإن هذا الاستنتاج يدخل في إطار الافتراض المسبق، أما

1- وترجمته فوانسواز بـ(قم بمساهمتك في التواصل بالطريقة التي يتخذها الهدف التواصل في الفترة اللازمة) انظر: فرانسواز أرمينكو: **المقاربة التداولية**، ترجمة سعيد علوش، ط1، منشورات مركز الإنماء القومي، 1987م، ص53. وترجمه عادل فاخوري لـ(اجعل مشاركتك على النحو الذي يتطلبه في مرحلة حصولها، الغرض أو المال المسلم به من التخاطب المعقود) ، انظر: عادل فاخوري : **الاقتضاء في التداول اللساني** ، عالم الفكر ، 1989، ص146 . وترجمه صلاح إسماعيل بـ(اجعل إسهامك التخاطبي كما يتطلبه - عند المرحلة التي يحدث فيها- الغرض أو الاتجاه المقبول لتبادل الكلام الذي تشارك فيه) ، انظر: إسماعيل صلاح: **النظرية القصدية في المعنى عند بول غرايس**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون الرسالة الثلاثون بعد المائتين، 2000م، ص87. وفي الموسوعة اللغوية ورد بصيغة: (اجعل إسهامك بقدر ما هو مطلوب ، في المرحلة التي يحدث فيها، من خلال الغاية المقبولة للمناقشة التي تجريها).

انظر: جيفري ليش، وجيني توماس: **(اللغة والمعنى والسياق البراغماتية المعنى في السياق)** الموسوعة اللغوية المجلد الأول ص180.

2- عبد الرحمان طه: **اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي**، ط1، المركز الثقافي العربي - 1998، ص243-246.

إذا كان المعنى المستنتج غير معروف للمخاطب مسبقاً فإن الاستنتاج يدخل في إطار تضمن المحادثة الذي ربطه (غرايس) لمبدأ التعاون¹، ويرفض (جيفري ليش) ما يعتقده العديد من المعلقين أن مبدأ التعاون عند (غرايس) مبني على نزعة إنسانية تعاونية ويرى أن مبدأ التعاون هو ببساطة وسيلة لشرح كيفية وصول الناس للمعاني².

لقد استعمل (غرايس) مصطلح (المعنى الضمني) للحديث عما يمكن أن يوحي به المتكلم فوق ما يصرح به ظاهر كلامه، والمعنى الضمني يعتمد أساساً على مبدأ عام يسمى مبدأ التعاون³، إن الهدف من مبدأ التعاون الذي وضعه (غرايس) أنه أراد أن يضع ضوابط يحقق بها المتكلم فائدة للمخاطب، أو يقيس بها المحلل مدى تحققها اعتماداً على تمسك المرسل بها، وبما أن مبدأ التعاون يهدف إلى غاية تبليغية نقصدها من وراء خطابنا وترتكز بشكل أساسي على دور المتكلم، وما يقدمه من معلومات تساعد مخاطبه على إدراك ما ينوي قوله، أو ما تقوله كلماته، فلا شك أن العملية التواصلية تحتاج إلى شيء من البحث الدقيق الجاد، فمن المعروف أن مبدأ التعاون هو ما أسماه (غرايس) بـ (حكم المحادثة) الذي يفترض أن يكون هناك متكلم ومخاطب وعناصر أخرى - قد تكون استدلالية - تساهم في إتمام العملية التواصلية.

وأدرك (غرايس) أن هناك حالات كثيرة يخفق فيها الناس في مراعاة القواعد واحترامها، وقد ينشأ هذا الإخفاق عن تعمد الكذب، وخداع الآخرين، أو عدم القدرة على التعبير عن المقاصد من وراء الكلام تعبيراً واضحاً⁴، ولكنه صب معظم جهده على الحالات التي يعجز فيها المتكلم عجزاً بيناً عن ملاحظة القواعد رغبة منه في حث السامع على أن يلحظ معنى إضافياً يختلف عن المعنى الذي تعبر عنه كلماته.

هذا ويتحقق الاقتضاء التخاطبي بطريقتين:

. الطريقة الأولى: هي الامتثال لقواعد التخاطب ومراعاتها.

. أما الطريقة الثانية: فهي الخروج عن قواعد التخاطب وكسرها.

1- ينظر: شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن. سنة 2001م، ص 168-169.

2- ينظر: جيفري ليش وجيني توماس: (اللغة والمعنى والسياق، البراغماتية المعنى في السياق) الموسوعة اللغوية، المجلد الأول، ص 179-181.

3- ينظر: براون، وبول: تحليل الخطاب: ترجمة محمد الزليطي، ومنير التريكي، ط1، جامعة الملك سعود، 1997م، ص 40.

4- إسماعيل صلاح: النظرية القصدية في المعنى عند بول غرايس، ص 89.

ب-1-1 قاعدة الكم: تعد "قاعدة الكم" القاعدة الأولى من قواعد التخاطب التي وضع أسسها (غرايس) إذ تنص هذه القاعدة على أن تكون المساهمة إخبارية دون زيادة أو نقصان أي تقديم المتكلم المعلومة لمخاطبه بالقدر المطلوب، وإذا تعدى ذلك بالزيادة أو النقصان أدى تعديه إلى خرق هذه القاعدة، وقد وجدت هذه القاعدة صدى لها واستعمالا لدى الدارسين ومن هؤلاء: (شاهر الحسن) في كتابه "علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية" وقد جاء ذكرها عنده كما يأتي: «أن تكون مساهمة المتخاطبين بالقدر الكافي دون زيادة أو نقصان»^{1*}

وتتضح كمية المعلومات التي يقدمها (الرضي) لمخاطبه لاستمرار العملية التواصلية في قوله: «وقد تعطف مضارعا على مضارع، وهو قليل نحو: "أقوم، لا أقعد"، والمجوز: مضارعة للاسم، فكأنك قلت: "أنا قائم لا قاعد"»²، حيث فسر (الرضي) قلة هذا (أي عطف المضارع على المضارع بلا النافية) ومخالفته على أساس أن التبليغ بالجملة الاسمية، التي تفيد الإثبات ساعة التكلم غير التبليغ بالمضارع الذي من شأنه أن يفيد غير التبليغ بالمضارع والذي من شأنه أن يفيد تزجية الحدث شيئا فشيئا، أو أن الحدث مما هو نعت، ووقوعه على نحو متكرر يمكن أن يحمل هذا على "مبدأ التعاون"، وفي موضع آخر يقول أيضا: «فلا تقول: "جاءني العبد كله"، و"ذهب زيد كله"، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء بأن يجيء بعض منه، ولا يجيء الباقي، فعلى هذا القياس: لا يقال: "اختصم الزيدان كلاهما"؛ لأن (الزيدان) لا يصح افتراقهما بالنظر إلى الاختصاص، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين، أو أكثر فلا يصح أن

1- شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، ص 169.

* (جيفري ليش) في "اللغة والمعنى والسياق" وجاء ذكرها كما يأتي: "اجعل إسهامك إخباريا بالقدر ما هو مطلوب لغرض المحادثة الجارية ولا تجعل إسهامك أكثر مما هو مطلوب". جيفري ليش: اللغة والمعنى والسياق ص 180.

(فيليب بلانشيه) في كتابه "التداولية من (أوستن إلى غوفمان) الذي ذكرها على النحو الآتي: "تقول ما هو ضروري بالضبط ولا تزيد أكثر مما هو ضروري"، انظر: فليب بلانشيه: "التداولية من أوستن إلى غوفمان": ترجمة وتحقيق صابر حباشة، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، سنة 2007 م، ص 84.

دومينيكي في كتابه "المصطلحات المفاتيح" وقد أطلق عليها "الحكم الحديثية" ومن تلك الحكم "التحلي بالصدق، انظر: دومينيكي مانغو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، ط1، الدار العربية للعلوم، 2008م، ص 3، صلاح إسماعيل في كتابه: النظرية القصدية في المعنى عند غرايس، إذ ترتبط مقولة الكم لديه بكمية المعلومات التي يجب تقديمها في التخاطب وتحقق بقاعدتين: الأولى: -اجعل إسهامك التخاطبي بالقدر المطلوب بغية تحقيق الأغراض الحالية للتخاطب الثانية: - "لا تجعل إسهامك التخاطبي إخباريا أكثر مما هو مطلوب، انظر: صلاح إسماعيل: النظرية القصدية في المعنى عند غرايس، ص 88.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص 187.

يقال: "اختصم زيد وحده"¹، وهنا فسر (الاستراباذي) عدم جواز التركيب (جاءني العبد كله وذهب زيد كله) من حيث تضمنه التوكيد بـ(كل) بالاستناد إلى ما هو متعارف عليه بين أبناء البيئة اللغوية بأن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء والذهاب وهذا أمر يفترض -تداوليا- أن كلا من المرسل والمتلقي في البيئة الواحدة يعلمه ويبني على أساسه كلامه التبليغي، كما فسر عدم جواز (اختصم الزيدان كلاهما) من حيث التوكيد بـ(كلا) بأن فعل الاختصام يحدث بين اثنين، وزيادة (كلاهما)، أو (وحده) في (اختصم زيد وحده) مخالف للعرف اللغوي ومخالف لقواعد التخاطب، لأن المخاطب على معرفة تامة بما يفيد فعل الاختصام، ومن هنا كانت إضافة ألفاظ مثل (كله) و (كلاهما) و (وحده) تتعارض مع ما يعرفه كل من طرفي الخطاب عن الكيفية التي يجب أن يرد عليها التركيب بالاستناد إلى طبيعة معناه ذل المعنى المقتضي لوجوده طرفين لتحقيقه.

❖ **بيان مواضع دخول (الفاء) في جواب الشرط:** وفي سياق حديثه عن (بيان مواضع دخول الفاء في جواب الشرط) يقول (الرضي): «ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز (إن لا ضرب ولا شتم) لقلة دخولهما في الماضي، فعلى هذا لا نقول: "إن ستفعل وإن لن تفعل وإن ما تفعل وإن قد فعلت، وإن قد تفعل وإن ما فعلت"²، فتفسيره يستند إلى أن معلومات مشتركة يفترض بطرفي الخطاب أن يكونا على علم بها على نحو يسهل التواصل بينهما تسهيلا يقوم على "مبدأ التعاون" الذي يقضي بعدم احتواء التركيب على معلومة تتعارض مع ما استقر لدى أبناء البيئة اللغوية من كفيات التراكيب والمعاني التي يفترض أن تؤديها.

❖ **تأنيث ألفاظ العدد باعتبار المعداد:** وفي موضع حديثه عن (تأنيث ألفاظ العدد باعتبار المعداد) يقول (الاستراباذي): «أما جمع المذكر السالم فلا يقع مميزا للعدد عند (سيبويه)، إن كان وصفا، إلا نادرا فلا يقال: "ثلاثة مسلمين" ولا "ثلاثة مسلمات" إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم، فلذا لا نقول في الجمع المكسر وصفا: "ثلاثة ظرفاء"³، حيث فسر ندرة وقوع جمع المذكر السالم مميزا للعدد في حال كونه وصفا على أن التبليغ بالتمييز يعتمد على تعيين الجنس، وأن الصفات تخلو من

1- المصدر السابق، ج2، ص391.

2- المصدر نفسه، ج4، ص372.

3- المصدر نفسه، ج4، ص244.

هذه الفائدة (تعيين الجنس) بالإضافة إلى أن أكثر ما يعتمد على العموم لذلك لم يجر أيضا في الجمع المكسر (ثلاثة ظرفاء) لعدم تحقق الفائدة المرجوة من الجمع (جمع المذكر السالم وجمع التكسير)، وهذا يعني ضرورة تجنب طرفي الكلام لما يقلل من فائدة الكلام كالتمييز بالوصف الذي لا يعتني عادة بتعيين الجنس الذي يفترق إليه العدد.

ب-1-2 قاعدة الكيف: تعد قاعدة الكيف القاعدة الثانية من قواعد التعاون التي وضع أسسها (غرياس)؛ إذ تنص هذه القاعدة على «لا تقل ما تعلم كذبه، ولا تقل ما ليس لك عليه بينة»¹ وهناك ترجمة بالنوعية من مثل: (شاهر الحسن) إذ يقول: «قاعدة النوعية: (maxim of quality)، وتنص على أن تتصف مساهمة المتخاطبين بالصحة، فلا تحتوي أفكارا أو شيئا لا تعززه الشواهد»².

يقول (الرضي): «واعلم أنه لا يجوز نحو: (من عمرو وهذا زيد الرجلين الصالحين) على القطع؛ لأنك لا تثني إلا على من أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة»³، فهنا فسر عدم جواز (من عبد الله، وهذا زيد الرجلين الصالحين) على القطع؛ لأن التبليغ يقوم على معرفة المتكلم بما هو ثابت ومعلوم لديه، وهذا يتطلب من المتكلم عدم خلط من يعرف بمن لا يعرف فالمسؤول عنه في قوله (من عبد الله) غير معروف لدى المتكلم في حين أن إشارته إلى زيد (هذا زيد) يعني بالضرورة أن المذكور معروف لديه، من هنا كان استعمال النعت المقطوع غير مناسب لأنه يقدم معلومة غير صحيحة، أو معلومة تحتوي على ما يتناقض، أو على من لا يعرفه المرسل فلم يجر التركيب السابق بناء على عدم وجود البينة في الجمع بين شيئين الأول يعلمه المتكلم والثاني يجهله.

❖ وفي سياق حديثه عن (الصلة والعائد): يقول (الرضي): «إن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم: أن الحكم الذي تضمنته الصلة، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: (أنا الذي دوخ البلاد) إلا لمن يعلم أن شخصا دوخها»⁴، فهنا فسر عدم جواز (أنا الذي دوخ البلاد) على

1- عبد الرحمان طه: اللسان والميزان، ص 238.

2- ينظر: شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية، ص 169.

3- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 2، ص 320.

4- المصدر نفسه، ج 3، ص 09.

أساس أن الصلة يجب أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قلب ذكر الموصول وأن الحكم الذي تضمنته الصلة معروف لدى المخاطب حسب اعتقاد المتكلم، فهو على هذا لم يجز (أنا الذي دوخ البلاد) إلا في ظل ظرف يتساوى فيه المتكلم والمخاطب في العلم بمن يصفه الموصول مع صلته.

ب-1-3 قاعدة علاقة الخبر: * تنص هذه القاعدة على «ليناسب مقالك مقامك»¹.

بمعنى آخر (كن ملائماً) ويترجم (عادل فاخوري) هذه القاعدة بـ (مقولة الإضافة) وتتفرد بقاعدة واحدة وهي: «اجعل مشاركتك ملائمة»².

ويرى أن هذه المقولة المجملة تخفي كثيراً من المشاكل منها:³

- معرفة طرق افتتاح الكلام.

- معرفة أنواع التدخل المناسب.

- تغيير موضوع المحادثة.

- حسن التخلص واختتام التخاطب.

❖ **نائب الفاعل:** يقول (الرضي) في حديثه عن (نائب الفاعل): «وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال: "ضرب شيء"، و"جلس مكان" أو "زمان" أو في "موضع"؛ لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل، ولا فائدة متجددة من ذكرها»⁴.

فالأصل في الكلام حصول الفائدة، وتُشترط الفائدة المتجددة في كل خبر معلوم لدى المتلقي، أو مثله لا ينكر؛ يعني ذلك أن المتكلم لم يقدم للمتلقي ما يفترضه تداول الكلام من فوائد تستدعي من المتلقي ردوداً أو مواقف، ولما كانت مثل الأخبار المذكورة أعلاه مما هو معلوم، أو مما لا ينكر مثله، انتفت الفائدة، واقتضى التحليل التداولي الحكم على مثلها بعدم الفائدة نظراً إلى قاعدة (اجعل مشاركتك ملائمة) لم تتحقق وعليه يكون المتكلم قد خرق قاعدة الخبر القائلة (ليناسب مقالك مقامك).

* فقد ورد ذكرها (مسعود صحرأوي) في كتابه "التداولية عند علماء العرب" ص33، على النحو الآتي: مسلمة الملاءمة: وهي عبارة عن قاعدة واحدة "لتكن مشاركتك ملائمة".

1- عبد الرحمان طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص238.

2- عادل فاخوري: الاقتضاء في التداول اللساني، ص147.

3- المرجع نفسه، ص147.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص130.

❖ **خصائص أفعال القلوب:** وفي حديثه عن (خصائص أفعال القلوب) يقول (الرضي): «اعلم أن حذف مفعولين معا في باب (أعطيت)، يجوز بلا قرينة دالة نعينها فتحذفها نسيا منسيا تقول: (فلان يُعطي ويكسو) إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب (علمت وظننت) فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، فلا تقول (علمت ولا ظننت) لعدم الفائدة؛ لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم، أو ظن، فلا فائدة في ذكرها من دون مفعولين»¹، فقد فسر عدم جواز حذف مفعولي (علمت وظننت) بأن البيئات اللغوية لا تخلو من استعمال هذين المفعولين (علمت وظننت) فبدون ذكر المفعولين لا يتحدد قصد المتكلم من خطابه.

فالتبليغ قائم على ذكر الفائدة من الخطاب، ولا تتحقق الفائدة إلا بذكر المفعولين حتى يتمكن السامع من إدراك ما يقصده المتكلم من خطابه، فأن يكون من إنسان معين إعطاء وكساء لآخرين فذلك مما قد ينكر مثله، ولو لم يذكر مفعولا لكل من الفعلين، غير أنه وقع (العلم أو الظن) من إنسان مما لا ينكر مثله، ولا ينكر مثله إلا بقيد مفعولي كل منهما، وعليه لا تكون المشاركة ملائمة لعدم ذكر مفعولي (علم) و (ظن)، في حين تكون المشاركة ملائمة في الإبلاغ بكل من (يعطي) ، و (يكسو) ولو لم يذكر مفعول كليهما، وعليه يكون الإبلاغ بمجرد (العلم) و (الظن) غير مقبول تداوليا، في حين هو مقبول تداوليا عند الإبلاغ بمجرد (الإعطاء) و (الكساء).

ب-1-4 قاعدة جهة الخبر: * وهذه القاعدة لا تهتم كسائر القواعد بما هو مقول أو منطوق بل بكيفية قوله، أو النطق به²، وتضم هذه القاعدة عدة قواعد:³

- لتحترز من الالتباس.
- لتحترز من الإجمال.
- لتتكلم بإيجاز.

1- المصدر السابق، ج4، ص154.

* فقد ورد ذكر هذه القاعدة عند (مسعود صحرابي) في كتابه "التداولية عند علماء العرب"، ص34، على النحو الآتي: "مسلمة

الجهة"، التي تنص على الوضوح في الكلام، وتنفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ- ابتعد عن اللبس، ب - تحرر بالإيجاز، ج- تحرر الترتيب.

2- عادل فاخوري: الاقتضاء في التداول اللساني، ص147.

3- عبد الرحمان طه: اللسان والميزان، ص238-239.

- لترتب كلامك.

تتجلى القواعد السابقة الذكر، التي وضعها (غرايس) على نحو ما في كلام (الرضي) في "شرحه على الكافية"، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي: يقول (الاسترأبادي): «أما إذا ألبس فالمطابقة لا غير، فلا يجوز (زيد طيب أبا) و (أنت تريد آباء أو أبوين) وكذا لا تقول: (طاب زيد دارا) وأنت تريد دارين، قال تعالى: ﴿وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا﴾ (القمر: من الآية 12)، وأما قول الحطيئة: (البسيط): والأكرمين إذا ما ينسبون أبا¹، فإنما وحد الأب فيه، لأنهم ماتوا أبناء أب واحد»².

هكذا فسر (الرضي) عدم جواز (زيد طيب أبا) و (طاب زيد دارا) بناء على عدم مطابقته لقصد المتكلم، هذا الإجمال الذي قد يقوم به المتكلم يؤدي إلى الالتباس، فيظن أن أبا واحدا قد طاب من آباءه لأن المعنى الذي يصل إليه المتلقي لن يكون هو مراد المتكلم، فالمتكلم يقصد الجمع أو التنثية، أما إجازة (الرضي) الأفراد في قول الحطيئة: (والأكرمين إذا ما ينسبون أبا) فلأن المقصود بـ (أبا) أنهم أبناء أب واحد، فلا داعي للتنثية أو الجمع.

❖ **خبر (كان) وأخواتها:** وفي سياق حديثه عن (خبر كان وأخواتها) يقول (الرضي): «فمما قيل إنه من خصائص ما ذهب إليه (ابن درستويه) وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال: (كان زيد قام*)، ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغوا، فينبغي أن يقال: (كان زيد قائما أو يقوم) وكذا ينبغي أن يمنع نحو: (يكون زيد يقوم) لمثل تلك العلة سواء»³.

لقد فسر عدم جواز (كان زيد قام، ويكون زيد يقوم) بالاستناد إلى ترتيب الكلام فلا يجوز الإخبار عن (كان) بالماضي لأن (كان) دالة على الماضي، ولا يجوز الإخبار عن (يكون) بالمضارع لأن (يكون) دالة على الحاضر أو التجدد، فعلى هذا يكون التبليغ بترتيب الكلام على نسق يكون فيه الإخبار مخالفا لزمن الفعل (كان، يكون).

1- ديوان الحطيئة، شرح يوسف عيد، ط1، دار الجيل، بيروت، 1992 م، قصيدة (طافت أمامه بالبركان)، البيت 19 ص25، وجاء الشطر الأول في الديوان على النحو الآتي: سيرى أمام فإن الأكثرين حصى.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص113.

* قد ورد في كلام القدماء مثل (كان قتل) ومثل هذا في الواقع مقبول لأن فيه إشارة لماض بعيد في سياق الإشارة إلى حدث ماض غير أنه أقرب من ذلك.

3- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص198.

❖ لا يسوغ الفصل إلا لتعذر المتصل: وفي سياق حديثه عن (لا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل) يقول (الرضي): «ولا يجوز أن تقول: (الذي علمته زيدا أبوك)، ولا: (الذي أعطيته زيدا عمرو) لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول، فأما إذا لم يلتبس، فالاتصال في باب (أعطيت) أولى، والانفصال في باب (علمت)، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: (أعطيت زيدا درهما) فقولك: (الذي أعطيته زيدا درهم) أولى من قولك: (الذي أعطيت زيدا إياه درهم)؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جواز المنفصل، فتوطئة لإزالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو: "أعطيت زيدا عمرا"¹.
لقد فسر عدم جواز (الذي علمته زيدا أبوك، والذي أعطيته زيدا عمرو) بالتباس المفعول الثاني بالأول، من حيث كان كل من المفعولين يصلح أن يكون مفعولا أول، أو مفعولا ثانيا، وعلى هذا يخلو الكلام من الترتيب المناسب الذي يمنع اللبس.
و"الترتيب" أحد القواعد الجزئية المتفرعة عن قاعدة "جهة الخبر" وإن قدرة المتكلم على الإتيان بالتركيب مرتبا على نحو يزيل اللبس أولى بل ألزم، فالتبليغ يجب أن يكون واضحا.
ويرى (الرضي) أن استعمال التركيب (الذي أعطيته زيدا درهم) أولى من استعمال التركيب (الذي أعطيت زيدا إياه درهم)؛ لأن التقدير على المتصل لا يترتب عليه فساد اللفظ والمعنى فساد اللفظ من حيث كان اتصال الضمير بالفعل ممكنا، وفساد المعنى من حيث إمكان (إياه) على غير (درهم).

ب-2 مبدأ التأدب:

يعد التأدب المبدأ الثاني الذي ينبني عليه التخاطب بعد (مبدأ التعاون) فقد أرست قواعده: (روبين لاكوف) في مقالته الشهيرة (منطق التأدب) وصيغته «لتكن مؤدبا»²، ويقتضي هذا المبدأ التزام المتكلم والمخاطب في تعاونهما على تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام، من ضوابط التهذيب ما لا يقل عما يلتزمان به من ضوابط التبليغ.

ب-2-1 قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التأدب: لقد فرعت (لاكوف) على "مبدأ التأدب" القواعد التهذيبية الثلاث الآتية: "قاعدة التعفف" و"قاعدة التشكيك"، و"قاعدة التودد".

1- المصدر السابق، ج3، ص 171-172.

2- طه عبد الرحمان: اللسان والميزان، ص 240.

وستقتصر الدراسة على دراسة القاعدتين (قاعدة التشكيك وقاعدة التودد) وإهمال قاعدة التعفف*.

❖ **قاعدة التشكيك:** وتتص القاعدة على "لتجعل المخاطب يختار بنفسه"¹، وتقتضي هذه القاعدة بأن يتجنب المتكلم أساليب التقرير ويأخذ بأساليب الاستفهام كما لو كان متشككا في مقاصده بحيث يترك للمخاطب مبادرة اتخاذ القرارات²، وتقابل اللفظة الأجنبية (Formality) باللفظة العربية 'التعفف' وإن كان المقابل الحرفي هو 'التأدب بالآداب العامة'، وذلك لما في مصطلح التعفف من معنى عدم الإلحاح على الغير، ولم تجد الدراسة تحليلات الاستراباذي ما يعين في التمثيل لـ (قاعدة التعفف) في الدرس التداولي.

❖ **(همزة) التسوية و(أم) التسوية:** ففي سياق حديثه عن (همزة التسوية وأم التسوية) يقول (الرضي): «ولو قلت: "أزيد أفضل أو عمرو" لم يجز، إلا إذا كان المفضل معلوما للمخاطب، إذ المعنى: "أأحدهما أفضل" وذلك إنما يكون إذا قال لك مثلا، شخص: "رجل أفضل من بكر"، ثم حضر زيد وعمرو، فنقول: "أزيد أو عمرو أفضل" أي: "أأحدهما أفضل من بكر"»³.

وهنا فسر (الاستراباذي) عدم جواز (أزيد أفضل أو عمرو) على أساس أن المفضل غير معلوم عند المخاطب من حيث كان شخصا ثالثا غير المذكورين في التركيب، فاختيار المخاطب أفضلية أحدهما على الآخر يجب أن تكون مقرونة بما لديه من معرفة مسبقة عما يقصده المتكلم.

*تتص قاعدة التعفف على "لا تفرض نفسك على المخاطب" إذ توجب قاعدة التعفف على المتكلم ألا يستعمل من العبارات إلا ما يمكنه من حفظ المسافة بينه وبين المخاطب، وهذا يتطلب عدة أمور على النحو الآتي:

- أ- المتكلم لا يفتح مخاطبه بما يكشف أحوال أحدهما للآخر.
- ب - يتجنب المتكلم الصيغ التي تحمل دلالة وجدانية مثل أفعال القلوب.
- ج - المتكلم لا يحمل مخاطبه على ما يكره.
- د - يحترز المتكلم من استعمال عبارات الطلب المباشر.
- هـ- لا يقتحم عليه شؤونه الخاصة إلا بالاستئذان قبل الكلام فيها والاعتذار بعده. انظر: طه عبد الرحمان: اللسان والميزان ص240.

1- المرجع نفسه، ص241.

2- المرجع نفسه، ص241.

3- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص449.

فالمعنى المرتب على (أأحدهما أفضل) هو وجود رجل معروف لدى المتكلم والمخاطب هو (بكر) فيكون المعنى (أأحدهما أفضل من بكر)، ففي هذه الحالة يكون التركيب صحيح الاستعمال بناء على الحوار المذكور سابقا.

❖ **معاني حروف الجر (حرب الباء):** وفي سياق حديثه عن (معاني حروف الجر) حرف (الباء) يقول (الرضي): «وزائدة في الخبر والاستفهام ب "هل"، لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال: (أزيد بقائم) كما يقال: "هل زيد بقائم؟"»¹، فهنا ذكر جواز دخول الباء الزائدة على الاستفهام بـ(هل) وعدم دخولها على الاستفهام بالهمزة، لأن المعنى المترتب على الاستفهام بـ"هل" غير المعنى المترتب على الاستفهام بالهمزة.

فوقوع زيد بعد الهمزة يجعل التكملة بـ"أم" واقعا بعد اسم آخر ممكنا، فيكون المراد بالاستفهام (التصور) في حين لا يقصد بالاستفهام بـ"هل" إلا التصديق فاحتمال إرادة المتكلم معنى التصور يمنع من زيادة (الباء) في الخبر، لأنها إنما تزداد على الخبر الذي تأكد أنه خبر وذلك يكون في التصديق لا في التصور المحتمل بعد الهمزة.

ب-2-2 قاعدة التودد: تنص القاعدة على (لتظهر الود للمخاطب)²، وتوجب هذه القاعدة على المتكلم أن يعامل المخاطب معاملة الند للند أي أن يجعل المتكلم مخاطبه في مستواه - وهو يخاطبه - فلا يشعره بأنه (أي المخاطب) أدنى منه (أي المتكلم)³؛ إذ لا تفيد هذه المعاملة إلا إذا كان المتكلم أعلى مرتبة من المستمع أو في مرتبة مساوية مرتبته ومتى قام المتكلم بشروط المعاملة بالمثل، مستعملا لذلك الأدوات والأساليب والصيغ التي تقوي علاقات التضامن بينهما نحو: استخدام ضمير المخاطب، فالمخاطب يأنس ويطمئن اطمئنانا إلى ما يبديه له المتكلم من ثقة وعناية.

❖ **الجوامد الواقعة صفة:** وفي سياق حديثه عن (الجوامد الواقعة صفة) يقول (الرضي): «ويجوز على ضعف: (أنت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل)، ولا تتبع غير الجنس، فلا يقال: (أنت زيد كل الرجل) وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظي فهذا لم

1- المصدر السابق، ج4، ص282.

2- طه عبد الرحمان: اللسان والميزان، ص241.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص241.

يحسن: "أنت المرء كل الرجل"، وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل¹، فهنا يرى أن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة (كل، وجد، وحق) كالتأكيد اللفظي، فالتأكيد اللفظي عبارة عن تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل، إذ ليس مناسبا أن يقال (أنت زيد كل الرجل)؛ لأن لفظ (زيد) لا يوحي بمعنى الرجولية حتى يؤكد بها، فالتأكيد تقوية المعنى في الذهن ولفظ (زيد) لا يفيد معنى الرجولية ليكون في التأكيد بـ (كل الرجل) تقوية لمعنى سابق (هو الرجولية لم يؤده لفظ زيد).

❖ **فعل التعجب:** يقول (الرضي): «ثم إن (الزجاج) اعتذر لبقاء (أحسن) في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل أي: (يا حسن أحسن بزيد) وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضا نحن نقول: (أحسن بزيد يا عمرو)، ولا يخاطب شيئا في حالة واحدة إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحي، ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال: (ما أحسن رجلا) لعدم الفائدة فإن خصصته بوصف نحو: (رجلا حاله كذا جاز)²، فهنا يشير (الرضي) أن الخطاب لمصدر الفعل فيه تكلف، وسماجة من حيث المعنى، وأن التكلف والسماجة لا ينسجمان مع المخاطب فالمتكلم يوجه خطابه لمصدر الفعل (يا حسن أحسن بزيد) ولا يخاطب شيئا في حالة واحدة؛ إلا إذا كان في ذهن المخاطب والمتكلم أن خطاب الحسن قد انمحي، في هذه الحال يمكن الحكم على صحة التركيب، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون المتعجب منه مختصا حتى تتم الفائدة.

فعندما يتعجب المتكلم من أمر ما يقول: (ما أحسن رجلا) لا تتحقق الفائدة، وحتى يصبح الأمر مفيدا بالنسبة للمخاطب على المتكلم أن يخصص المتعجب منه بالوصف (ما أحسن رجلا حاله كذا)، فبهذا الوصف تتحقق الفائدة لدى المخاطب.

ب-3 مبدأ القصد (الغرض): يراد بالقصد: الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وقد فرق (أبو هلال العسكري) بين القصد والإرادة يقول: «أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر والقصد

1-الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص17.

2- المصدر نفسه، ج4، ص235.

أيضا إرادة المتكلم الفعل في حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدا ألا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غدا»¹.

فالقصد - كما يرى العسكري - قائم فعل المتكلم وإرادته له في وقته الذي ينطق به. ويرى (طه عبد الرحمان) في مبدأ القصدية ومقتضاه «أنه لا كلام إلا مع وجود القصد وصيغته هي: الأصل في الكلام القصد»².

ومما لا شك فيه أن ما قصده (طه عبد الرحمان) مطابق لما قصده (أبو هلال العسكري) أن المتكلم عندما يتكلم في أي موضوع كان في لحظة معينة فهو يقصد ما يقوله فالتكلم لا يتكلم إلا وهو قاصد وإلا ما هو الداعي للكلام؟ ففي كل عملية تواصلية نقوم بها بشكل يوحي يتطلب منا الأمر قبل كل شيء أن نتوجه إلى الطرف الآخر (المخاطب أو المتلقي)، فقد اعتمد (النحاة العرب) ولاسيما (الوظيفيين) منهم على مبدأ: «مراعاة غرض المتكلم من كلامه»³، بوصفه قرينة تداولية قوية في الدراسة اللغوية، وللقصد عند (أحمد بن فارس) مفهوم متصل بالغرض الذي من أجله يستخدم اللفظ الموضوع للدلالة على المعنى المقصود، لذلك اعتبر أن «المعنى هو القصد المراد، ويقال: 'عنيت بالكلام كذا' أي: قصدت وعمدت»⁴.

ويعلق (خالد ميلاد): على ما ذكره (أحمد بن فارس) أن القصد بهذا المفهوم متلبس بمعاني النحو الثواني المتولدة من استخدام النحو ومعانيه وتوخيها في معاني الكلم النظم الأغراض بحسب تلك الأحكام والمعاني⁵.

ويضيف (خالد ميلاد) في موطن آخر أن القصد «مفهوم يخرج النحو والإعراب من طبيعتها الشكلية المجردة لجعلها بينيان على ما ينشئه المتكلم المعرب عن علاقات مع الكون الخارجي

1- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت)، ص 103.

2- عبد الرحمان طه: اللسان والميزان، ص 103.

3- صحراوي مسعود: التداولية عند العرب، ص 201.

4- أحمد بن فارس: الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق أحمد حسن بسبح، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 1997، ص 144.

5- ينظر: ميلاد خالد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ط1، جامعة منوب، تونس، 2001، ص 570.

في المقامات المختلفة وهو مفهوم يقحم المتكلم في عمل الإعراب ويبيئه في مستوى الإنجاز مركزا محوريا عند إنشاء المعاني¹.

ويرى (محمود نحلة) أن القصد وجهة نظر الأصوليين محدد عند المتكلم وثابت لا يتغير وهو يتخذ من الوسائل الكلامية والمقامية ما يعين السامع على إدراك ما يريد ولكن مراتب السامعين تتفاوت في إدراك مقصود المتكلمين تبعا لتفاوت قدراتهم العقلية واللغوية والثقافية²، كما يرى أن القصد قد يلتبس على بعض أهل اللغة إذا وقف عند المعنى الأصلي للألفاظ دون إدراك للمعنى الاستعمالي، ويصنف (عزمي إسلام) المعنى صنفين أساسيين هما: "المعنى الخاص بالألفاظ".

. "والمعنى الخاص بالعبارة " بوصفها مركبات أو سياقات ذات معنى.

ويشير (عزمي إسلام) أن المعنى الخاص بالألفاظ ينقسم إلى قسمين:

الأول: "المعنى اللفظي": وهو خاص بمعاني الألفاظ المفردة وما يفهم منها، وما تدل عليه فالمعنى اللفظي طبقا لرأي (الجرجاني) هو المفهوم أو الدلالة.

. أما الثاني فهو "المعنى السياقي": يتعلق بمعاني الجمل والعبارات حين ترد وتتنظم في سياقات هي الجمل والعبارات المختلفة³.

ويذكر (عزمي إسلام): أن معنى الصورة اللغوية عند (بلومفيلد) هو الموقف الذي ينطق به المتكلم والاستجابة التي تحدثها الصورة اللغوية في السامع فالمعنى عنده في هذه الحالة يتلخص في الموقف (situation) فضلا عن استجابة لهذا الموقف⁴.

كما يرى (القاضي عبد الجبار): «أن القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه على نفس مستوى الاعتبار الذي للمواضعة معتمدا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمانة لما يريد المتكلم بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده»⁵.

1- المرجع السابق، ص 237.

2- ينظر: محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي العام، ص 89-91.

3- انظر: عزمي إسلام: مفهوم المعنى دراسة تحليلية، الكويت: سنة 1985م، ص 26.

4- المرجع نفسه، ص 38.

5- القاضي أبو الحسن عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، ط1، مطبعة دار الكتاب وزارة الثقافة، 1960، ج1، ص 350.

فالكلام - كما يرى عبد السلام المسدي- يختلف قوة وضعفا بحسب علمنا واعتقادنا في حال المتكلم فإذا قوي عندنا أنه ممن لا يلبس ولا يكذب قوي في كونه أمانة، فلو لم يكن من حقه أن يدل إذا علم من حال المتكلم ما وصفناه لم يجب أن يقوي الظن عنده؛ لأن كونه أمانة في هذا الوجه كالتابع دلالة أو لكونه طريقا للعلم¹.

وقد أشار (حميد لحميداني): إلى وجود ألفاظ ومصطلحات تدل على القصد وهي خاصة بالمتكلم من مثل: "أراد، عمد، المراد، المقصود، الفائدة، الغرض، التدقيق"².

وقد اتخذ مفهوم القصد في النظرية اللغوية العربية أبعادا مهمة ووجوها من الاتساع والضيق تختلف باختلاف السياقات النظرية التي استخدم فيها.

ب-3-1 العبارات الدالة على قصد المتكلم في (شرح الكافية): لقد تناول (الرضي) كلمات عديدة دالة على الغرض في مواطن عديدة منها: "القصد" و"المقصودة"، و"الفائدة" و"أراد"، و"المراد"، و"عمد"، وكثيرا ما استعمل الفعل (يعني) مرادفا للفعل يقصد كما في الجملة «أنا أعني أن أزورك غدا»³.

واستنتج بعضهم من هذا الاستعمال أن معنى الجملة يتم تحليله في حدود قصد المتكلم⁴؛ إذ نجد (الرضي) أكثر من استخدام كلمة (أعني، ويعني) كثرة واضحة، وقد ذكرنا في مواطن سابقة الفرق بين (أراد) و(قصد) بأن القصد مختص بفعل القاصد دون غيره وإرادته الفعل في حال إيجاده فقط، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر.

فعلى هذا يعد القصد عنصرا محدد، لا يمكن تجاوزه فخطوطه واضحة، وخير مثال على ذلك ما ورد في (لسان العرب) إذ يقول (ابن جني): «أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور هذا أصله في الحقيقة؛ وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل»⁵.

1- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 152.

2- انظر: حميد لحميداني: "المقصدية ودور المتلقي عند عبد القادر الجرجاني" أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، 2000، ص 150.

3- عبد الحق صلاح إسماعيل: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، 1993، ص 279.

4- المرجع نفسه، ص 279.

5- ابن منظور: لسان العرب مادة (قصد).

وقد جمع (الرضي) بين القصد والفائدة والإرادة في مواطن كثيرة ولكل من ذلك مقصد تداولي يسعى إلى إيضاحه من خلال عباراته المستخدمة في هذا المقام، ويجدر بنا أن نقوم بعملية رصد لهذه العبارات ومن ثم تحليلها وبيان الجانب التخاطبي فيها. وتعددت عبارات (الرضي) في الإشارة إلى القصد، أو غير القصد لإتمام العملية التواصلية القائمة على مدى عنايته بالغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه ومن العبارات:

❖ **المبتدأ والخبر:** يقول (الاسترأبادي) في سياق حديثه عن (المبتدأ والخبر): «وأما قوله في نحو: "أرجل في الدار أم امرأة": أن التخصيص حاصل عند التكلم لأنه يعلم كون أحدهما في الدار فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تكرير المبتدأ لجاز الابتداء بأي نكرة كانت مخصوصة عند المتكلم؛ بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتكرير في: (أرجل في الدار أم امرأة) معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع أرجل في الدار؟ أو هل رجل في الدار؟ وأرجل في الدار أو امرأة؟ لعدم لفظه (أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ»¹.

ويقول: «(ما أحد خير منك) يعني أن وجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك: (أحد) أعم جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم، وفيه نظر، وذلك أن التخصيص: أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله وأنت إذا قلت: "ما أحد خير منك" فالقصد أن هذا الحكم هو عدم الخيرية ثابت لكل فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد لأجل العموم بشيء، وكيف ذلك، والخصوص ضد العموم؟ بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد»²، ونستنتج مما سبق ما يلي:

. أولاً: أن التخصيص حاصل عند المتكلم في عبارة "أرجل في الدار أم امرأة" لأنه يعلم كون أحدهما في الدار؛ ولكن المتكلم لا يعرف أيهم في الدار بدليل استخدامه لفظ (أم).

. ثانياً: امتناع التخصيص عند المتكلم لعدم استخدامه "أم" في مثل:

- أرجل في الدار؟

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص227-228.

2- المصدر نفسه، ج1، ص227-228.

- هل رجل في الدار؟

- أرجل في الدار أو امرأة؟

. **ثالثا:** التخصيص أن يُجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، فعبارة من مثل "ما أحد خير منك" يقصد بها أن عدم الخيرية ثابت لكل فرد.

❖ **تقديم الخبر وجوبا:** وفي موضع حديثه عن (تقديم الخبر وجوبا)، يقول (الرضي): «وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك: "تميمي أنا"، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدم له الخبر»¹، حيث فسر جواز تقديم الخبر (تميمي) على المبتدأ (أنا) لأن مراد المتكلم التفاخر بتميم وعليه يجوز التركيب (تميمي أنا) بناء على الغرض المراد (أي التفاخر بأنه من تميم على العكس من قوله (أنا تميمي)).

❖ **وقوع الحال جملة:** يقول (الرضي): «والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين في حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأما الإيقاعية نحو: "بعت، وطلقت"، فإن المتكلم بها لا ينظر أيضا إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى، يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ: أن وقت التلفظ يلفظ الإيقاع: وقت وقوع مضمونه»². تظهر هنا عنايته بمقصد المتكلم من الأفعال "بعت، وطلقت" أن المتكلم عندما ينطق بهذه الأفعال يقصد ما تقوله هذه الأفعال في تلك اللحظة لأن المخاطب لا يعرف مضمون الجملة لا بعد ذكرها فبنطق المتكلم تحصل الفائدة لدى المخاطب.

هذا الكلام يؤكد ما سبق، من أن أول دلائل المضمون الذي قد ينبني عن القصد هو التركيب المنطوق من هنا كان لا بد من عناية المتكلم ببناء التركيب وعناية المتلقي العناية الأولى بالتركيب، وتحليله للوصول إلى المضمون، فالمقصود.

ومن العبارات الدالة على القصد قول (الرضي) في حديثه عن فائدة تقديم الخبر: «قلنا: إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر؛ فإذا اختلفت الجهتان فلا دور؛ أما المبتدأ فإن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة؛ لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض

1- المصدر السابق، ج1، ص159.

2- المصدر نفسه، ج1، ص159.

الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود إلا أنه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل، فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه»¹.

❖ **العطف:** وفي سياق حديثه عن (العطف) يقول (الرضي): «واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عرف المراد نحو: "حررت بزيد وعمرو"، أي: وعمرو كذلك و"لقيت زيدا وعمرو": أي وعمرو كذلك: قال: "وعضُ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مجلفًا"²»³ فقله: "مجلف" حمل على المعنى، إذ معنى (لم يدع إلا مسحتًا) لم يبق من جوره إلا مسحت ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلف، و(أو) منقطعة، أي: بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف أو يكون (مجلف) مصدرا عطف على (عض) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَرْفَأَهُمْ كُلَّ مُرْقٍ﴾^{١٩} (سبأ: من الآية 19).

فسر (الرضي) جواز المخالفة في الإعراب بناء على أن مراد المتكلم من كلامه لدى السامع فقله "مررت بزيد وعمرو" يفهم السامع أن ما يقصده المتكلم هو "وعمرو كذلك" أما فيما يخص تفسيره للمخالفة الحاصلة في البيت الشعري نجده يعتمد على الإقناع العقلي ذلك من خلال توضيحه المقصود بالمفردات المعطوفة (مسحت، أو مجلف) ومن ثم حمل مجلف على المعنى؛ إذ معنى لم يدع إلا مسحتًا أي لم يبق من جوره إلا مسحتًا.

❖ **مواضع تقديم المبتدأ وجوبا:** وفي سياق حديثه عن (مواضع تقديم المبتدأ وجوبا) يقول (الرضي): «قوله: "أو كان معرفتين أو متساويتين ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويتين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ، كما في قوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا *** بنوهن أبناء الرجال الأبعاد.

وذلك لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي: مثل أبي حنيفة، ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول أبي تمام:

1- المصدر السابق، ج1، ص54.

2- البيت للفرزدق المجلد الثاني (عزفت بأعشاش) وقد ورد الشرط الثاني في الديوان على النحو التالي: من المال إلا مسحتًا أو مجلف، ص23.

3-الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص388.

لعاب الأفاعي القاتلات لعبه *** وأرى الجني اشتارته أيد عواسل¹

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعب الأفاعي»².

فهنا يريد تشبيه بنو الأبناء بالأبناء فيكون المبتدأ هو المشبه والمخبر هو المشبه به، وقد عرف هذا النوع من المخالفات في البلاغة العربية كذلك.

ب-4 **مبدأ الإفادة:** وتتمثل في حصول الفائدة من الرسالة الإبلاغية المراد توصيلها من المخاطب إلى المخاطب ومن أهم شروط حصول الفائدة لدى السامع هناك أمرين:

- أن تحمل الجملة معنى دلالي.

- «أن تكتمل النسبة الكلامية للجملة»³.

وللفائدة شروط حتى تتحقق منها:

ب-4-1 **الإفادة وظاهرة التعيين:** والتعيين المقصود به التعريف أو التنكير «وهو يشمل المعنى المنطقي الإيجابي الذي ينطبق على المعارف والمعنى المنطقي السلبي الذي ينطبق على النكرات»⁴، وقد اهتم النحاة العرب بظاهرة التعيين بوصفها عنصرا هاما في إقامة أي تواصل لغوي مفيد.

يقول (الرضي) في تعريفه للمعرفة: «والأصح في رسم المعرفة أن يقال: ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات والمعرف باللام العهدية وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المنكر المعهود إليه، أو المعهود مخصوصا قبل الحكم، لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان منكرا»⁵.

وأما تعريفه للنكرة فجاء في قوله: «حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة: ما لم يشر به إلى خارج إشارة وضعية والاحترازا تفهم من حد المعرفة»⁶.

1- البيت لأبي تمام، والبيت من قصيد له في وصف القلم، يقول قبله مخاطبا محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم:

لك القلم الأعلى الذي بشباته * يصاب من الأمر الكلى والمفاصل.

2-الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص258.

3- مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص186.

4- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص221.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص235.

6- المصدر نفسه، ج3، ص279.

يقول (الرضي): «ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فإن فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته»¹، من هنا نرى أن (الرضي) يحمل الظاهرة على قاعدة لغوية هامة هي قاعدة: (أمن اللبس) أو حصول الفائدة التواصلية لدى المخاطب.

وانطلاقاً من هذا التحليل التداولي الصريح الذي أشار إليه (الرضي) نجد أن النحاة - ممن سبق الرضي - قد أسسوا لقاعدة مضمونها: أن الأصل في المبتدأ (المسند إليه) أن يكون معرفة، وأن الأصل في الخبر (المسند) أن يكون نكرة.

ويشير (الرضي) إلى أن المبتدأ سواء كان معرفة، أو نكرة ففيه تخصيص؛ لأن الغاية هي إفادة المخاطب ولا شيء غير ذلك ويذكر في قول (ابن الدهان) حيث يقول: «قال ابن الدهان وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب؛ فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولاً»².

ويرد على صاحب المصنف في أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم يقول: «وقوله (ما أحد خير منك): وأن وجه التخصيص فيه: أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، فقولك (أحد عم جنس الإنسان حيث لم يبق أحد منهم) ففيه نظر: وذلك أن التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة شيء لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: "ما أحد خير منك"، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد؛ لأجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه»³.

فهنا (الرضي) يفسر لنا سبب مخالفته لـ (ابن الحاجب)؛ لأن التخصيص عكس العموم فإذا عممت لم تحصل فائدة عكس التخصيص الذي يكون أكثر تعييناً و تدقيقاً لأجل حصول الفائدة لدى المخاطب، ثم يبين لنا في موضع آخر على أن العموم قد يكون فيه فائدة إذا مثل بالشرط فيكون تعيينها الحاصل من العموم لا من التخصيص يقول: «أما إذا بينت أن حكمي على

1- المصدر السابق ، ج1، ص232.

2- المصدر نفسه، ج1، ص231.

3- نفسه، ج1، ص234.

الواحد: حكمي على كل فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد، وكذلك كلمات الشرط نحو : "من صمت نجا"، تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا سبب تخصصها بشيء¹.

ب-4-2 التقديم والتأخير مع الاستفهام: يقول (الرضي): «قوله: أزيد قائم وأقام زيد وكذلك هل يعني لك فلان على الجملة الاسمية والفعلية إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو: "هل زيد قام" إلا على شذوذ².

ويقول في موضع آخر: «فلا يجوز اختيارا: "هل زيدا ضربته" ، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير³.

ويرى كذلك: «ومنها: أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار أيضا⁴. ويشير أيضا: «وإذا دخلت الهمزة على النافي فلملخص التقرير⁵ ، أي: حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه.

ج- الأفعال الكلامية: يعد الفعل الكلامي أحد المفاهيم الأساسية في اللسانيات التداولية والمقصود به ' الوحدة الصغرى ' التي بفضلها تحقق اللغة فعلا بعينه (أمر، طلب، تصريح) غايته تغيير حال المتخاطبين⁶، فالفعل الكلامي فحواه أنه «كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، ويعد نشاطا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازيه (كالطلب والأمر، والوعد والوعيد...)» وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)⁷. ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح إلى أن يكون ذات تأثير في المخاطب اجتماعيا أو مؤسساتيا ومن ثم إنجاز شيء ما⁸.

1- المصدر السابق، ج1، ص234.

2- المصدر نفسه، ج4، ص446.

3- المصدر نفسه، ج4، ص447.

4- نفسه، ج4، ص447.

5- نفسه، ج4، ص447.

6- مانغو دومينيك: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، ص 07 .

7- صحراوي مسعود: التداولية عند العرب، ص40.

8- المرجع نفسه، ص40.

ولهذا فإن منطق تحليلات الفعل الكلامي هو فكرة أن شخصا ما -عند الكلام- يعبر لغويا وليس من خلال الحركات، ويقول شيئا وعادة يتحدث إلى شخص ما هو شريك الحديث¹. والفعل الكلامي يتأثر بالموقف التواصلية ويؤثر في شريك الاتصال، ويتحقق الفعل الكلامي عندما يدرك السامع مراد المتكلم ويستجيب لمراده. وقد تأسست نظرية الأفعال الكلامية على مبدأ أساسي هو أن مبدأ الكلام فعل إنجازي² ولكن هذا الإنجاز لا يقتصر على ظاهر القول، وإنما يتعداه إلى مجال أوسع من عملية القول ذاتها، وقد رأى مؤسس هذه النظرية (أوستن) أن للملفوظ أفعالا لا تتجزأ لحظة عملية التلفظ فقسم الأفعال إلى أنواع ثلاثة: "الأعمال القولية"، و"الأعمال المقصودة بالقول"، و"الأعمال التأثيرية بالقول".

ويرى (أوستن) كما ذكر (محمود نحلة) أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال تؤدي في الوقت نفسه الذي ينطق فيه الفعل الكلامي، فهي جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد لا يفصل بينها إلا لأغراض الدراسة، وهي:³

❖ **الفعل اللفظي:** ويتكون من النطق بأصوات لغوية ينظمها تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدد هو المعنى الحرفي، أو الأصلي المفهوم من التركيب، وله مرجع يحيل إليه.

❖ **الفعل الغرضي أو الإنجازي:** ويقصد به ما يؤديه الفعل اللفظي من وظيفة في الاستعمال كالوعد، والتحذير، والأمر...

❖ **الفعل التأثيري:** ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع أو المخاطب تأثيرا جسديا كان أو فكريا أو شعوريا.

فقد اهتم (أوستن) بالفعل الإنجازي أكثر من الفعل اللفظي الذي لا ينعقد الكلام إلا به⁴ وأكثر من الفعل التأثيري الذي لا يلزم الأفعال جميعا ومنها ما لا تأثير له في السامع أو المخاطب، فقد عمد (أوستن) في كثير من الأحيان إلى تسمية نظريته بنظرية (الفعل الإنجازي) أو (النظرية الإنجازية)¹.

1- بوننتج ديتركارل: المدخل إلى علم اللغة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار، 2003، ص295-298.

2- الميساوي خليفة: "خطاب الفرد - خطاب الطبقة" أعمال ندوة قضايا المتكلم في اللغة والخطاب جامعة القيروان، دار المعرفة، تونس، 2006، ص66.

3- نحلة محمود: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص67-68.

4- المرجع نفسه، ص69.

على أن الفعل الإنجازي يرتبط عادة ارتباطاً وثيقاً بمقصد المتكلم وعلى السامع أن يبذل الجهد الكافي للوصول إليه، ولهذا يقوم مفهوم قصد المتكلم الذي يعبر عنه بالإنجاز بدور مركزي في نظرية الفعل الكلامي.

ويقارب (الرضي) مفهوم الفعل الكلامي، ويعرف الفعل الإنشائي الذي هو جملة كاملة مكونة من فعل وفاعل بأنه: «يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له»²، ومثل بلفظ (بعت) فجعل البيع حاصلًا بمجرد التلفظ يقول: «البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ»³.

يقول (أوستين): «وعندما أقول في الكنيسة، أو عند من يكتبون العقد: "نعم أنا أقبل الزواج بها" فأنا في هذا المقام لا أذيع خبراً ولا أنشره؛ بل إن لسان حالي يقول: "رضيت بالزواج"»⁴، وقسم (الرضي) الكلام بصفة عامة - كما أشرنا سابقاً - إلى: إخباري، وطلبي، وإيقاعي، وضم النوعين الأخيرين (الطلبي والإيقاعي) في مجموعة واحدة هي: الإنشائيات، وعرف هذه المفاهيم تعريفات تداولية، فقارب بذلك المفهوم العام لنظرية الفعل الكلامي في شقها الحديث، وانتبه إلى أن الخبر محتو على فعل كلامي عدا عما يحمله من محتوى قضوي يحتمل الصدق والكذب، فعرف الفعل الكلامي الإخباري بما يلي: هو اللفظ المقصود من الإخبار فتراه يقول: «أنك أوجدت بهذا اللفظ الإخباري»⁵.

في تفصيل يشبه ما أورده العلماء الغربيون في تفسير الفعل الكلامي (الإخباريات): ويجعله «يطرد ذلك في جميع الأخبار»⁶، ولقد أدرك علماء النحو والبلاغة العربية منذ عدة قرون شيئاً من نظرية (الحدث الكلامي) المنسوبة إلى (أوستن) حيث قسموا الجملة إلى (جملة خبرية)، و (جملة إنشائية)⁷، كما ربط (خالد ميلاد) الخبر والإنشاء بمقاصد المتكلم في قوله: «إن في ربط الإنشاء والإخبار بمقاصد المتكلم إشارة إلى مسائل ذات أهمية، منها ما يتصل بعلاقة اللفظ بالمعنى الخبري أو بالمعنى الإنشائي، فمن الألفاظ ما وضعت للخبر وقصد باستخدامها لإنشاء، ومنها

1- المرجع السابق، ص 69.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 12.

3- المصدر نفسه، ج 4، ص 12.

4- أوستين: نظرية الأفعال الكلامية العامة، كيف ننجز الأشياء، ترجمة: عبد القادر قنيني، ص 17.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 238.

6- المصدر نفسه، ج 4، ص 238.

7- شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، ص 182.

ما يتصل باللفظ وما ينجزه المتكلم من أعمال بحسب السياقات المقامية، والأعراف الاجتماعية والمواضعات اللغوية»¹.

ج-1 الجملة الخبرية والإنشائية:

ج-1-1 الجملة الخبرية: يقول (الرضي) في سياق حديثه عن وصف النكرة بالجملة: «وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية؛ لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب بالموصوف، والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبرية؛ لأن غير الخبرية إما إنشائية نحو: بعت وطلقت وأنت حر، ونحوها، أو طلبية كالأمر والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها»².

ج-1-2 الجملة الإنشائية: ومجموعة الإنشائيات-وهي تقابل مجموعة الإنجازيات عند (أوستين)-هي: التي ينشئ المتكلم بها مضمون القول ويحدثه ولم يكن موجودا قبل تلفظه فهو يقوم بفعل قول.

يقول (الاسترأبادي) في موضع حديثه عن أفعال "المدح والذم": «قوله: ما وضع لإنشاء مدح، أو ذم "هذا، كما تقدم في باب الكنايات في بيان أن (كم) الخبرية متضمنة للإنشاء وذلك أنك إذا قلت: "نعم الرجل زيد" فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبرا، بلى، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا، ولو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة: "والله ما هي بنعم الولد" ليس تكذيبا له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في "كم" الخبرية وفي "رب"..³.

1- ميلاد خالد: الإنشاء في العربية، ص237.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص269.

3- المصدر نفسه، ج5، ص253.

يقول (أوستين): «العبارة المتلفظ بها (نعم) "إنني أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية، كما تنطق بها أثناء مراسيم حفلة الزواج ويجب أن نقول هنا أننا عندما نتحدث بهذا الكلام فنحن في حال إنجاز شيء ما، وبعبارة أوضح في حال إنشاء الزواج أكثر مما نحن في حال الإخبار بالشيء»¹.

ويعرف الفعل الطلبي بأنه: ما أراد المتكلم حصوله على غير يقين منه بحصوله²، كالدعاء، والأمر³، والاستفهام⁴، والتمني، والترجي⁵، ثم يذكر (الرضي) أن الطلب ستة أشياء تارة⁶ وثمانية تارة أخرى⁷، وهي: «الأمر، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والدعاء، والنداء»⁸ وميزه بتمحضه للاستقبال⁹، من الإنشائي الذي وصفه بتجرده من الزمان¹⁰، والطلبية قسم من الإنشائي، والذي يقابل الطلبي هو الإيقاعي، فيقسم - كما أشرنا - مجموعة الإنشائيات إلى نوعين مختلفين حسب قصد المتكلم: طلبية وإيقاعية¹¹، والإيقاعية هو ما قصد المتكلم إيقاع مضمونه بالتلفظ وقت التلفظ¹²، ويشمل ألفاظ تحقيق البيع والطلاق¹³، والعنق¹⁴... وغيرها مما يقع ويتحقق بالتلفظ.

ويزيده تفصيلا من حيث مقصود المتكلم والإفادة الحاصلة للمتلقى، فيقول: «كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري: إفادة المخاطب بمضمونه... وأما

1- أوستين: نظرية أفعال الكلام، ص 26.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 2، ص 40.

3- المصدر نفسه، ج 4، ص 11.

4- نفسه، ج 1، ص 185.

5- نفسه، ج 1، ص 32.

6- المصدر نفسه، ج 4، ص 43.

7- المصدر نفسه، ج 4، ص 118.

8- نفسه، ج 4، ص 110.

9- نفسه، ج 4، ص 114.

10- نفسه، ج 4، ص 114.

11- نفسه، ج 4، ص 238.

12- نفسه، ج 2، ص 40.

13- نفسه، ج 2، ص 40.

14- نفسه، ج 1، ص 32.

الحامل على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره..وأما الخبر فإنه إذا ورد، حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه»¹.

بل يحدد خصائص الفعل النحوي الذي يتضمنه الفعل الكلامي الإيقاعي فيقول: «وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو: "بعت" و"اشتريت"»².
بعكس تحديد النظرية التداولية الحديثة التي خصت الفعل المضارع المسند لضمير المتكلم لهذا الفعل الكلامي³، ويبدو أنها خاصة من خصائص اللغة الانجليزية، أما في اللغة العربية فإن الفعل الماضي يغلب على الفعل الكلامي الإيقاعي كما حدده (الرضي) في أمثله السابقة وإن كان يقع بغيره.

كما استعمل(الاستراباذي)مصطلحا محددًا للدلالة على الفعل الكلامي المتضمن في القول ولم يحد عنه، بل كان حريصا على توضيحه كلما سنحت له الفرصة من تلك المواضع قوله: «وأن معنى: ما دل على معنى في نفسه، أي: لا باعتبار غيره، كقولهم: "الدار قيمتها في نفسها كذا" أي: باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير ذلك...وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا..وقد يكون جملة، كما في: "هل زيد قائم؟" لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في: "ما قام زيد" إذ قيام زيد منفي، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره»⁴.

ويقول: «ولا شك أن التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي معان تليق بالفعل»⁵ بالفعل»⁵ ويدعم هذا الرأي ما أثبتته(محمد الشاوش) يقول: «المعاني..وهي تلك التي أصبحت تسمى أعمالا لغوية...كالأمر والنهي والنداء والمدح والذم والتخصيص»⁶.

ج-2 الأفعال الكلامية(معاني الأساليب النحوية)عند(الرضي):

كان لكثير من النحاة العرب اهتمام بالبحث في معاني الأساليب وأغراضها التواصلية،فجعلوها أساسا معرفيا لتحليلهم النحوي، وترجع الإرهاصات الأولى لملاحظة هذا

1-المصدر السابق،ج4، ص117.

2- نفسه،ج4، ص11.

3- ينظر: نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص191.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب،ج1، ص36.

5- المصدر نفسه، ج1، ص470.

6- محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النص"، ص842-843.

المنحى التداولي إلى حقبة (الخليل بن أحمد الفراهيدي) و (سيبويه) وأما من المتأخرين - كانوا أكثر اهتماما بذلك - نجد: كلا من: (عبد القاهر الجرجاني) و (رضي الدين الاسترابادي) ومن معاني الأساليب النحوية وأغراضها التواصلية نجد ما يلي:

ج-2-1 **التأكيد: (أو التوكيد):** «التوكيد يفيد تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه»¹ وقد جاء في المفصل «وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع، ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة، ربما خالجه، أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصددته فأزلته»²، فالتأكيد غرض تواصلية، يستعمله المخاطب لتثبيت الشيء في نفس المخاطب وإزالة «ما علق بها من شكوك وإماطة ما خالجه من شبهات»³.

وقد أشار (الرضي) إلى التأكيد بقوله: «ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر، أي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره، فرب لفظ دال وضعاً على معنى، حقيقة فيه، ظن المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله؛ إما لغفلته أو لظنه بالمتكلم الغلط أو لظنه به التجوز»⁴. وقد حدد (الرضي) الغرض منه في ثلاثة أشياء: «- أحدهما: أن يمنع المتكلم غفلة السامع عنه - ثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه.... - الثالث: أن يدفع عن نفسه ظن السامع به تجوزاً»⁵.

وعلى الرغم من اهتمام (الرضي) بالجانب التركيبي، ولكن كما أشار (مسعود صحراوي) أنه لا مانع في إدراجه تحت الإطار التداولي وخاصة التأكيد بالأداة.

فهو فعل كلامي لدى التداوليين المعاصرين وقد أشار إليه (سيرل) وصنفه ضمن ما يعرف بالتقريريات (Assertifs) والغرض المتضمن لهذه المجموعة الكلامية عند (سيرل) هو التقرير وأما الشرط الذي تقوم عليه التقريريات يقول (مسعود صحراوي): «والشرط الافتراضي الذي تقوم عليه التقريريات هو امتلاك الأسس القانونية أو الأخلاقية التي تؤيد صحة محتواها»⁶، وهناك فرق

1- فاضل السامرائي: معاني النحو، ج4، ص112.

2- الزمخشري: المفصل، ج2، ص4.

3- المخزومي: في النحو نقد وتوجيه، ص234.

4- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب ج2، ص357.

5- المصدر نفسه، ج3، ص357-358.

6- مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، ص206.

بين التوكيد والخبر العادي في درجة الشدة للغرض المتضمن للقول بالمعايير التي وضعها (سيرل)¹.

ومن صور التأكيد: (القسم):

ج-2-2 القسم: يعتبر القسم أحد الأساليب التي عني (الرضي) بدراستها فقد درس بنيته وأدواته وتقصى آثاره في معنى التركيب فالقسم هو الحلف عند (الرضي) يقول: «ومعنى يمين الله تعالى: ما حلف به تعالى من قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾» (الشمس : من الآية 01) ﴿وَاللَّيْلُ﴾» (الليل: من الآية 01) أو اليمين التي تكون بأسمائه تعالى نحو: "والله" و "رب الكعبة"، "والخالق" ونحو ذلك...². وقد قسمه (الرضي) إلى قسمين:

❖ قسم السؤال: وهـ: «نشدتك الله، وعمرتك الله، وعمرتك الله، وقعدك الله، بالله لتفعلن»، وقد يستعمل (لعمرك) في قسم السؤال فجواب قسم السؤال: أمر أو نهى أو استفهام...³، «...وربما قيل في قسم الطلب أيضا: لتفعلن، ولنفعلن، فيكون خبرا بمعنى آخر»⁴.

❖ قسم الإخبار: وهو تأكيد الجواب يقول (الرضي): «اعلم أن جواب القسم: إما اسمية أو فعلية، والاسمية إما مثبتة، أو منفية، فالمثبتة تصدر بـ"إن" مشددة، أو مخففة، أو بـ"اللام" وهذه اللام: لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين (إن) إلا من حيث العمل»⁵. ثم يقول (الرضي): «وإنما أجيب القسم يهما لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم»⁶. ويستشهد في موضع آخر بقوله: «والله إني لصادق»⁷ وهدفه تأكيد الخبر.

يقول (مسعود صحراري) في تحليله للقسم: «فالأول: حمل للمخاطب على فعل أو ترك، والثاني: إخبار عن أمر وقع وانقضى، أو وصف له»⁸، ولهذا عد القسم من أصناف الفعل الكلامي

1- ينظر: المرجع السابق، ص 206.

2- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 305.

3- المصدر نفسه، ج 4، ص 308.

4- المصدر نفسه، ج 4، ص 308.

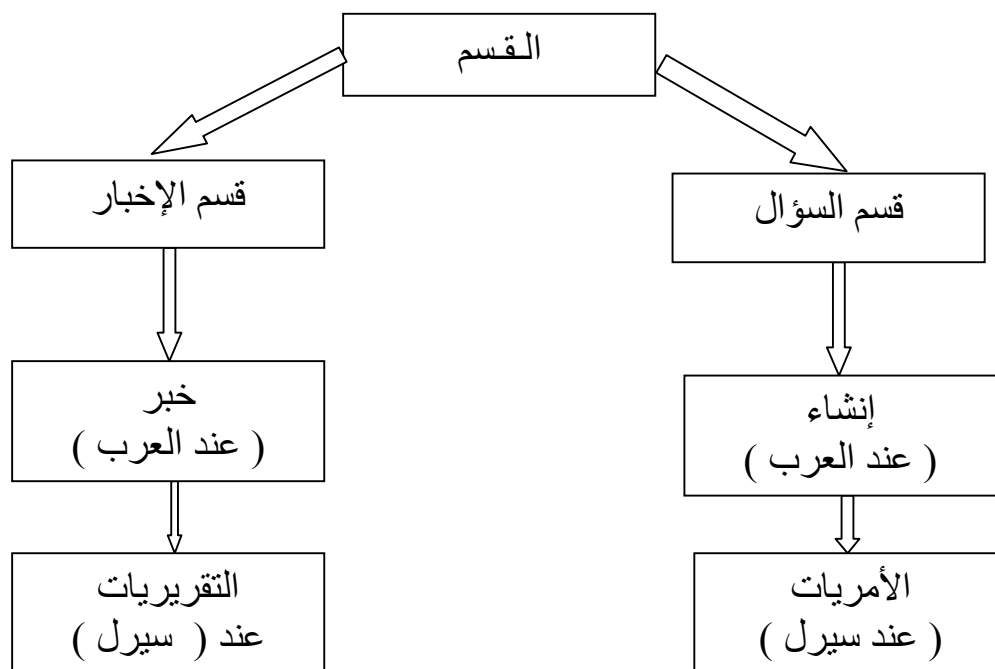
5- المصدر نفسه، ج 4، ص 308.

6- المصدر نفسه ج 4 ، ص 309.

7- المصدر نفسه، ج 4، ص 337.

8- صحراري م: التداولية عند العرب، ص 207.

التأكيد، وقد أشار (سيرل) في تقسيمه لقسم الطلب وقسم الإخبار أن ضمن الأول على ما اصطلح به (الأمريات) والثاني (التقريريات) وهو ما أشار إليه (الرضي).
فالقسم نوع من أنواع التأكيد، والمراد به البث في المخاطب تثبيت الشيء والوثوق به.
وبالتالي فهو غرض من الأغراض التي تخدم الجانب التداولي.
ويمكن توضيح ذلك بالمشجر التالي:¹



ج-2-3 التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه فيقوم هذا الفعل على أساس التنبيه والأمر بالاجتناب كما قال سيبيويه².

يقول (الرضي): «وضابط هذا الباب أن تقول: كل محذر معمول **لا حذر** أو **بعّد** أو شبهها مذكور بعده ما هو المحذر منه إما بواو العطف أو بـ "من" ظاهرة أو مقدرة يجب إضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لـ **بعّد**، فيدخل في الأول نحو: "إياك والأسد وإياي والشر وماز، رأسك والسيف"، فالمحذر إذن إما ظاهر أو مضمّر والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب، والمضمّر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً»³.

1- المرجع السابق، ص 207.

2- سيبيويه: الكتاب، ج 1، ص 174 - 273.

3- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 481.

ثم يقول: «وقد يجيء متكلماً، كما مرّ، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضميراً غائباً نحو: "إياك وإياه من الشر"، وسيبويه يقدر نحو: "إياي والشر"، بنحو لأحذر ونحوه فيكون على هذا تحذراً لا تحذيراً، قال الخليل بعضهم يقال: إياك فيقول: إياي، إذا قبل منك واستجاب كأنه يقول: "أحذر نفسي وأحفظ" وغير سيبويه يقدر في نحو: إياي والشر، حذر خطاباً كما في إياك وقول سيبويه أولى»¹.

فهنا يرجح قول (سيبويه)، ثم يستشهد بقول (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه مخاطباً جماعة والغرض منه التجنب والتجنب لرؤية شيء ما يقول: «وقول عمر رضي الله عنه لجماعة: «إياي وأن يحذف أحكما لأرنب بالعصا ولتذك لكم الأسل والرماح)، يحتل أمر المتكلم أي: "لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب"، وأمر المخاطب أي: "بعدوني عن مشاهدة حذفه"»²، فهذا فيه تجنب للنفس (المُخاطَب) من المشاهدة وأمر وتنبية للمخاطب بإبعاده وتجنبه من المشاهدة أيضاً.

وفي سياق آخر يشير (الرضي) إلى الحذف في الإغراء والقصد منه تنبيه المخاطب بسرعة ليجنب المخاطب المكروه، وحتى يأخذ احتياطه وحذره يقول: «فمعنى: إياي ضربت ما ضربت إلا إياي، وإياك نعبد: ما نعبد إلا إياك؛ وإنما وجب الحذف في الأول والثاني؛ لأن القصد كما قلنا في النداء، أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، أو ذلك؛ لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارب المكروه أن يرهق وهو المعطوف في: "إياك والأسد" والمكرر وإنما وجب حذف العامل في نحو: "إياك والأسد" لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف عامله، لأن معنى: إياك: بعد نفسك من الأسد، وفحوى هذا الكلام: احذر الأسد...»³.

وفي موقع آخر قد يكون المقصود من التحذير الوعيد كما أشار إليه (الرضي): «وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو: احذر الأسد الأسد، وإياك إياك احذر، نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى: ﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾⁴ (الفجر: من الآية 21)»⁴

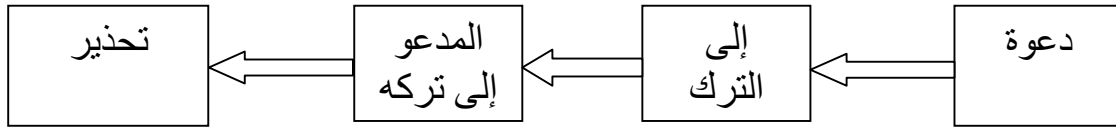
1- المصدر السابق، ج1، ص481.

2- المصدر نفسه، ج1، ص481.

3- نفسه، ج1، ص483.

4- نفسه، ج1، ص481.

فهنا التحذير جاء بمعنى التهويل والتعظيم ليوم الهول والقيامة وهو تكرار بمعنى الوعيد.
فالتحذير جاء على شكل فعلين كلاميين متداخلين الأول التحذير والآخر الوعيد
وبمصطلحات (سيرل) يكون:
الفعل المباشر هو: التحذير.
والفعل غير المباشر هو: الوعيد.
فالتحذير: يعتبر فعلا كلاميا؛ لأنه يهدف إلى التأثير في المخاطب وحمله على أو ترك فعل ما
فالتحذير ينتمي إلى الأمرات عند (سيرل)؛ إذن: فالتحذير دعوة إلى الترك وبالتالي التحذير
يمثل له كما يلي:



2-4 الاستغاثة والندبة: وهما معنيان أسلوبيان متفرعان عن النداء يقول (الرضي):

«والمندوب عنده منادى على وجه التفجع...وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى كما قال
الجزولي: المندوب منادى على وجه التفجع فإذا قلت: "يا محمدا" فكأنك تتناديه وتقول له: تعال
فإني مشتاق إليه، ومنه قولهم في المراثي: لا تبعد أي: لا تهلك كأنهم من ظنهم بالميت عن
الموت تصوره حيا فكرهوا موته فقالوا: لا تبعد أي: لا بعدت، ولا هلكت»¹.
ثم يقول: «وكذا المندوب المتوجع عليه نحو: "وا ويلاه" و "واثبوره" و "وا حزناه" أي: احضر
حتى يتعجب من فظاعتك، والدليل على أنه مدعو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا
ثُبُورًا كَثِيرًا﴾^{١٤} (الفرقان: من الآية 14) أمرهم بقول: "واثبوره"²، ويقول أيضا في المستغاث: «وكذا
المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة...»³.

ويقول منتقدا صاحب المصنف (ابن الحاجب) «وقد أخل المصنف بأحد قسمي المندوب
وهو المتوجع منه: واحزنا ووايلا، وواثبورا»⁴.

1-المصدر السابق، ج1، ص 345 .

2- المصدر نفسه، ج1، ص 345 .

3- نفسه، ج1، ص 345.

4- نفسه، ج1، ص 412.

ويذكر: «وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة أعني أن المندوب مخصوص بالمتفجع عليه»¹، وقد أجاز (الرضي) أن تلحق (الألف) آخر الاسم يقول: «أي لك إلحاق الألف آخر المندوب»².

وفي حديثه على أن المندوب متفجعا عليه لا مخاطبا في الحقيقة يقول: «وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز: "واغلامكاه"³، فالمندوب شبيه بالمنداد في اصطلاح (الرضي) ويختلف عنه في أنه متفجع عليه إذ فيه معنى زائد على النداء وهو أنه مندوب أو مستغاث به، وهذا المعنى الزائد الذي يميز أسلوب الاستغاثة يجعله بمصطلحات (سيرل) من (البوحيات) .

والخلاصة أن: التوكيد والقسم والتحذير والوعيد والاستغاثة: كلها من الأفعال الكلامية التي درسها (الرضي)، وقد أشار إلى بعض معانيها الإنجازية، ويمكن أن تعد أفعالا كلامية بالنظر المعاصرة عندما ترد في السياقات والمقامات المناسبة.

ج-3 الأفعال الكلامية في حروف المعاني عند (الرضي):

مما يلفت انتباهنا إشارة النحاة و (الرضي) خاصة: هي تسميتهم للحروف التي تضيف معنى للجملة أو تغيره "حروف المعاني" وهذا دليل على أنهم جعلوا للكلام معنى مفرد، وهو ما يتطابق مع تعريف مصطلح (الفعل الكلامي) في النظرية التداولية الحديثة وجعلوا تلك المعاني التي تؤديها الحروف بمعنى الفعل، أو فيها رائحة الفعل؛ بل إنهم اشترطوا ذلك لعملها الشكلي في الجملة: «وهي التي تنثري العربية بأساليب كثيرة متنوعة صالحة لمقامات متباينة حسب إرادة المتكلم وقصده»⁴، ومن هذه الحروف:

ج-3-1 رب: يقول (الرضي): «ووضع (رب) للتقليل: كقول في جواب من قال: ما لقيت رجلا رب رجل لقيت، أي: لا تتكرر لقائي بالمرّة، فإني لقيت منهم شيئا وإن كان قليلا»⁵، وقد تستعمل للدلالة على التكثير فتخرج عن أصلها يقول في ذلك: «هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم

1- المصدر السابق ج1، ص413.

2- المصدر نفسه، ج1، ص413.

3- المصدر نفسه، ج1، ص415.

4- صحراوي م: التداولية عند العرب، ص214.

5- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص287.

تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة... ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح»¹.

ج-3-2 كم الخبرية: يقول في ذلك: «...والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب...والخبرية»²، وعن فائدتها يقول: «وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التقليل وجب لهما صدر الكلام... وإنما وجب تصدير متضمن معنى الإنشاء، لأنه مؤشر في الكلام مخرج له عن الخبرية...»³.

وهناك أدوات أخرى لا يسعني البحث لذكرها كدلالة (ليت) على التمني و (لعل) على الترجي ودلالة (هل) على الاستفهام، و (إن) و (أن) على التوكيد ودلالة (ألا) على العرض و (هلا) على التحضيض (وهذان الأخيران نوعان مختلفان للطلب) بحكمهما قانون «درجة الشدة للغرض المتضمن في القول... ويحكم الجميع نفس القانون الذي تحدث عنه سيرل...»⁴.

ولهذا فقد اهتم العرب بحروف المعاني لما لها من دور في التغيير وكذا في التعبير والتواصل، وعليه فإن ميزة الاختلاف والتباين في درجة الشدة للغرض المتضمن في القول كما تحدث عنها (سيرل) في اللغة الانجليزية نجدها في لغتنا العربية بسبب وفرة الأدوات الدالة على المعاني الانجليزية المتقاربة.

«وأما المعاني والإفادات التي تستفاد من تلك الحروف أو الأدوات... فنراها ممثلة بصدق ودقة لنظرية الأفعال الكلامية كما يتصورها الفكر المعاصر، ولذلك صح في تصورنا أن تعد تلك المعاني، والإفادات والمقاصد (أفعالا كلامية) باعتبارنا نتعاطاها عبر الرؤية التداولية»⁵.

وتفاديا للتكرار يمكن أن نذكر بعض حروف المعاني التي تتضمن (القوى الإنجازية) والتي يمكن أن تتحول إلى أفعال كلامية في السياقات والمقامات المناسبة ومنها:

1- المصدر السابق، ج4، ص288.

2- المصدر نفسه، ج3، ص154.

3- المصدر نفسه، ج3، ص154.

4- صحراوي م: التداولية عند العرب، ص214.

5- المرجع نفسه، ص215.

❖ **العرض:** يقول (الرضي): «اعلم أن (ألا)، و(أما) حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية تأكيد مضمون الجملة وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي والإنكار نفي ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق... إلا أنهما غير عاملين، يدخلان على الجملة: خبرية كانت أو طلبية سواء كانت الطلبية أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تمنياً...»¹، ثم يقول: «وتدخل (ألا) كثيراً على النداء، و(أما) كثيراً على القسم»².

❖ **التحضيض، والتوبيخ، والتنديم:** جمعهم (الرضي) في باب واحد تحت باب التحضيض يقول (ابن الحاجب): «حروف التحضيض: "هلا، وألا، ولولا، ولوما" لها صدر الكلام...»³. ويعلق (الرضي) على ذلك: «اعلم أن معناها إذا دخلت في الماضي: التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع: الحض على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر»⁴.

ثم يقول: «ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات؛ إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً، يمكنه تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات»⁵.

ويفسر لنا هذا الكلام بقوله: «وقلما تستعمل في المضارع، أيضاً، إلا في مواضع» التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه، فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الأحرف للعرض»⁶، ففي مقولته الأخيرة إشارة إلى الاختلاف بين العرض والتحضيض أي أن: **التحضيض أقوى وأشد، وأن العرض أخف وألين من التحضيض** ولكن وإن لم يذكر (الرضي) الحروف مفصلاً بينها في الشكل؛ لكنه فصل في معناها، وهو ما نجده في مصطلحات (سيرل) من البوحيات والفرق بين العناصر الثلاثة في: **درجة الشدة للغرض المتضمن في القول، فالتوبيخ أشد قوة من التنديم**⁷.

1- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص421.

2- المصدر نفسه، ج4، ص421.

3- المصدر نفسه، ج4، ص442.

4- نفسه، ج4، ص443.

5- نفسه، ج4، ص443.

6- نفسه، ج4، ص443.

7- الكفوي: الكليات، ص382.

ج-3-3 الردع: يقول (الرضي): «الردع بمعنى: الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول: "كلا" ردعا لك، أي: ليس الأمر كما تقول، وتكون أيضا ردعا للطالب.

كقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْجِعُونَلَّيْ أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ، كَلَّا﴾^{٩٩} (المؤمنون: من الآيتين 99 / 100) وقد يكون (كلا) من كلام المتكلم بما قبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكر، فيذكر بعده (كلا) بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا﴾^{٨١} (مريم: من الآيتين 81 - 82)، وقد يكون (كلا) بمعنى (حقا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾^{٢٢} (المدثر: من الآية 32) «...»¹، من هذا نستنتج أن (الرضي) قد أشار إلى دلالات حروف الردع من:

❖ **تهديد وزجر وإنكار وتحقيقا؛** وأما بلغة (سيرل) فإن معنى الردع يصنف ضمن (الأمريات)، ومن هنا نقول أن حروف المعاني لها دلالات كثيرة لا يسعني المقام لذكرها لأن (الرضي) كانت له رؤية ثاقبة ودقيقة في دراسة المعاني وهي تحتاج إلى وقت وصبر وبحث مستفيض مختص لوحده ما لهذا العبقرى من وجهات نظر نحوية تصب في الاتجاه التداولي حتى وإن لم يشر إليها صراحة، ولكن يمكن من خلال التحليل والتمعن في معانيها أن تجد لها أبعادا تداولية مختلفة.

ومما يمكن الإشارة إليه الدور الفعال الذي قام به (الرضي) في تحويل النحو من الاهتمام بالشكل إلى الاهتمام المعنى أكثر، فكانت نظراته الدقيقة والعميقة لدراسة النحو وأبعاده الدلالية صدى واسعا لدى الباحثين المعاصرين، وممن أشار إلى فضل (رضي الدين الاسترابادي) وعده من النحاة العباقرة في عصرهم (مسعود صحراوي) حين عدد فضائله و نذكر منها:

يقول: «ولا سيما النحويان الكبيران (عبد القادر الجرجاني) و (الرضي الاسترابادي) عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين الأسلوب خبرا كان أم إنشاء، وبين معناه البلاغي ووظيفته التواصلية مع حرصهما القوي والمتكرر على الاهتمام بـ (المعاني والأغراض الإبلابية المتوخاة من الخطاب وإصرارهما على أن البنى التركيبية تابعة للوظيفة التواصلية وليس العكس...يحظى طرفا الخطاب (المتكلم والمخاطب) باهتمام بالغ في تحليلات العلماء العرب القدامى، وخصوصا عبد

القادر الجرجاني) و(الرضي الاسترابادي)...ويتجلى ذلك أيضا مما عبر عنه(الرضي): بدفع المتكلم ظن السامع به الاحتمالية والتجوز، ومنع غفلته عنه وإزالة الشك والتوهم...»¹.
«..عكس النحو غير الوظيفي الذي يركز على أواخر الكلمات في الجملة ومطاردة حركاتها الإعرابية بسبب اهتمامه الشديد بنظرية العامل»².

هذا كله يؤكد المرتبة التي يحظى بها(الرضي) في جوانب دراسته وتحليلاته البعيدة النظر ذات البعد الدلالي والتداولي.

وهو الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، ولهذا فإن مراعاة الأغراض التي وضع لها الكلام هي قرينة تساعد في تحليل الوظيفة النحوية للكلمة من جهة وكذا في بيان دورها في التحليل النحوي للجملة من جهة أخرى، وهو ما يعرف بالقصدية.

1- انظر: صحراوي م: التداولية عند العرب، ص220.

2- انظر: محمد عيد: أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب 1989، ص202، نقلا عن التداولية عند العرب، ص220.

خاتمة

لكل جهد ثمرة، وثمره جهدنا هذا أن استفدنا من معرفة مبادئ ومنطلقات التحليل اللساني عند (الرضي)، ومما زاد من ترسيخ إقراره وتأكيد أفكاره ما اطلعت عليه من حذاقة هؤلاء العلماء العرب — خاصة الرضي — وفطنتهم المبكرة ونظرتهم الثاقبة ودراستهم الشاملة التي لم تترك صغيرة وكبيرة إلا أبدوا لها العناية والاهتمام، وكذا دقة الاتصال والتناول لما تركوه من إرث فكري وكنز لغوي، ويعتبر شرح الرضي على الكافية والشافية موروثاً لغوياً في شتى علوم العربية من؟ (نحو وصرف وصوت وأصول) ووصلت إلى حقيقة مفادها أن ما احتواه شرح الكافية والشافية من مقاربات لسانية وتداولية ينبئ عن عبقرية هذا الرجل ونظرته الثاقبة، ولست مبالغاً إن نصحت لطلبة العلم وباحثي اللغة بقراءة شرحي الشافية والكافية، والاستفادة منهما واقتناء جواهرهما، ففيهما الشرح الوافي، والأسلوب الراقي، والتحليل الشافي.

ومن النتائج التي توصلت إليها كذلك من خلال بحثي هذا في ما أوجزه فيما يأتي:

- 1- معرفة أهم المبادئ والمنطلقات التي انتهجها الرضي في شرحي الشافية والكافية.
- 2- تعرض الجملة لعدة مفاهيم سواء في النحو العربي أو عند الرضي، وقد استطاع المعاصرون أن يجعلوا مقاربات لسانية.
- 3- أن الرضي بلغ في الاعتناء بالمعنى درجات من البحث العلمي الموضوعي.
- 4- استطاع الرضي في دراسته أن يجعل من القضايا الصوتية والصرفية في شرح الشافية تعتمد على تحليل وظيفي ودلالي عكس التوجه الشكلي السائد في ذلك الوقت وهو ما يوافق الدراسات اللسانية الحديثة أو ما يعرف بتوظيف الصرف الصوتي في الجوانب الصرفية.
- 5- جعل من المستوى التركيبي شكلاً من أشكال النظم والتعليق والإسناد والعلاقات الإسنادية والتقديم والتأخير وفق نظرة لسانية حديثة تقارب في وصفها نظرية القرائن والنظرية التوليدية التحويلية ...

6- تميزه في تعريف الجملة، فقد فرّق بين الجملة والكلام تفرقةً أخرى من حيث القصد وعدم القصد، فالكلام أخص من الجملة، فهو يحويها ويتضمنها، فالجملة عنده ما تضمّنت الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، وهذا يشمل جملة الخبر والصلة والصفة وغيرها

والكلام عنده، فهو ما تضمّن الإسنادَ الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس كم يرى، إذ يمثل القصد في بعده التداولي الفاصل بين الجملة والكلام.

7- النظرة الدقيقة للرضي في دراسته للجوانب الوظيفية والتداولية وتطرّقه لمبدأ أفعال الكلام (الإنشائيات) بطريقة تتم عن عبقريته وكذا اهتمامه بحال الخطاب وملايساته ومقامته.

8- ضبط بعض السمات الأصولية عند الرضي وهذا يتجلى من خلال اهتمامه بالمعنى.

9- ربط الرضي بين عدة مستويات ومبادئ في شرحه من صوت وصرف وتركيب وتداولية ووظيفية ... مما يؤكد على الصلة والتكامل بينها وتخطئة من يفصل بينها.

10- حاول الرضي الكشف عن التكامل بين عدة فروع (النحو، البلاغة، علم الأسلوب، علم الأصول، الفقه، القراءات، الظواهر الصوتية والصرفية بأنواعها ...).

11- استطاع أن يربط بين المنهج الوظيفي والشكلي من حيث تطبيقهما على تراكيب اللغة في الوصف والتفسير.

12- استثمار ما وصل إليه البحث اللساني العربي عامة في تحليل تراكيب اللغة.

13- نظرة الرضي التأملية وفكره الرياضي في تناول ومعالجة كثير من القضايا الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية وهو ما يتوافق مع المنهج البنوي بشتى فروعه.

14- كما تطرقت إلى المنطلقات الأساسية للتحليل اللساني عند الرضي بوصفه أصولياً، إذ يُغلب اهتمامه بالمعنى على الشكل لتأثره بالنص القرآني الذي يحمل الدلالات والمعاني المختلفة، فكانت نظريته ثاقبة لتأطيره وتأصيله للدراسة الشرعية وعلاقتها بالدراسة اللغوية فأدى هذا المزج إلى بلورة منهج جديد في النحو يتجه إلى الاهتمام بالمعنى، وهو ما نجده في الدراسات اللسانية الحديثة منها الوظيفية، والتداولية، وعلم الدلالة.

15- وضح الرضي من خلال تحليلاته المختلفة ارتباط اللغة بقصد المتكلم ورضه، معبرا عن ذلك بالتصريح والتلميح، إذ يتدخل غرض المتكلم في صياغة التراكيب من حيث التقديم والتأخير، أو الحذف والذكر.... فطبق مبدأ القصد، وعبر عنه بأدوات مختلفة تمثل ضوابطاً وأحكاماً يرجع إليها.

- 16- أدرك الرضي أصوات العربية وحدد مخارجها وميز صفاتها بشكل دقيق رغم قلة الإمكانات المادية والوسائل المخبرية الحديثة فقسمها ورتبها بما يتماشى والدرس الحديث في أغلب جوانبه.
- 17- تميزه عن كثير من العلماء القدماء ومخالفتهم في كثير من الظواهر الصوتية خاصة في جانب ترتيب وصفات بعض الأصوات.
- 18- تميزه في إبراز الكثير من الاختلافات مع ابداء رأيه فيها سواء ما تعلق بالقراءات القرآنية واللهجات.
- 19- إشارته إلى وظيفة الأصوات اللغوية في مجمل قوله: "الروابط لم تتسق" هي فكرة قريبة من الدراسات الحديثة وهو ما يعرف بتجميع الصوامت وهو ما وضعه أحمد عمر مختار - دراسة الصوت اللغوي- .
- 20- توافقه مع الدراسات الحديثة أن أصوات المد في اللغة العربية تشتمل على ستة أصوات - صويئات قصيرة " الحركات " + صويئات طويلة "أصوات المد"- أي الاختلاف في جانب الكم بينها.
- 21- ذكره ما يعرف بقضية التتابع الذي يطلق عليه في البحث الصوتي الحديث مصطلح صوت المد المركب - واو - ياء إذا كانت حركة ما قبلهما ليست من جنسهما مثل :قول- بيع.....وكذا في تتابع الفتحة ونصف المد الساكن مثلا يؤدي اختلاط الصوتين بسبب الاختلاط المباشر من وضع جهاز في أثناء أداء نصف المد من غير أن يفصل بينهما صامت كما تشير له الدراسات الحديثة نحو : خويصة ودويبة.
- 22- تميزه في استعمال المصطلحات من حيث الدقة وشمولية المصطلح مثل : آلة الحروف- آلة الصوت- آلة الضمة...
- 23- وصفه الدقيق - على سبيل المثال لا الحصر - لصفتي الجهر والهمس وتفرده في كثير من القضايا الصوتية خاصة ما تعلق ببعض المصطلحات كالاغتماد والاشباع والموضع والمخرج ، ضعف الاعتماد، جريان النفس وعدمه، صوت الصدر ، وغيرها..، وكذا تقطنه إلى تردد الصوت وضعفه مع المهموس وكذا في وصفه

لمخارج بعض الاصوات منها : اللام - الميم - النون - وصفة الاطباق والانفتاح وهو بذلك يتوافق والدرس الحديث.

24- مقارنته الصوتية للدراسات الحديثة في جانبها الوظيفي - الفونولوجيا- أي منهج التشكيل الصوتي منها : التماثل والابدال - والاعلال والحذف، التخفيف والتخالف، الادغام والإمالة.....

25- إشاراته غير المباشرة إلى التغيرات الصوتية أبرزها : قانون الأقوى / قانون الجهد الأقل او الاقتصاد اللغوي/ قانون التردد النسبي/ عامل التوازن/ قانون السهولة والتيسير. إضافة إلى ظاهرة التخالف الصوتي وسبقه المحدثين في توضيح حقيقة المشدد في قضية الادغام إذ ليس الادغام الإتيان بحرفين ، بل الاتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرج قوي، أي: أن الصوت الصامت المشدد صامتا طويلا .

26- دقته العلمية في تعريف علم الصرف ومنطقه الرياضي في وصف أبنية اللغة ونظامها وميزانها الصرفي وجميع حروف الإلحاق والإصاق ووظيفتها.

27- تفسيره العميق للبنية وأهم التحويلات الداخلية كالأعلال بالنقل والاعلال بالحذف والقلب المكاني وكذا التحويلات الشكلية الوظيفية اي على مستوى المصوتات.

28- تميزه في ذكره للصيغ ووظائفها ومعانيها من خلال :

29- أن(الرضي)بالرغم من عدم تمييزه بين مصطلح صيغة، وبناء، ووزن وهيئة، إلا أنه استطاع من خلال تناوله لمختلف الصيغ أن يحدد معانيها، ودلالاتها، ووظائفها بنظرة توازي الدراسات الحديثة.

30- إن الفرق بين الصيغة، والميزان الصرفي يدور حول عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزائد للدلالة على المعنى، أما الميزان فهو يمثل الصورة النهائية للكلمة.

أن بنية الكلمة اشتقت من البناء الذي يعني الضم، والثبوت؛ أما الصيغة فهي الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها .

31- لصيغة الكلمة وهيئتها أثر في دلالتها من حيث التضعيف والمد والاستطالة فيها.

32- أن هناك صيغا عدة للكلمة تحمل معنى واحد مثل التعدية ومعانيها .

- 33- أن اختيار صيغ الكلمة تختلف دلالتها كذلك في حالة الأفراد كاختيار صيغ المصدر واسم المرة، واسم الهيئة، واسم الفاعل وصيغ المبالغة وغيرها من الصيغ.
- 34- أن (الرضي) يتفق مع اللغويين المعاصرين كستيف أولمان حين جعل الصيغة دالة على المعنى المعجمي في تعبيره عن العلاقة بين اللفظ والمعنى.
- 35- إن محاولة التفريق بين مصطلح الصيغة وغيره من المصطلحات المشابهة له، توضح ما يرتبط بدراسة المعاني الوظيفية بصيغة الكلمة ودلالاتها، وهذا من ثم يشير إلى الدراسات الحديثة في مفهوم المورفيم الذي يعرف أنه الوحدة الصغرى الدالة على المعنى وأنه أصغر وحدة دلالية، أو أنه سلسلة فونيمات ذات معنى غير قابلة للانقسام، أو أنه صيغة سواء كانت حرة أم مقيدة لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر ذات معنى... لذلك تعد الوحدات الصرفية أعم من الصيغة، وتشمل كل أنواع الكلم
- 36- عنايته بعديد الظواهر النحوية وسبقه في الكثير منها كظاهرة التطابق كونها قرينة لفظية تظهر وظيفتها في السياق إذ يتخذ منها الدرس الحديث وسيلة في التحليل الشكلي للتركيب النحوي .
- 37- قد أعطى للبنية الداخلية للجملة العربية (التركيب) عناية كبيرة أو أولاهها اهتماماً فأمدّها بالتحليل والتفسير والتعليل، كما أنه أدرك وميز العلاقة بين ما أسماه التحويليون بـ (البنية العميقة Deep Structure) وعناصر التحويل (من زيادة وحذف وتقديم وتأخير) أي البنية السطحية (Surface Structure) و(الرضي) معروف بمزجه بين الدلالة والنحو بطريقة دقيقة وعلمية، يمكن أن نجعل منها مقاربة لسانية حديثة والاستفادة منها.
- 38- قد أعان هذا النوع من التحويل في رسم قاعدة لغوية عريضة تكشف عدد الطاقة التعبيرية لبنية التراكيب النحوية من خلال قابليتها على استيعاب إضافات جديدة وبهذا فإنه يعتبر من السابقين في شروحاتهم ممن عالج منطلقات نظرية التحويل والتفريغ التي جاء بها تشومسكي وأتباعه....
- وإننا نرى أن البحث اللغوي عند الرضي لا يزال مغموراً على الرغم من بعض الدراسات اللغوية القليلة لبعض المحدثين الذين اهتموا بها وسعوا إلى التعريف به، وفي هذا الصدد يمكن

القول أن اتصال الرضي بالدرس اللغوي الحديث بإمكانه أن يساهم في الكثير من الإصلاح والترقية والتجديد إذا ما أدركت الحاجة وجدت الهم وصدقت العزائم.

هذا ولا نبغي ببحثنا تعصير التراث انبهارا بأفكار غيرنا، أو انسلاخا من جلدتنا وذلك بخروجنا عن أصالتنا- فكل لغة لها خصوصيتها الفونيمية والمورفيمية والتركيبية والوظيفية وغيرها- بل نريد أن نجعل منه مقاربة لسانية لا تهمل انتماءه الحضاري ونقدر خصوصياته الابستمولوجية والمنهجية، فلا نحيد بذلك عما رسمه وأصله علماؤنا، وإنا نرى أن البحث اللغوي عند الرضي لا يزال مغمورا على الرغم من بعض الدراسات القليلة لبعض المحدثين الذين اهتموا به.

فالاستمرارية في التعديل والتفكيح والتغيير، والحذف والإضافة، والنقصان والزيادة...هي صفة من صفات الباحث خاصة، وصفة النقص للبشر عامة، وبلوغ مرتبة الكمال والمثال صفة المتفرد بصفاته رغم سعي السعاة لها، ولقد صدّق القاضي الفاضل عبد الرحيم بن عليّ البيسانيّ حين قال: "إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ؛ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيَّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ. هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعَبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِیْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ"

وفي الأخير أرجو أن أكون قدمت ولو قليلا، وأن تكون عثراتي سبلا لنهوضي وأن ألق المباركة والتشجيع لأواصل هذا المشروع والمشوار، وأحقق ما يرضي أساتذتي ويفيد محبي لغتي، ويفهم المستخفين باللسان العربي.

وأسأل الله العلي العظيم أن يوفقني في إصابة الحق في القول والعمل وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم.

مصادر البحث ومراجعته:

أولاً/ القرآن الكريم برواية ورش.

ثانياً/ المصادر والمراجع العربية:

أ - المعاجم:

- 1- الأزهرى(أبو منصور محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج5 (د ت).
- 2- خولي(محمد علي): معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، 1982م.
- 3- خيرالله(الزركلي): الأعلام(قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط3، دار العلم للملايين، ج6، 2002م.
- 4- الخليل (بن أحمد الفراهيدي): العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1982.
- 5- شهاب الدين(أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج4، (1397هـ-1993م).
- 6- عبد الله(بستاني): الوافي معجم وسيط اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة 1990م.
- 7- عمر(رضا كحالة): معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية، مطبعة الشرقي دمشق، ج9، 1960م.
- 8- عبد الله(بستاني): الوافي معجم وسيط اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة 1990م.
- 9- محمد (الأنطاكي): المحيط في الأصوات العربية ونحوها وحروفها، ط3، دار الشروق العربي، بيروت.
- 10- محمد(التونجي)، راجي (الأسمر)، مراجعة إميل يعقوب: المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.
- 11- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1955م.

ب- الكتب العربية:

- 12- إبراهيم(أنيس): الأصوات اللغوية، ط⁵، دار وهدان للطباعة والنشر، سنة 1979م.
- 13-، في اللهجات العربية مطبعة بيان العرب، ط²، سنة 1952م.
- 14-، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط⁵، القاهرة، 1975 م.
- 15- إبراهيم(السامرائي): النحو العربي في مواجهة العصر، ط¹، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1995.
- 16- أحمد(حساني): مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م.
- 17- أحمد بن زيني(دخان): خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، ط¹(د ت).
- 18- أحمد(المتوكل): اللسانيات الوظيفية(مدخل نظري)، منشورات عكاظ، 1989م.
- 19-، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ط¹، دار الأمان، الرباط، 2006.
- 20- أحمد(علم الدين الجندي): اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983.
- 21- أحمد(المراغي): تهذيب التوضيح في النحو والصرف، طبعة مطبعة السعادة(د-ت).
- 22- أحمد(المصطفى)(الشهير بطاش كبرى زاده): مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج¹، (د-ت).
- 23- أحمد(بن فارس): الصاجي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق أحمد حسن بسبح، ط¹، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
- 24- إسلام(عزمي): مفهوم المعنى دراسة تحليلية، الكويت، 1985م.
- 25- إسماعيل باشا(بغدادى): هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المكتبة الإسلامية والجعفري تبريزي. طهران، ج²، (1387 هـ . 1947 م).
- 26- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط¹، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ج¹، 1939م.
- 27-، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط¹، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

- 28- أمير (الحاج): التقرير والتحبير في شرح التحرير في أصول الفقه، للإمام الكمال ابن الهمام ، وبهامشه نهاية السؤل للإسنوي، ط²، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ج¹، (1403هـ - 1983م).
- 29- أميرة (علي توفيق): رضي الاسترأبادي عالم النحو واللغة، مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات، الرياض، (1398هـ - 2002م).
- 30- أندري (مارتيني): مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر (د ت).
- 31- أنور (الجندي): اللغة العربية بين حماتها وخصومها، مطبعة الرسالة، بيروت، (د - ت).
- 32- الباز (عربي): المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، (د - ت).
- 33- بالمر (ف. ار): علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، منشورات الجامعة المستنصرية مطبعة العمال المركزي، بغداد، 1985م.
- 34- براجستراسر: التطور النحوي، مطبعة السماح، القاهرة، 1929م.
- 35- براون، وبول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد الزليطي، ومنير التريكي، ط¹، جامعة الملك سعود، 1997م.
- 36- أبو البركات (ابن الأنباري): أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قداره، ط¹، دار الجيل، بيروت، (1995م).
- 37- البيضاني (صادق بن محمد): نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف، (د ط).
- 38- تشومسكي (نعوم): جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى سعيد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1986م.
- 39- البنى النحوية، ترجمة مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، 1987.
- 40- جان (كانتينو): دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م.
- 41- الجبرتي (عبد الرحمان بن الحسن): تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، ج⁴، (د ت).
- 42- جلال الدين (السيوطي): المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1404هـ - 1987م).

- 43- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ج1، 2001م.
- 44- الأشباه والنظائر في النحو، ط1، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج2، (1404هـ-1984م).
- 45- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، صححه محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد بن أمين الشنقيطي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1326هـ.
- 46- المزهر في علوم اللغة، المزهر في علوم اللغة العربية، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى . محمد أبو الفضل علي البجاوي، ط3، مكتبة دار التراث، (د-ت).
- 47- جمال الدين (ابن هشام الأنصاري "ت761هـ"): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وآخرون، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1969م.
- 48- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996م.
- 49- شرح قطر الندى وبل الصدى، ط3، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، 1988.
- 50- جمال بن محمد بن مالك (أبو عبد الله): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968م.
- 51- جمعه (سيد يوسف): سيكولوجية اللغة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (د-ت).
- 52- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، م1، 2000م.
- 53- جون (لاينز): اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوثيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.
- 54- جورج (مونان): تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين قاسم، مطبعة دمشق، 1972م.
- 55- جيفري سامبسون: المدارس اللغوية، التطور والصراع، تر أحمد نعيم الكراعين، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1993.

- 56- الجيلالي(دلاش): مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م.
- 57- جيفري(ليش)، وجيني(توماس): الموسوعة اللغوية، (اللغة والمعنى والسياق البراغماتية المعنى في السياق)، المجلد الأول، (د ت).
- 58- حافظ الدين(سقي): كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، ج1، (د-ت).
- 59- ابن حزم(أبو محمد علي بن أحمد الظاهري): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق محمد تامر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، (1424 هـ - 2004 م).
- 60- حسان(تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م.
- 61- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة ، الدار البيضاء . 1979 م .
- 62- اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م
- 63- حسام الدين(كريم زكي): أصول تراثية في علم اللغة، ط2، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1985م.
- 64- حسام السعيد(نعيمي): الأصوات العربية بين التحول والثبات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، طبع دار الكتاب، جامعة الموصل، 1989م.
- 65- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980.
- 66- الحسن(شاهر): علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001م.
- 67- حسن(عباس): النحو الوافي، ط3، دار المعارف، مصر، ج1، (د-ت).
- 68- الحسن (بن القاسم المرادي): المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، تحقيق جمال السيد رفاعي، صححه وقدم له محمود حافظ برانق، وحامد بن خير الله، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، 2001.
- 69- الحسين(محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي): المعتمد في أصول الفقه، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، 1983م.
- 70- خالد(ميلاد): الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ط1، جامعة منوب، تونس، 2001.

- 71- خزما(نايف): أضوء على الدراسات اللغوية المعاصرة، طو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م.
- 72- خليل إبراهيم(عطية): في البحث الصوتي عند العرب، العدد(124)من الموسوعة الصغيرة، دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1983م.
- 73- خليل أحمد(عميرة): في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، ط¹، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، (1404هـ - 1984م).
- 74- خليل(حلمي): مقدمة لدراسة اللغة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998م.
- 75- خليفة (ميساوي): "خطاب الفرد- خطاب الطبقة" أعمال ندوة قضايا المتكلم في اللغة والخطاب جامعة القيروان، دار المعرفة، تونس، 2006.
- 76- خولة(طالب الإبراهيمي): مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000م.
- 77- الخويسكي(الزين كامل): الزوائد في الصيغ في اللغة العربية(في الأسماء)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1985م.
- 78- داني(أبو عمرو عثمان بن سعيد): المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1978م.
- 79- الدمشقي(عبد الحي بن أحمد العكري): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، (د-ت).
- 80- دومينيك(مانغو): المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، ط¹، الدار العربية للعلوم، 2008م.
- 81- ديتركارل(بوننج): المدخل إلى علم اللغة، ترجمة سعيد حسن بحيري، ط¹، مؤسسة المختار، 2003م.
- 82- الدينوري(أبو محمد بن قتيبة): تأويل مشكل إعراب القرآن(ت276 هـ) تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب المصرية القاهرة، 1954م.
- 83- رابح(أبو معزة): تحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورة البيئة العميقة للصيغ والتراكيب المحولة، ط¹، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م.
- 84- رضي الدين محمد بن حسن(الإستراباذي): شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط²، منشورات قار يونس، بنغازي، 1996م.

- 85-، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق: حسن الحفظي، ويحي بشير مصري، ط¹، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج¹، 1418هـ.
- 86-، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان تحقيق إميل يعقوب، 1998م.
- 87- ريمون (طحان): الألسنية العربية ، ط²، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج¹، 1981م.
- 88- زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 89- زكريا (ميشال): الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ط²، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983م.
- 90-، الألسنية التوليدية، ط²، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986م.
- 91- الزمخشري: المفصل في علم العربية، ط²، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة بيروت، لبنان، (د ت).
- 92- السبكي (علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي): الإبهاج في شرح المنهاج، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط¹، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج¹، (1404هـ-1984م).
- 93- ستيفن (أولمان): دور الكلمة في اللغة، ط¹، تعريب كمال بشر مكتبة الشباب، المنيرة، 1998م.
- 94- سعد (التفتازاني): المطول على التلخيص للسعد التفتازاني حاشية السيد الشريف الجرجاني، طابع وناشر صحاف قريمي يوسف منيا، مطبعة عامره سر مصححي عثمان أفندي زاده أحمد رفعت، 1330هـ.
- 95- سعد (مصلوح): في النص الأدبي "دراسة أسلوبية إحصائية"، ط¹، النادي الأدبي الثقافي بجدة ، (1411هـ-1991م) .
- 96- السهيلي (عبد الرحمان بن عبد الله): نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد لموجود وعلي معوض، ط¹، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- 97- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

- 98- السيرافي(أبو سعيد): شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- 99-، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني - محمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (د-ت).
- 100- ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، تح محمد حسان الطيان ، يحي مير عالم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، (د ط)، (د ت).
- 101- الشافعي: الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 102- شمس الدين(الأصفهاني): شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، ط₁، تحقيق علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ج₁، (2004 م).
- 103-، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق محمد مظهر بقا، ط₁، دار المنى للطباعة والنشر، جدة، ج₁، 1986م.
- 104- شوقي(ضيف): المدارس النحوية، ط₇، دار المعارف، مصر.
- 105- صالح(بلعيد): النحو والصرف: دراسة وصفية تطبيقية في مفردات برنامج السنة الأولى الجامعية، ط₁، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- 106- صبيح(التميمي): دراسات لغوية في تراثنا القديم صوت، صرف، نحو، دلالة، ط₁، دار مجدلاوي، عمان.
- 107- صديق بن حسن(القنوجي): أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تح عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية. بيروت، ج₃، 1978م.
- 108- صلاح إسماعيل(عبد الحق): التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط₁، دار التنوير للطباعة والنشر، 1993م.
- 109- طه(عبد الرحمان): اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط₁، المركز الثقافي العربي، 1998م.
- 110-، البحث اللساني والسميائي، الرباط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (1401هـ-1981م).
- 111- عاطف(مذكور): علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة للنشر والتوزيع "م س سيف الدين المهراي، الفجالة"، 1986م.
- 112-، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر، القاهرة 1987م.
- 113- عباس(القمي): الكنى والألقاب، ط₂، مؤسسة الوفاء، بيروت، (1403هـ-1983م).

- 114- عبد القادر بن عمر (بغدادى): خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام هارون، ج¹ (د ت).
- 115- عبد الرحمان (حاج صالح): مدخل إلى علم اللسان الحديث، اللسانيات، المجلد الأول رقم 2، 1971م.
- 116-، النحو العربي والبنوية اختلافها النظري المنهجي (مخطوط).
- 117- عبد الحق أحمد محمد (حجي): الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، ط¹، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، (د ت).
- 118- عبد القادر (حسين): أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1976.
- 119- عبده (الراجحي): النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، دار المعرفة الجامعية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 1988م.
- 120- عبد التواب (رمضان): المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط²، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985م.
- 121- عبد الغفار (السيد): التصور اللغوي عند علماء الأصول، دار المعرفة الجامعية 1991م.
- 122- عبد الصبور (شاهين): القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي القاهرة ، 1966م.
- 123-، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- 124-
- 125- عبد القاهر (الجرجاني): دلائل الإعجاز: تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1978م.
- 126- علي بن محمد (الجرجاني): حاشية الشريف الجرجاني على مختصر المنتهى الأصولي ، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، (د ت).
- 127-، التعريفات، مكتبة لبنان، 1969م.
- 128- عبد الهادي (بن ظافر الشهري): استراتيجيات تحليل الخطاب "مقاربة لغوية تداولية" ط¹، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت، لبنان، 2004م.
- 129- عبد الجبار (القاضي أبو الحسن): المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، ط¹ ، مطبعة دار الكتاب، وزارة الثقافة، 1960م.

- 130- عبد اللطيف (محمد حماسة): العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات الجامعة الكويت، 1984م.
- 131- عبد العزيز (محمد حسن): مدخل إلى علم اللغة، دار النمر للطباعة، القاهرة، 1980م.
- 132- عبد السلام (المسدي): ما وراء اللغة، مؤسسة عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994م.
- 133-، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.
- 134- عبد القادر (المهيري): اللسانيات الوظيفية، ضمن أهم المدارس اللسانية، ط2، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1990م.
- 135- ابن عصفور (الأشبيلي): المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض ط1، منشورات محمد بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1998م.
- 136-، الممتع في التصريف: تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1970م.
- 137- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، دار التراث، القاهرة، 1980.
- 138- علي (أبومكارم): أصول التفكير النحوي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2006م.
- 139-، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2007م.
- 140- علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ط5، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.
- 141- العليلي (موسى بناي): شرح الوافية نظم الكافية، مطبعة الآداب، النجف، 1980.
- 142- عمر (أحمد مختار): علم الدلالة، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت عام (1402 هـ / 1982م).
- 143-، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط6، عالم الكتب، 1988م.
- 144-، دراسة الصوت اللغوي، ط1، مطابع سجل العرب، القاهرة، سنة 1976.

- 145- عمرو عثمان (ابن الحاجب المالكي): شرح مختصر المنتهى الأصولي، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمان الإيجي وعلى المختصر شرح والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، تحقيق محمد حسن إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، ط¹، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج¹، 2004م.
- 146- غالب (المطلبي): في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984م.
- 147- الغزالي (أبو حامد): المنحول من تعليقات الأصول، حققه وخرج نصه وعلق عليه محمد حسن هيتو، ط²، دار الفكر بدمشق، دمشق، (1400هـ - 1980م).
- 148- الفارابي (أبو النصر): إحصاء العلوم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (د-ت).
- 149- فاضل صالح (السامرائي): معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، (د-ت).
- 150- فاطمة الطبال (بركة): النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993م.
- 151- فخر الدين (الرازي): نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، تحقيق ودراسة بكري شيخ أمين، ط¹، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985م.
- 152-، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني ، ط³، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ج¹ ، (1418هـ - 1997م).
- 153- فرانسواز (أرمينكو): المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، ط¹، 1987م.
- 154- فرج (محمد أحمد): مقدمة لدراسة فقه اللغة، ط¹، مطابع النقري، بيروت، 1966م.
- 155- فرديناند (دو سوسير): محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، ومجيد النصر ، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م.
- 156-، علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، مراجعة يوسف المطلبي، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م.
- 157- فليب (بلانشيه): "التداولية من أوستن إلى غوفمان" ، ترجمة وتحقيق صابر حباشة، ط¹، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية، سوريا، 2007م.
- 158- فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الجواخلي وزميله، مكتبة الأنجلو المصرية، (د-ت).
- 159- قدورة (زاهية): تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية بيروت ، 1973م .

- 160- القوزي(عوض حمد): المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط¹، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981م.
- 161- كارل(بروكلمان): فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م.
- 162-، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم نجار، ط³، دار المعارف القاهرة، ج¹، (د ت).
- 163- الكفوي(أبو البقاء): الكليات، تحقيق عدنان درويشي محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981م.
- 164- كلوزالي: التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق مفيد محمد أبو عشمة، ط¹، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ج²، (1405هـ-1985م).
- 165- ماريو(باي): أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس كلية التربية، طرابلس، 1973م.
- 166- مازن(الوعر): نحو نظرية لغوية، ط¹، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1987م.
- 167- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمان السيد ، ومحمد بدوي المختون، ط¹، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج¹، 1990م.
- 168- مالك يوسف(المطلبي): الزمن و اللغة، الهيئة المصرية لصناعة الكتاب، القاهرة، 1986م.
- 169- المجي(فضل الله بن محب الله بن محمد): خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، تح: ليلى الصباغ، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1983م.
- 170- محمد (أمين): تيسير التحرير، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- 171- محمد(الأوراغي): الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ط¹، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2001م.
- 172- محمد(بحيت المطيعي): سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، دار عالم الكتب، ج²، (د ت).
- 173- محمد(علي التهانوي): كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تحقيق علي دحروح، تعريب من الفارسية عبد الله الخالدي، ط¹، مكتبة لبنان ناشرون، ج¹، 1996م.

- 174- محمد(حناش): **البنوية في اللسانيات**، ط₁، دار الرشاد الحديثة ،الدار البيضاء 1980م.
- 175- محمد خلف الله وزميله : **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني**، ط₂، دار المعارف، مصر، (1378هـ - 1938م).
- 176- محمد علي الخولي: **الأصوات اللغوية (النظام الصوتي للغة العربية)**، دار الفلاح للنشر والتوزيع ،الأردن، 1990،
- 177- محسن(الأمين): **أعيان الشيعة**، تح حسن الأمين، مطبعة الإنصاف، بيروت 1959.
- 178- محمود(السعران): **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار المعارف مصر، 1962م.
- 179- محمد(شاوش): **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية**"تأسيس نحو النص" ط₁، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001.
- 180- محمد(عيد): **أصول النحو العربي**، القاهرة، عالم الكتب نقلا عن التداولية عند العرب، 1989م.
- 181- محمد(جواد النوري): **علم أصوات العربية**، منشورات: جامعة القدس المفتوحة، 2007م.
- 182- محمد(جواد النوري)، (خليل حمد): **فصول في علم الأصوات**، مطبعة النصر التجارية، نابلس، فلسطين، 1991.
- 183- محمود(فهيم حجازي): **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، ط₁، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م.
- 184- محمود(أحمد نحلة): **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ط₁، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1988م.
- 185- مسعود(صحراوي): **التداولية عند علماء العرب**، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية: في التراث اللساني العربي" ، ط₁، دار الطليعة، بيروت، 2005م.
- 186- مصطفى(جمال الدين): **البحث النحوي عند الأصوليين**، من منشورات دار الهجرة، قم إيران، (د، ت).
- 187- مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي(حاجي خليفة): **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية بيروت، (1413هـ - 1992م).
- 188- مصطفى(غلفان): **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى**، مفاهيم وأمثلة، ط₁، عالم الكتب الحديث، 2010، اريد ، الأردن.

- 189- مصطفى(ناصف): نظرية المعنى في النقد الأدبي، دار القلم، مصر، 1965م.
- 190- مهدي(المخزومي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ط¹، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1984م.
- 191- موسكاني(سبتينو): الحضارات السامية القديمة، ترجمة يعقوب بكر، دار الكاتب العربي، القاهرة، (د - ت).
- 192- موسى بن مصطفى(العبيدان): دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط¹، الأوائل للنشر والتوزيع سورية، دمشق، 2002م.
- 193- نايف خزما وعلي حجاج: اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، عالم المعرفة، الكويت 1988.
- 194- ابن نديم: الفهرست، ترجمة وتحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة للنشر والطباعة، ط² 1997م.
- 195- نعمان(بوقرة): المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2004م.
- 196- نهاد(الموسى): نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط²، دار البشير، السعودية، 1987م.
- 197- هنري(فليش): العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب، عبد الصبور شاهين، ط¹، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966م.
- 198- أبو يعلى(بغدادى): العدة في أصول الفقه، حققه أحمد بن علي يسر المباركى، ط¹، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج¹ ، 1980.
- 199- ابن يعيش(موفق الدين يعيش): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، 1973م.
- 200- : شرح المفصل منشورات عالم الكتب، بيروت، ج¹، (د- ت).

ج/ المجلات والدراسات:

- 201- إبراهيم الشمسان: الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه، مجلة جامعة الإمام، العدد 25، محرم 1420 هـ، ص1.
- 202- إسماعيل صلاح: النظرية القصصية في المعنى عند بول غرايس حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون الرسالة الثلاثون بعد المائتين، 2000م.
- 203- الجارم علي: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 7، 1953م .
- 194- جون سيرل: تشو مسكي والثورة اللغوية، ترجمة هيئة التحرير، مجلة الفكر العربي بيروت، العددان (8،9)، كانون الثاني، 1979م، ص 140 - 141.
- 195- جون لاينز: مدخل إلى اللغة واللسانيات، ترجمة حمزة لمزيني للفصلين الأولين من كتاب مقدمة في اللغة واللسانيات، نشرت هذه الترجمة في مجلة كلية الآداب، المجلد 14 العمود الأول، (1407هـ/1987م)، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص166.
- 195- مبارك تريكي: النداء بين النحويين والبلاغيين، مجلة حوليات التراث، العدد 07-2007، "مستغانم (الجزائر)، ص137-138.
- 196- محمود العباسي: منهج البحث النحوي في القرن الثالث - مجلة كلية التربية للبنات جامعة بغداد، عدد 4، 1993.
- 197- أبو ناصر مورييس: مدخل إلى علم اللغة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، ج رقم 18-19، بيروت، 1982م، ص33.
- 198- سليمان بن علي: المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية المجلد السابع العدد الرابع، 2005، 139.
- 199- عبد الرحمان الحاج صالح: مقارنة بين التحليل البنوي الأوربي والتحليل البنوي الأمريكي مقياس: المدارس اللسانية محاضرة على طلبة الماجستير، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، (2008 - 2009م).
- 200- عبدالله درويش: نظرة في الإعلال الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد 25، 1969، ص159.

201- مقال بعنوان: "مدخل إلى علم اللسان الحديث"، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، رقم 2، 1971م.

202- مقارنة بين التحليل البنوي الأوربي والتحليل البنوي الأمريكي، مقياس: المدارس اللسانية محاضرة على طلبة الماجستير، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة ، الجزائر، (2008-2009).

203- عبد الله جهاد: "النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني": مجلة جذور، النادي الأدبي بجدة، مج 3 ، ج 6 ، رجب 1422هـ ، سبتمبر 2001.

204- يوسف آيت حمو: من التواصل إلى التواصل الشعبي: "مجلة فكر ونقد، الرباط المغرب، السنة الرابعة، العدد 36 فبراير 2001.

205- يحي أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، 20م، ع3، الكويت، 1986، ص73.

د- رسائل جامعية:

206- دبة الطيب: نظام العربية وخصائصه في الدرس اللغوي لعلماء أصول الفقه، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، (2007-2008).

هـ- ندوات وملتقيات:

207- حميد لحميداني: "المقصدية ودور المتلقي عند عبد القادر الجرجاني"، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، 2000.

ثالثاً/ قائمة المصادر والمراجع الأجنبية: Sources Et Références

أ- المعاجم: Dictionnaires:

- 208- **A Dictionary of linguistics and phonetics** 4 th edition
- 209- **Dictionnaire Encyclopédique**, Quiellet ,Libraire, Aristide Quellet ,Paris,1977.
- 210- **Dictionnaire De Didactique Des Langues**, Sous La Direction De Robert Galisson Et Danniell Coste, Libraire, Hachette, Paris, 1976.
- 211- **Encyclopédie Universalis**, France, Paris,1968, volume:07.
- 212- H . Sweet : **A New English Grammar** , Oxford ,1981.
- 213- **La Grande Encyclopédie** ,Libraire,Larousse,Paris,1973.
- 214- Le Robert: **Dictionnaire Alfabétique Et Analytique De Langue Française**, Société Du Nouveau Littré Le Robert, Paris,1966,3eme Tome.

ب- الكتب: Ouvrages:

- 215- AL-Ani: **Arabic phonology**, in Diana university,1970.
- 216- Daniel Jones: **an Quitline of English phonetic**, w heffer sons ltd, Cambridge, 9th, 1972.
- 217- D.Abercrombi: **Eléments of general phonetics**, Edinburg University Press ,1967.
- 218- Ju,D,Apresjan: **éléments sur les idees et les méthodes de linguistique structurale comportoraire**.
- 219- Henri Flesch: **traite de philologie arabe –vol II pronouns morphologie verbale** ,particules ,beyrouth,dar el-machreq ,1979.
- 220- H .Palmer : **The principal of language study** , London ,1969.
- 221- H. Gleasson: **An Introduction to Descriptive Linguistics** , New York 1961.
- 222- H . Jakobson: **Discovering Grammar** ; pergamon, press,Great Britain1982.
- 223- Matthews,P.H: **Morphology an introduction to the theory of the word-structure**, Cambridge university press ,London, 1974.
- 224- S.Anderson: **Introduction Reading On Language**, USA, 1969.

فهرس أهم المصطلحات المستعملة في البحث:

- أ -

Fiction	احتكاك
Rétroflexe	أسناني-ارتدادي
Umalut	إمالة
Cohérence	انسجام
Substitution	استبدال
Usage	استعمال
Toponyme	اسم مكان
Deixis	إشاريات
Satisfaction	إشباع
Dérivation Impropre	اشتقاق
Composer	ألف
Illocutionnaire	إنجازي
Explosif / Plosive	انفجاري
Nasal	أنفي
Economie	اقتصاد

- ب -

Structure	بنية
Structure De Surface	بنية سطحية
Structure De Profonde	بنية عميقة
Structure De Pragmatique	بنية تداولية
Structure Phonique	بنية صوتية
Structure Grammaticale	بنية نحوية
Structure Morphologie	بنية صرفية

- ت -

Performance	تأدية
Interprétation	تأويل
Permutatif	تبديلي
Cavité	تجويف
Analyse	تحليل
Transformation	تحويل
Pragmatique	تداولية
Synonyme	ترادف
syntaxe	تركيب
Affaiblissement	ترقيق / إضعاف / تخفيف
Collocation	تضام
Implication	تضمنين
Accord/Identité	تطابق
Polyphonie	تعدد أصوات
Polysémie	تعدد معاني

- ث -

Dichotomie	ثنائية
Binaire	ثنائي
Bilingue	ثنائي اللغة
Constant	ثابت

- ج -

Latéral	جانبي
Racine	جذر
Timbre	جرس

Phrase/ Sentence	جملة
- ح -	
Vélaire	حجابي
Ellipse	حذف
Prédication	حمل
- خ -	
Information	خبر
Linéarité	خطية
- د -	
Signifiant	دال
Sémiotique	دلالة
- ر -	
Ordre/Rang	رتبة
Arbre Syntagxique	رسم شجري
Connecteurs	روابط
- ز -	
Temps / Tense	زمن
- س -	
Tempo	سرعة النطق
Contexte	سياق
- ش -	
Orale	شفهي
- ص -	

Voyelle Fermée	صائت مغلق
Voyelle	صائت
Consonne	صامت
Son Chuchoté	صوت مهموس
Voyelle Chuchoté	صائت مهموس
Sifflent	صفيري
Sifflante	صامت صفيري
Morphème	صرفية
Aronème	صوت / لين
Phonémique	صوتيات
Mode/Formule	صيغة

- ع -

Relation	علاقة
Supérieur	علوي
Dialectologie	علم اللهجات

- ف -

Sujet	فاعل
Acte Illocutoire	فعل إنجاز
Mâchoire	فك

- ق -

Module	قالب
Règle	قاعدة
Capacité Générative	قدرة توليدية
Idex	قرينة
Métathèse /Hyperthèse	قلب مكاني
Version	قلب

Intentionnalité	قصديّة
Règles Quantité	قواعد الكم
Règles Qualité	قواعد الكيف
Enonce	قول

- ل -

Argot/S	لحن/لحن
Langue	لسان
Stellite	لواحق (الجملة)
Préfixes	لواحق (الكلمة)
Suffixes	لواصق
Luette	لهاء
Uvulaire	لهوي

- م -

Mou	مائعة/رخوة
Sonore/Voisé	مجهور
Thématique	محوري
Dissimilation	مخالفة
N-P/Syntagme Nominale	مركب اسمي/م-ا
S-V/ Syntagme Verbale	مركب فعلي/م-ف
Niveau	مستوى
Arrondi	مستدير
Congruence	مطابقة
Lexical	معجمي
Sens	معنى
Syllable	مقطع

Approche	مقاربة
Assimilation	مماثلة
Etirée	منفرج
Sourde	مهموس
Onde	موجة
Situation / Topique	موضع

- ن -

Accent	نبر
Grammaire	نحو
Grammaire Générative Transformationnelle	نحو توليدي تحويلي
Modèle	نموذج
Tonique	نغمي

- ه -

Chuchotement	همس/وشوشة

- و -

Modalité/S	وجه/وجوه
Fonctions	وظائف

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

إهداء

مقدمة..... أ-ز

مدخل: لمحة عن حياة الرضي وعصره

- 1- حياة الرضي..... 1
- 1-1 اسمه..... 1
- 2-1 لقبه..... 2
- 3-1 مولده..... 2
- 4-1 نسبه..... 4
- 5-1 وفاته..... 4
- 6-1 عصره..... 4
- 2- العلماء الذين عاصروه..... 5
- 1-2 شيوخه..... 6
- 2-2 تلاميذه..... 6
- 3- مصنفاته..... 6
- 4- ما قيل عنه وعن كتابه (شرح الكافية)..... 7
- 5- مذهبه النحوي..... 8
- 6- علمه بالفقه وأصوله..... 9

الفصل الأول: مبادئ التحليل اللساني في شرح الشافية للرضي (الجوانب الصوتية)

- 1- الجانب الصوتي في شرح الشافية..... 13
- 1-1 المستوى الصوتي في اللغة..... 13
- 2-1 مصادر الثقافة الصوتية عند رضي الدين ومنهجه في ذلك..... 18
- 3-1 الصوت اللغوي..... 19
- 4-1 العلوم الصوتية..... 20
- 5-1 أصوات العربية في شرح الشافي..... 21
- 2- خلاصة الفصل الاول..... 126

الفصل الثاني: القضايا الصرفية في شرح شافية ابن الحاجب

128	المستوى الصرفي
132	1-مكونات بنية الكلمة العربية
132	1-1البنية والأصوات
137	1-2بنية الكلمة وأحرف الزيادة
140	1-3البنية والإصاق
154	1-4لواصق الاشتقاق
160	1-5حروف الزيادة التصريفية
163	1-6البنية والتحويلات الداخلية في (شرح شافية ابن الحاجب)
195	1-7اللواصق والتحويلات الداخلية
209	1-8تعدد معاني الصيغ
216	1-9نماذج من التوظيف البلاغي لبعض الصيغ عند الرضي (أسلوب الاختيار)

الفصل الثالث: القضايا التركيبية في شرح كافية ابن الحاجب

223	أولاً: قواعد وصف التركيب النحوي
223	1- قواعد العلاقات النحوية-Relation Rôlesgrammatical
224	2- قواعد العلاقات النحوية في شرح الكافية
224	2-1 القرائن المعنوية
227	2-2 القرائن المعنوية وأهمها
238	2-3 القرائن اللفظية
260	ثانياً: قواعد الاستبدال (قواعد الوصف البنوي)
263	1- قواعد الاستبدال عند (الرضي)
263	1-1 الاستبدال والتماثل الشكلي والوظيفي
269	1-2 الاستبدال والتماثل الوظيفي
273	ثالثاً: قواعد التحويل (Transformational Grammars)
275	1- قواعد التحويل عند الرضي في شرح الكافية
275	1-1 التقديم والتأخير
282	2- عناصر التحويل

282	(Insertion) 1-2 الزيادة
395	 (Délétion) 2-2 الحذف
الفصل الرابع: القضايا الوظيفية والتداولية في شرح كافية ابن الحاجب	
300	 التحليل اللساني على المستوى الوظيفي والتداولي عند الرضي
300	 أولاً: على المستوى الوظيفي
300	 1- المنحى الوظيفي في درس اللغوي الحديث
300	 1-1 المعنى اللغوي للوظيفة
301	 2-1 المعنى الاصطلاحي
303	 3-1 مدرسة براغ
304	 4-1 مدرسة لندن
304	 5-1 الوظيفة عند هايمز
305	 6-1 النحو الوظيفي التداولي عند سيمون ديك
305	 7-1 مبادئ المدرسة الوظيفية
306	 1-7-1 المبادئ الوظيفية عند مارتيني
307	 2-7-1 أهم المفاهيم الأساسية للمدرسة الوظيفية
309	 3-7-1 وظائف اللغة عند جاكبسون
313	 2- الجوانب الوظيفية عند الرضي
313	 1-2 تفريق الرضي بين اللفظ المفرد والمركب
318	 2-2 المقاربة الوظيفية عند الرضي
328	 ثانياً: المستوى التداولي في شرح الكافية عند الرضي الاسترأبادي
328	 1- التداولية لغة واصطلاحاً
335	 2- المبادئ التداولية في تحليل (الرضي)
335	 1-2 العناصر التداولية الأساسية في تحليل (الرضي)
378	 الخاتمة
381	 قائمة المصادر والمراجع
397	 فهرس أهم المصطلحات المستعملة في البحث
403	 فهرس الموضوعات

ملخص البحث باللغة العربية:

إن البحث الموسوم بـ : مبادئ التحليل اللساني في شرحي شافية وكافية ابن الحاجب عند الرضي عند محمد بن الحسن رضي الدين الاسترأباضي، هدفه رؤية تراثية في ضوء الدرس اللغوي الحديث.

ومن خلال شرح محمد بن الحسن الاسترأباضي على(شافية وكافية ابن الحاجب) بادرنا إلى إحاطة اللثام عن هذين الشرحين وهما من أرقى وأحسن الشروح كما وصفهما(بروكلمان)، فالشرحان غنيان بالنحو، والصرف، والبلاغة والصوت، والدلالة إضافة إلى الجوانب الوظيفية والتداولية.

ويعتبر رضي الدين الاسترأباضي من بين النحاة القلائل الذين اهتموا بجانب المعنى أكثر من الشكل في دراساته التركيبية، وقد كان لمرجعيتيه الأصولية تأثير كبير في توجهه بالإهتمام بالمعنى وتعليقه في مختلف دراساته.

وشرح الاسترأباضي على(شافية وكافية ابن الحاجب) مصدران لغويان ثريان ومهمان لكل دارس في مجال الصوت والصرف، التركيب والدلالة...

وقد كانت دراستي عبارة عن مقارنة لسانية أردت من خلالها تقريب النظرة اللغوية التراثية في ضوء المناهج الحديثة رغم ما فيها من لذة وشوق؛ لكنها محفوفة بالصعوبات والضغوطات. وقد جاء البحث مقسماً إلى أربعة فصول ومدخل.

فأما **المدخل**: فتطرق في حياة الرضي وعصره وسيرته وأهم من عاصره من شيوخ وتلاميذ إلى توجهه الأصولي، وأشرت إلى بعض الأشياء التي تؤكد أصولية الرضي في مرجعيتيه من خلال شرحه، كاستشهاده بآراء الإمام الشافعي في كثير من الأمور مثل البيع والطلاق وغيرها ...

وأما **الفصل الأول**: فتناولت فيه المبادئ الأساسية التي قام عليها التحليل اللساني عند الرضي في شرح شافيتيه.

فعملت على جعل مقارنة لسانية بين الرضي واللغويين المعاصرين، وبينت مدى تقاطع الدراسات القديمة والحديثة في عدة نقاط منها: مخارج الأصوات وصفاتها، وكذا التشكيل الصوتي، والاختلاف، وجميع الظواهر الصوتية في شرح الشافية من إدغام وإبدال وإعلال، وحركات إعرابية ودورها في توجيه المعنى...، وتمت هذه الدراسة وفق الدراسات اللغوية الحديثة وهو ما يعرف بالفونولوجيا والفونيتيك.

أما **الفصل الثاني**: فتناولت فيه المستوى الصرفي، كبنية الكلمة العربية وما يلحقها من لواصق وزوائد، وكذا تطرقت إلى الإبدال وأنواعه كالإبدال بالحذف والقلب وكذا الإعلال من وجهة صرفية والقلب المكاني....

وأما **الفصل الثالث**: فكان له مجال أوفر وأوسع كذلك لغناه بالظواهر التركيبية، فركزت على المستوى التركيبي عند الرضي في شرحه على الكافية. فرسمت خطة متبوعة بعناوين رئيسية وفرعية منها:

- قواعد العلاقات النحوية ومن بين أهم ما نظرت فيه ودققت ما يعرف بالقرائن المعنوية وما يأتي تحتها من عناصر.

- عناصر التحويل عند الرضي وفيه جعلت من المناهج اللسانية الحديثة - النظرية التوليدية التحويلية مثلا - وسيلة لكشف ما يتميز به الرضي من عبقرية في تحليلاته النحوية والدلالية المختلفة.

وأخيرا جعلت من المستوى الوظيفي والتداولي خاتمة لهذا البحث، فكان نصب اهتمامي -في شرح الكافية- التركيز على الجانبين خاصة التداولي فوجدت أن للرضي تحليلات تتم عن عبقرية هذا العالم اللغوي، ومنها خاصة إشارته إلى أفعال الكلام وهو ما يعرف بالإنشائيات قديما. فجعلت مقارنة تداولية عند الرضي ومما لاحظته مدى تقارب النظرية التداولية التي جاء بها (أوستين) وغيره بتحليلات الرضي.

وقد كانت لي تطبيقات على بعض ما جاء به الرضي في ضوء المدرسة الوظيفية خاصة الفرنسية التي يمثلها (أندري مارتيني) كما جعلت من دراستي للنداء في ضوء النظرية الوظيفية. وأما دراستي لهذا البحث فاعتمدت على المنهج المتكامل فكانت دائما تحمل شقين إما نظري وإما تطبيقي.

وفي الأخير نقول أن دراستنا للرضي في شرحي الشافية، والكافية لم تكن بالسهلة لأن شخصية مثله تتميز بأسلوب الدقة والتعمق، إضافة إلى صاحب المصنف (ابن الحاجب) الذي كان أصوليا بدوره.

فشرح الشافية غني بالظواهر الصوتية والصرفية، بينما شرح الكافية تميز بوفرة القضايا التركيبية والدلالية، والوظيفية التداولية.

الكلمات المفتاحية: تحليل للبنية الصوتية والصرفية، تحليل على مستوى التركيب، وظيفة، تداولية.

Résumé de la recherche:

Le titre de cette recherche: les principes d'analyse linguistique, lorsque Muhammad ibn Hasan Radhi

Alostrabave sur (sharh shafiat et Kafiat Ibn Elhadjeb)

. Cette recherche visait à voir la lumière de l'héritage dans le cours de langue moderne.

Et en expliquant le Mohammed bin Hassan Alostrabave sur (Kafiat Ibn Elhadjeb) a initié un briefing a révélé cette explication, l'une des annotations les plus belles et tel que décrit (Brockelmann), Le commentaire du rapport semblable et de distribution et de l'éloquence, sa voix, et plus important pour les aspects fonctionnels et délibérative.

- La dette peut Alostrabave grammairiens parmi les rares qui se souciait de l'effet secondaire d'une forme synthétique plus dans ses études, son autorité a eu un impact significatif de l'intégrisme dans l'orientation sens et d'attention à l'emporter dans les différentes études.

Et d'expliquer Alostrabave sur (je suis assez front) une source de linguistique riche et important pour chaque élève dans le domaine de l'installation et la signification ...

C'était mon étude est une approche multilingue dans lequel vous souhaitez effectuer un zoom vue de l'héritage linguistique à la lumière du curriculum malgré moderne du plaisir et de désir, mais de nombreuses difficultés et pressions.

La recherche a été divisée en quatre chapitres et l'entrée.

- Quant à l'entrée: et j'ai vu la vie de satisfaction et de son temps et sa biographie et, surtout vécu pendant des anciens et des étudiants à la position des fondamentalistes, j'ai parlé de certaines des choses qui confirment fondamentalistes Muhammad ibn al-Hasan, complaisant dans son autorité par ses explications, en l'inférence à les vues de l'imam Shafi'i dans beaucoup de choses comme les ventes, le divorce, etc.. .

Le premier chapitre a saisi les principes fondamentaux sur lesquels l'analyse linguistique dans chacune des phonologies arabes et quand les fondamentalistes.

Et j'ai travaillé pour faire de l'approche multilingue entre les phonologies anciens et fondamentalistes, et le programme de langue moderne, elle a déclaré à l'intersection des études anciennes et modernes en plusieurs points.

Dans lequel elle a abordé les principes de base sur lesquels l'analyse linguistique était basée sur(sharh shafiat Ibn Elhadjeb) .

Il s'est employé à établir une approche linguistique entre linguistes rationnels et contemporains et a montré l'ampleur du recoupement des études anciennes et

modernes en plusieurs points, notamment: les issues des sons et leurs caractéristiques, ainsi que la composition vocale, des assimilations, dissimilations, hyperthèse, les différences et tous les phénomènes vocaux dans (sharh shafiat Ibn Elhadjeb). Et cette étude a été menée conformément aux études linguistiques modernes, appelées phonologie et phonétique.

- **Le deuxième chapitre** : a attrapé une voix égale, morphologiques, Elle traitait du niveau morphologique, tel que la structure du mot arabe et des adhésifs et polygones associés, et abordait également la substitution et ses types, tels que la substitution par suppression et métathèse, ainsi que la publicité du point de vue et le permutation.

, mais a souligné certains aspects de la voix comme slurring et Alaalal et les 'I'rāb mouvements et leur rôle dans l'orientation de la signification.

Ainsi que dans les aspects morphologiques abordé la substitution et les types de suppression comme le relais et le hyperthèse ainsi que du point de la morphologie Alaalal.

Cela a été fait d'après l'étude des études de langues modernes, qui sont connu et avec la phonologie et la phonétique.

Le troisième chapitre a été pour lui le plus en plus de l'ancienne sphère des phénomènes richesses de synthèse, en se concentrant sur le niveau structurel au Razi dans son commentaire.

J'ai dessiné le plan suivi par le principal et les sous rubriques, notamment:

- Les règles de la grammaire et les relations entre ce qui était considéré comme le plus important et vérifié ce qui est connu comme preuve circonstancielle de la morale et ce qui vient à partir des éléments en dessous.

- Éléments de conversion lorsque Muhammad ibn al-Hasan, Radhi, et il a fait le programme de la théorie linguistique moderne, et la fabrication d'obstétrique, par exemple, et un moyen de détecter les caractéristiques de la complaisance de génie dans son analyse des différentes grammaticales et sémantiques.

Enfin il fait le niveau fonctionnel et de la conclusion de délibération cette recherche, mon objectif a été fixé sur les deux côtés, notamment délibérative et a constaté que l'analyse peut révéler le génie de cette langue internationale, y compris une référence particulière aux actes de langage qui est connu comme l'ancienne structure

Et j'ai fait une approche délibérative lorsque Muhammad ibn al-Hasan et ainsi observé à quel point la théorie délibérative qui est sorti (Austin) et de l'analyse d'autres, Radhi

J'ai été sur certaines des demandes présentées par la complaisance à la lumière d'une école professionnelle privée, représentée par le français (André Martini) et en a fait mes études à l'appel à la lumière de la théorie fonctionnelle.

Dans mes études de cette recherche était basée sur une approche intégrée a été double porte toujours soit la théoriques ou la pratique.

Enfin nous disons que notre étude de Muhammad ibn al-Hasan, Radhi suffisant pour expliquer ne furent pas faciles, car une telle personne d'une manière caractérisée par la précision et la profondeur en plus de ses graines sur (sharh shafiat et Kafiat Ibn Elhadjeb), qui a été un tournant fondamentaliste. Le commentaire va phénomènes acoustiques et les caractéristiques morphologiques, structurelles, sémantiques et délibératif

Alaalal: c'est la suppression d'une voyelle, ou métathèse , ou logés.

Mots-clés: analyse de la structure vocale et morphologique, analyse au niveau de la syntagme , fonction, pragmatique.

Research Summary(Abstract)

The title of this research: the principles of linguistic analysis, at Muhammad ibn Hasan Radhi Alostrabave; on (Shafiat And Kafiat Ibn Elhadjeb), This research aimed to see the light of the legacy in the modern language course.

And explaining the Mohammed bin Hassan Alostrabave on (Shafiat And Kafiat Ibn Elhadjeb) initiated a briefing revealed this explanation, one of the most beautiful and annotations as described (Brockelmann) The comment of similar report and distribution of eloquence, his voice, and more important for functional and deliberative.

- Debt can Alostrabave grammarians among the few who cared about the side effect of a more synthetic form in his studies, his authority has had a significant impact of fundamentalism in the sense orientation and attention to the carried in the different studies.

And explain Alostrabave on (Shafiat And Kafiat Ibn Elhadjeb) a source of rich and important language for each student in the field of installation and service ... It was my study is a multilingual approach in which you want to zoom to the linguistic heritage in the light of modern curriculum in spite of pleasure and desire, but many challenges and pressures.

The research was divided into four chapters and entry.

- As for the entrance: and I saw the life of satisfaction and of his time and his biography and, most lived for alumni and students at the fundamentalist position, I talked about some of the things that confirm fundamentalists Muhammad ibn al-Hasan, complacent in its authority by his explanations, inference to the views of Imam Shafi'i in many things such as sales, divorce, etc.. .

The first chapter: seized the fundamental principles on which the linguistic analysis in each of the Arabic phonologies and when the fundamentalists.

And I worked to make the multilingual approach between ancient and fundamentalist phonologies, and the modern language program, she declared at the intersection of ancient and modern studies in several points.

In which she addressed the basic principles on which linguistic analysis was based on (Sharh Shafiat Ibn Elhadjeb).

He has worked to establish a linguistic approach between rational and contemporary linguists and has shown the extent of cross-checking of ancient and modern studies in several ways, including: the output of sounds and their characteristics, as well as vocal composition, assimilations , dissimilations, hypertheses, differences and all the vocal phenomena in (sharh shafiat Ibn

Elhadjeb). And this study was conducted according to modern linguistic studies, called phonology and phonetics.

- **The second chapter:** grabbed an equal voice, morphological , Caught an equal voice, morphological, It dealt with the morphological level, such as the structure of the Arabic word and associated adhesives and polygons, and also addressed the substitution and its types, such as substitution by deletion and metathesis, as well as the advertising from the point of view and permutation. but emphasized certain aspects of the voice as slurring and ala'al and 'rāb movements and their role in the orientation of meaning.

As well as in the morphological aspects addressed the substitution and types of deletion as the relay and the hyperthesia as well as the point of Ala'al morphology.

This was done from the study of modern language studies, which are known and with phonology and phonetics.

The third chapter: was for him more and more of the former sphere of phenomena wealth synthesis, focusing on the structural level at Razi in his commentary.

I drew the plan followed by the main and sub headings, including:

- The rules of grammar and the relationship between what was considered the most important and tested what is known as circumstantial evidence of morality and what comes from the elements underneath.

- Elements of conversion when Muhammad ibn al-Hasan, Radhi, and made the program of modern linguistic theory, and manufacture of obstetrics, for example, and a way to detect the characteristics of the complacency of genius in its analysis different grammatical and semantic.

Finally it's functional level and the conclusion of deliberation this research, my goal has been set on both sides, including deliberative and found that the analysis can reveal the genius of this international language, including specific reference to acts language is known as the old structure

And I made a deliberative approach when Muhammad ibn al-Hasan and thus observed how the deliberative theory that came out (Austin) and the analysis of other, Radhi

I was on some requests from complacency in light of a private vocational school, represented by the French (André Martini) and made my studies at the call in light of the functional theory.

In my studies of this research was based on an integrated double door was always either the theory or practice.

Finally we say that our study of Muhammad ibn al-Hasan Radhi sufficient to explain were not easy, because such a person in a manner characterized by the precision and depth in addition to seeds (Kafiat Ibn Elhadjeb), which was a turning point. The comment goes acoustic phenomena and the morphological, structural, semantic and deliberative.

And findings: as well as through research that is what outlined in the following:

- 1- know the most important starting points and principles that set out both grammarians and fundamentalists.
- 2- showing the sentence to several concepts, both in Arabic grammar, or when, complacent or fundamentalists have been able to make contemporary approaches to the lingual of the two-way private fundamentalists who have made a special effort and inherent in their study of meaning.
- 3- that was complacent in the sense to take care of degrees of objective scientific research.
- 4- complacent in his study were able to make it sound level depends on the morphological and functional analysis and formal semantic opposite direction prevailing at the time, which corresponds to the modern linguistic studies.
From level
- 5- to make a form of synthetic systems, suspension and cross-referenced and relations and presentation and the delay according to the modern look of the Linguistic convergence in describing the theory of evidence, and theoretical obstetric manufacturing ...
- 6- minute look of satisfaction in his study of aspects of functional and deliberative, referring to the principle of speech acts (Alanchaiat) in a manner reveal his genius, as well as his interest in speech and in no circumstances and shrines listener ...
- 7- complacent link between the various levels in his explanation of vote exchange and installation of a deliberative and functional which confirms the linkage and integration of faulted and separated.
- 8- tried to detect complacent about integration between several branches (grammar, rhetoric, jurisprudence and science, reading ...).
- 9- could indicate the shape and function-based approach as applied to structures of the language in the description and interpretation.

Key words: analysis of vocal and morphological structure, syntagmatic analysis, function, pragmatics.